مذكرات خير الدين باشا



تحقيق وتعريب

محمد العربي السنوسي

وزارة الثقافة والمحافظة على التراث

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة

مذكّرات خير الدّين باشا

الجنيب

تحقيق وتعريب

محمّد العربي السّنوسي

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة

مــذكــرات خيــر الدّيــن باشــا / الأستــاذ محمّد العربي السنوسـي - تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة، 2008 (تونس: مطبعة المغرب للنشر) 352 ص، 24 سم – مسقر.
ر.د.م.ك: 978-9973-49-064-3

© سحب من هذا الكتاب 1500 نسخة في طبعة الأولى

تقديم

لقد كان خير الدين باشا التونسي (1821ـ1889) محبّا للإصلاح ومناصرا استثنائيّا لقيمتَيْ الحريّة والعدل. رجل ساهم فكرا وممارسة في نحت المشروع الإصلاحي العام للبلاد التونسيّة، فكان السند القوي لـ«محمّد باي» حين أصدر «عهد الأمان»، الذي ضمن للتونسيّين المساواة في الحقوق وناصر بقوّة مبادرة «الصّادق باي» لمّا أصدر الدستور عام 1861. وعندما نتأمّل مضامين أفكار خير الدّين الإصلاحيّة، يُبهرنا بعد نظره ووعيه المبكّر بضرورة شموليّة الإصلاح وانسحابه على المجالات كافّة كالإدارة والتعليم والاقتصاد والسياسة.

وممّا يعزّز صورة المفكّر الرائد في شخصه وفي المهامّ الكثيرة والكبرى التي تقلّدها أنّه كان شديد الحرص على تحديث التعليم، فأدرج العلوم الحديثة واللّغات الأجنبيّة وشجّع إنشاء المكتبات وتطوير الطباعة.

إنّ الجدير بالإشادة في الرؤية الإصلاحيّة التي صاغها خير الدّين باشا هو جمعها التوفيقي بين الأصالة من جهة والانفتاح من جهة أخرى إذ تدعو أفكاره إلى التجديد والاجتهاد في الشريعة الإسلاميّة بما ينسجم وملابسات العصر مع الأخذ بمعارف الآخر الأوروبي وبأسباب العمران والتقدم والرفاهيّة التي نجح في الاهتداء إليها. لذلك يعدّ خير الدين التونسي الملقّب بـ«الوزير المصلح» من أهمّ رجالات الإصلاح خلال أواسط القرن التاسع عشر. فقد كان الرّجل واعيا ومتفهمّا لكلّ مجريات الأمور في الإمبراطوريّة العثمانيّة وفي العالم ومطّلعا على التغييرات التي

عرفتها أوروبّا الغربيّة وما أفرزته من تقدّم وتطوّر اقتصاديّين واجتماعيّين وذلك نتيجة إرساء دستوريّة كفيلة بحماية المواطن في كلّ ما يتعلّق بحياته اليوميّة، ممّا يحفزه على الإسهام في تنمية العمران بوصفه فاعلا اجتماعيّا منتجا .

كمثل العديد من المصلحين في الدّيار التونسيّة والمغاربيّة، استلهم خير الدّين بعضا من المبادئ التي صاغها ابن خلدون على رأسها قيمة العدل وشروط تحقّق العمران مستفيدا في الوقت ذاته ممّا شاهده على عين المكان خلال زياراته الكثيرة إلى الدّول الأوروبيّة.

ولم يكن خير الدّين مصلحا نموذجيّا فحسب وإنّما كان مفكّرا إصلاحيّا دوّن أفكاره في كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، الذي ظهر في الستّينيات من القرن التاسع عشر، والذي طرح فيه ضرورة الاستلهام من الغرب مبيّنا أنّ الشريعة لا تتنافى مع التطوّر، لو أدركنا الفارق بين ما هو قدسيّ وما هو دنيويّ. إنّ أطروحات خير الدّين باشا الرّياديّة المضمون، أثارت اهتمام الكثير من بينهم السّلطان عبد الحميد الثّاني الذي أعجب بآرائه، لما فيها من الاتّزان وتقدير لموازين القوى، فدعاه إلى تولّي الصّدارة العظمى، أواخر سنة 1878، في ظروف كانت فيها الإمبراطوريّة العثمانيّة تعاني من مخلفات معاهدات مؤتمر برلين القاضية بالشروع في بلقنة الإمبراطوريّة. و أبلى خير الدّين البلاء الحسن في إبعاد المخاطر من خلال حلّ البعض من النّزاعات الحدوديّة مع روسيا واليونان، وحلّ النزاعات في البلقان، ولكنّه سرعان ما أجبر على الاستقالة عندما طلب من السّلطان الشروع في بعض الإصلاحات الداخليّة، وهو ما لم يقبله السّلطان.

كلّ هذه الأمور وغيرها ظلّت لمدّة طويلة غير معروفة لدى للقارئ، لأنّ خير الدّين تناول مجموعة هذه القضايا وتفاصيلها في مذكّرات،

وإن كانت معروفة من قبل بعض المختصّين في التاريخ المعاصر للبلاد التونسيّة، فإنّها مجهولة أو تكاد تكون كذلك بالنسبة إلى عموم القرّاء في العالم العربي الإسلامي، ذلك لأنّ هذه المذكّرات كُتبت، بل أملاها خير الدّين باللّغة الفرنسيّة، ولم تقع الاستفادة من مضمونها والأسرار الحبلى بها، خاصّة حيثيّات تجربة خير الدّين في الصّدارة العظمى. ولا يعود عدم انتشار هذه المذكّرات لدى معظم القرّاء العرب إلى أنّها حُرّرت باللّغة الفرنسيّة فحسب، بل لأنّه لم يقع الترويج لها بما فيه الكفاية رغم أن الأستاذ محمّد صالح مزالي قام رفقة جون بينيون، بنشرها في حلقات فيما بين 1934 و1940 في المجلّة التونسيّة، التي اندثرت إثر الحرب العالميّة الثانية، وضاع العديد من أعدادها. ثم تولّى نفس الناشرَيْن جمع هذه المذكّرات في كتاب سنة 1971، لم تُسحب منه سوى 300 نسخة، نفدت بسرعة.

إنّ قيمة هذه المذكّرات لا يمكن حصرها في كلمات ومن خلالها يتحقّق الفهم المنشود لمشروع المصلح خير الدين باشا المتعدّد الأبعاد والطبقات. لذلك فإنّ ترجمتها ضرورة لا غنى عنها وواجب نحو رمز ذائع الصّيت والأثر في مسيرة الإصلاح التونسيّة لا مجال للتهاون في شأنه. فالحاجة إلى مزيد معرفة كنه أفكار خير الدّين الإصلاحيّة ودلالاتها المتوالدة، وأيضا الكشف عن مدى أهمّيتها الراهنة من أجل تجذير مفهوم الحداثة، مازالت قائمة الذات والطلب.

ويشرف المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون « بيت الحكمة» أن يُصدر بمناسبة السّنة الوطنيّة للترجمة التي أقرّها سيادة الرّئيس زين العابدين بن علي مذكّرات خير الدين باشا، ففي ذلك تكريم خاصّ لدوره ولأفكاره التي نشاركه فيها انفتاحها الرّشيد وإخلاصها للمنظومة القيميّة القادرة على إنتاج مجتمع حداثيّ لا يعرف للنّهضة الفكريّة ولا للإصلاح حدودا معيّنة

. ويطيب للمجمع أن ينوّه بالعمل الدقيق الذي قام به الأستاذ محمّد العربي السنوسي والذي يعتبر مساهمة ذات بال، تُعزّز مجهود «بيت الحكمة» الدائم في خدمة الثقافة التونسيّة وإضاءتها.

إنّ قراءة هذه المذكّرات التي وفّق المترجم في تعريبها وترك لنا حريّة التّعاطي مع ما أورده في التّحقيق، ممتعة وتنتهي بنا إلى تجديد إقبالنا على تقليب آراء خير الدّين باشا الطّموحة والجريئة والآنيّة في مقولاتها اليوم وغدا.

رئيس المجمع

عبد الوهّاب بوحديبة

مقدّمة

لا يمكن لأيّ دارس للإمبراطورية العثمانية عامة والبلاد التونسية خاصة في الفترة الحديثة، وبالخصوص في أواخر القرن التاسع عشر، عندما شرعت القوات الأوروبية تتأهب للانقضاض على العالم العربي الإسلامي والشروع في تقسيم أواصله والسيطرة على موارده واحتكار أسواقه، لا يمكن لأي دارس لهذه المرحلة أن يغفل أو يتغافل عن الدور الذي اضطلع به خير الدين التونسي في المسار التاريخي لتلك الحقبة. بل أنّ الدارس أيضا للفترات اللاحقة من تاريخ البلدان العربية والإسلامية يجد نفسه في حاجة إلى معرفة أفكار هذا المصلح، الذي عمل على إرساء الحداثة الحقيقية في العالم العربي الإسلامي، وعلى تمكينه من آليات النموّ الذاتي والاعتماد على النفس، ومن العناصر الكفيلة بأن تسمح له بتحقيق التقدّم حتى يكون هذا العالم، مثلما فعل في الماضي، مساهما بصورة فعلية في الحضارة الإنسانية وركب التمدّن.

ليس المجال هنا للحديث عن مراحل حياة خير الدين التونسي. فقد تناولتها العديد من المؤلفات سواء في تونس أو في المشرق العربي[1]،

(1) أنظر: * المنجي صميدة: خير الدين، الوزير المصلح (1873-1877)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970. (بالفرنسية).
* جون غانياج: أصول الحماية الفرنسية بتونس (1860-1881)، الدار التونسية للنشر، طبعة ثانية ملخصة، تونس، 1968 (بالفرنسية).
* المنجي الشملي: خير الدين باشا، الدار التونسية للنشر، النشرة الثانية، تونس، 1973.
*: ج. س. فان كريكن، خير الدين والبلاد التونسية (1850-1881)، ترجمة البشير بن سلامة، دار سحنون-تونس/ بريل-ليدن، 1988.
* سمير أبو حمدان، خير الدين التونسي، أبو النهضة التونسية، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، بيروت، 1992. وأحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث،

ولكنها اقتصرت كلها على تجربته في تونس فقط، دون التطرق إلى تجربته في الباب العالي. ربما يعود ذلك إلى قصر الفترة التي باشر فيها خير الدين مهام الصدارة العظمى في استانبول أو ربما إلى أنّ الأضواء كانت مسلطة أكثر فأكثر على السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته المتأرجحة بين مدّ وجزر في ظروف عصيبة بالنسبة للإمبراطورية العثمانية.

لقد ظلّ خير الدين كثيرا طيّ النسيان، ولا يقع ذكره إلا في بعض المناسبات، رغم أنه كان دائم الحضور لدى العديد من المصلحين وروّاد حركات التحرّر في المغرب العربي، معتبرينه مرجعية لكلّ أعمالهم وتصرفاتهم إزاء الحداثة. ولكن رغم ذلك، فإنّ الرجل لم ينل بما فيه الكفاية من نصيبه كمفكر بلغ من العمق ما يخوّل لنا أن نعتبره ابن خلدون العصر الحديث، لما في أفكاره من عمق نظري، مستوحى من مفاهيم العمران التي صاغها ابن خلدون، مطورا إياها بصفة ملموسة عندما باشر السلطة ومسؤولية تطبيق أفكاره. بل وقعت محاسبته على نتائج لم يكن هو بنفسه مسؤولا عنها ولم يستطع بمفرده التصدّي لها، رغم اتهامه بأنه ساهم بصفة غير مباشرة في تكريسها، مثلما يريد أعداؤه اتهامه بها، في خصوص احتلال البلاد التونسية فيما بعد من قبل فرنسا.

فعلا، إنّ الظروف التي عاشها خير الدين، كانت مغايرة للظروف التي عرفها ابن خلدون من ناحية، كما أنّ غاية الرجلين كانت أيضا مختلفة كلّ الاختلاف من ناحية أخرى.

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1965، وخير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للعلم للملايين، بيروت، ج. 2، الطبعة الرابعة، ص. 327.

* آتيلا چتين، خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة، ترجمة مصطفى الستيتي، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، 2006.

* البشير تليلي، «خير الدين (1821-1890)، المصلح ورجل الدولة التونسي والعثماني»، سلسلة الأفارقة، منشورات جون أفريك، باريس، 1985، صص. 133-167 (بالفرنسية).

لقد عاش ابن خلدون فعلا في فترة عصيبة نوعا ما، حيث بدأت الانقسامات تدبّ في الكيان الإسلامي، وأخذت حياة البدو والترحال تنتشر وتهيمن على الحياة العامة، نتيجة للأزمات الاقتصادية التي استفحلت خلال القرن الحادي عشر ميلادي وتواصلت بسبب عدم وجود مؤسسات تداريها وتعيد للعمران رونقه. بل غرق العالم الإسلامي في غياهب الصراعات الداخلية التي استفحلت في الأندلس بما هو معروف فترة ملوك الطوائف، حيث استقوى بعضهم على بعض بالأجنبي، الذي أصبح منذ تلك الفترة يخطط للقضاء على كياننا، وجعلنا فعلا «حفنة من الغبار»، حسب عبارة عتاة الاستعماريين خلال القرن الماضي، والهيمنة على مواردنا. فكانت الحروب الصليبية، ثمّ حروب «الاسترجاع» في الأندلس، ثمّ التخطيط المحكم لاستنزاف قوى الإمبراطورية العثمانية، التي حاولت خلال القرن السادس عشر التصدّي لهذا التمشي. وعلى كلّ، عاش ابن خلدون فترة انتشار البداوة وبداية عدم استقرار الأمن، ولكن ما زالت المرحلة تشير إلى وجود توازن في القوى بين المسلمين والعالم الغربي، بل وربما ما زالت الغلبة من جانب المسلمين. وهذا ما جعل ابن خلدون يبني أكثر فأكثر أفكاره على تحليل المجتمعات لكي يخلص إلى انتفاء الحضارة عندما يختلّ العمران، مقتصرا على تحليل البنية القبلية ومؤسساتها. وإن أكد على فكرة العدل كعنصر أساسي لاستقامة العمران، فلأنّ الإنسان، رغم نزعته المتوحشة بسبب أنانيته، تواق إلى العدل، مطالبا دوما بتحقيقه عندما يكون في وضعية دنيا، متغافلا عنها عندما يستلم الوظائف.

ولكن، على عكس ابن خلدون، فقد عاش خير الدين ظرفية أخرى أكثر تأزما بالنسبة للعالم العربي الإسلامي من عصر ابن خلدون، وأكثر ضعفا مما كان عليه، بل أمسى غير متحكم في مصيره، الذي أصبح

رهينة بين أيدي القوات الأوروبية العظمى. وإن تمكن هذا العالم العربي الإسلامي من الصمود نوعا ما أمام الغزو الأوروبي ولو لبعض الزمن، فذلك لأنّ أوروبا ما زالت آنذاك كلّ دولة منها تسلك، في ظلّ القومية الضيقة، سياسة انفرادية وأنانية، على عكس ما يقع اليوم من تحالفات لاحتواء هذا الفضاء نهائيا.

إذن، عاش خير الدين ظرفية أخرى مغايرة تماما لظرفية ابن خلدون، ولكنه، مثله مثل بقية المصلحين التونسيين، أكد على فكرة العدل أساس العمران، مستلهما ذلك من ابن خلدون نفسه، لأنّ هذا العدل، في نظره، يخلق الأمن والاستقرار ويشجع على الإنتاج وتنويع الثروات وترويجها أحسن ترويج، وبالتالي يمكّن هذا الأمن والاستقرار من إشاعة الخير بين كلّ الناس وتمكينهم أيضا من الآليات التي تجعلهم في مأمن للدفاع عن كيانهم، بل تجعلهم مساهمين في الحضارة الإنسانية بصفة عامة. ولكن هذا الأمن والاستقرار لا يمكن لهما أن يستتبا إلا في دولة تكفلها القوانين والمؤسسات التي تجعل من الناس مواطنين يحميهم القانون، بعد أن اتفقوا عليه وتداولوا في شأنه، أي بعد أن يكون إجماعا بين أهل الحلّ والعقد، حسب الشريعة الإسلامية.

وهذا ما تميز به خير الدين عن ابن خلدون، وهو ضرورة وجود مؤسسات، يمكن استلهامها من الغرب الذي أقرها منذ فترة بعد صراعات وثورات عديدة، ولكن مع المحافظة على خصوصيات مجتمعاتنا العربية الإسلامية حتى يمكننا تجنّب الهزات التي لا نقدر عليها بسبب ضعفها وقلة مواردها آنذاك. فالشريعة والقوانين والمؤسسات الدستورية، التي لم يتناولها ابن خلدون، هي أساس تفكير خير الدين، بعد أن تعرف عليها عن كثب، عندما انتقل العديد من المرات إلى أوروبا، وعرف أهمية المؤسسات التي وضعت بالإجماع لتنظيم المجتمعات، على أساس أن

تكون هذه المؤسسات مؤسسة للأنظمة الديمقراطية التي نشدها الفلاسفة منذ أفلاطون إلى فلاسفة عصر الأنوار، مرورا بالفرابي، وابن سينا وابن رشد. ذلك لأنّ الديمقراطية التي لم تكتمل حتى الآن هي دوما في حالة مشروع فاضل يحاول الإنسان بكلّ ما لديه من طاقة وجهد مركزين بلوغها.

ولقد فهم خير الدين هذه الفرضيات واعتبر أنّ الشريعة كائن حيّ تستوجب النقاش والتطور حسب مقتضيات العصر. فالشريعة، وإن كانت تحفظ المبادئ الأساسية للدين، إلا أنّ مبادئها وأطرها وضعت فيما بعد، في القرن الثاني للهجرة، نتيجة اجتهادات الأئمة الأربعة. وإذن، فإنّ هذه الشريعة، بتمسكها بالمرجعية الأساسية، هي أيضا كائن حيّ ووضعية مسايرة ومتأقلمة مع كلّ العصور، وليست بالكائن الجامد غير المتحول. وهذا ما توصل إليه خير الدين، في تأليفه **أقوم المسالك في أحوال الممالك**، وكذلك في **مذكراته**، عندما تحدث عن تجربته في إستانبول، إضافة إلى تجربته التونسية، حيث حاول توضيح بعض الأمور للدفاع عن نفسه من الشائعات التي لحقته، وهي الشائعات التي تطال دائما الرجال العظام.

لقد حرص خير الدين خلال حياته على التعريف بكتابه **أقوم المسالك**، لوعيه بأهمية الإعلام في ترويج الآراء. فكلف صديقه أمير الأمراء حسين بترجمته إلى الفرنسية والأنقليزية وسعى إلى توزيعه أحسن توزيع. وهذا ما جعل الكتاب يجد رواجا في الشرق والغرب، إلى درجة أنّ مكتبة الإسكندرية اقتنت منه خمسين نسخة، ووقع نشره في حلقات في جريدة «**الجوائب**» لصاحبها أحمد فارس الشدياق، وقام سعادي أفندي بترجمته إلى الفارسية وشرع في نشر أجزاء منه في جريدته الصادرة بلندن باللغات

العربية والتركية والفارسية، كما كان محلّ اهتمام من رفاعة الطهطاوي والمصلح مدحت باشا[1].

بل أكثر من ذلك، فقد حاز الكتاب على اهتمام السلطان عبد الحميد الثاني واستحسانه، بعد أن حصل عليه من قبل محمد ظافر أفندي[2]، ممّا جعل هذا الأخير يأمر باي تونس بتركه يغادر تونس للالتحاق على الفور بإستانبول، عندما علم بأنّ الباي محمد الصادق قد عزله من منصبه كوزير أكبر، مقتنعا بأنّ الرجل يستحق المساهمة في الحياة السياسية للإمبراطورية وقادر على إنجاز بعض الإصلاحات، وحلّ بعض المشاكل التي كانت تتخبط فيها نتيجة للحرب العثمانية-الروسية ومخلفاتها التي تمخضت عنها سنة 1878 في مؤتمر برلين. وكان الأمر كذلك إذ تمّ تعيينه صدرا أعظم لمدّة وجيزة من أواخر 1878 إلى منتصف السنة الموالية. ورغم قصر هذه الفترة فقد تمكن من حلّ العديد من النزاعات مع روسيا، واليونان وغيرها من الملفات، كما ساهم بعد أن استقال من الصدارة العظمى في إبداء الرأي في عدة قضايا، خاصة في المسألة المصرية والمسألة البلقانية بصفة عامة، عندما دُعي للاستشارة[3]. وإن لم يعمر خير الدين طويلا في منصب الصدارة العظمى، فذلك يعود أساسا إلى عدم اتفاقه مع السلطان حول بعض التنظيمات الإدارية الداخلية، التي ربما رأى فيها عبد الحميد، بإيعاز من بعض المناوئين لخير الدين، مؤشرا متسترا لإعادة العمل شيئا فشيئا بالمشروطية.

(1) * **مراسلات ووثائق الوزير الأكبر خير الدين: التاريخ التونسي بين الحقيقة والتأويلات المضللة**، الجزء الأول، عرض وتحقيق عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 1999.

(2) أنظر أتيلا جتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ترجمة مصطفى الستيتي، تونس، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، 2006، ص. 177.

(3) أنظر عملنا، «**خير الدين والسياسة الدولية عند توليه الصدارة العظمى**»، محاضرة ألقيت في يوم **الأرشيف الوطني** في 27 فيفري 2008، وستنشر في العدد الثاني من **نشرية الأرشيف الوطني**.

وهذه جوانب بقيت شبه مجهولة من قبل المثقفين العرب ومن غير العرب أيضا، لأنهم، حسب اعتقادنا، اقتصروا على تحليل الأفكار التي تضمنها كتابه **أقوم المسالك**، وانطلاقا من ذلك ظلوا يحاسبونه على عدم التزامه بتطبيق تلك الأفكار عندما تولى السلطة، متناسين أنه سواء في تونس أو في استانبول لم يكن صاحب القرار النهائي من ناحية، وقد كان عرضة للدسائس ومناورات أعدائه، ومن ناحية أخرى نظرا لقلة الموارد البشرية التي من الممكن أن يعوّل عليها لتحقيق ولو جزء من برنامجه الإصلاحي. ولكن رغم ذلك، فقد تمكن في تونس على الأقل من أن يضع لبنة المجتمع المدني من ناحية وأن يضع البلاد في مسار الحداثة من ناحية أخرى، وذلك بإنشائه المعهد الصادقي حتى تكون للبلاد مستقبلا موارد بشرية يُعوّل عليها. وهو أيضا ليس بالمسؤول عن احتلال تونس من قبل فرنسا، لأنه لا يستطيع من موقعه أن يوقف عزم فرنسا على القيام بهذه العملية.

وإذن، إن كان معظم القراء العرب قد قصروا في تناول أفكار خير الدين، مقتصرين على ما جاء في **أقوم المسالك** فقط، مما جعلهم لا يستوفونه حقه، فذلك لأنهم ربما لم يتمكنوا من الإطلاع على **مذكراته** لأنها حُررت باللغة الفرنسية، إذ أملاها خير الدين على كاتبه الخاص وتمكن الأستاذ محمد صلح مزالي من الحصول على الكراسات التي تناولت هذه المذكرات، وكذلك معظم وثائقه ومراسلاته بالفرنسية والعربية، من ابن خير الدين، محمد الطاهر خير الدين. ونشر الأستاذ محمد صالح مزالي قسما من الرسائل باللغة العربية بالـ**مجلة الزيتونية** من العدد الرابع إلى العدد العاشر لسنتي 1939 و1940. أمّا بقية الوثائق باللغة العربية والخاصة بمراسلات خير الدين مع الصادق باي، ورسائل من الشيخ محمد بيرم الرابع إلى خير الدين، ورسائل من الشيخ محمد بيرم الخامس

إلى خير الدين، ورسائل من محمد البكوش إلى خير الدين، ورسائل من أمير الأمراء رستم إلى خير الدين، وأخرى من جوزاف رافو إلى خير الدين، وأخيرا مُراسلات خير الدين مع الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار فيما بين 1850 و1874، فقد قام الأستاذ عبد الجليل التميمي بنشرها في جزأين سنتي 1999 و2000. أمّا الوثائق والنصوص الفرنسية والتي ليست في متناول القارئ العربي وحتى القراء العاديين، باستثناء بعض التخصصين، فقد نشرها الأستاذ محمد صالح مزالي بمعية جون بينيون تباعا في **المجلة التونسية** فيما بين 1934 و1940. ونظرا لعدم وجود هذه المجلة التي توقف صدورها إبان الحرب العلمية الثانية، ونظرا لعدم وجود كلّ أعدادها في مراكز الحفظ، قام الأستاذ محمد صالح مزالي بنشرها في كتاب سنة 1971. ولكن لم يقع طبع إلا ثلاث مائة نسخة نفدت بسرعة ولم تعد متداولة.

هذا ما دفعنا إلى ترجمة هذه **المذكرات**، بطلب من عديد من الأصدقاء منذ سنة 2005، حتى يتمكنوا من قراءتها ومن إعادة النظر في أفكار خير الدين حول مفهوم الحداثة التي نحن في أمسّ الحاجة إليها، وسياسته خاصة إزاء الإمبراطورية العثمانية وفرنسا ومحاولته الإبقاء على سياسة توازن مع الارتباط بالأستانة حتى يحمي البلاد التونسية من الاحتلال الذي اتضحت معالمه في آخر أيامه كوزير أكبر للصادق باي.

والملاحظ أننا لم نقتصر على ترجمة النص الفرنسي فقط، بل قمنا أيضا بعملية تحقيق بالرجوع إلى عدة مراجع وملفات محفوظة في الأرشيف الوطني والتي تخص العديد من المسائل تحدّث عنها خير الدين في مذكراته، حتى تعمّ الفائدة، واضعين كلّ ما أسهمنا به في عملية التحقيق بين معقفين [. .]

ومما حفزنا أيضا على إتمام هذه الترجمة في مستهل هذه السنة، من سنة 2008، التي وقع إقرارها سنة وطنية للترجمة من لدن رئيس الدولة التونسية زين العابدين بن علي، هو التشجيع النزيه الذي وجدناه من قبل الأستاذ عبد الوهاب بوحديبة، مدير بيت الحكمة، فله الشكر والإمتنان.

وفي الختام، أتوجه بالشكر إلى كلّ الذين مدّوا لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل قصد إثراء المكتبة العربية وإيفاء المصلح خير الدين حقه، وأخصّ في هذا الإطار بالذكر زوجتي حياة صايه وأبنائي نادرة ونبيلة ومحمد الفيصل الذين وفروا لي كلّ سبل الراحة لإتمام هذه الترجمة في الآجال، راجيا أن تكون ذات فائدة جمّة للقارئ العربي بصفة عامة والقارئ التونسي بصفة خاصة، والله وليّ التوفيق.

محمّد العربي السّنوسي

المذكرة الأولى*

إلى أولادي[1] حياتي الخاصة والسياسية[2]

رغم يقيني من أنني شركسيّ الأصل، فإنني لم أحتفظ بأيّ ذكرى دقيقة عن موطني ولا أهلي[3]. لقد وقع اختطافي، إثر بعض الحروب أو عند بعض الهجرات، في سنّ مبكرة جدّا، من عائلتي، التي افتقدت

* كلّ الملاحظات الموجودة بين معقوفين [. . .] هي من عملنا وتندرج في مجهود التحقيق الذي قمنا به خلال الترجمة.

(1) أنجب خير الدين أربعة أولاد، ولدوا كلهم بتونس وترعرعوا في إستانبول. فالبكر محمود، توفي بإستانبول سنة 1926، بعد أن عمل مدّة في الجيش العثماني وحصل على التقاعد برتبة عقيد. والثاني محمد الهادي، امتهن حسب رغباته الفن، بعد أن كان كاتبا بمجلس الدولة العثماني؛ وبعد أن عمل بباريس في الورشات الفنية لدى روشغروس Rochegrosse ودي ج. ب. لورانس J. P. Laurens، وبعد العديد من الأسفار إلى الجزيرة العربية، توفي في 22 ديسمبر 1922 بالبلاد التونسية. والابن الثالث هو الطاهر، الذي شغل في تركيا مهام معين في معسكر السلطان عبد الحميد، ووالي القدس، الخ...، وأصبح بين أفريل 1921 وماي 1934، وزيرا للعدل لسموّ الباي في تونس التي توفي بها أفريل 1937. والرابع هو صالح، وقد كانت له قرابة مع عائلة السلطان العثماني، وكان يحمل لقب «دماد» (الصهر). وفي 24 جوان1913 أعدم إثر مقتل محمود شوكت باشا.

(2) يتكون المخطوط المنشور هنا من دفتر هام، مسفر بقماش أسود، وهو من حجم 26 صم على 20 صم وسمك 5 صم. ويتضمن 244 ورقة غير مرقمة منها 170 ورقة فقط، مستعملة. إن حروف المخطوط ليست لخير الدين، الذي نادرا ما كان يكتب بالفرنسية، رغم أنه يتكلّمها بطلاقة. فقد كان يلجأ إلى كتبة أوروبيين. وكان أول من استخدمه لهذا الأمر هو راي Rey؛ الذي رافقه إلى إستانبول بعد أن عمل في تونس، ثم عاد للإقامة في الإيالة. وخلفه بياترو مكّارو Pietro Maccaro، أحد قدماء الغاريبلديين، الذي أسلم وصار يدعى محمد السعيد. وتخلى هذا الأخير عن منصبه حوالي 1885-1886 لفائدة أدولف ياكوت Adolphe Jacot، وهو سويسري من نيوشاتال. وشغل جاكوت مهنتي الكاتب ومدرّس الأطفال إلى غاية وفاة خير الدين سنة 1889، ودخل فيما بعد في خدمة العائلة السلطانية.

ومقارنة مع وثائق أخرى، حسب محمّد صالح مزالي، فقد تأكد جليا بأن المذكرات هي من خط أدولف ياكوت. وإذن من المؤكد أنه وقع تدوينها بعد 1885. وبعض الإشارات الموجودة في النصّ، تمكّن من تحديد التاريخ إلى سنة 1888 تقريبا.

(3) حسب المعلومات المستقاة من عائلته، يظهر أن خير الدين من قبيلة أباظة في الجهة الغربية من جبال القوقاز، والمعروفين بالشراكسة.

أثرها إلى الأبد[1]. وقد باءت الأبحاث التي قمت بها منذ ذلك الوقت في عديد المناسبات للعثور عليها دائما بالفشل[2].

وأذكر أنني قضّيت فترة شبابي في إستانبول[3] التي تحوّلت منها إلى تونس سنة 1255 هـ[4] للخدمة لدى الباي[5]. وترعرعت أوّلا في القصر، حيث درست العلوم الإسلامية باللغة العربية، ثمّ التحقت بالجندية حيث أخذتُ معارفي العسكرية تحت إشراف هيئة من الضباط الفرنسيين قدموا لتنظيم وتدريب عساكر الباي[6]. وقد ارتقيت سلم الرتب العسكرية رتبة

(1) يظهر أن والده كان شيخا للجبل، وهو حسن لاش، الذي قتل إثر غارة من الجيش الروسي. [ولكن، حسب الوصية التي أعدها خير الدين نفسه في أواخر حياته والمؤرخة في 25 محرم 1304 هـ / 24 نوفمبر 1886، يطلق على نفسه اسم « خير الدين بن حسن بن عبد الله ». وفي ترجمة لحياته بتاريخ سنة 1881/ 1299 هـ تؤكد الأرشيفات العثمانية أنه من مواليد سنة 1826/ 1242 هـ، ورغم الاختلاف السائد حول هذا التاريخ، فإنه من المرجح أن يكون فيما بين 1822 و 1823. حول هذه المسائل، أنظر أتيلا چتين، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ترجمة مصطفى الستيتي، تونس، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، 2006، صص. 33-36.]

(2) يظهر أن خير الدين قد حاول العثور على عائلته. وفي فترة من حياته، تيقن من أن أحد كبار الموظفين في مصر هو أخوه. ولكن، نظرا لعلوّ شأن وثروة هذه الشخصية، فقد خاف من أن يعتقد بأنه يتقدّم إليه كمتسول؛ والظاهر أنه بسبب الحفاظ على كرامته لم يحاول التعريف بنفسه لديه.

(3) يظهر أنه وقع بيع خير الدين كمملوك في إستانبول إلى شخصية مرموقة، وهو نقيب الأشراف، تحسين باي [القبرصي، والذي كان حسب أتيلا چتين (ص. 38) يشغل منصب قاضي عسكر الأناضول]، وهو الذي باعه فيما بعد إلى أحد وكلاء باي تونس، بتكليف من هذا الأخير لاقتناء بعض المماليك لفائدته.

(4) تنطلق سنة 1255 هـ يوم 17 مارس 1839 وتنتهي يوم 4 مارس 1840.

(5) وهو أحمد باي الذي تولى من 11 رجب 1253 (12 أكتوبر 1837) إلى 30 رمضان 1271 (30 ماي 1855). [حول هذا الباي وفترة حكمه، أنظر بالخصوص أحمد ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، **«دولة أحمد باي»**، الباب السادس، الجزء الرابع، تحقيق أحمد عبد السلام، الشركة التونسية للتوزيع، الطبعة الثانية، تونس، 1985].

(6) وهي الهيئة التي ترأسها الضابط كامبينون Campenon (1819-1891) والذي أصبح فيما بعد وزيرا للحرب في ثلاث حكومات فرنسية متتالية، أولها حكومة قامباطه Gambetta (14 نوفمبر 1881 ــ 26 جانفي 1882)، ثم حكومة جول فيري Jules Ferry (22 فيفري 1883 ــ 30 مارس 1884)، وفي ظلّ حكومة أندري بريسون André Brisson (6 أفريل 1884 ــ 28 ديسمبر 1885).

إثر أخرى[1]، وعندما حصلت على رتبة العقيد التحقت لمدّة بعض سنوات بوظيفة معين لجلالته أحمد باي. وبارتقائي إلى رتبة أمير الأمراء، وهي أعلى رتبة يستطيع إسنادها الباي، حصلت بهذه الصفة على رئاسة فريق للفرسان[2]. ولكن حملتني الظروف فيما بعد على مغادرة الجيش لامتهان السياسة.

وكانت أوّل مهمّة تحمّلتها في حدود سنة 1270 هـ[3]. فقد أرسلني الباي إلى باريس للدفاع عن مصالح الدولة التونسية ضدّ أمير الأمراء محمود بن عيّاد، حيث انعقدت لجنة النزاعات لدى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية[4]، المنتصبة بمثابة محكمة صلحية، بتفويض من الإمبراطور نابليون الثالث، للنظر في القضية والتحكيم فيها.

[لم يلتحق خير الدين بالمدرسة العسكرية التي أنشأها المشير أحمد باشا باي سنة 1840 بباردو، على عكس أميري الأمراء حسين ورستم، إذ لم يذكره ابن أبي الضياف من بين قدماء تلامذة هذه المدرسة، وقد أدار هذه المدرسة أمير آلاي كالي قارس، وهو مستشرق إيطالي، تعلم العربية في الشام، وعمل بالجيش في تركيا، ثم بتونس منذ عهد حسين باي الثاني، وقد وضع كتابا عن سيرة نابايون بونابارت وترجمه إلى العربية تلميذه أمير الأمراء حسين، بمراجعة الشيخ قبادو، أنظر أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 2004، ج. 4، ص. 37-38، والهامش 1 من ص. 37. أنظر أيضا ج. س. فان كريكن: **خير الدين والبلاد التونسية 1850-1881**، ترجمة البشير بن سلامة، بريل، ودار سحنون، ليدن-تونس، 1988، ص. 17.]

(1) تدرج خير الدين في الرتب العسكرية التالية: قائد كتيبة الخيالة، بكباشي، في 14 محرم 1258/ 25 سبتمبر 1842، قائم مقام في 30 رجب 1261/ 3 أوت 1845، عقيد في 8 ذي القعدة 1262/ 27 أكتوبر 1846، أمير لواء في 18 شعبان 1266/ 28 جوان 1850، فريك، أي أمير الأمراء في 21 صفر 1272/ غرة نوفمبر 1855. [والملاحظ أنه حسب وثيقة في الأرشيف الوطني التونسي، شغل خير الدين منذ ربيع الثاني 1256/ 25 جويلية 1840، رتبة بمباشي. ذكر هذه الوثيقة الموجودة في السلسلة التاريخية، صندوق 9، ملف 84، كل من المنجي صميدة: **خير الدين، الوزير المصلح (1873-1877)**، الدار التونسية للنشر، تونس 1970، وكريكن، مصدر مذكور، ص. 17.]

(2) ارتكب هنا خير الدين خطأ، لاعتماده على حافظته. إذ لم يكن في تلك الفترة سوى أمير لواء؛ والعديد من رسائله تشهد على ذلك.

(3) تمتدّ سنة 1270 هـ من 4 أكتوبر 1853 إلى 23 سبتمبر 1854.

(4) كان يدير هذه الوزارة الفرنسية آنذاك وللمرة الثالثة من جويلية 1852 إلى أفريل 1855 دُروين دي لهويس Drouyn de Lhuys، الذي خلفه الكونت والفسكي Comte Walewski.

وكان أمير الأمراء محمود بن عيّاد طيلة 20 سنة يشرف على لزمة توريد ما تحتاجه الإيالة. وهو صنيعة الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار[1] الذي اغتنم فرصة الثقة غير المحدودة التي منحها إيّاه البـاي أحمد [باشا]، فجعل محمود بن عيّاد شريكا له، وأعطاه دخل المملكة وخراجها لزمة، ليحصل بذلك على مصدر هام جدّا للمرابيح. وبالفعل، فإن الشريكين بعد أن استغلا كما طاب لهما الإيالة المسكينة طيلة عشرين سنة، وجدا نفسيهما قد اكتنزا عدّة ملايين، ففكرا من ناحية في تأمين أرباحهما وجعلها في مأمن، ومن ناحية أخرى في حماية شخصيهما من غضب الباي، الذي سيندلع حينما يكتشف سرقاتهما. ولهذا الغرض عهد الوزير الأكبر إلى تهريب محمود بن عيّاد إلى فرنسا، بحجة المعالجة من المرض، ومعه كلّ الأموال المكتنزة، دون أن يطلب منه النظر في حسابات تصرّفاته السابقة.

ولدى إقامته بفرنسا واقتنائه أملاكا بها، تمكن بن عيّاد من توفير الشروط الضرورية بصفة قانونية للحصول على الجنسية الفرنسية؛ ولكنه لم يتمكّن من الحصول على نفس الامتياز الذي طلبه منه خزنه دار، حسب شهادته، لأن خزنه دار لم يكن له مقرّ إقامة بفرنسا[2].

واعتمادا على جنسيته الجديدة، طالب أمير الأمراء محمود بن عيّاد من الدولة التونسية تعويضه لسلفة مزعومة بمبلغ 60 مليون ريال (40 مليون فرنك) كان قد صرفها في عدّة عمليات. وطالبته الحكومة التونسية من جهتها بالمحاسبة على جميع تصرفاته خلال لزمته والحجج المساندة لادعائه. فكانت بداية محاكمة دامت ثلاث سنوات ونصف السنة نجح

(1) ظلّ مصطفى خزنه دار في السلطة دون انقطاع من سنة 1837 إلى سنة 1873.

(2) هنالك رسالة لفيليت Villet، بتاريخ 24 ماي 1875، تحتوي على معلومات قيّمة حول محاولة خزنه دار الحصول على الجنسية الفرنسية. ، وعد محمد صالح مزالي بنشرها، غير أنه لم يقم بذلك.

خلالها بن عيّاد، بفضل دسائسه وبإعانة ثروته الطائلة في اكتساب هذه المحاكمة أهمية ومنحها صدى معتبرا في فرنسا. فقد كلف الإمبراطور نابليون الثالث، بقبوله دور الحكم، لجنة النزاعات في وزارة الشؤون الخارجية، برئاسة السيناتور بورتاليس[1] Portalis للنظر في الخلاف ولوضع تقرير مفصّل حوله. وتمّ تدوين حيثيات هذه القضية في كراس ضخم[2]، به 18 مذكرة طويلة للدّفاع عن المصالح التونسية. وكانت النتيجة التي حصلتُ عليها قد عوّضت عني جميع أتعابي، إذ ربحنا

(1) وهو بلا منازع جوزاف ماري، كونت دي بوراليس Joseph Marie، Comte de Portalis، ولد بآكس Aix سنة 1778، وتوفّي بباسي Passy سنة 1858. وهو رجل ديبلوماسي، ومستشار الدولة، وكونت الإمبراطورية [الأولى في عهد نابليون الأول]، أعفي من الخدمة، ثم حصل على حظوة لدى لويس الثامن عشر، فصار مستشار الدولة بمحكمة التعقيب، ومن أعيان فرنسا، ونائب كاتب دولة في وزارة العدل، ثمّ رئيس محكمة التعقيب، ووزيرا للعدل، وزيرا للشؤون الخارجية، وعيّن سنة 1829 أول رئيس لمحكمة التعقيب؛ وانضمّ إلى حكومة ثورة جويلية [1830]، فصار نائب رئيس مجلس الأعيان؛ غادر محكمة التعقيب سنة 1851 والتحق بمجلس الشيوخ. وكان عمره سنة 1853-1854 تقريبا 75 سنة. وتوفي في السنة التي عاد فيها خير الدين إلى تونس.

(2) لم يتمكن محمد صالح مزالي في سنة 1934، من الحصول على هذا الكراس الضخم الذي ينسبه إلى أمير الأمراء حسين أو غيره، [مثل جوزاف كونتي Joseph Conti نظرا إلى أن هذين الأخيرين، حسب أتيلا چتين (ص. 45) قد ساعدا خير الدين على الترجمة والتحرير بالفرنسية قبل إتقانه هذه اللغة، وقد كان منكبا على دراستها. والحال أن الكراس المشار إليه يحتوي على ثمانية عشر مذكرة، نشرت كلها باسم خير الدين، أهمها هي:

**Notice sur le Général Benaïed et son administration à Tunis*, Paris, 1853.

* *Réplique à la note réfutative de M. Benaïed*, Paris, 1854.

* *Réponse sur la réclamation de M. Benaïed contre le gouvernement tunisien*, Paris, 1855.

* *Etat des pièces justificatives classées par chapitres avec explications qui en déterminent la signification et la valeur*, Paris, octobre 1855.

* *Observations sur les pièces présentées par M. Benaïed*, Paris, avril 1856.

* *Réponses aux questions du Grand Conseil touchant les pétitions exercées par le Gouvernement de Tunis contre Mahmoud Benaïed*, Paris, 1856.

* *Réponse du Général Khéreddine aux observations de M. Benaïed sur la deuxième communication tunisienne (Teskérés de sortie d'huile)*, Paris, 15 juillet 1856.

أنظر في شأن هذه الوثائق، جون غانياج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)**، باريس، 1959 (بالفرنسية)، ص. 75، والمنجي صميدة، مصدر مذكور، ص. 44، هامش 1.]

النازلة من وجهتين. فقد قام المجلس التحكيمي بتخفيض مطالب بن عيّاد المزعومة من 60 إلى 5 ملايين ريال والحكم عليه بإرجاع مبلغ 14 مليون ريال نقدا أي 9 ملايين فرنك إلى الحكومة التونسية. ووقعت مراجعة الحسابات. ورغم قلة وسائل المعاينة التي لدينا، فقد ألغى نفس الحكم أكثر من 20 مليون ريال كرخصة جمارك لتصدير الزيوت لحاملها والتي حصل عليها بن عيّاد بمثابة مبلغ مسبق ضمن الحسابات التي أقامها.

والخلاصة، فقد حصلت الحكومة التونسية في هذه القضية المشهودة على 34 مليون ريال (24 مليون فرنك)، حُكِم فيها على بن عيّاد بإعادتها إليها نقدا ورخصا لتصدير الزيت، مع خصم 55 مليون ريال ادعاها بصفته كان ملتزما عاما للدولة.

وعندما رجعت إلى تونس سنة [1]1274، أُسندت لي وزارة البحرية ورئاسة المجلس الأكبر الاستشاري، المحدث لمراقبة المصالح العمومية[2]. وباشرت مهامي لمدّة خمس سنوات؛ ولكنني لاحظت أن الباي وخاصة وزيره النافذ، مصطفى خزنه دار، لا يهتمان بهذه الإصلاحات إلا لتقنين سوء تصرّفهما تحت غطاء قرارات صادرة عن

(1) تمتدّ سنة 1274 من 22 أوت 1857 إلى 10 أوت 1858.
[في الواقع، وحسب أتيلا جتين، ص. 46، عاد خير الدين إلى تونس في 8 ماي 1857/ 15 شوال 1273 لكي يشغل « نظارة البحرية » خلفا لمحمود خوجه، وهو المنصب الذي شغله « إلى حدود 23 نوفمبر 1862 »/ غرة جمادى II 1279].

(2) يسمّى المجلس الاستشاري أيضا المجلس الأعلى أو المجلس الكبير، وقد وقع إقراره بدستور 15 شوال 1277 (26 أفريل 1861). أنظر إيلي فيتوسي:
* E. FITOUSSI, *L'Etat tunisien, son origine, son développement et son organisation actuelle (1525-1901). Etude d'histoire politique, de droit public et de droit international*, Tunis, 1901.
ويعود المرسوم القاضي بتعيين خير الدين وزيرا للبحرية إلى 25 جمادى I 1273/ [20 جانفي 1857] والمرسوم الذي عيّنه رئيسا للمجلس الاستشاري في 4 ذي القعدة 1277/ [13 ماي 1861]. [أنظر قائمة أعضاء هذا المجلس في ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، نفس المصدر، ج 5، صص. 34-38.]

هذا المجلس. وقد حاولت في الأول بكلّ الوسائل حملهما إلى طريق الصواب والاستقامة لمصلحة البلاد. ونظرا إلى أنّ مجهوداتي باءت بالفشل، وبما أنني لا أريد، بوجودي في تسيير شؤون البلاد، المساهمة في التلاعب بمصير موطني بالتبنّي، الذي يدفعونه دون رحمة نحو الإفلاس، قدّمت سنة 1279[1] استقالتي من رئاسة المجلس ومن وزارة البحرية وعدت إلى الحياة العامة.

بعد انسحابي بمدّة قصيرة، ثار العربان غير القادرين على تحمّل نظام استبدادي وقهري تسلط عليهم، من طرف المملكة إلى آخرها؛ وجعلت هذه الانتفاضة العارمة الحكومة على قاب قوسين من الهلاك. فوجد الباي نفسه في خوف وعجز عن قمع الثورة، وكان يتوقع بين الحين والآخر مشاهدة الثوّار قد احتلّوا المدينة ومقرّ إقامته. وفي هذه الأثناء، أرسل سموّ السلطان[2] إلى تونس مفوّضا فوق العادة مع بعض السفن الحربية، ومعه مليون فرنك نقدا؛ وفي نفس الوقت وصلت إلى مياه تونس أساطيل من جميع الأمم الأوروبية تقريبا. إنّ وجود حضرة حيدر أفندي، مبعوث السلطان العثماني، الذي عرف بلباقة فائقة السيطرة على هذه المسألة الحرجة، ساهم كثيرا، مع وجود الأساطيل [الأجنبية] أيضا، في تغيير مجرى الأحداث في اتجاه مناسب للحكومة التونسية: فوقعت السيطرة على الثورة. وما أن خضع العربان، حتى أجبروا على دفع غرامة حرب بقيمة مائة مليون ريال (60 مليون فرنك)[3].

(1) تمتدّ سنة 1279 من 29 جوان 1862 إلى 17 جوان 1863. [تخلى خير الدين عن الوزارتين في غرة جمادى II 1279/ 23 نوفمبر 1862، أنظر ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، 5، ص. 96، حيث قال: « وآثر استعفاؤه في العقلاء من أهل الايالة »، وانظر أيضا كريكن، مصدر مذكور، ص. 98].

(2) وهو السلطان عبد العزيز (25 جوان 1861 – 30 ماي 1876).

(3) حول ثورة العربان سنة 1864 بسبب مضاعفة ضريبة المجبة، أنظر أطروحة بيشي سلامة:
* Slama (Bice), *La révolte de 1864 en Tunisie*, Tunis, M.T.E., 1966.
وفي خصوص نتائجها أنظر بالخصوص أطروحة خليفة شاطر:

مكثت، خلال تسع سنوات، رغم توسلات الباي، بعيدا عن السياسة. ولكن لم أجسر على رفض عدّة مهام أسندت إليّ لدى حكومات ألمانيا وفرنسا وأنقلترا وإيطاليا والنمسا والسويد وهولندا والدانمرك وبلجيكا.

لقد مكنتني إقامتي الطويلة بفرنسا وهذه الأسفار الطويلة من دراسة أسس الحضارة الأوروبية ومقوّماتها، وكذلك مؤسسات الدول العظمى لأوروبا[1]؛ واغتنمت أوقات الفراغ التي توفرت لي من حياة العزلة، لتأليف كتابي السياسي تحت عنوان: " **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** "[2].

وحيث كنت مشهورا في تونس بمساندتي المستميتة لفكرة ربط الإيالة التونسية بالإمبراطورية العثمانية، فقد وقع تكليفي في هذه الفترة بالسفر إلى القسطنطينية[3] حتى أضع مع الحكومة العلية شروط فرمان يعترف رسميا بالوضع الراهن الموجود واقعيا منذ أربعة قرون في الإيالة ويضبط في نفس الوقت علاقات تونس بالإمبراطورية العثمانية. فالضغوط التي

* Chater (Khélifa), *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIX^e siècle : la mehalla de Zarrouq au Sahel* (1864), Tunis, P.U.T., 1978.

(1) أنظر: المنجي الشملي: **خير الدين باشا**، تونس، الدار التونسية للنشر، النشرة الثانية، 1973، ص. 10.

(2) جاء عنوان الكتاب باللغة الفرنسة على النحو التالي:
* *Réformes nécessaires aux Etats musulmans. Essai formant la première partie de l'Ouvrage politique et statistique intitulé : « La plus sûre direction pour connaître l'état des nations »*, par le Général KHEREDINE, ancien ministre de la Marine à Tunis et ancien Président du Grand Conseil Tunisien. Traduit de l'arabe sous la direction de l'auteur, Paris, imprimerie administrative de Paul DUPONT, 45, rue de Grenelle, Saint-Honoré, 1868.

وقع نشر أجزاء من مقدمة الكتاب مترجمة إلى اللغة الفرنسية بمراجعة المؤلف في:
**Revue tunisienne*, III, octobre 1896, pp. 501-522.

(3) [يستعمل خير الدين هذه التسمية للإشارة إلى إستانبول. وربما يعود ذلك إلى اعتقاده بأنّ هذه المذكرات ستكون بين يدي الأوروبيين، لذلك توخي استعمال القسطنطينية. وسنقوم من جهتنا باستعمال الاسم الدارج في العالم العربي الإسلامي وهو إستانبول]. وكان الباي الحاكم آنذاك محمد الصادق باي (2 صفر 1276- 15 ذي الحجة 1299/ 22 سبتمبر 1859- 27 أكتوبر 1882).

تتعرض إليها الإيالة بسبب عدم وضوح وضعها في علاقاتها مع الدول الأوروبية، جعلت الحكومة التونسية تشعر بضرورة القيام بهذا المسعى لدى السلطان[1].

وفي الساعة المحدّدة، امتطيت باخرة حكومية لتقلّني إلى المكان المقصود ولم يبق الانتظار سوى القوة الضرورية من ضغط البخار للإبحار، إذ بهم يعلمونني بزيارة القائد الثاني لمدرعة[2] فرنسية كانت راسية في مياه حلق الوادي. وسألني هذا الضابط، الذي مثُل أمامي، إن كنت سأسافر في تلك الليلة ذاتها. وعندما أجبته بالإيجاب، أضاف بأن القبطان رئيسه يرجو مني تأخير سفري يومين أو ثلاثة أيام حتى يتسنى لقنصل فرنسا[3] الوقت الكافي للحصول من باريس على تعليمات تتعلق

(1) [كانت هذه المهمة في سنة 1859، وقد غادر أفرادها ميناء حلق الوادي يوم 15 نوفمبر ووصلت إلى إستانبول يوم غرة ديسمبر 1859 بعد مرور السفينة بمالطة لإصلاح عطب بها. ووقع قبول الوفد من لدن السلطان عبد المجيد يوم 8 ديسمبر 1859 (أنظر أتيلا چتين، ص. 48). ورافق خير الدين في هذه المهمة كلّ من أمير الأمراء حسين، صديقه الحميم ومحلّ ثقته، وهو من شراكسة القوقاز، جُـلب كمملوك وهو في العاشرة من العمر منذ 1835 وارتبط بخير الدين ومثل الحكومة التونسية في عدة قضايا إلى أن توفي بالقرنة بإيطاليا في 27 جويلية 1887. أنظر في شأنه كتاب أحمد الطويلي: **الجنرال حسين، آثاره وحياته**، تونس، 1994، ولمزيد المعرفة عن علاقاته الوطيدة بخير الدين أنظر **رسائل حسين إلى خير الدين**، جمعها وحققها الأستاذ الدكتور أحمد عبد السلام، ثلاثة أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج، 1991-1992، مراسلات. ورافقه أيضا محمد خزنه دار (1810-1889)، وهذا الأخير مملوك عمل في البداية في خدمة شاكير صاحب الطابع فيما بين 1823 و1836، ثم لدى أحمد باشا. وقع تعيينه سنة 1842 قايدا على منطقة سوسة وواليا عاما للساحل. وفي سنة 1861 صار عضوا في المجلس الكبير وفي سنة 1863 وزيرا للداخلية ووزيرا للبحرية خلفا لخير الدين، وبقي على رأس هذه الوزارة حتى سنة 1873، ثم عاد إليها ثانية سنة 1881 إثر انتصاب الحماية الفرنسية على البلاد التونسية، وتوفي في 22 جوان 1883. أنظر في شأنه جون غانياج، مصدر مذكور، ص. 82].

(2) أطلق عليها أحمد ابن أبي الضياف اسم **فرقاطة حديد**، أنظر **الإتحاف**، مصدر مذكور، ج 6، ص 12. وفي نفس الجزء من **الإتحاف** (صص. 11-30) يورد ابن أبي الضياف تفاصيل هذه الحادثة وفصلا عن علاقة تونس بالإمبراطورية العثمانية.

(3) كان القنصل الفرنسي آنذاك هو بوفال Charles de Beauval الذي شغل هذه الخطة فيما بين 1863 و1867.

بسفري، فأجبته: «سيدي، إنك عسكري مثلي، ومن واجبك أن تكون على علم بأنني لا أقدر على مخالفة أوامر حكومتي دون الإخلال بكلّ واجباتي؛ ويجب أن تفهم بأنه بين مجاراة قبطانك والقيام بواجبي، ليس لي أي خيار؛ وعليه فأنا مبحر حسب ما لديّ من تعليمات». فأردف الضابط: « في هذه الحالة، أنذرك بأن القبطان رئيسي سيجد نفسه مجبرا بكلّ أسف على إرغامك بالقوة على ذلك. » فأجبته، إذن حانقا لتهديده، قائلا: « كان من الواجب أن تبدأ مهمّتك من هذه النقطة، أيها السيّد، فأنا لا أتلقى الأوامر من رئيسك، ولا يغيّر هذا شيئا من قراري. وبما أنّ الحكومة التونسية لها حقّ إيفاد موظفيها حيث شاءت، وحتى لا أترك[1] مجالا لكي تعتقد بأنني سأفرّ، أمنحك وقتا للعودة إلى باخرتك وأن تعلم رئيسك بنتائج لقائنا؛ ثمّ أرفع المخاطيف؛ ولكن أعلمك أنه لو حاول رئيسك وضع تهديداته محلّ تنفيذ، فإني أعرف الدفاع عن نفسي بالوسائل المتوفرة لدي، محمّلا إياه مسؤولية الحوادث». وبعد وقت قصير من هذا الحادث، أبحرت، واقتفت أثري الفرقاطة الفرنسية، وهي على استعداد للتحرّك، مرسلة لي حتى الصباح إشارات بالتوقف، فلم أعرها اهتماما أكثر من عدم اكتراثي بتهديدات قبطان السفينة[2] .

(1) [كان خير الدين آنذاك محملا من قبل الباي بمكتوب أورد ابن أبي الضياف نصه بالكامل، أنظر **الإتحاف**، ج 6، صص 24 .-25.]

(2) [سافر خير الدين في مهمة إلى إستانبول، حسب ابن أبي الضياف، « عشية يوم الاثنين السادس عشر (الرابع عشر حسب التقويم) من جمادى الثانية 1281 هـ » الموافق ليوم 14 نوفمبر 1864، وكان صحبة الكاتب أبو المحاسن يوسف جعيط. حول تفاصيل هذه المهمة أنظر **الإتحاف**، ج 6، صص 11-13] وأنظر حول هذا الموضوع [أيضا]، الايضاحات التي صاغها نرسيس فوكون،

* Narcisse Faucon, *La Tunisie avant et depuis l'occupation française*, Paris, 1893, T. I, pp. 221-222.

[لم يذكر خير الدين المهمة الأولى التي قام بها إلى إستانبول في نوفمبر 1859/ ربيع الثاني 1274 للحصول على فرمان تولية محمد الصادق باي واليا على تونس مدى الحياة، رفقة أمير الأمراء حسين، ومحمد بن الوزير الأكبر مصطفى خزنه دار، « ليتمرّن، حسب ابن أبي

وبوصولي إلى إستانبول، تحادثت مع فؤاد باشا، الصدر الأعظم، وعلي باشا، وزير الشؤون الخارجية، عن هدف مهمّتي، وبعد مداولات طويلة اتفقنا على أسس فرمان سلطاني يحدّد:

1) حقّ السيادة لسموّ السلطان على إيالة تونس وواجبات البايات إزاء السلطنة العثمانية.

2) الحكم الذاتي لتونس كما هو عليه منذ أمد طويل، مع المحافظة على الحقّ الوراثي في العائلة المالكة، مع شرط حتمي بأن تكون البلاد في ظلّ قوانين ثابتة[1]، من شأنها تحقيق الرفاهة والسعادة للسكان، وضمانا لحياتهم وشرفهم ومكاسبهم.

ولكن، نظرا إلى أن الظروف لم تكن مناسبة لنشر هذا النصّ الرسمي، اضطررت إلى العودة إلى تونس محمّلا بمرسوم عادي من الصدر الأعظم منظما لشروط الفرمان السلطاني[2]، الذي سيقع إقرارها فيما بعد[3].

الضياف، على الأسفار ويرى عوائد اختلاف الأقطار»، أنظر **الإتحاف**، ج. 5، صص. 18-21، وانظر آتيلا جتين، مصدر مذكور، صص. 50-51]

(1) [ويقصد بذلك دستور 1861.]

(2) [أورد ابن أبي الضياف أيضا النصّ الكامل لهذا المرسوم العادي المنظم لشروط الفرمان، أنظر **الإتحاف**، ج 6، صص. 27 -29. وأورده أيضا محمد صالح مزالي في دراسة: «بعثة خير الدين للأستانة في سنتي 1281-1288 هـ»، **المجلة الزيتونية**، عدد صفر الخير 1358/ أفريل 1939، صص. 187-188].

(3) للحصول على هذا الفرمان، استوجب الأمر قيام خير الدين بمهمّة ثانية إلى إستانبول في سنة 1871. حول هذه المهمّة الثانية، أنظر ما نشره محمد صالح مزالي في **المجلة الزيتونية** فيما بين 1939 و 1940 وما رافقها من وثائق. [والملاحظ، أن نص هذا الفرمان ونسخته الأصلية المحررة بماء الذهب توجد في الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، صندوق رقم 222، ملف رقم 371، وثيقة عدد 60. وقد صدرت ترجمة لنص هذا الفرمان في **الرائد التونسي**، عدد 36، ليوم الثلاثاء 9 رمضان 1288 هـ/ 21 نوفمبر 1871. والملاحظ أنه وقع إدراج ترجمته لاحقا عندما تعرض إليه خير الدين فيما بعد وأورده بالفرنسية].

ورغم ذلك، فقد واصل الوزير الأكبر، مصطفى خزنه دار، عمله الشرّير. فالمجلس الكبير المنتخب، الذي أبدى عدم الرغبة في أن لا يكون الأداة الطيعة في أيدي خزنه دار، وقد تضرع هذا نوعا ما بسبب مضايقته له، قد وقع إبطال العمل به مع جميع المؤسسات التابعة له، وسقطت البلاد من جديد تحت طائلة النفوذ الفردي للوزير الأكبر، الذي لم يعد يتأخر عن ارتكاب كلّ شيء للبقاء في السلطة، حتى يشفي غليله في طلب الثروة.

وبعد أن أتى مصطفى خزنه دار على كلّ ثروات الإيالة، ارتمى في الطريق المفلسة للاقتراض. وفي أقلّ من سبع سنوات، من سنة 1279 إلى سنة 1286 هـ[1]، وجدت تونس نفسها، وهي التي لم تكن مدانة بأيّ مبلغ لأحد، مكبّلة بدين يقدّر بـ 240 مليون ريال (150 مليون فرنك)، اقترضتها الحكومة [التونسية] من أوروبا ومن تجار البلاد بفائض يتراوح بين 12 و 15 بالمائة سنويا. وما زال الحديث، إن كان مجديا، لتحليل كلّ الأعمال التي فرضها مصطفى خزنه دار على تونس المسكينة طيلة 38 سنة منذ بداية إدارته المفلسة والفاحشة؛ وسأقتصر على توضيح القليل من السبع سنوات الأخيرة لوزارته، فيما بين 1279 و 1286 هـ.

لقد عاشت الإيالة التونسية سعيدة وميسورة طيلة قرون بدخل سنوي لا يتجاوز إطلاقا الـ20 مليون ريال (13 مليون فرنك). وفي ظلّ النظام الذي فرضه مصطفى خزنه دار، وقعت مضاعفة الضرائب عشوائيا، بل بلغت ثلاثة أضعافها لفائدة الوزير الأكبر وحاشيته؛ ولكنني سوف لا أقتصر في هذه العجالة إلا على الأرقام الرسمية لعشرين مليون سنويا. وهكذا، يكون مصطفى خزنه دار قد حصل خلال السبع سنوات المذكورة على:

(1) تمتدّ سنوات 1279 و 1286 من 29 جوان 1862 إلى 17 جوان 1863 ومن 13 أفريل 1869 إلى 12 أفريل 1870.

140 مليون ريال، معلوم مداخيل سبع سنوات،
100 مليون ريال، غرامة حرب دفعها العربان،
240 مليون ريال، معلوم مختلف القروض،
1 مليون ريال و600 ألف ريال، إعانة للسلطان،

أي مجموع: 481.6 مليون ريال،

أو لسهولة الاحتساب، 480 مليون ريال تونسية، أي أكثر من 300 مليون فرنك. وهذا المبلغ الضخم بالنسبة لوضع تونس الصغيرة وقع تبديده من قبل خزنه دار والباي، بمعدّل 68 مليونا ونصف المليون سنويا (45 مليون فرنك) قبل انقضاء السبع سنوات، إذ خلال السنتين الأخيرتين، لم نجد في خزائن الدولة ما يكفي لدفع مصاريف العائلة المالكة، والموظفين، والجيش، وكذلك فوائض الديون، كلّ ذلك دون تخصيص مبالغ للنفقات الضخمة أو الأشغال العمومية التي لم يقع التفكير فيها إطلاقا.

ونظرا إلى أن مداخيل الإيالة، التي نضبت مواردها وأفلست بسبب سوء الإدارة، ونتيجة لتجاوزات خزنه دار، صارت غير قادرة على تسديد فوائض الديون، استوجب الأمر في نهاية فترة السبع سنوات هذه إلى تعليق الدفوعات؛ فكان بذلك إذن الإفلاس الذي أوصل خزنه دار البلاد إليه.

وفي هذه الظروف، اقترحت فرنسا تكوين لجنة مالية لتصفية الدّيون وحماية مصالح الدائنين للحكومة التونسية. وانضمت انقلترا وإيطاليا إلى هذا الاقتراح وتمّ تكوين اللجنة[1]. وضمّت مندوبين أنقليزيين وفرنسيين

(1) تأسست اللجنة الدولية المالية بمرسوم 26 ربيع الأول 1286/ الموافق ليوم 6 جويلية 1869. [أنظر الرائد الرسمي، عدد 1، بتاريخ 18 شعبان 1286 الموافق ليوم 23 نوفمبر

وإيطاليين، برئاسة موظف تونسي، يعينه مراقب مالية فرنسيّ بعنوان نائب رئيس، وكانت مهمّتها توحيد الديون، وضبط الفوائض ومباشرة المداخيل الممكن تخصيصها لهذا الغرض.

وبما أنّ الباي قد ألحّ عليّ بقبول رئاسة هذه اللجنة، فإنني لم أجسر على الرفض نظرا لخطورة الأوضاع الجارية، فوقع تعييني رئيسا للجنة المالية[1] ووزيرا مباشرا[2]. ولقد أحدثت هذه الخطة الأخيرة خصيصا لي أو في الواقع حتى لا يقع إعفاء مصطفى خزنه دار من منصب الوزير الأكبر، فقد أراد الباي المحافظة بلا منازع على مكانة هذا الرجل الذي قاد البلاد نحو الهاوية، والذي لا يقدر سوى على إعاقة المهمّة التي أنيطت بعهدتي، إذ أنّ أيّ تفاهم بيننا كان مستحيلا[3].

وقد ساهم أعضاء اللجنة المالية بجديّة، وبالخصوص متفقد المالية الفرنسي، السيد فيلييت Villet [4]، وهو رجل فطن وذو استقامة فائقة،

1869، ونقل أيضا ابن أبي الضياف هذا الأمر بأكمله، أنظر **الإتحاف**، ج 6، صص 119-124.]

(1) [صدر مرسوم التكليف بهذه المهمة في موفى جمادى الأولى 1286/ 7 سبتمبر 1869، أنظر ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج. 6، صص. 120-122، وكريكن، مصدر مذكور، ص. 160.]

(2) [وقع هذا التعيين في 21 أكتوبر 1871/ 7 شعبان 1288، فصار خير الدين مباشرا لمهام الوزير الأكبر عوضا عن خزنه دار الذي بقي في منصبه حتى 21 أكتوبر 1873، مما جعل أتيلا چتين، صص. 113-118، يمنح خير الدين صفة الوزير الأكبر منذ 1871.]

(3) والحال أن خير الدين كان متزوّجا من [جنيْنة] ابنة مصطفى خزنه دار [التي توفيت في أوت 1870.]

(4) [هو فيكتور فيلييت، المولود في سنة 1821 ببولينيي في منطقة الجورى شرقي فرنسا، تزوج من فيليسي فاربيلات التي تصغره بـ23 سنة. درس في المدرسة الهندسية التي تخرج منها في سنة 1841 وعمل من\ تلك الفترة متفقدا للمالية في عدة إدارات إلى أن أصبح نائب رئيس الكوميسيون المالي بتونس عند نشأته، ثمّ تحول في سنة 1876 للعمل في اللجنة المالية الدولية في مصر. توفي في باريس في سنة 1889. أنظر غانياج، ص. 606]

في تسوية الديون التونسية وفي تنفيذ برنامج اللجنة. ولكن لم تلبث هذه الوضعية سوى مدّة وجيزة، إذ بعزل مصطفى خزنه دار، وقع تعييني وزيرا أكبر[1].

[مرحلة مباشرة الوزارة الكبرى]

خلال إدارتي، خففت من وطأة الضرائب، لدفع همم السكان على حبّ العمل. وإن افترضنا أني واصلت استخلاص الـ20 مليون من المداخيل السنوية التي تحدّثت عنها آنفا، فإنه لا يصل إلى خزائن الدولة سوى 140 مليون ريال تونسي، إذ استطاع سلفي، خلال فترة وجيزة من الزمن، من تبديد 480 مليون وتسبب في الإفلاس المالي للبلاد. غير أنني تمكنت بهذا المبلغ من تسديد مصاريف الإدارة بما فيه الكفاية، ودفعت بانتظام فوائض الديون الموحّدة، و[جراية] الموظّفين والجيش، وكذلك نفقات الباي ومصاريف عائلته المتعدّدة الأفراد؛ وقمت بتنفيذ أشغال عمومية، سأتحدّث عنها فيما بعد، دون اللجوء إلى قروض جديدة؛ وبمغادرة السلطة تركت تونس في أحسن الأوضاع، وفي أمن ورخاء غير معهودين منذ أمد طويل. ولا يمكننا القول بأنّ باي تونس وموظفيه قد ساهموا بأيّ مجهود في هذه النتيجة، فهو نفس الباي، وهم نفس الموظفين الذين كانوا يديرون الأمور أثناء فترة سلفي، والذين ظلوا بمراكزهم بعد اعتزالي، يقودون الإيالة نحو الهلاك.

عند وصولي إلى الحكم، وجدت البلاد في يأس عميق. لم تكن تونس، التي تمثل الفلاحة موردها الأساسي، سوى قفر شاسع، لأنّ

(1) مرسوم 30 شعبان 1290 الموافق ليوم 23 سبتمبر 1873، [أنظر **الرائد التونسي** 9 رمضان 1290/ 30 أكتوبر 1873، وحسب كريكن، ص. 177، تمّ هذا التعيين يوم 21 أكتوبر 1873.]

الفلاح بملاحظته، عند حلول الصابة، انتزاع كلّ ثمار شقائه من قبل أعوان الجباية بدعوى جمع الضرائب، يمتنع عن العمل؛ فعلى مساحات شاسعة من أراضي الإيالة المحترثة، لا يزرع سوى 600 ألف هكتار مستغلة. وهكذا نضب المورد الرئيسي للثروة العمومية والخاصة. ووقع أفراد الجيش والشرطة، الذي لا يحصلون على مؤونة تسدّ لهم الرمق، ولا رواتب ولا ملابس، في بؤس وقنوط يصعب وصفهما. وخضع معظم الموظفين المدنيين إلى نفس الأوضاع، فصاروا يزايدون على واجباتهم وضمائرهم للحصول على بعض الموارد للرّزق. فساد انحطاط الأخلاق في أعلى مستويات الدولة؛ ووقع بيع الوظائف المربحة وحتى العدلية لم تعد في مأمن من الفساد العام. وأخيرا، فقد تشرّد الشعب، وهو محلّ أطماع الأعيان، مُستغلاّ من قبل الموظفين من بسيطهم إلى عظيمهم، بسبب الفقر وأمسى يرى حكومته بمثابة الكارثة؛ ولذلك صار يحترز منها وكأنه أمام عدوّ ويستعمل كلّ الوسائل للتهرّب من نفوذها. ومن ناحية أخرى، فقد أمست علاقات تونس مع الخارج سيئة جدّا؛ إذ لم تعد الإيالة تتمتع بأيّ ثقة، أخلاقية ومادية.

لوضع حدّ لهذه الأوضاع المزرية، وجب البحث عن سبب الداء ومعالجته بالدواء الناجع. غير أن الأسباب الأساسية لهذه الأسقام التي تثقل كاهل الإيالة، كانت تلك الإدارة البغيضة التي كانت نتيجتها المباشرة فعلا هي فقدان السلطة لهيبتها ولثقة السكان، والتي هيّأت البلاد للإفلاس. فاستوجب الأمر إذن نظاما إداريا جديدا، يرتكز على العدل والإنصاف، والقضاء على التجاوزات والاستبداد، جاعلة بذلك الحكومة تقوم بدورها المقدّس، وهو حماية الشعب، وتمكينها من استرجاع الثقة والنفوذ الضروريين لها لتسيير البلاد في طريق الرفاهية.

مثلما ذكرت آنفا، فقد هجر الشعب العمل بقنوط، وارتفعت الجرائم بنسب مخيفة. ويعود الإحباط إلى عدّة أسباب:

1) نظرا إلى أنّ الضرائب كانت ثقيلة جدّا بالمقارنة لإنتاج البلاد. وقد كان السكان غير قادرين على دفعها بالكامل وتراكمت مخلدات ضخمة، أصبحت، وإن كان من الصعب دفعها، تمثل هوّة كبيرة قادرة على ابتلاع محاصيل سنة بأكملها. وكانت هذه الديون المتبقية بمثابة السيف المعلق على رأس العامل، وهو ما يثبّط العزائم والنشاط.

2) عوض الاقتصار على النصوص الرشيدة للشريعة الإسلامية، التي تسمح للدولة بجمع العشر من الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، فقد قام سابقيّ شيئا فشيئا برفع المستحقات إلى 30 أو 40 بالمائة من نتاج الصابة. فلا يرى الفلاح أعوان الجباية يأخذون نتاج شقائه فحسب، ولكنه أحيانا يصير مجبرا على بيع مواشيه ومحراثه لتسديد الجباية التي يفرضونها عليه دون رحمة.

3) إنّ المكلفين بتقييم المحاصيل وباستخلاص الضرائب، يقومون، بدافع الخصاصة وبتشجيع من سوء تصرّف رؤسائهم، بكثير من التجاوزات والانتهاكات دون رقيب لحسابهم الخاص، على حساب دافعي الضرائب.

4) قاموا بفرض ضريبة شخصية[1] **على** أهل البادية، والتي وقع استخلاصها بطريقة غير عادلة ومرهقة جدّا للسكان. وكانت الحكومة تحدّد كلّ سنة لكلّ قايد (وال) المبلغ الذي يجب عليه تسديده للخزينة من هذه الضريبة، مفوّضة له أمر فرضها على رعاياه مثلما يريد؛ وهذا ما كان يجعل كلّ السكان تحت رحمته.

(1) وهي ضريبة المجبة. [أنظر في هذا الشأن مقال محمد بن عثمان السنوسي «رسالة حول المجبة» الصادر في ترجمة بالفرنسية في **المجلة التونسية**، عدد 3، 1896]. أنظر أيضا:
* Chenel (M.), *La Medjba, impôt de capitation tunisien*, Tunis, 1912.

ولكن هذا العامل الذي يحصل على منصبه بعد أن يدفع أحيانا مبالغ طائلة، والذي يعيش دوما في حالة رعب من العزل والأهواء ومزايدة الوزير الأكبر على الوظيفة. وكان دوما مدفوعا إلى استغلال منصبه كلما أمكن له ذلك للحصول على المنافع في أسرع وقت؛ ونظرا إلى أنه لا يخضع إلى أي نوع من المراقبة، فقد كان ينهب لصالحه دون رحمة رعاياه، مستعملا لذلك جميع الوسائل القمعية التي يوحي بها له خياله[1].

بدأت [عملي] بإسقاط عام وشامل لكلّ الضرائب المخلدة والتي يصعب استخلاصها، مخففا بذلك عن السكان عبئا ثقيلا لا طائل منه. ثمّ حرصت على جعل الضرائب عادلة والمداخيل صحيحة وقارة، بقصر الضرائب على عشر المحاصيل فقط. ولضمان استخلاصها بصفة عملية، قسّمت أراضي المملكة إلى منطقتين، آخذا بعين الاعتبار الخصائص المحلية: ففي منطقة يقع دفع الضرائب نقدا، بينما في الأخرى يتمّ ذلك عينا. واخترت جباة من الثقاة، خاضعين على أيّ حال إلى المراقبة، وأصدرت ضدّ أيّ موظف عديم الأمانة أو مرتش أوامر وعقوبات زجرية وقع تنفيذها بدقّة متناهية.

وقصد تنمية وتشجيع الفلاحة، أعفيت كلّ غابات الزياتين والنخيل المستحدثة من كلّ ضريبة لمدّة عشرين سنة وأصدرت قوانين شاملة للمناطق الريفية تخصّ المعاملات بين الملاكين، والوقّافة والخمّاسة، والأجوار، الخ. . .[2]

(1) لم تكن طريقة استخلاص هذه الضريبة هي التي جعلتها غير شعبية فحسب، بل أنها من الأصل كانت تصدم المشاعر الدينية الإسلامية. فالجزية فعلا، حسب الشريعة الإسلامية، لا تخصّ سوى أهل الذمّة، الخاضعين لحماية المسلمين.

(2) [صدر قانون الفلاحة في 5 ربيع الثاني 1291/ 21 ماي 1874، أنظر **الرائد التونسي**، عدد 12 في 12 ربيع الثاني 1291/ 28 ماي 1874، وصدر الملحق لهذا القانون في عدد 17، بتاريخ 25 جمادى الأولى 1291/ 9 جويلية 1874، وانظر أيضا الهادي التيمومي:

ومنعتُ منعا باتا بيع المناصب؛ وتمّ تحديد الضريبة الشخصية بـ36 ريال على الشخص الواحد، واضعا بذلك حدّا لتجاوزات القياد.

وهنالك مصيبة أخرى يتحمّلها السكان وهي فيلق الصبايحية. فقد كان هؤلاء في نفس الوقت من درك الفرسان غير النظاميين يقومون بالمحافظة على الأمن في البوادي وهم أعوان تبليغ وجلب للمحاكم في المناطق النائية؛ وهم مكلفون باستخلاص الخطايا؛ ولكن نظرا إلى أنهم لا يتقاضون جراية، فإنهم يحصلون حسب أهوائهم على غرامات تكون مخصصة لهم شخصيا. ونظرا إلى أن خدماتهم لم تكن دورية فيما بين بعضهم البعض، فيحصل المحظوظون منهم من رؤسائهم على المهام الأكثر ربحا ويقتسمون معهم الأموال المستخلصة. ويمثل هذا النظام نوعين من العيوب:

1) نظرا إلى أن هؤلاء الصبايحية يفتقدون إلى دخل قارّ، فإنهم يحاولون الحصول على ما تصل إليه أياديهم أثناء مهامهم، ولا يتردّدون أمام سوء المعاملة والقسوة لانتزاع المال ممن يقعون تحت طائلتهم.

2) لا يوجد من بينهم سوى المحظوظين الذين يحصلون على أرباح طائلة ومحظورة، بينما يعيش الباقون في فقر مدقع.

ونظرا لعدم رغبتنا من جهة، في مواصلة التجاوزات، وبما أن ميزانية الدولة لا تسمح بتخصيص رواتب للصبايحية، فقد أبقيت بصفة وقتية على استخلاص معلوم التنقل، غير أنني وضعت معلوما يحدّد قيمة هذه المكافأة حسب المسافة التي يقطعونها وحسب نوعية المهمّة المطالبون

الإستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، الكادحون «الخماسة» في الأرياف التونسية 1861-1943، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس/ دار محمد علي للنشر، تونس-صفاقس، 1999؛ نفس المؤلف: «مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع، 1861-1875»، في كتاب **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، بيت الحكمة، قرطاج-تونس، 1999، صص. 89-142.]

بتنفيذها. وعلى كلّ حال، لا تمثل هذه المكافأة المحدّدة ثقلا على السكان، إذ لا يتحملون مصاريف القضاء، بما أن الأحكام صارت في تونس مجانية. ومن ناحية أخرى، أمرت، للقضاء على تبعات المحسوبية بين هؤلاء الأعوان، بأن تودع أموال الصبايحية، بعد طرح نفقات التنقل وما يجمعونه، في صندوق جماعي، يقع توزيعها فيما بينهم بالتساوي آخر كلّ شهر. وهكذا، وبفضل هذه القرارات البسيطة والعملية، جعلت من هذا العنصر المثير للشغب أداة ناجعة للنظام والعدل.

كانت الحكومة مجبرة لإرغام الشعب على دفع الضرائب المرتفعة، خاصة لدى القبائل الرّحّل في داخل البلاد، على استعمال القوة دوما وكانت أمحال الجند على أهبة للقيام بهذا الغرض. وتُكلف هذه الحملات الدولة نفقات كثيرة[1]؛ وتتسبّب في خسائر فادحة في المناطق التي تمرّ بها دون أن تقوم بمهمّتها على أحسن وجه، باللجوء أحيانا إلى استعمال الأسلحة والقيام بالنهب. ولكن، عندما تصير الضرائب محتملة ومقامة على توزيع عادل، ونتيجة للإجراءات الجديدة التي قرّرتها، فقد أصبحت المداخيل بغرابة سهلة [الاستخلاص] ومنتظمة؛ إذ صار السكان، نتيجة سعادتهم للتخلص من المظالم القديمة ومن الفوضى والخسائر التي كانت دوما ترافق مرور المحلة العسكرية[2]، يتقدّمون تلقائيا لدفع معلوم ضرائبهم لخزائن موظفي الجباية المحليين.

ولم يلبث تطبيق هذه الإجراءات الضامنة، بإقامة نظام عادل لممتلكات الخواص، مبرزة بذلك هيبة الحكومة، من أن تفرز نتائج سارّة كنت

(1) [أنظر محمد ضيف الله: « **ازدواجية الخطاب والممارسة في تونس غداة الإعلان عن عهد الأمان: على ضوء توجيه المحلة إلى قبلي سنة 1857** »، في **المجلة التاريخية المغاربية** عدد 89-90، 1998، صص. 115-132.]

(2) [أنظر أطروحة محمد الحبيب عزيزي: **ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب الحديث: المحلة التونسية نموذجا**، الجزائر، 2007. وانظر أيضا مقاله: «**محلة الشتاء والصيف**» في **كراسات تونس**، 1977.

أتوقّعها؛ فباستعادة الأهالي ثقتهم في نزاهة من يسوسونهم، يعودون بحماس للعمل ويستتبّ الأمن والنظام في كلّ مكان. وفي هذه الفترة، صرنا نشاهد النساء يسرن بمفردهنّ ودون خوف من قرية إلى أخرى، في أماكن حيث لا يمكن من قبل المغامرة فيها دون أن نكون رفقة مجموعة هامة مدجّجة بالأسلحة. وحتى البدوي الرحّال بنفسه، والذي لم يعرف الخضوع منذ قرون، تخلى عن غزواته عندما حصل على الأمن والربح الشريف، واستكان وأقبل على حرث أرضه ورعاية مواشيه. ولم يعد المفسدون يجدون ملجأ لديه، بل يقوم بتسليمهم بكلّ بساطة إلى السلطات. وصارت أيضا القبائل المتمرّدة عند الحدود الجزائرية مستكينة نتيجة لتلك الإجراءات، وكفت عن إثارة المشاكل التي كانت تضجرنا مع السلطات الفرنسية[1].

ونشطت الزراعة بسرعة، وعند اعتزالي السلطة، بعد عشر سنوات[2]، تركت في الإيالة أكثر من مليون هكتار من الأراضي المزروعة مقابل 60 ألف وجدتها كذلك عند مباشرتي مهام الدولة.

غير أنني لم أتوقف في هذا المجهود الإصلاحي عند الإجراءات الجبائية البحتة، بل اجتهدت، إضافة إلى ذلك، بإدخال تحسين في كلّ الفروع الإدارية وفي القضاء.

فقد وقع تنظيم القمارق؛ إذ قمت بالترفيع بقيمة 5 بالمائة على المواد المستوردة وخفضتُ من أداء البضائع المصدّرة التي كانت مثقلة، وذلك

(1) [يجب التذكير بأن فرنسا قد احتلت الجزائر منذ 1830، ولم تستطع مراقبة الحدود الشرقية لهذا البلد والمتاخمة للحدود التونسية إلا منذ سنوات 1850، بعد أن تمكنت من القضاء على المقاومة التي قادها الحاج أحمد باي قسنطينة. أنظر في شان مقاومة هذا الأخير للاحتلال الفرنسي أطروحة د. عبد الجليل التميمي: **بايليك قسنطينة والحاج أحمد باي (1830-1837)**، مؤسسة التميمي، تونس، 1978 (بالفرنسية)].

(2) [لم يباشر خير الدين في الواقع الوزارة الأولى إلا في ما بين 1873 إلى 1877 فقط. وربما كان يقصد كل الفترة التي باشر فيها مسؤوليات سياسية ومهاما وزارية]

تشجيعا للصناعة والفلاحة. وأقمت سلسلة من مراكز الديوانة على الحدود الجزائرية، لزجر حركة التهريب المعمول بها هناك على أوسع نطاق بما فيه الكفاية، ونظمت قسما خاصا بالموانئ والأرصفة.

وأصدرت قوانين تنظم إدارة الأملاك الأحباس[1] التي كانت في وضعية يرثى لها. ووقع تعيين لجنة للغرض ولاحظنا عجزا بمليونين من الريالات، ناجم عن تهاون القضاة، المكلفين بإدارة هذه الأملاك، وذلك بعدم الاستعمال المباشر للمبالغ المتأتية من بيع عقارات بلا وريث. ومن هنا، ظهر مقدّمون غير ثقاة وضاعت أموال يصعب مراقبتها. ولمعالجة هذه التجاوزات، أمرت بمنع بيع العقارات المحبّسة قبل إعادة استعمال أسعار البيع المتفق عليها. فارتفعت بسرعة في ظلّ الإدارة الجديدة إيرادات هذه الأملاك وبلغت الملايين من الريالات، وخصّصت من هذه المداخيل رواتب قارّة للعلماء ومدرّسي المساجد الذين كانوا يتقاضون رواتب غير منتظمة وأخذت من نفس المداخيل ما يكفي لإرسال "الصّرة" إلى الحرمين الشريفين والتي تعطل إرسالها منذ أمد بعيد.

كانت منطقة الساحل قد وقعت في ضائقة. فقد اضطرّ السكان، لدفع غرامة الحرب التي فرضتها الحكومة إثر الثورة التي ذكرتها أعلاه إلى اقتراض مبالغ هامة من الأوروبيين راهنين عقاراتهم بفائض مشط يتراوح بين 30 و40 بالمائة؛ وعندما عجزوا عن دفع فوائض الديون، صاروا مهدّدين من قبل دائنيهم دون العثور عن منفذ آخر لوضعهم. وهجروا أراضيهم التي لم يعد إنتاجها قادرا على تسديد تعهداتهم[2]. فشرعت في مفاوضات مع القناصل حول هذا الموضوع ونجحت في حلّ المشاكل

(1) [وهي الأراضي الوقف، أو الحبس]. [صدر القانون في أواخر محرم الحرام 1291، أنظر **الرائد التونسي**، عدد 5، 22 صفر الخير 1291/ 9 أفريل 1874]

(2) [أنظر خليفة شاطر: **الثورة والقمع في تونس القرن التاسع عشر، محلة زروق في الساحل (1864)**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1978 (بالفرنسية)]

العالقة بتخفيض الفوائض إلى 6 بالمائة في السنة مع ضمان تقسيط الديْن بدفعات في آجال محدّدة. وهكذا وقع انتشال هذه المقاطعة الجميلة من الخراب المحقق.

وساهمت كلّ هذه الإصلاحات في تحسين واضح للوضع المالي للدولة إلى درجة أن المداخيل أصبحت كافية لتغطية المصاريف؛ فتحقق التوازن في الميزانية وأمكن تحمّل أعباء الإدارة بسهولة.

ولم تشذّ إطلاقا عن اهتمامي الأشغال العمومية والتعليم العمومي. فوقع تجميل مدينة تونس وتبليط طرقاتها، وترميم المسالك القديمة وإقامة طرقات جديدة[1]. وخصصنا سجنين أحدهما للرجال والثاني للنساء مجهّزين إياهما بأحسن الوسائل الصحّيّة المتوفرة وألحقنا بهما حمّامات ومسجدين[2].

أمرت بإصلاح وتوسيع المدارس الابتدائية التي نظمتها من جديد. ووقع إنشاء المدرسة الصادقية[3] على نمط المعاهد الأوروبية؛ بها 150 تلميذا تنفق عليهم الحكومة، ويتلقون بها تعليما متينا، يحتوي، إضافة إلى اللغة العربية والعلوم الشرعية، على دراسة مختلف العلوم العصرية واللغات التركية والفرنسية والايطالية. وتمّ تنظيم التعليم في الجامع

(1) [أنظر الأمر العلي في ترتيب إدارة تنظيف طرق المدينة في **الرائد التونسي**، عدد 24، 23 رمضان 1290/ 13 نوفمبر 1873، وقانون تنظيف الحاضرة في 25 ربيع الأول 1291، **الرائد التونسي**، عدد 3، 10 محرم 1291/ 5 مارس 1874، وحسب كريكن، وقع تخصيص 154,000 ريالا لترصيف الطريق الواقعة بين تونس وباردو، مصدر مذكور، ص. 190.]

(2) [أنظر قانون السجون والمسجونين بتاريخ 19 ربيع الأول 1291، **الرائد التونسي**، عدد 11، 5 ربيع الثاني 1291/ 21 ماي 1874.]

(3) أنظر الأمر المؤرخ في 6 ذي الحجة 1291/ 13 جانفي 1875. [إنّ أعداد كلّ هذه السنة من **الرائد التونسي** غير متوفرة في مراكز التوثيق، باستثناء العدد الأول من هذه السنة الموجود بالأرشيف الوطني، أنظر في الأرشيف الوطني أيضا السلسلة التاريخية].

الأعظم "جامع الزيتونة" بدقة[1]. ومن ناحية أخرى، فقد قمت بجمع المؤلفات المبعثرة في أرجاء الإيالة في مكتبة عمومية؛ وأهديت بنفسي إلى هذه المؤسسة مجموعة ثمينة من ألف ومائة مخطوط ومكنتها من نظام عمل على الطريقة الأوروبية[2].

وفي خصوص إدارة العدلية، فقد نظمت علاقات المحاكم بأعوان السلطة التنفيذية، وقمت بتحديد جرايات العدول العموميين[3] وحقوق التسجيل.

ورغبة في الاتصال المباشر مع العموم ولمعرفة كلّ همومهم، وضعت في الساحة العمومية صندوقا للمراسلات، احتفظ شخصيا بمفتاحه. وبهذه الطريقة، يستطيع كلّ شخص إبلاغي مباشرة ملاحظاته وشكاويه؛ ويستطيع أيضا أن يفعل ذلك كلّ من يريد إبلاغي تجاوزا دون أن يذكر اسمه، شريطة أن يوضّح لي السبل الممكن اتباعها لمعاينة الأمر[4].

وتحسنت بسرعة العلاقات السياسية للإيالة. فبصفتي الوزير الأكبر ووزير الشؤون الخارجية، أقمت علاقات طيبة مع ممثلي القوات الأجنبية. ووقع تكليف ممثل فرنسا، بالخصوص، في العديد من المناسبات لينقل لي تقدير حكومته للأمن الذي أمكنني إقامته على الحدود الجزائرية نظرا لاهتمامها المتزايد بالمنطقة؛ حيث أنّ السكان من جهتيْ الحدود يؤثرون

(1) الأوامر التنظيمية بتواريخ 29 ذي القعدة 1292/ 26 ديسمبر 1875، و26 ذي الحجة 1292/ 22 جانفي 1876، و13 رجب 1295/ 12 جويلية 1878، [والملاحظ أنه تكونت لجنة لإصلاح التعليم في الجامع الأعظم حسب أمر صدر في **الرائد التونسي**، عدد 15، 4 جمادى الأولى 1291/ 11 جوان 1874.]

(2) الأمر المؤرخ بيوم 13 ربيع الثاني 1292/ 18 ماي 1875، [

(3) أنظر بالخصوص الأمرين المؤرخين في 8 جانفي وغرة ديسمبر 1875/ 4 ذي القعدة 1292. [أنظر **الرائد التونسي** عدد1، 7 جانفي 1875]

(4) وضع كلّ من تخوف بعض الوشايات، في صندوق المراسلات، عددا كبيرا من الترهات إلى درجة أن خير الدين فضّل التخلّي عن هذه الطريقة الفريدة للحصول على المعلومات (شهادة بعض أفراد عائلة خير الدين، حسب محمد صالح مزالي).

في بعضهم البعض، بحكم انتمائهم إلى نفس القبائل وبحكم مصالحهم المشتركة، عند الثورة أو الاستكانة. ويجب القول لا محالة إنني اتخذت إزاء القناصل مسارا لا يترك أي مجال للدسائس التي تعودوا عليها في بلدان المشرق. فكنت استجيب بسرعة إلى الرغبات الشرعية والواضحة وأتخلى عن كلّ المطالب المريبة، معللا رفضي، فيقرون في النهاية باحترامه.

وبذلك، فمن بين أولائك القناصل الذين يبحثون، لأسباب سأذكرها فيما بعد، عن وضع العراقيل، كانوا على الأقل مرغمين شكليّا على المحافظة معي على علاقات طيبة.

أما العلاقات مع تركيا، فإنها لم تنفكّ أن كانت من أشدّ اهتماماتي؛ لأنّ موقف الإيالة من السلطنة العثمانية لم يكن رسميّا واضحا. وكنت دوما، في خصوص هذا الشأن، مقتنعا بأنه من واجب الإيالة البحث، في إطار العلاقات التي تربطها بالسلطنة العثمانية، عن شاطئ السلامة ضدّ مطامع مختلف القوى الأوروبية؛ وهكذا، وفي كلّ الأوقات، سواء بصفتي الشخصية، أو كموظف بسيط أو وزير أكبر، كنت دوما أدافع عن سيادة تركيا على تونس وكنت أنصح بايات تونس بالمحافظة عليها وتمتين علاقاتهم بالسلطنة.

وفي سنة 1288 هـ[1]، زمن الحرب الفرنسية- الألمانية[2]، لاحظت بانزعاج شروع إيطاليا، مغتنمة ضعف فرنسا، في إثارة الدسائس بتونس. فصرت متخوّفا من ظهور التسابق بين فرنسا وإيطاليا، فتُقدم إحدى هذين

(1) تمتدّ سنة 1288 هـ من 23 مارس 1871 إلى 10 مارس 1872.

(2) [اندلعت الحرب الفرنسية-البروسية سنة 1870 وبالتحديد في شهر سبتمبر، حيث انهزمت القوات الفرنسية بقيادة نابليون الثالث في معركة سودان Sedan، ووقع احتلال باريس من قبل القوات الألمانية. وفي باريس أيضا أعلنت ألمانيا وحدتها. والظاهر أن خير الدين يشير إلى هذه السنة 1871/ 1288 هـ للحديث لا عن الحرب بل عن مواصلة الأزمة الألمانية-الفرنسية].

القوّتين، إن آجلا أو عاجلا، على أعمال مضرّة للإيالة. وسعيا لتدارك مثل هذا الاحتمال، أرسلت إلى علي باشا، الصدر الأعظم آنذاك، كتابا أوضحت له فيه الخطر، مبينا فيه السلوك السياسي ونوايا فرنسا إزاء تونس، وكذلك الموقف الجديد المتخذ من قبل إيطاليا والذي فرضته، راجيا منه أن تستعجل الحكومة الشاهانية بلا تردّد في إصدار الفرمان الذي كان وعدني به منذ زمن وأن يقرّه رسميا من قبل أوروبا، حتى يكون ضمانا فاعلا أيضا لتونس. وقد أخذ الباب العالي بعين الاعتبار وجهة نظري والقرار الذي تلا هذا الموضوع. وكتب إلى باي تونس، يدعوه بإيفاد مبعوث لدى الحكومة الشاهانية للتفاهم معه حول هذه المسألة الدقيقة[1]. فوقع الاختيار عليّ أيضا[2]، ووصلت إلى إستانبول بعد أيام من وفاة علي باشا، وتولي محمود نديم باشا الصدارة العظمى[3]. وعلى إثر مفاوضات طويلة بيني وبين أهمّ الوزراء العثمانيين[4]، أمكننا الاتفاق وصدر فرمان على أسس اللائحة الوزارية التي حصلت عليها سابقا والتي ذكرتها سالفا[5]. وعدت إلى تونس مزوّدا بهذا الفرمان الذي أثار نشره حماس الشعب والموظفين. وقبله الباي بفرح وامتنان، ولكنه رفض تنفيذ ما فيه من إصلاحات إدارية وتنظيمية مفروضة على الإيالة. أمّا في خصوص الحصول على الاعتراف الرسمي بالفرمان المذكور من طرف القوى الأوروبية، فتلك مهمّة تعود إلى الباب [العالي] وهو وحده

(1) أنظر نص هـذه الرسالة في **المجلة الزيتونية**، جوان 1939.

(2) أكيد أنّ خير الدين قد تسلم مرسوم تعيينه كمبعوث للحكومة التونسية لدى الباب العالي في نفس اليوم لسفره في 21 جمادى الثانية 1288/ 6 سبتمبر 1871.

(3) أول تلغراف أرسله خير الدين من إستانبول كان يحمل تاريخ 28 جمادى الثانية 1288.

(4) توجد أصداء كلّ هذه المحادثات في مجموعة من البرقيات قدّمها محمد صالح مزالي في **المجلة الزيتونية**، 1939-1940

(5) يوجد نص هذا الفرمان، حسب محمد صالح مزالي ضمن وثائق خير الدين في ثلاث نظائر وباللغات الثلاث التركية والعربية والفرنسية. [والملاحظ أن النص العربي لهذا الفرمان قد وقع نشره في **الرائد التونسي**، عدد 36، ليوم الثلاثاء 9 رمضان 1288 هـ/ 21 نوفمبر 1871.]

الكفيل بالقيام بذلك؛ غير أن تكاسل الدولة العلية ترك المجال فسيحا لفرنسا، التي لم ترغب في الاعتراف بشيء والتي تصرفت مثلما سنرى فيما بعد.

ومهما كان سروري لما قمت به من مساع لموطني بالتبنّي، فقد ظلّ مستقبله يخيفني. فالرخاء الذي نجحت في تحقيقه للبلاد كان نتيجة مجهودات فردية، وكنت متخوّفا من أن يحصل الانهيار، عندما لا أكون موجودا، وتعمّ الفوضى ونفس الخراب مثلما كان الوضع في الماضي. وبالتمعّن في هذا الأمر والتفكير أيضا حتى لا يظلّ الفرمان السلطاني لسنة 1288هـ حبرا على ورق، في شأن الشروط المتعلقة بإدارة البلاد، أشرت على الباي من جديد بواجب الخضوع في هذا الشأن إلى أوامر سموّ السلطان، ملاحظا له بأنّ الشرط الأساسي هو إدارة البلاد بقوانين مضبوطة، كفيلة بتحقيق الرّفاهية للسكان، وبالمحافظة على وراثة العرش في عائلته؛ وشرحت له جميع الفوائد التي تنجرّ له هو وأعقابه وللبلاد من تطبيق قوانين حكيمة وثابتة، تنظم جملة وتفصيلا سير الأمور، وختمت بأن طلبت منه الإذن بإعداد برنامج في هذا الاتجاه. ولكن الباي امتنع قطعيّا عن السير في هذه الطريق وتمسّك بلا تردّد برفضه هذا، رغم ما بذلت من مجهودات لتغيير رأيه. وفي هذه الظروف، كان من واجب الباب العالي إجبار الباي على احترام فصول الفرمان السلطاني، ولكن نظرا لعدم قيام الحكومة العثمانية بشيء من هذا القبيل وفي هذا الاتجاه، وجدت نفسي مجبرا على مواصلة إدارة الإيالة بأحسن ما استطعت طيلة تواجدي في السلطة. ولكن، مثلما سنرى فيما بعد، فقد تحقّقت مخاوفي بشدّة. فما إن وصل مصطفى بن إسماعيل على رأس الحكومة التونسية[1] حتى وقعت البلاد أكثر من ذي قبل تحت طائلة

(1) [وقع تعيين مصطفى بن إسماعيل في منصب الوزير الأكبر في أوت 1878، بعد أكثر من سنة تقريبا على استقالة خير الدين في جويلية 1877، وتسيير أمور البلاد من قبل امْحمد خزنه دار، أنظر التفاصيل في أتيلا چتين صص. 171-175.]

نظام المفاجأة، والفوضى، والظلم والتجاوزات، وانتهى الأمر بتسليم البلاد للفرنسيين[1].

وإن تظاهر الباي بالرضي في تسييري للأمور، فقد كان في قرارة نفسه متحسّرا على العهد السالف الذي كان يخول له ولحاشيته التصرّف دون خوف في الأموال العمومية والخاصة وفي تبذير الملايين. وذهب به الأمر إلى تشجيع نديمه مصطفى بن إسماعيل سرّا، وهو شاب مغمور، ساذج، جاهل، وطمّاع ومرتش، للتآمر ضدّي. ومن جهة أخرى، لم يتوان قنصلان أوروبيان[2] مقيمان بتونس، وهما من الأنصار المتحمسين لسلفي مصطفى خزنه دار، من العمل على إرجاعه إلى السلطة. وهكذا، فقد تحالف هذان القنصلان ونديم الباي ضدّي، بغاية إبعادي رغم اختلاف مآربهم؛ فقد كان الأولان يريدان استثمار النفوذ الذي يتمتع به مصطفى بن إسماعيل لدى الباي لنصرة قضيّة خزنه دار، بينما كان النديم يريد استعمال مساندة القنصلين للوصول إلى منصبي، معتمدا لا محالة على الاستعدادات القوية لدى الباي إزاءه. ومثلما سنرى، فقد ابتسم الحظ لمصطفى بن إسماعيل ولم يحصل القنصلان إلا على الخزي لدسائسهما والخيبة التي منيا بها. وأخيرا، فإنّ ممثل فرنسا، الذي أثاره ضدّي الباي وأعدائي الذين ما فتئوا يهوّلون ويضخمون لديه توجّهاتي التركية، أخذ يبتعد عن توجهي الواضح الذي اتخذته إزاء الإمبراطورية العثمانية.

تلك هي الوضعية التي كانت عليها تونس، عندما اندلعت الحرب التركية- الروسية[3]. فقد طلبت تركيا، كما هو طبيعي، من الباي،

(1) [يقصد بذلك احتلال البلاد التونسية من قبل فرنسا وفرض الحماية الفرنسية عليها في 12 ماي 1881.]

(2) [وهما حسب أتيلا چتين، ص. 172، قنصلا بريطانيا وإيطاليا. لقد اعتمد أتيلا چتين في هـذه المعلومة على مذكرات خير الدين ص. 40. ولكن لا توجد في الواقع مثل هذه الإشارة في المذكرات ذاتها.]

(3) [إثر ثورة الهرسك والبوسنة، وبلغاريا في صائفة 1875، وإعلان صربيا الحرب على الإمبراطورية العثمانية في جوان 1876، انضمت روسيا إلى هذه الأخيرة ودخلت الحرب

تنفيذا لفرمان 1288 هـ، أن يوفر لها إعانته العسكرية؛ ولكن لعدم إظهار الباي استعداده للامتثال، جمعتُ تحت رئاسته مجلسا للوزراء للمداولة حول هذه المسألة الخطيرة. وأعلن المجلس، وهو مقتنع بشرعية مطلب الباب العالي، بأنّ الإيالة غير قادرة على ذلك لأنّها في وضعية مالية هشّة وجيشها غير كاف؛ وكان الباي يريد، وهو مستند إلى هذه الاعتبارات، أن يجيب بالرفض القاطع والبسيط. غير أنني، وأنا المدافع المستديم والمقتنع بالحقوق غير المشروطة للإمبراطورية العثمانية على البلاد التونسية والمتأكد من الضمانات التي توفرها ممارسة هذه الحقوق للإيالة، لم أستطع، بعد أن كنت العامل الفعّال في التقارب السعيد المرتبط بفرمان 1288 هـ، في ظلّ وزارتي، قبول مثل هذا الصنيع، المنافي للأخلاق وإلى مشاعري الدينية وكذلك قناعاتي السياسية. فطلبت إذن، قصد عدم تحميلي المسؤولية وحتى أكون مرتاح البال، عقد اجتماع مجلس استثنائي يضمّ كبار الموظفين، والعلماء والأعيان. ووقعت دعوة هذا المجلس، المتكوّن من مائة عضو، للانعقاد تحت إشراف الباي؛ وعرضت فيه من ناحية شرعية طلب الحكومة العثمانية، المرتكز على التعهّدات التي يفرضها علينا فرمان 1288 هـ، ومن ناحية أخرى قلة مواردنا المالية والعسكرية. وأوضحت ضرورة اتخاذ قرار يتماشى وواجباتنا كمسلمين والتي تشرّف حقوق الإمبراطورية العثمانية وتكون في نفس الوقت عمليّة لبلادنا، واقترحت لهذا الغرض دعوة الأهالي بفتح اكتتاب عام لتمكين تركيا من إعانة مالية. فوافق المجلس بالإجماع على مقترحي ووقع افتتاح الاكتتاب بالإعلان عنه في **الرائد التونسي**(1). وتمّ مباشرة تقريبا جمع أوّل مبلغ من مليون و400 ألف

في أفريل 1877.]

(1) [صدر أمر الاكتتاب في 6 رجب 1293/ 27 جويلية 1876، أنظر **الرائد التونسي**، عددا 27 و28 ليومي 8 رجب 1293/ 29 جويلية 1876 و12 رجب 1293/ 2 أوت 1876، وكان مقدار الإعانة التي دفعها التونسيون بـ 238042 ريالا تونسيا، أنظر التفصيل في **الرائد التونسي**، عدد 3، 16 محرم 1294/ 31 جانفي 1877.]

فرنك أُرسل بعنايتي إلى إستانبول، وكذلك مبلغ ثان من 300 ألف فرنك تبع المبلغ الأول بمدّة وجيزة. وتبعتها فيما بعد دفعات أخرى، ولكن، نظرا إلى أنني قدّمت استقالتي إثر إرسال الدفعة الثانية، فإنني لم أتمكن من معرفة قيمتها ولا الاستعمال الذي قاموا به للأموال المجموعة فيما بعد. وإضافة للمال، أرسلت إلى إستانبول سبعة مائة بغل وأربع مائة من الخيل جمعتها أيضا من الاكتتاب العمومي وقد أرادت الحكومة التركية شراءها من الإيالة.

بهذا التصرّف الذي صادق عليه لا محالة المجلس الاستثنائي والواجب المحتم على كلّ التونسيين، خمّلني الباي وأعدائي تبعاته، حتى يجرّوا عليّ عداوة فرنسا. وبالفعل، فإن ممثل هذه الدولة الذي عمل بكلّ ما في وسعه لمنع الاكتتاب اتخذ جهارا موقفا ضدّي واغتنم مصطفى بن إسماعيل الفرصة للحصول على مساندته، واعدا إياه بالطبع بانتهاج سياسة مغايرة لسياستي.

ورغم مشاعره والتشجيع الحاصل عليه من فريق أعدائي المتنامي، لم يجد الباي سببا وجيها لإقالتي، نظرا لخدماتي التي لا تنكر؛ غير أنه شرع في اتخاذ مواقف معادية لي غير مناسبة لشكيمتي، بغاية دفعي مؤكدا على تقديم استقالتي، وهذا ما فعلته بعد مدّة وجيزة ودعي مصطفى بن إسماعيل إلى منصبي[1].

(1) في الواقع، امِحمد خزنه دار هو الذي تولى الوزارة رسميا؛ ولكن لم تدم وزارته، التي سيرها فعليّا مصطفى بن إسماعيل، إلا فيما بين جويلية 1877 وموفى أوت 1878.

[الاستقالة و تزايد أطماع فرنسا في تونس]

إثر استقالتي، أخذتُ متسعا من الوقت للعناية بصحّتي وتوجهت مرتين إلى المحطات الإستشفائية بأوروبا[1]. وعند عودتي إلى تونس من رحلتي الثانية، وصلني تلغراف من الأمين الأول لسموّ السلطان، يبلغني فيه الأمر بالتحوّل إلى الأستانة[2]. أعلمت بهذا الأمر الباي، الذي أذن لي بالذهاب بعد أن استشار مقربيه ووزرائه.

وعند مغادرة تونس، لم أكن مصحوبا بحسرة الأهالي فقط، بل أظهر الباي مباهج العرفان التي تتنزّل من فمه بمثابة الثناء. فقد قال لي القائم بأعمال فرنسا[3] بأنه عندما سأل الباي حول الأسباب التي دفعته لقبول استقالتي، أجابه هذا الأخير:

(1) حسب مراسلاته، أقام خير الدين فيما بين أوت وسبتمبر 1877 بفيشي Vichy ومرة أخرى في جوان-جويلية 1878 بسانت نيكتير Saint-Nectaire.

(2) [في ما يلي نص التلغراف الـذي أرسله السلطان عبد الحميد الثاني عن طريق رئيس ديوانه محمد باشا في 28 شعبان 1295/ 26 أوت 1878: « . . . قدم محمد ظافر أفندي بعض مؤلفاتكم إلى السلطان واستحسنها كثيرا، وأود أن أخبركم عن الإرادة السنية الصادرة عن جلالته بخصوص دعوتكم للإقامة في إستانبول لفترة معينة في إجازة مؤقتة، ويبلغكم السلطان بأن تظهروا هـذه البرقية لوالي تونس كي تحصلوا على موافقته بزيارة السلطان في إستانبول. **رئيس الديوان حمدي** ». ذكرها أتيلا چتين ص. 177. يذكر هذا الأخير في الهامش 232، ص. 177، معرفا بمحمد ظافر أفندي قائلا بأنه من مواليد طرابلس الغرب سنة 1827 وأنّه عاش لمدة في تونس حيث تعرف على خير الدين، بينما كان والده من أصدقاء الشيخ محمود قبادو. وكان في تلك الفترة متواجدا في إستانبول وكانت له حظوة كبيرة لدى السلطان عبد الحميد الثاني].

(3) لقد كان المكلف بأعمال فرنسا آنذاك روستان Roustan، الذي كان فيما بين 1874 و1881 قنصلا عاما ومكلفا بمهام الوزير المقيم إلى فترة حلول بول كومبون Paul Cambon أول مقيم عام.

«إني لم أفترق عن أمير الأمراء خير الدين لنفس الأسباب التي جعلتني افترقت بها عن سلفه؛ فقد اقترف هذا الأخير أعمالا شنيعة. بينما اعترف لأمير الأمراء خير الدين بأنه قدّم خدمات جليلة لي ولبلادي، فلم يكن بيننا اختلاف في الرأي سوى في السياسة؛ وتعرفون ذلك بأنفسكم حقّ المعرفة».

ولم يرغب الصادق باي بهذه الكلمات طبعا سوى مؤاخذتي على شدّة تحمسي لتركيا، وهو ما كان دوما يعيده على مسامع محدّثيه.

ولكن حدث مباشرة ما يدهش بسبب انعدام التوافق المترتب عن تصرّف أعدائي.

إن نفس هذا الباي ووزيره مصطفى بن إسماعيل، واللذين كانا يتهماني، عندما كنت في تونس، بالتواطيء مع تركيا، بغاية أن يثيرا لي المشاكل مع فرنسا، لم يتأخرا، عندما صرت في إستانبول، عن اتهامي بمناصرة فرنسا، معتقدين أنّ هذه التهمة الجديدة ستؤدي إلى سحب الثقة التي وضعها سموّ السلطان في شخصي. وأوفدا سعاة تونسيين لهذا الغرض إلى تركيا، حتى يروّجوا فيها إشاعة مفادها بأني سلمت الإيالة للفرنسيين، بمنحهم امتياز إقامة خط حديدي يربط بين تونس والجزائر وببيعي فيما بعد إلى شركات فرنسية أملاكي المتضمّنة قسما هاما من أراضي الإيالة[1]. واستغلّ أعدائي السياسيون في إستانبول بحماس هذه التهمة للنيل منّي لدى سموّ السلطان، دون التفطن إلى أنهم سيصطدمون بواقع الأمور وأن السلاح الذي أرادوا استعماله ضدّي سينقلب ضدّ مآربهم.

(1) [أنظر في هذا الشأن أتيلا چتين، صص. 213-214. والمقصود به هنا هو هنشير النفيضة].

وإليكم الحقيقة، فيما يتعلق بامتياز خط سكك الحديد وكذلك بيع أملاكي في تونس:

فمنذ خمسة عشر سنة تقريبا، في ظلّ وزارة سلفي بتونس مصطفى خزنه دار، تقدّمت شركة أنقليزية وحصلت على امتياز إقامة خط حديدي بين تونس وحلق الوادي، حيث الرصيف البحري. وأقيم هذا الخط ووقع استغلاله لمدّة طويلة من قبل الشركة الحاصلة على الامتياز، وفيما بعد باعته إلى شركة إيطالية[1]، لا تزال تمتلكها وتستغلها إلى اليوم.

وبعد مدّة وجيزة، تقدّمت شركة أنقليزية أخرى بطلب الحصول على امتياز خط جديد ينطلق من تونس ويمتدّ إلى الداخل حتى دخلة جندوبة ومن هناك إلى الكاف، وهو مركز للنشاط الفلاحي للإيالة ويقع في منتصف الطريق بين مدينة تونس والحدود الجزائرية. وحاز هذا الامتياز على موافقة خاصة وأقرّ الباي ومستشاروه بأنه من مصلحة البلاد تطوير وسائل النقل بها وأن الشركة الأنقليزية لم تطلب تسبقة واقترحت التعهّد، من أموالها، بجميع المصاريف. ولكن ما إن حصلت على الامتياز، حتى ظهر أنها لا تستطيع جمع رأس المال الضروري. وفي ظلّ وزارتي، وبعد أن حصلت الشركة على الآجال التي مدّدنا فيها والتي انقضت دون الشروع في إنجاز أي عمل، أعلنت أنها لا تستطيع الإيفاء بتعهّداتها دون توفير ضمان بنسبة خمسة بالمائة على رأس المال الضروري للمشروع أو مساهمة الحكومة التونسية في المصاريف بالربع؛ ونظرا إلى أن الحكومة التونسية لا تستطيع قبول لا تلك الشروط ولا الأخرى، فقد تمّ إلغاء العقد.

وبعد مدّة، طلبت شركة فرنسية ترخيصا بإقامة خط حديدي يربط بين تونس والجزائر. وفهمت أنه بمنح مثل هذا الامتياز، سيقع إثارة مسألة

(1) وهي شركة هي لا فلوريو-روباتينو La Floria-Rubattino.

خطيرة في خصوص ضبط الحدود بين الإيالة والجزائر، وقبل عرض الأمر على الباي، أجبت من تلقاء نفسي بأن الحكومة التونسية لا تقدر بمحض إرادتها على منح الترخيص المطلوب، بحكم عدم قدرتها على أخذ قرار في مسألة تمسّ مشمولات الحقوق القانونية للباب العالي، لأنها تخصّ أمر الحدود، وأنّ كلّ ما تقدر عليه هو استشارة الحكومة العثمانية. عندئذ، غيرت الشركة، التي لم ترغب إلى ذلك الحدّ التعهّد جدّيّا بالأمر، غيّرت مشروعها الأوّلي وطلبت ببساطة تعويضها من قبل شركة أنقليزية بنفس الترتيبات والشروط الشبيهة للأخيرة. عندما بلغ الأمر هذا الحدّ، تغيّرت طبيعة المسألة؛ إذ رغم النتائج التي توفرها للبلاد إقامة مثل هذا الخط للمواصلات، فإن جنسية الشركة المستفيدة، بنفس الشروط، لا توفر أي تغيير للنتيجة؛ بينما في ظلّ قوانين العلاقات الدولية، فإن رفضنا لفرنسا ما منحناه للأنقليز، يجعلنا بذلك نثير مشاكل جدّيّة. فعرضت إذن الأمر على مجلس الوزراء، الذي أقرّ، بعد تمعّن، استحالة رفض طلب الشركة الفرنسية، دون المساس بالمعاهدة السارية منذ احتلال الجزائر، والتي تعترف بوضوح بأن تتمتّع فرنسا في تونس بوضعية الأمة المحظوظة[1]. وهكذا حصلت الشركة الفرنسية على الامتياز بنفس الشروط والتعهدات التي كانت حصلت عليه الشركة الأنقليزية. غير أن الشركة الجديدة لم تحصل من الحكومة التونسية على حقّ تمديد الخط إلى الحدود الجزائرية إلا بالالتزام بعدم تمكين غيرها من القيام بذلك. ولم تمض ثمانية أشهر على استقالتي، حتى تمّت المصادقة على

(1) تنصّ معاهدة 17 صفر 1246 هـ (8 أوت 1830) بين شارل العاشر وحسين باي في الفصل السادس « على أن تطلب فرنسا لنفسها أي امتياز تجاري، ولكن يتعهّد الباي، في الحاضر والمستقبل، على تمكينها من كلّ الحقوق، والتسهيلات والامتيازات التي تمنح أو ستمنح بأي موجب كان إلى أي دولة أجنبية؛ وسيقع تقديم هذه الامتيازات إلى فرنسا بمجرّد المطالبة بها من قبل قنصلها». [حسب ابن أبي الضياف تمت هذه المعاهدة في 27 صفر 1246/ 17 أوت 1830، « وهي مكتتبة باللغة العربية، وما قبلها من الشروط باللغة التركية »، أنظر **الإتحاف**، ج. 3، ص169]

هذا التمديد وفي ظلّ وزارة مصطفى بن إسماعيل، دون التعرّض إلى صعوبات حقيقية من قبل الحكومة التونسية.

وعلى كلّ، فإنني لم أتمسك إطلاقا في السياسة بأفكار جدّ ضيقة لمشاطرة رأي بعض الأشخاص القائلين بأنّ إقامة الخط الحديدي بين الجزائر وتونس سيضع هذه الأخيرة تحت رحمة فرنسا. ذلك لأنه يمكن الحصول على الضمان الحقيقي لكيان الايالة لدى الرأي العام الأوروبي المتمسك بسلامة الإمبراطورية العثمانية؛ ولكن منذ أن سمحت الدبلوماسية الأوروبية لأمة مثل فرنسا أن تنقضّ على فريسة وديعة مثل تونس الصغيرة والضعيفة[1]، فليس زيادة أو نقصان [امتداد] الخط الحديدي هو الذي سيقرّر المصير. فقد احتلّ الفرنسيون فعلا تونس في بضعة أيام بإنزال جيوشهم في طبرقة وبنزرت وباختراق الحدود من ناحية جبال خمير وسهول تبسّة، دون التفكير في الخط الحديدي الذي كان آنذاك في طور الإنجاز.

أمّا مسألة بيع أملاكي في تونس، فيجب القول أوّلا بأنه منذ 25 سنة[2]، أي 15 سنة قبل وزارتي، أبرمت الدول الأوروبية مع تونس معاهدات تمنح الأجانب حقّ امتلاك عقارات بأراضي الايالة[3]؛ واستغلّ هؤلاء بسهولة [هذا الإجراء] حتى صارت أحسن العقارات الحضرية والريفية بأيدي الأنقليز والفرنسيين والإيطاليين وغيرهم من الأجانب.

(1) [ربّما يشير هنا إلى وقائع مؤتمر برلين لسنة 1878 حيث وقع التعرّض في كواليسه إلى المسألة التونسية وحصلت فرنسا على مساندة دولية للتوسع في المتوسط واحتلال تونس، أنظر شارل أندري جوليان: **المسألة التونسية (1878-1881)**، دار العمل، تونس، 1981، (بالفرنسية)].

(2) تعود المعاهدة الأنقليزية-التونسية فعلا إلى يوم 10 أكتوبر 1863. وكانت إقالة مصطفى خزنه دار يوم 21 أكتوبر 1873. وإذن، يمكن القول، حسب هذين التاريخين، بأن خير الدين أملى هذه المذكرات في حدود سنة 1888.

(3) [ربّما يقصد خير الدين بهذه المعاهدات **"عهد الآمان"** لسنة 1857، ثمّ **دستور 1861**].

وتتألف أملاكي في تونس من:

1) ثلاثة قصور[1]، ابتناها لي العديد من بايات تونس، جزاء لخدماتي.

2) غابات زياتين أهداني إياها الباي أحمد[2].

3) دار كبيرة تجري بها مياه معدنية بحمّام الأنف، حصلت عليها هدية من الباي محمّد.

4) هنشير النفيضة المعتبر والذي منحني إياه الصادق [باي] ، عندما جئته، إثر عودتي من إستانبول، بالفرمان السلطاني الذي ينصّ على إقرار وراثة عرش الإيالة التونسية في عائلته.

تلك هي أملاكي في تونس وخارجها، باستثناء «اليالي» المطلّ على البوسفور وقد تكرّم به عليّ سموّ السلطان لدى وصولي إلى إستانبول. أقول: هذه ممتلكاتي بتونس وخارجها؛ إذ بما أنني كنت قد تحدّثت عن أصولي والمسيرة التي اتبعتها، فإنني أريد تبيان مصدر ثروتي.

شعرت عند مغادرة تونس رفقة عائلة متعدّدة الأفراد، بضرورة أن تكون على ذمّتي جميع ثروتي، لأواجه أوّلا مصاريف الإقامة والتأثيث بما يناسب مقامي، ثمّ لأحفظ مستقبل أبنائي. إضافة إلى ذلك، فقد تناقصت مداخيلي بصفة مهولة منذ ذهابي، بسبب غيابي وسوء التصرف الذي وقعت فيه البلاد. فقرّرت إذن بيع أملاكي للحصول على أحسن فائدة ممّا توفره لي من رأس مال؛ وأن أكفي عائلتي، في حالة الوفاة،

(1) تقع هذه القصور الثلاث، واحد بتونس، بنهج التريبونال، والثاني بمنوبة والثالث قرب قرطاج. فالأول صار في عهد الحماية مقرا للمحكمة الفرنسية، ثمّ مدرسة [أما اليوم، فقد قامت البلدية منذ سنة 1988 بترميمه وجعله متحفا للفنون]. أما الثالث فقد صار مكانا للاصطياف وتحمل اليوم كلّ المنطقة الموجود بها اسم خير الدين [وهي بين الكرم وحلق الوادي. ولم يقع ذكر أيّ شيء عن مآل القصر الثاني بمنوبة].

(2) وهي في الواقع قطع من الزياتين كائنة بمرناق، وجبل الأحمر وأريانة.

الصعوبات التي من الممكن التعرّض إليها عند التصرّف في أملاك توجد في مكان بعيد وحتى يتمّ أيضا توفير المعاليم الضخمة وغير المجدية التي تتطلبها العناية بقصوري. وكان أوّل مسعى قمت به، ما إن اتخذت هذا القرار، هو أن أعلمت كتابيا الحكومة التونسية، عارضا عليها القيام بنفسها اقتناء هذه الأملاك أو مساعدة الأهالي في نفس الغرض، مضيفا بأنني أمرت وكيلي(1) في تونس بالتخفيض بعشرة في المائة للمشترين التونسيين على العروض التي يتقدّم بها الأوروبيون. وأعلم وكيلي، من ناحيته، التونسيين وضع أملاكي في المزاد، حسب تعليماتي فيما يتعلق بشروط التخفيض؛ غير أني انتظرت أكثر من سنة دون أن أتلقى أي عرض أو إجابة. عندئذ، وفي راحة بال، بعت هذه الأملاك إلى «السوسييتي مارسيلياز»(2). وتجدر الملاحظة أنه في نفس الفترة، باع مصطفى بن إسماعيل إلى أوروبيين وبالأخصّ الفرنسيين عقارات أكثر أهمّيّة من أملاكي من حيث المساحة والقيمة. ومع ذلك، فإني أسأل أولائك الذين احتجوا أكثر على بيع أملاكي، هل أنهم يعتقدون فعلا أنّ امتلاك الفرنسيين بعض آلاف الهكتارات من الأراضي الإضافية، التي يستطيعون دوما الحصول عليها بسهولة حسب المعاهدات المعمول بها، هي التي ستدفع حكومة باريس بتنفيذ حملتها على تونس. فمن المؤكّد أنّ الأمر ليس كذلك؛ ويجب البحث عن الأسباب التي دفعت فرنسا لاحتلال تونس في إطار منظومة أرقى بكثير من هذه التفاصيل البسيطة.

لا يجهل رجال السياسة أنه منذ احتلال الجزائر، أبدت فرنسا دوما توجها واضحا جدّا لبسط نفوذها على تونس، باعتبارها منطقة متاخمة لحدود مقاطعتها الإفريقية، فضلا عن كونها ترفض دوما الاعتراف لتركيا بأيّ حقّ سياسي في الايالة. ومنذ مدّة، تمكن بايات تونس ووزراؤهم

(1) [هذا الوكيل هو صديقه مصطفى المورالي. أنظر أتيلا جيتن، ص. 215.]
(2) هي بنك شركة مرسيليا Société Marseillaise.

من المحافظة بأقلّ ضرر على علاقات ودّيّة مع الباب العالي وكذلك مع فرنسا، واكتفت هذه الأخيرة في البداية بتأثير معنوي فقط، لا يعيق في الحقيقة مجريات الأمور. واستمرّت هذه الأوضاع مدّة، مع بعض التغييرات البسيطة، إلى حدود سنة 1870؛ ففي هذا التاريخ، حيث جعل الإيطاليون من روما عاصمة لهم[1]، وجّهوا أنظارهم نحو قرطاج. ولم تكن لإيطاليا، إلى ذلك العهد، سوى علاقات تجارية مع إيالة تونس؛ ولكن منذ تلك الفترة وخلال الحرب الفرنسية-الألمانية[2]، بدأت في مساع سياسية لمزاحمة التوجّهات الفرنسية.

وخلال العشر سنوات التي قضيتها في مباشرة شؤون الايالة، عرفت كيف أدير الأمور بطريقة تجعلني ألغي تأثير القوّتين المتزاحمتين الواحدة بالأخرى والمحافظة فيما بينهما على توازن كنت أحاول تجذيره بالفرمان السلطاني لسنة 1288 هـ؛ ولكن بمغادرة الوزارة، ارتمى من بعدي مصطفى بن إسماعيل، مدفوعا بطمع أثيم، وزهو وعدم تروّ، بين يدي ممثل فرنسا الذي رأى في ذلك تحقيقا لرغباته أكثر ممّا كان يتوقّع. ومن يومها صار قنصل فرنسا الشخصية النافذة في تونس؛ فلا يأتي مصطفى بن إسماعيل ولا الحكومة التونسية بأي عمل دون استشارته ويحقّقون بسرعة كلّ مطالبه. وهكذا لم تكتف شركة عنابة-قالمة Société Bône-Guelma بالحصول على ربط وتمديد خط تونس-الكاف مع الشبكة الجزائرية، ولكن بالحصول على إمكانية مدّ السكك الحديدية في كل مكان تريده من الايالة، دون الحديث عن بناء ميناء بحري في العاصمة بالذات؛

(1) [كانت روما تحت هيمنة البابا وفي حماية الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث. وبعد هزيمة فرنسا ضدّ ألمانيا في معركة سدان Sedan في 3 سبتمبر 1870 واحتلال باريس، استغل الإيطاليون الفرصة لعزل البابا في الفاتيكان وإعلان روما في 25 سبتمبر 1870 عاصمة لإيطاليا الموحّدة].

(2) [ويقصد بها الأزمة الألمانية-الفرنسية المنجرة عن احتلال باريس وظهور حركة الكومونة La Commune de Paris]

وبلغ الاحتكار درجة جعلت الحكومة التونسية تتعهّد بعدم منح أي امتياز مهما كان نوعه، يخصّ الأشغال العمومية أو غيرها [من الميادين] إلا للفرنسيين. فاغتاظت إيطاليا فعلا من هذا التصرف، إلى درجة أن ممثلها بتونس، ماشيو، Maccio[1] قطع علاقاته مع مصطفى بن إسماعيل وأعلن حربا عشواء على الوزير الأول التونسي وعلى السياسة الفرنسية؛ ومما يجدر التذكير به هو أنه استعمل من بين ما استعمل في هذا الصراع الجريدة الصادرة باللغة العربية «**المستقل**» والتي تطبع في كاغلياري Cagliari؛ وكانت تهاجم بكلّ شدّة الفرنسيين ومصطفى بن إسماعيل وتوزّع أسبوعيا مجانا وبآلاف النسخ في الجزائر وتونس. وقد دام ذلك مدّة، وانتهى الأمر بباي تونس ووزيره بأن رغبا، وهما مذعوران، في مصالحة إيطاليا وفجأة قلب مصطفى بن إسماعيل ظهر المجنّ لوكيل فرنسا للارتماء قلبا وقالبا في أحضان ماشيو. وتحت تأثير هذا الأخير، شرعت الحكومة التونسية في رفض وسائل تنفيذ المقاولات التي حصل عليها الفرنسيون وفي مواجهة كلّ نفوذهم. ودفع الوكيل الإيطالي الباي إلى أكثر من ذلك في هذا المسار، حيث أقنعه بإرسال بعثة يقودها أحد اخوته لتهنئة ملك إيطاليا، كصديق وجار، بمناسبة زيارته إلى صقلية[2]. ونجحت هذه المناورة إلى درجة أن الدنيء ماشيو اعتقد للحين بأنه قضى على الفرنسيين في تونس، جاهلا بأنّ الأمور كانت متطوّرة جدّا حتى تستطيع دولة مثل فرنسا أن تتراجع وأن تقبل مثل تلك الإهانة دون

(1) هو ماشيو ليكورغو، من مواليد بيستويا بإيطاليا سنة 1823، شغل محاميا بالإسكندرية بعد حصوله على الإجازة في الحقوق، ووقع تعيينه نائب قنصل ومكلفا بالقنصلية الإيطالية بالقاهرة في أوت 1860، ثم عمل قنصلا عاما ببيروت في مارس 1866، وفي أكتوبر من نفس السنة صار قنصلا بتونس. وفي جانفي 1883 انتقل إلى الجبل الأسود، وفي جويلية 1889 تحول إلى القاهرة، أنظر غانياج، **أصول الحماية الفرنسية بتونس (1860-1881)**، الدار التونسية للنشر، طبعة ثانية ملخصة، تونس، 1968، ص. 590.

(2) [في الحقيقة قام بهذه السفرة لتهنئة ملك إيطاليا الجديد أمير الأمراء مصطفى بن إسماعيل، وليس أحد إخوة الصادق باي، أنظر في شأن هذه المهمة، **الأرشيف الوطني التونسي**، سلسلة تاريخية، صندوق 0248 مكرر، ملف 19.]

أن تجرّد السيف للدفاع عن هيبتها. وبالفعل، اختُلقت حادثة «خمير»[1] وبحجّة واهية، اجتازت الجيوش الفرنسية الحدود التونسية. وعندها لاحظت الحكومة الإيطالية أنها أخطأت التقدير ويقينا منها بعدم القدرة على انتزاع تونس من الفرنسيين بقوّة السلاح، فاكتفت بشجاعة بدعوة وكيلها الجسور وبترك باي تونس وشأنه يواجه قدره. وبقية الوقائع معروفة جدّا لكي يقع عرضها هنا.

هذه هي الحقيقة حول ما جرى في تونس والتي من الممكن تبريرها بوثائق حقيقية. فهذا الأمر يكسبني الحق، لا لأسفه قطعيّا أراجيف أعدائي السياسيين فحسب، بل لأؤكد عاليا بأني خلال كلّ الوقت الذي قضّيته في خدمة البلاد التونسية وخاصة خلال العشر سنوات الصعبة التي باشرت فيها مهام الوزارة الأولى ووزارتي الشؤون الخارجية والمالية، كنت الرجل الوحيد المؤثر الذي ساند بحماس حقوق تركيا على الإيالة التونسية والذي بحث بكلّ الوسائل الممكنة لضمان وجود وهناء هذه الدولة الصغيرة، والمحافظة، من جهة، على الروابط المفروضة دينيّا وسياسيّا مع الإمبراطورية العثمانية، ومن جهة أخرى، إقامة علاقات ودّية مع القوات الأوروبية. وكان وصول خصومي إلى السلطة بداية إدارة خربة أدّت بالبلاد بعد سنتين إلى الإفلاس وجلبت الاحتلال الفرنسي، المضرّ بمكانة ومصالح الخلافة.

(1) في كتاب «مذكّرات مدير الشرطة» (باريس، 1885)، كتب لويس آندريو Louis A - drieux (الجزء الثاني، ص. 182) يقول: « في نهاية شهر مارس، وقعت حادثة جديدة، ستسمح للحكومة الفرنسية بالجنوح إلى العمل العسكري عوضا عن العمل الديبلوماسي. فقد اجتازت القبائل التونسية، والمعروفة باسم "خمير"، الحدود ودخلت إلى مقاطعة قسنطينة، وفي مواجهة بعدّة ساعات مع مجموعة من الفرق العسكرية الفرنسية، مات خمسة من جنودنا و جرح خمسة آخرون». ـــ ثمّ (صص. 185-186) : « في نهاية شهر أفريل، وبعد ثلاثة أسابيع من الاستعدادات، التي يترقبها الرأي العام، المتحفز للتشكيك في تطوّر إعادة الترتيبات العسكرية، دخلت القوات الفرنسية البلاد التونسية دون أن تجد مقاومة واحتلت البلاد، دون التوصل إلى ملاقاة أهل خمير».

II
مرحلة الصدارة العظمى

غادرت إذن تونس، بموافقة الباي وبأمر من السلطان، مثلما ذكرت في القسم الأول من هذه المذكرات، للتوجّه إلى إستانبول[1].

وفي الدردنال، وجدت معين جلالته، سليمان باشا، في انتظاري؛ وفي إستانبول، قدم كلّ من حمدي باشا، باش حاجب وعلي فؤاد بك، مدير مكتب ديوان السلطان، لاستقبالي باسم جلالته على متن مركبة حملتني ودعياني للتجوّل في قصر يولدز[2].

(1) نورد هنا نصّ بعض البرقيات المرتبطة بهذا الحدث الأجل في حياة خير الدين.
1) هذا هو النص الأصلي للبرقية التي بعث بها باش حاجب السلطان إلى خير الدين: « وصلت إلى تونس باللاسلكي تحت رقم 412. أرسلت إلى البيت في الساعة الثامنة و50 دقيقة صباحا. إلى حلق الوادي من مدينة بيرا Péra، عدد 44، 89 كلمة. استودعت يوم 26 أوت على الساعة الرابعة و50 دقيقة صباحا ـــ إلى سعادة أمير الأمراء خير الدين باشا، تونس ـــ بعد أن قدّم محمد ظافر أفندي إلى جلالة السلطان البعض من كتب حضرتكم وبعد أن أبدى جلالته كلّ رضاه في هذا الشأن، أتقدّم بإرادة سلطانية بأن أعلمكم الأمر بالتحول في إجازة إلى إستانبول للإقامة بها بعض الوقت. ويريد جلالته أن تظهروا هذه البرقية إلى سموّ الوالي وأن تتحولوا بعد الحصول على إذن منه إلى إستانبول. باش حاجب جلالة السلطان، حمدي».
نلاحظ هنا أنّ الأستانة تعتبر باي تونس بمثابة الوالي.
2) يوم 27 أوت، حصل خير الدين على البرقية التالية: « سعادة حمدي باشا، الحاجب الأول لجلالة السلطان. الأستانة. ـ وصلتني البرقية التي أعلمتني بها حضرتكم بأنّ جلالة السلطان تفضل بأن أمر بذهابي إلى الأستانة بعد الحصول على موافقة سموّ الباي. قمت بعرض البرقية على سموّه، ملتمسا منه الذهاب. وحالما أحصل على هذا الترخيص الذي سيمنحني إياه، سأعلم حضرتكم وأتحول (إلى الأستانة) على أقصى تقدير في العاشر من سبتمبر».
3) وصلت في السادس من سبتمبر، على الساعة السابعة و40 دقيقة إلى حلق الوادي البرقية التالية: « بيرا عدد 6، 30 كلمة، الايداع 4 سبتمبر، منتصف الليل و 10 دقائق. سعادة خير الدين باشا بحلق الوادي، 4 سبتمبر 1878. بلغتنا برقيتكم التي قرأها جلالته، وهو يرغب أن تعملوا حسب تعليماته. حمدي، باش حاجب».
4) برقية من خير الدين إلى حمدي باشا، دون تاريخ:
« سعادة حمدي باشا، باش حاجب جلالة السلطان. الأستانة. حصلت من سموّ الباي بالتحول إلى الأستانة. إني أستعدّ لذلك وسأعلم حضرتكم بيوم سفري. خير الدين».
(2) [هو القصر الخاص بعبد الحميد الثاني، تحوّل إليه خصيصا حتى يكون في مأمن من كلّ المؤامرات.]

وأراد جلالته أن أكون بين يديه في نفس اليوم؛ وتفضّل بالتحادث معي لمدّة طويلة وأبقاني في الليل للعشاء. وأمر، إضافة إلى ذلك، أن تكون إقامتي على حساب الدولة في جناح من قصر دولمه باهـچه[1]. وبعد أيام من ذلك، أرسلت إلى تونس سفينة حكومية، على متنها معين جلالته سليمان باشا المذكور أعلاه لجلب عائلتي إلى إستانبول[2].

وعاملني السلطان بحفاوة لا نظير لها. وعيّنني مشيرا، أي وزيرا دون حقيبة[3]، وبهذه الصفة وقعت دعوتي لمداولات مجلس الوزراء والقدوم إلى القصر لمناقشة مسألة خطيرة كلما اقتضى الأمر. وباختصار، يظهر أن جلالته كان يريد فعلا دخولي في خدمة الدولة.

غير أنّ هذه الترتيبات اللطيفة من السلطان، والتي شعرت بقيمتها لم تجعلني إلا مهموما. فمن ناحية، كلّ أملاكي، وكلّ ثروتي كانت في تونس، ثمّ أنّي لم أتخلّ عن مشروع العودة إلى الايالة، كإنسان عادي، في صورة ما إذا ضمنوا شخصي؛ ومن ناحية أخرى، كنت أشعر بالعجز بعدم التوفيق في الوظائف العمومية، في بلد جديد بالنسبة لي، مثل تركيا.

(1) يوجد هذا القصر على الضفّة الأوروبية من مضيق البوسفور، بين قباتاش وبشيك-تاش، وهو كله من المرمر الأبيض، بناه السلطان عبد المجيد سنة 1853. وهو الآن مقرّ اصطياف لرئيس الجمهورية التركية.

(2) فكر خير الدين في الأول كراء سفينة لشحن أمتعته على يدي وكيله بمرسيليا، لومبروزو Lumbroso، من شركة فاليري Valéry. تمّ السفر بمأمن رغم تقدّم فصل الخريف. وصلت السفينة في صبيحة يوم 3 ديسمبر 1878. تشير مراسلات خير الدين إلى مصاعب هذه الرحلة، خاصة بعض الصعوبات التي وجدتها بعض الشخصيات التونسية للحصول على ترخيص من الباي قصد مرافقة عائلة خير الدين إلى إستانبول. [والملاحظ أنّ عائلة خير الدين التحقت به في ذي الحجة 1295/ نوفمبر 1878، وقام أمير الأمراء حسين بدور كبير لتأمين ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنّ الشيخ أحمد الورتاني، الذي شغل منصب نائب رئيس جمعية الأوقاف قد رافق هذه العائلة في هذه السفرة، أنظر **رسائل حسين إلى خير الدين**، جمعها وحققها الأستاذ الدكتور أحمد عبد السلام، بيت الحكمة، قرطاج (تونس)، الجزء الثاني، الرسالة عدد 198، صص. 190-191.]

(3) مرسوم 4 شوال 1295، الموافق لغرّة أكتوبر 1878. [وحسب آتيلا چيتن وقع هذا التعيين قبل يوم أي في 4 شوال 1295/ 30 سبتمبر 1878. والملاحظ أنّ عبد الحميد الثاني قد عيّن في نفس الوقت خير الدين عضوا في مجلس الأعيان، أنظر آتيلا چيتن، ص. 183].

وبما أنني بُحت بهذه المخاوف إلى الصدر الأعظم، صفوت باشا[1]، فقد أجابني في المقابل بأنه يعلم يقينا أني سأدعى في أقرب وقت للقيام بمهام جليلة؛ فرجوته إذن أن يكون ترجماني لدى جلالته، وأن يعلمه كم أنا متأثر وممنون لما يوليه لي من كرامات، وأن يعبر له في نفس الوقت عن كلّ الأسف الذي أشعر به لعدم قدرتي على خدمة الدولة، قبل أن أجد متّسعا من الوقت لمعرفة قدراتي ولمعاينة الأمور والرجال ولو قليلا في تركيا. وقمت بنفس المسعى لدى عصمان باشا، مشير القصر ولدى علي فؤاد بك.

غير أنّ جهودي باءت بالفشل ولم يمض شهر على وصولي حتى أعلمني الصدر الأعظم بأنه تمّ تعييني في الحكومة بمثابة وزير للعدل. فرفضت قطعيّا، متعللا بجهلي لشؤون البلاد، مذكرا إياه بالمسعى الذي كنت قد قمت به لديه. فصرّح لي صفوت باشا بأنه لا يستطيع قبول رفضي، بحكم أنّه وقع تعييني من قبل جلالته. فتوجهّت إذن إلى السلطان راجيا منه إعفائي، بعد أن شرحت له الأسباب التي تمنعني من قبول المهام التي عرضها عليّ. وتشرّف جلالته فعلا بالتنازل عند رغبتي[2].

(1) كان لصفوت باشا في ذلك الوقت خبرة سياسية وديبلوماسية طويلة. ولد في إستانبول سنة 1815، وشغل كاتبا للسلطان عبد المجيد، ثمّ كاتبا السفارة العثمانية بباريس، ورئيسا لمجلس الدولة سنة 1859، فوزيرا للتجارة والأشغال العمومية سنة 1861، ثمّ سفيرا بفرنساد (1865)، فوزيرا للمعارف (1868)، وللعدل (1872)، وللمعارف ثانية (1874)، وللشؤون الخارجية (1875-1878)، ودُعي للصدارة العظمى في جوان 1878. وأرسل في ديسمبر التالي من جديد سفيرا إلى باريس، غير أنه لم يبق سوى بضعة أشهر، ليسترجع تسيير الشؤون الخارجية، وهو المنصب الذي حافظ عليه إلى حدود 1882. وتوفّي في إستانبول يوم 17 نوفمبر 1883.

(2) [فعلا، لم يباشر خير الدين إطلاقا مهام وزير العدل. وقد أصدر السلطان، عندما طلب منه خير الدين مهلة للتفكير في الموضوع، أمرا إلى الصدر الأعظم بتاريخ 6 شوال 1295/ 13 أكتوبر 1878، مضمونه: «. . . . تأجيل تنفيذ الأمر الصادر بتعيين حضرة «خير الدين» حتى يتمكن من استيعاب وفهم أسلوب الإدارة في الدولة وإلى إشعار آخر ودعوته لحضور

وفي تلك الفترة، كلفت الحكومة لجنة خاصة، تتكوّن من نائبين أنقليزيين ونائبين فرنسيين عيّنوا من قبل حكومتيهما، ومن عدّة موظفين عثمانيين، لتقديم تقرير حول إعادة تنظيم مالية البلاد. وطلب منّي الصدر الأعظم قبول رئاستها. وإن اقتصر نشاط هذه اللجنة على دراسات أوليّة، فإن دواعي الرفض الذي تقدّمت به لم تعد لها قيمة. فقبلت وحافظت على هذه المهام إلى يوم 8 ذي الحجة 1295[1].

ووصلت عائلتي في هذا التاريخ. وفي الليلة الموالية، وقعت دعوتي إلى القصر. وبالدخول في الصباح الباكر[2] لدى حضرة جلالته، أعلمني بأنّه وقع تعييني صدرا أعظم[3].

ورفض السلطان كلّ تحفظاتي وكلّ دعواتي، قائلا لي بأنّ مرسوم تعييني قد نُشر وأنّه سوف لن يتراجع عن قراره. فما كان عليّ سوى الانصياع وتحمّل مسؤولية إدارة الشؤون في إحدى الظروف الصعبة جدّا والحرجة التي كانت تمرّ بها الإمبراطورية العثمانية، إذ كنّا غداة نكبة الحرب التركية-الروسية[4].

ويمكن تلخيص الوضع والأمور في ذلك الوقت على النحو التالي:

اجتماعات المجلس الأعلى عند اقتضاء الحاجة إليه وفق الإرادة السنية الصادرة. . . .». أنظر آتيلدا چيتن، ص. 184.]

(1) 3 ديسمبر 1878. [والحال أنه وقع تعيين خير الدين على رأس لجنة الإصلاحات المالية في 4 ذي القعدة 1295/ 30 أكتوبر 1878، أنظر آتيلا چيتن، ص. 184.]

(2) [صبيحة يوم 4 ديسمبر 1878. إثر هذا التعيين كتب إلى صديقه أمير الأمراء حسين يقول له: «. . . أودّ أن يعلم الباي بأنني لست بالشخص الذي يموت من الجوع بمجرد رحيلي عن بلدي وها أنذا قد عُينت بمنصب الصدر الأعظم. . .». أنظر آتيلا چيتن، ص. 185.]

(3) حصل خير الدين على منصبه يوم 4 ديسمبر، ولكن مرسوم التعيين يحمل تاريخ يوم 7 ديسمبر 1878.

(4) أفريل 1877 ـــ مارس 1878.

1) كانت القوات المعادية تحتلّ الأراضي الموجودة بين نهر الدانوب Danube والعاصمة التي داهمتها.

2) تواجد الأسطول الأنقليزي في البوسفور Bosphore .

3) يهيمن على الأوضاع المالية كثير من الاضطراب. فقد انتهى الرصيد المالي وانخفضت قيمة النقود الصادرة أثناء الحرب إلى درجة أنها أمست غير مرغوب فيها في كلّ مكان. حتى أنّ الخبازين أصبحوا يفضّلون إغلاق مخابزهم على قبول هذه النقود. وأمسى هناك خوف من حدوث انتفاضة بسبب هذا الأمر.

4) اجتياح العاصمة من قبل 380.000 لاجئ دون مورد.

5) قام مؤتمر برلين بتجزئة معاهدة آياستيفانوس إلى قسمين: قسم يخصّ السياسة العامة، والتي رغم عدم تنفيذها وقع حسمها نهائيا، والآخر يهمّ خاصة تركيا وروسيا، والذي يجب معالجته بقيام اتفاقية بين الإمبراطوريتين.

6) لم يتمّ تعيين والي منطقة الروميللي الشرقية، التي صارت مقاطعة بحكم ذاتي، وأمسى تعيينه شديد الصعوبة.

7) لم يقع رسم الحدود الجديدة.

8) بقيت مسألة قوتور مع إيران معلقة.

9) ما زالت مسألة اليونان في نفس الوضع.

10) ما زالت المعاهدة مع الجبل الأسود[1] في حالة ترتيب.

11) كان من المفترض أن تبرم معاهدة مع النمسا فيما يتعلق باحتلال البوسنة والهرسك.

(1)[يطلق العثمانيون على هذه المقاطعة اسم قاره داغ].

12) وقع تعليق مسألة أملاك الدولة في قبرص.

13) وجود خلاف في صلب الطائفة الأرمينية-الكاثوليكية ينتظر الحلّ منذ عشر سنوات.

تلك هي أهم المسائل التي تستوجب عناية الحكومة لدى وصولي إلى السلطة. فقد اهتمّت الوزارة أوّلا بالمسألة الأكيدة، وهي جلاء الأرض.

فما إن تمّ توقيع معاهدة برلين[1] حتى سارعت روسيا بتقديم مشروع للباب العالي يقضي بإتمام ترتيب معاهدة آياستيفانوس[2] San Stefano، شارطة خروج قواتها بتوقيع هذه الوثيقة.

وأطلع الباب العالي بهذا المشروع القوات العظمى، التي أجابت بأنّ مقترحات روسيا تخصّ نقاطا ترتبط بوفاق مباشر بين الحكومتين المعنيتين، وأنه في النهاية يظهر أنها مطابقة لروح معاهدة برلين، وبالتالي يستحيل على أوروبا التدخّل. وذهب الأمر بالحكومة الأنقليزية إلى أبعد من ذلك. فقد أدرجت في **الكتاب الأزرق** نصّ المقترحات الروسية، مثلما قدّمها الباب العالي، مظهرة بذلك أنه لا تستوجب أيّ تغيير. ولم يتوان عندئذ سفير أنقلترا في دفع الباب العالي بحماس للإسراع بحلّ المشاكل العالقة مع روسيا، مضيفا بأن الأسطول الأنقليزي قد لا يغادر بحر مرمره إلا بعد صياغة الحلّ النهائي.

وتمسكت الوزارة دون جدوى بإظهار أنّ نوايا روسيا لا ترمي على الأقلّ سوى إلى العودة إلى معاهدة آياستيفانوس وإلى تغيير شروط

(1) تمّ ذلك يوم 13 جويلية 1878.

(2) وهي المعاهدة التي وقعتها الإمبراطورية العثمانية يوم 3 مارس 1878 [وقد كانت القوات الروسية على مشارف إستانبول، والقاضية بتكوين بلغاريا الكبرى تحت رعاية موسكو، ممكنة هذه الأخيرة من تحقيق غايتها وهو النفاذ إلى البحر الأبيض المتوسط، مما استوجب تدخّل القوات العظمى، خاصة أنقلترا وفرنسا، لإلغاء هذه المعاهدة وتنظيم مؤتمر برلين لهذه الغاية].

معاهدة برلين نحو عدّة التزامات مباشرة من قبل تركيا إزاء روسيا، ممّا عكر الأوضاع المتردّية بعد في الإمبراطورية؛ ولكن القوى العظمى تمسكت بالإجابة بعدم القبول.

فقرّرنا إذن التفاوض مباشرة مع روسيا. ولأوّل مرّة منذ أمد بعيد جدّا يقع دعوة الإمبراطوريتين للتفاوض مباشرة معا وخارج أوروبا. كان من السهل معرفة أنّ روسيا، التي أحست بالإهانة من معاهدة برلين[1]، كانت تبحث عن تأكيد استقلالها عن المحافل الأوروبية، ممّا دعاها إلى إبراز كثير من الليونة في المفاوضات المزمعة. وحاولت الحكومة استغلال حسن الاستعدادات هذه ونجحت في ذلك بإحكام إلى درجة أن معاهدة جديدة درّت على الإمبراطورية فوائد عديدة، أهمّها هي:

1) إعلان إلغاء معاهدة آياستيفانوس San Stefano، ووُضعت علاقات الحكومتين تحت طائلة نظام معاهدتي باريس وبرلين.

2) إبطال الشرط الذي يُراد به تغيير معاهدة برلين إلى تعهّد مباشر وفردي لتركيا إزاء روسيا.

3) وقع إقرار ضمانات حقيقية لفائدة السكان المسلمين لبلغاريا والروميللي الشرقية.

4) وقع تخفيض هامّ لغرامة الحرب ولم يقع ضبط أيّ تاريخ لدفعها.

(1) [انتظم مؤتمر برلين في جويلية 1878 أساسا لحلّ المشكلة البلقانية إثر الحرب العثمانية الروسية، وكان سببا في نهاية المعاهدة الثلاثية لسنة 1873 بين أباطرة ألمانيا والنمسا وروسيا، لأن الأولى ساندت الثانية في المسألة البلقانية. والملاحظ أيضا، أنه وقع في هذا المؤتمر التعرض عرضا إلى المسألة التونسية، حيث وافقت ألمانيا في الكواليس على إمكانية احتلال فرنسا لقرطاج على أن تتخلى باريس عن مطالبها في الألزاس ولوران. كما قدمت ألمانيا نفس العرض لايطاليا].

5) انسحبت القوات الروسية من بلغاريا والروميللي الشرقية، وتمّ تسليم ولاية أدرنة دون أدنى فوضى، وأدّى هذا الجلاء إلى ذهاب الأسطول الأنقليزي الذي غادر بحر مرمره.

ووقع توقيع هذه المعاهدة وتنفيذها، عندما علمت الحكومة سرّا بأنّ روسيا تعمل لدى القوات العظمى للحصول على موافقتها لتعيين أمير أوروبي واليا على الروميللي الشرقية.

غير أنّ معاهدة برلين تركت للباب العالي حقّ تعيين والٍ من بين موظفيها المسيحيين شريطة أن يحصل اختياره على موافقة القوات الملتزمة بهذه المعاهدة.

فاقترحت إذن على زملائي، لمداراة الضربة التي تكيد لنا بها تحركات روسيا، تعيين الوالي المعني بالأمر بسرعة. وشاطرني المجلس الرأي، ووقع اختياره على رستم باشا، والي لبنان. وما إن حصلنا على الأمر السلطاني، حتى أعلم المجلس بهذا التعيين مختلف سفارات القوى العظمى الموقعة على معاهدة برلين. فقبلته القوى العظمى لا بغير إبداء بعض الملاحظات، لكن روسيا رفضت الاعتراف به قطعيا، متعللة بأن معاهدة برلين تنصّ على أنّ الباب العالي ملزم بتقديم مرشّحه على موافقة أوروبا، وأنه ليس من حقه أن يقوم بالتعيين قبل هذه الموافقة.

فتأزّم الوضع. وأبدى سكان بلغاريا والروميللي الشرقية، بتشجيع من أعوان روسيين، نيّة معارضة تنصيب رستم باشا جهرا. ويمكن أن تنتج عن هذه الصعوبات، إما احتلال دائم لهذه المقاطعة من قبل الجيش الموسكوفي[1]، أو، في صورة جلائه، إلحاقها ببلغاريا لتكوين مملكة مستقلة.

(1) [ويقصد به الجيش الروسي.]

فنصحتنا أنقلترا بحماس بمؤازرة تنصيب الوالي وذلك بإرسال فيلق عسكري من 50 أو 60 ألف رجل. غير أنّ رأي كلّ الجنرالات والمشيرين الحاضرين في الأستانة، وقد اجتمعوا في مجلس حربي، هو أنّ أحوال ماليتنا وحالة الجيش لا تسمحان بمثل هذا الاستعراض.

عندئذ، اقترحت أنقلترا على المدى المتوسط احتلال الروميللي الشرقية من قبل جيش مشترك، يتكوّن من فيالق أوروبية. وعُرض هذا المقترح على مجلس الوزراء، والغريب في الأمر أنه وقعت مساندته من طرف وزير الحرب، عصمان باشا[1]، وكبير رؤساء المدفعية علي باشا. وكان المجلس على قاب قوسين من الموافقة، عندما أجلت التصويت إلى جلسة ثانية. فقد تبيّن لي أن مبدأ تواجد مشترك غير مقبول، لا لأنّ مدّة هذا التواجد لم تكن محدّدة، ولكن لأنّ مثل هذا الحدث الجلل يكون أيضا سابقة فاحشة للمستقبل، لو أنّ إحدى مقاطعاتنا آلت إلى الوقوع، إثر دسائس، في وضعية مشابهة لتلك التي وضعتنا فيها روسيا بالروميللي الشرقية.

ومن جهة ثانية، تبيّن لي يقينا أنّ تركيا وروسيا كانتا الدولتان الوحيدتان المعنيّتان فعلا بهذه المسألة، الأولى باعتبارها صاحبة نفوذ، والثانية لأنها ترى في نفسها مجيرة للأمّة البلغارية. وبالتالي لا تستطيع لا هذه ولا الأخرى أن تنظر بعين الرضا إلى هذا التواجد المشترك. وبقبول ذلك، تكون تركيا قد اعترفت ضمنيا بالعجز ومن الممكن أن تكابد روسيا الإذلال بمشاهدة أجانب يجرّدون من الأسلحة نفس البلغاريين الذين دجّجتهم بالأسلحة والذين حاربوا في صفوف جيشها.

(1) إنه بطل معركة بلاونهPlewna ضدّ القوات الروسية. كلفه السلطان فيما بعد بإعادة تنظيم الجيش؛ عمل رئيسا للحرس السلطاني، ثمّ كبير رياس المدفعية، وكبير مشيري القصر، ثم وزيرا للحرب وهو المنصب الذي ظلّ فيه إلى حدود سنة 1885 باستثناء فترة وجيزة خلال سنة 1880.

وهكذا برزت إمكانية اتفاق بين الإمبراطوريّتين. فتشاورت إذن مع رفيقي قاره تيودوري باشا Carathéodory Pacha[1]، وزير الشؤون الخارجية، الذي وجدت فيه مفاوضا ماهرا، واقترحت على السفير الروسي، تحت ضمان الاعتبارات المقدّمة أعلاه، حلا وسطا، يتماشى وكرامة الحكومتين ومصلحتيهما.

وتخلى الباب العالي عن فرض رستم باشا، الذي كان قد يئس بعد رفض المنصب الذي اقترحوه عليه. ومن ناحيتها، استعملت روسيا نفوذها لتقديم النصح لأهالي الروميللي حتى يقبلوا دون معارضة الوالي الجديد، الذي سيقع اختياره من بين كبار الموظفين المسيحيين للإمبراطورية. وهكذا صار من الممكن إزاحة الخطر والإهانة نتيجة احتلال مشترك.

ففهم السفير الروسي [الأمر] وقبله. وتمّ تلقائيا تعيين أليكو باشا Aleko Pacha [2] من قبل سموّ السلطان، مثلما كان الأمر بالنسبة لرستم باشا، وعلمت القوى العظمى بهذا الاختيار ووافقت عليه؛ فتوجه الوالي الجديد إلى منصبه هانئا.

(1) الأمير ألكسندر قاره تيودوري Alexandre Carathéodory، وهو من مواليد إستانبول يوم 20 جويلية 1833، عمل مبكرا في الحقل الديبلوماسي. فكان وكيل سفارة، فكاتب دولة للشؤون الخارجية، فوزيرا للباب العالي لدى روما، فوزيرا للأشغال العمومية سنة 1878، ووزيرا مفوّضا في مؤتمر برلين، ثمّ واليا لجزيرة كريت ووزيرا للخارجية في حكومة خير الدين باشا. صار أمير ساموس سنة 1885. [والظاهر أنّ خير الدين، كان يعرف هذه الشخصية عندما كان في تونس، إذ وقع في آخر عهد خير الدين بالوزارة الكبرى، بالرائد التونسي، نبذة عن حياة هذا الدبلوماسي ودوره في مؤتمر برلين في جويلية 1878، أنظر **الرائد التونسي**، عدد 2، 17 رجب 1295/ 17 جويلية 1878.]

(2) اسمه الحقيقي ألكسندر فوغوريداس Alexandre Vogoridès، وهو بلغاري، شغل منصب والي مقاطعة الروميللي فيما بين 1879 و 1884. [يظهر أنّ روسيا اقترحت هذه الشخصية منذ مؤتمر برلين، أنظر في هذا الشأن مقال«نتائج مؤتمر برلين»، **الرائد التونسي**، عدد 2، 17 رجب 1295/ 17 جويلية 1878.]

وانسحب الجيش الروسي وتمكن الآلاف من المسلمين من العودة إلى الروميللي واسترجاع ممتلكاتهم بهدوء.

وبعد مدّة طويلة من هذا التعيين، استغربت من سماع موظفين يتهمون أليكو باشا بالعجز وبلوم الوزارة على الاختيار الذي قامت به. ولكن هل أمكن إثبات هذا العجز إن لم يقع على الأقلّ بلوغ هدف الوزارة، إذ كان من الواجب قبل كلّ شيء حلّ صعوبات الظرف، وتفادي الاحتلال المشترك، وإجلاء الأراضي بمنع وحدة بلغاريا مع الروميللي الشرقية، وهو ما حصلنا عليه بالتمام.

وفيما بعد يكون من السهل تعويض أليكو باشا إن اقتضى الأمر.

ولم تكن المشاكل التي خلفتها لنا معاهدة برلين هي الوحيدة. فقد سمحت هذه المعاهدة للنمسا باحتلال البوسنة والهرسك عسكريا وإداريا وبمواصلة الاحتلال في اتجاه مقاطعة ياني-بزار مع حقّ إقامة طرقات عسكرية وتجارية بها.

عند وصولي إلى السلطة، كانت الجيوش النمساوية قد تمركزت في هذه المقاطعات. وكانت النمسا تتصرف وكأنها في بلد تمّ فتحه. فلم تكتف بعدم الاعتراف علانية بالحقوق الشرعية للسلطان، بل كانت تطالب بإتمام اتفاقية مع تركيا، تسمح لها بالتقدّم بجيوشها نحو مقاطعة يني-بزار. وكانت القوات الموقعة على معاهدة برلين، باستثناء روسيا، تدفع الباب العالي لتوقيع هذه المعاهدة.

ولهذه الاعتبارات، انتهت المفاوضات الصعبة التي قام بها الكونت زيشي Zichy، سفير النمسا، وقاره تيودوري باشا، ممثل الإمبراطورية، بسلام؛ ويجب أن نعترف بحقّ بمهارة ممثل الباب العالي، الذي حصل على نتائج غير مرتقبة. فعلا، فقد تضمنت الاتفاقية المبرمة [ما يلي]:

1) تعترف النمسا صوريا بالحقوق الشرعية لجلالته على البوسنة والهرسك.

2) يجب أن يقع اعتبار سكان المقاطعتين المحتلتين بمثابة الرعايا العثمانيين حتى وإن وجدوا في الأراضي التركية.

3) يكون تعيين رجال الدين المسلمين من مشمولات الباب العالي.

4) تتعهّد النمسا باحترام العادات والتقاليد الموجودة وبحماية أملاك السكان.

5) يتمّ تحديد احتلال مقاطعة يني-بزار في نقطتين فقط من الحدود البوسنية. وكلّ تقدّم للجيوش النمساوية، وإقامة كلّ طريق في هذه المقاطعة، عدا تلك النقطتين، تكون خاضعة لاتفاقيات أخرى.

إنّ هذه الشروط المناسبة جدًّا حازت على تهاني روسيا، وفرنسا، وإيطاليا وصربيا لتركيا، بينما أثارت غضبا عاما في الصحافة النمساوية ضدّ الكونت زيشي.

ووقع الاتفاق مع النمسا في معاهدة سرية، تضمّ التعهّد الثنائي للحكومتين المتعاقدتين بحماية مشتركة لمقاطعة يني-بزار ضدّ أي اعتداء، وتضمن مشاركة هذه الدولة ضدّ التحرشات الممكنة للصرب، ولأهل الجبل الأسود[1] أو البلغاريين؛ ولكن جلالته رفض إقرارها.

فقد أثارت مسألة البوسنة والهرسك قضيّة أخرى. لقد قدم بعض البوسنيين في وفد لمطالبة السلطان بإجبار الحكومة على تشجيع هجرة سكان المقاطعات المحتلة، بإعانتهم على تصفية أملاكهم، وبتمكينهم

(1) [يطلق العثمانيون على هذه المقاطعة اسم قاره داغ]

من وسائل العيش والعمل لدى وصولهم وبتخصيص مكان ما لهم بتركيا حتى يستقروا به.

وضعت تقريرا حول هذه المسألة لجلالته، حيث بسطت له كلّ الصعوبات التي يحدثها هذا الإجراء. فأشرت عليه بأن سكان البوسنة والهرسك يعدون مليون نسمة إجماليا، من بينهم 600 ألف مسلم يملكون معظم الأراضي تقريبا. إذن عندما يريد جميع المالكين العقاريين بيع ممتلكاتهم لتوّهم، فإنهم سيبحثون دون طائل عن مشترين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ حمل 600 ألف مهاجر سيشغل الأسطول العثماني لمدّة طويلة وسيتسبب في خسائر جسيمة؛ وستكون إقامتهم بالخصوص مستحيلة، إذ يجب توفير حاجياتهم الضرورية، بحكم ضعف الموارد الممكن الحصول عليها: ويشهد بذلك المهاجرون المطرودون من قبل الروس والبلغاريين، الذين لم يقع إيواؤهم بالتمام، رغم كلّ التضحيات التي قامت بها الدولة، والذين ما يزال أكثر من 100 ألف منهم يملؤون العاصمة، ضحية البؤس ويعيشون من التسوّل في الطريق العام.

ومن ناحية أخرى، ربما تكون هجرة السكان المسلمين من البوسنة والهرسك خطأ من الناحية السياسية. إذ لو أن النمسا أرادت عدم الاعتراف بالحقوق الشرعية للسلطان في هذه المقاطعات، فإنها ستقرأ حسابا لكلّ هؤلاء المسلمين الأوفياء للإمبراطورية؛ وستقرأ لهم أيضا حسابا لو سوّلت لها نفسها محاولة القيام بعملية [عسكرية] والتقدّم إلى الأمام. ومن موقع ثان، إن سمحت حرب أوروبية أو أي واقعة أخرى مستقبلا لتركيا بأن تكون في موقع المطالب، فإنها ستجد موقعا متقدّما ثمينا بفضل هؤلاء السكان المخلصين. قبل جلالته باستحسان هذه الاعتبارات ومكث مسلمو البوسنة والهرسك في ديارهم.

كان هذا القرار السلطاني من الحكمة إلى درجة أن الحكومة وجدت صعوبات جمّة في إيواء العديد من المهاجرين الذين قدموا يطلبون منّا ملجأ. فمن بين 380 ألف وجدناهم عند مباشرة الشؤون، وقع إيواء أو إعادة قرابة 300 ألفا إلى ديارهم. ولكن لم يقع الحصول على هذه النتائج إلا بتضحيات جسيمة.

ولم تكن هجرة السكّان في تلك الفترة العصيبة هي التي تهدّد البلاد ظاهريا بأزمة اقتصادية. فانهيار قيمة العملة خلقت اضطرابات في كلّ المعاملات وأدّت إلى وضعية مالية أمست فعلا خطيرة. فاستوجب الأمر العثور على وسيلة لسحب الأوراق المالية في ظرف لم يكن فيها للدولة موارد مالية ولا قرض كاف لإصدار أوراق نقدية. فقرّر المجلس عندئذ أن تحصل وزارة المالية على خلاص الضرائب المخلدة لفترة محدّدة من القائمين بقيمة ورقة 4 جنيهات للجنيه ذهبا. ويجب القول هنا أنه فيما بعد، وهو أمر غريب، نسبت بعض جرائد العاصمة تجنّيا هذا الإجراء إلى الحكومة التي خلفت حكومتي والتي تقودها إيحاءات الباب العالي.

وتبعت هذا الحلّ نتائج سريعة: وعند مغادرتي الحكومة، وصل إلى الخزينة العمومية 12 مليون قائمي من 16 وصلت إلى الخزينة العامة وأتلفت. وتواصل تنفيذ نفس النظام، وفي وقت قصير اختفت هذه القيمة نهائيا دون أن تتسبب في أي كارثة مادية.

ومن بين المسائل الداخلية، فقد وجدت الحكومة التي ترأستها أيضا، دون أي وساطة، حلا للخلاف القائم منذ عشر سنوات في الجالية الأرمينية-الكاثوليكية. وقد حاول أيضا أحد سابقيّ، عالي باشا، استعمال وساطة البابا دون جدوى.

غير أنّ حلّ كلّ المسائل الدبلوماسية العالقة ظلت تسير على حالها. باستثناء مسألة الحدود التركية-اليونانية التي سأتحدّث عنها فيما بعد والتي لم أستطع إنهاءها لأنني كنت على خلاف مع معظم زملائي، الذين لم يريدوا قبول، لا تسليم الكريت مقابل تيساليا، ولا تراتيب حصلتُ فيها على مساندة فرنسا وأنقلترا، وباستثناء بعض النقاط في الاتفاق المزمع مع الجبل الأسود، فإن كلّ الصعوبات المتعلقة بحدودنا الجديدة قد سوّيت بالتراضي.

وفي أوروبا، وعلى إثر عدّة مفاوضات مع الدول المعنية، وقع ضبط الحدود مع صربيا ورومانيا، وكذلك قسم من الحدود مع الجبل الأسود، ممّا أدّى إلى تسليم بودقوريدزا Podgoridza [1]. وفي آسيا، حيث تركت معاهدة برلين الكثير من المجال لضبط الحدود التركية-الروسية، فقد ضمنت تركيا الكثير من الفوائد ومواقع إستراتيجية هامّة. وقمنا أيضا بترتيب مسألة قوتور Koutour [2] مع إيران، مع تجنب توفير حجّة لتدخّل أجنبي.

ومن ناحية أخرى، أُبرمت تراتيب مع أنقلترا في خصوص أملاك الدولة بقبرص. فقد كانت جدّ مناسبة للإمبراطورية، إلى درجة أنّ العقيد بيدولف Bidulph لم يتوان عن اتهام الباب العالي بجعل ممثل بريطانيا العظمى مسخرة. وأخيرا، لم يخلق تبادل مساجين الحرب مع روسيا والقوات الأخرى المتحاربة أي صعوبة وتمّت بصفة عاديّة.

(1) حسب معاهدة برلين، يجب على الإمبراطورية العثمانية تسليم مدينة بودقوريدزا Podgoritza وكذلك مدينة بوز Pouz لدولة الجبل الأسود. ولكن بمساندة الرابطة الألبانية دافعت المدينتان بقوة عن نفسهما وهزمت قوات إمارة الجبل الأسود التي كان من المفترض أن تحصل عليهما. أنذرت الرابطة الألبانية مبعوث السلطان، محمّد علي باشا، بالانسحاب، وعند رفضه لذلك وقع قتله. وبعد ستة أشهر من المفاوضات الصعبة وقع تسليم المدينتين إلى إمارة الجبل الأسود (فيفري 1879).

(2) مدينة فارسية صغيرة قرب الحدود الأرمينية، شمال غربي تبريز وشرقي فان Van.

وفي نهاية وزارتي، ظهر خلاف بين الحكومتين الأنقليزية والفرنسية من ناحية وخديوي مصر من ناحية أخرى. وقبل التعرّض إلى هذه المسألة وكيفية مواجهة الحكومة لها، أعتقد أنه من الضروري التذكير بما هي مصر وكيف كانت علاقاتها مع الإمبراطورية.

* * *

المسائل المصرية

الجزء الأوّل

تمثل مصر، وهي أكيد أجمل مقاطعة للإمبراطورية العثمانية إنْ اعتبرنا خصوبة تربتها وتنوّع مواردها، أهمية كبرى من عدّة أوجه أكثر من تلك الناجمة عن ثروتها التي لا تنضب.

فهي فعلا همزة وصل بين ثلاث قارات من العالم القديم، والممرّ الطبيعي لطريق الهند العظيم؛ وهي من ناحية أخرى المركز الحقيقي للإسلام، وباب مدننا المقدّسة، وأحد أهمّ المراكز الأكثر اتقادا لعقيدتنا الدينية.

إذن، إنّ السيطرة على مصر تعدّ هامة جدّا لتركيا، سواء من الناحية السياسية أو من الوجهة الإسلامية. فقد فهم السلطان سليم الأول ذلك عندما قام بفتحها لضمّها نهائيا إلى إمبراطوريته[1].

(1) حكم السلطان سليم الأول فيما بين 1512 و 1520، [وقام بفتح الشام ومصر سنة 1517، معلنا بذلك نهاية الخلافة العباسية وبداية الخلافة العثمانية التي ظلت قائمة إلى حدود سنة 1924].

منذ تلك الفترة، وقعت إدارة مصر من قبل ولاة يعيّنهم الباب العالي، إلى زمن جلبت فيه الاضطرابات والفوضى الناجمة عن نظام المماليك حملة بونابرت والاحتلال الفرنسي[1]. غير أنّه بفضل مؤازرة أنقلترا وتدخّلها، دام هذا الاحتلال مدّة قصيرة. فعادت مصر إلى الإمبراطورية، ولكن كادت تنسلخ عنها في ظلّ محمّد علي[2].

أعاد هذا الأمير، الموهوب بعبقرية حقيقية في الإدارة، الرخاء إلى البلاد، ومستعينا بالثروات الضخمة التي أمكنه الحصول عليها، أقام جيشا عظيما. ورفع راية الثورة، وهو مسنود من قبل فرنسا، فاستولى على الشام والجزيرة العربية وسارت جيوشه المنتصرة نحو الأستانة.

ووضع تدخّل أنقلترا وروسيا حدّا لهذا الزحف على العاصمة. وخسر محمّد علي فتوحاته. ولكن فرمان 1257 هـ[3] منحه ولاية مصر مدى الحياة وحقّ الوراثة لذرّيته واعترف له بالحكم الذاتي الإداري على البلاد. وحكم خلفاؤه بنوع من الحكمة، رغم أنّنا نستطيع أن نعيب عليهم بعض التوجّهات الاستقلالية. وعند وفاة سعيد باشا[4]، لم يكن لمصر ديون عمومية، ولا يتجاوز ديْنها غير المستقرّ المليونين أو الثلاثة ملايين جنيه، تمثل مخلفات جراية الموظفين المصريين. غير أنّ حكومة إسماعيل باشا[5] ستؤدّي إلى إفلاس أرض الفراعنة القديمة. فقد سلط هذا الأمير فعلا على البلاد ضرائب مجحفة. وبذلك صارت الخزينة تحصل على أكثر من 200 مليون فرنك؛ وفي نهاية هذا الحكم

(1) [وقعت الحملة الفرنسية التي قادها نابليون بونابرت سنة 1798].

(2) حكم الخديوي محمّد علي مصر والسودان فيما بين 1814 و 1849.

(3) تمتدّ سنة 1257 هـ من 23 فيفري 1841 إلى 11 فيفري 1842.

(4) وهو آخر أبناء محمد علي، تولّى الحكم فيما بين 1854 و1863 خلفا لعباس الأول (1849-1854).

(5) وهو ابن إبراهيم باشا، وبالتالي حفيد محمّد علي وابن أخ سعيد باشا، تولّى الحكم فيما بين 1863 و 1879.

المشؤوم، فرض على دافعي الضرائب المساكين توفير ثلاث سنوات من الجباية مسبقا، لإرضاء التبذير المسرف للخديوي. وارتمى إسماعيل باشا لتوّه في الطريق المشؤوم للتداين، غير مبال بما يتسبب به من خراب للبلاد تفصيليا. فارتفعت الديون العمومية شيئا فشيئا إلى أن وصلت رقما ضخما بمليارين ونصف المليار من الفرنكات، إلى درجة أنه بعد مضي 15 سنة بدّد الخديوي في نهاية الأمر أكثر من ستة مليارات من الفرنكات[1].

وقع تبذير كلّ هذا، دون فائدة للبلاد، في نفقات باهرة ومصاريف غير مجدية. ولم ينس أحد حفلات تدشين قناة السويس التي دُعي إليها آلاف الأوروبيين، استضافهم بأموال طائلة الخديوي وحيث شاهدنا ملوك أعظم بلدان العالم! ويعلم الله كم تكبّدت مصر المسكينة من الحملة الخاسرة على الحبشة والهجوم الغاشم على السودان ضدّ شعوب إسلامية! فقد قضى الخديوي في هذه المغامرات على آخر موارد البلاد، التي وقع تكليفه بإدارتها، متناسيا أنه لا يحُقّ له القيام بحرب إلا بإذن من مولاه ودون أن يُعلم أيضا الأستانة بتقرير عن النتائج الشنيعة التي حصل

(1) أنظر حول هذه المسألة ما كتبه القنصل الفرنسي العام بالقاهرة، دي ميشالس des Michels :
« إنّ صعوبات المالية المصرية جدّ عويصة. وأسباب ذلك معروفة جدّا لكي أعدها هنا. ففي أقل من 15 سنة، وبسبب الإسراف الخيالي، والبذخ المبالغ فيه وإدارة فاسدة، توصل إسماعيل باشا في مصر إلى ديْن بثلاث مليارات من الفرنكات، حيث لم يكن الدين إن صحّ القول موجودا عند اعتلائه العرش.
هنالك الكثير من الحديث دون شكّ عن استخفاف الرأسماليين الذين جلبوا إلى هذا البلد على أقصى تقدير المدخرات الأوروبية، غير أنّ مصر كثيرة الخصوبة إلى درجة أننا نعتقد بأنّ لها موارد لا تفنى. على كلّ، لم يدخر رئيس الدولة [الفرنسية] أي جهد لغواية وجلب أصحاب الأموال. فكلما كانت الثقة موجودة، كلما طالت فترة التداين، وتسير الأمور على أحسن ما يرام؛ ولكن هنالك لحظة محتومة لا بدّ أن تتحقق حيث تنتهي الأحلام وتتهاوى كلّ ثقة» . (**تقرير يوم 12 جويلية 1878. وثائق الدبلوماسية الفرنسية، 1871-1914، السلسلة الأولى، الجزء الثاني**).

عليها. ونضيف أيضا المصاريف التي تسبب فيها للحصول على الفرمان الذي يمنح لإسماعيل باشا وراثة الحكم لأبنائه مباشرة[1].

ومن جهة أخرى، فإنّ هذا الأمير قد قطع كلّ علاقاته مع الباب العالي. فقد سلم قضاء البلاد للأجانب بإقامة محاكم مختلطة[2] واتّضح أنه يقوم بكلّ ما في وسعه لحمل أوروبا على الاعتراف باستقلاله.

تلك هي الوضعية المالية والسياسية لمصر عندما وقع تعييني صدرا أعظم[3]. وستسوء فيما بعد.

أخبرت جريدة فرنسية بأنّ الحكومتين الفرنسية والأنقليزية قد أرسلتا إلى الخديوي مذكّرة مشابهة متخذة شكل الإنذار. فدعوْت في الحال وزير الشؤون الخارجية[4]، وبعد التشاور معه، أرسلت برقية إلى ممثلي الباب العالي في باريس ولندن لمدّي بتوضيحات. وعلمت عندئذ بأنّ إسماعيل باشا، وهو عاجز على مواجهة الالتزامات التي تفرضها عليه

(1) وهو فرمان سنة 1873.

(2) وقعت إقامة محاكم مختلطة في مصر خلال سنة 1875 باتفاق مع 14 دولة معنية بالمسألة. وكان عدد هذه المحاكم ثلاث، واحدة بالقاهرة، والثانية بالإسكندرية والثالثة يالزقازيق، تتكون من سبع قضاة، أربعة منهم أجانب، وعلى رأسهم محكمة للتعقيب بالإسكندرية تتكوّن من إحدى عشر عضوا، من بينهم سبعة أجانب. ويعيّن الخديوي القضاة حسب اقتراحات الحكومات المعنية. وبالتالي وقعت مراجعة قوانين هذه المؤسسة. يكون من الأجدى مقارنة الملاحظة التي أبداها الوزير الأكبر خير الدين حول المحاكم المختلطة عندما وقع التفكير في إقامتها بتونس سنة 1875. » تثيرون في رسالتكم القيمة مسألة تتسبب لي في كثير من الأسف نظرا للتأخير الناتج عن تنفيذها: أريد القول بأنها مسألة المحاكم المختلطة. يجد هذا الإنجاز الضروري لا محالة مع الأسف الشديد بعض التعطيل، ولكن أتمنى أن تسدوا لي من جهتكم، أنتم الذين عملتم حوله، وكذلك الشهم المكلف بشؤونكم الحالي بتونس، العون للعثور على حلّ قريبا. إنه لعمل جلل تسدونه لبلادي، واسمحوا لي أن أقول لكم ذلك ولمواطنيكم كذلك «. (رسالة خير الدين بتاريخ 16 مارس 1875 إلى فالات Vallat، القنصل العام الفرنسي بتونس سابقا فيما بين 20 أوت 1873 و18 أفريل 1874).

(3) كان ذلك بتاريخ 7 ديسمبر 1878.

(4) وهو قاره تيودوري باشا.

ديونه الجسيمة التي التزم بها مع أوروبا، أبرم، دون علمنا، معاهدة مع فرنسا وأنقلترا، تتعهّد بمقتضاها كلّ من القوتين بإرسال موظف خاص إلى مصر مكلف باتّخاذ تراتيب حول تسديد الديْن من حيث الضمانات التي ستتعلق بها. وسيقوم ممثل بريطانيا إضافة إلى ذلك بمهام وزير للمالية، بينما سيكلف زميله الفرنسي بوزارة الأشغال العمومية. وسيكون لهذين السيدين القول الفصل في مجلس الوزراء[1].

وقع فعلا تنفيذ هذه المعاهدة وتسلم الموظفان الأوروبيان منصبهما. ولكن عندما لاحظ الخديوي فيما بعد بأنه وضع على نفسه أسيادا، قرّر التخلص من هذه المراقبة المقرفة. واستطاع بحكمة عزل الوزيرين الأجنبيين، متظاهرا بالرضوخ إلى ضغوط الرأي العام الذي حرّكه بعناية ضدّ هذا الوضع[2].

فاحتجت كلّ من فرنسا وأنقلترا على هذا الإجراء الذي وصفتاه بالاعتباطي وبالمنافي للالتزامات القطعية للخديوي وطالبتا بالإبقاء على الموظفين المعزولين[3]. فتحصّن إسماعيل باشا بالرأي العام الذي ادّعى

(1) وهي الوزارة التي ترأسها الأرميني نوبار باشا Nubar Pacha. يمثل ريفارس ويلسون Rivers Wilson، وزير المالية، المصالح الأنقليزية، ودي بلينيار de Bliguières، وزير الأشغال العمومية، المصالح الفرنسية. كان هذان الوكيلان أعضاء في اللجنة المكلفة بالقيام ببحث حول الحالة المالية لمصر، التي أقرّها الخديوي، بعد الإتفاق بين فرنسا وأنقلترا في أفريل 1878. حول المشاورات التي سبقت تكوين هذه الوزارة والمشاكل التي اعترضت فرنسا لتمثيلها بها، أنظر **الوثائق الديبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، الجزء الثاني، أعداد 338، 344، 347، 350، 353.

(2) نفس المرجع، عدد 385.

(3) برقية وادنغتون Waddington، وزير الشؤون الخارجية [الفرنسية] الى غودو Godeaux، القنصل العام [الفرنسي] بالقاهرة. باريس، في 6 مارس 1879، على الساعة السادسة مساء. اتفقنا مع الحكومة البريطانية على الشروط التالية:

1 ـ يعلن القنصلان قبول كلمة إرادة الخديوي أن يمتثل إلى قرارات فرنسا وأنقلترا، وقد قبلنا ذلك.

2 ـ يكون من المؤكد أن لا يحضر الخديوي مداولات المجلس الوزاري.

3 ـ يعيّن الأمير توفيق رئيسا لمجلس الوزراء.

أنه يكابد ضغوطه، ليرفض قبول هذا الطلب[1]. وعلى هذا الرفض، أرسلت له الحكومتان الغربيتان مذكرة جديدة تفرضان عليه التخلي عن الحكم لفائدة ابنه.

وما إن علمْتُ بهذه الأحداث، حتى سارعت بطلب إيضاحات من سفيري فرنسا وأنقلترا.

صرّح لي، في بداية لقائنا، سفير هذه القوة الأخيرة[2]، وهو أوّل من التقيت، بأنّه ليس لديه شيء رسمي يقوله لي، وأنّ كلّ ما حصل في

4 ــ يستطيع العضوان الأوروبيان للمجلس استعمال حقّ النقض لكلّ قرار لا يوافقان عليه.
5 ــ اعتبارا لهذه التنازلات، تتخلى الحكومتان [الفرنسية والأنقليزية] بالإلحاح لفائدة نوبر باشا، الذي سيصرح بنفسه عن عدم رغبته في الدخول إلى الوزارة، إلا بدعوة من الخديوي.
6 ــ عند إعلام الخديوي بهذه النوايا، يوضح القنصلان العامان لفرنسا وأنقلترا إلى سموّه المسؤولية التي تسبب فيها بإثارة هذه التراتيب الجديدة والنتائج التي يتعرض إليها إن لم يتحمل مسؤولية تنفيذها.
(المرجع السابق، عدد 391).

(1) برقية من غودو إلى وادنغتون. القاهرة، في 8 أفريل 1879، على الساعة الحادية عشر مساء. أرسل الخديوي إلى السيدين دي بلينار وويلسون المكتوب التالي : « نظرا للبيانات التي سلمها لي النواب الأكثر نفاذا في البلاد وللشغب الذي يحدث في كل موقع، رأيت أن أكلف شريف باشا بمهمة تكوين المجلس [الوزاري] الجديد المتكوّن من عناصر هي فعلا مصرية ومستجيبة للتطلعات الوطنية. عندما تغادران المهام التي كلفتكما بها، أريد أن أعبر لكما عن تقديري وامتناني ».
(المرجع السابق، عدد 405).

(2) أوستين-هنري لايار (Austin-Henry) Layard أشهر الأخصائيين الأنقليز في الحضارة الأشورية وهو الذي اكتشف بقايا آثار مدينة نينيف Ninive. ولد بپارس سنة 1817 وتوفي بلندن سنة 1894. شغل على التوالي منصب ملحق بالسفارة [البريطانية] بإستانبول سنة 1852، ووكيل كاتب الدولة للشؤون الخارجية في نفس السنة. ثم وكيل كاتب دولة في وزارة بالمرستون Palmerston(1861-1866)، ووزيرا للأشغال العمومية (1868)، فسفيرا بإسبانيا (1869)، وأخيرا بإستانبول (1877-1879). لم يكن محبوبا لدى [المستشار الألماني] بيسمارك Bismarck، إذ قال هذا عنه الأخير في نوفمبر 1879 [للسفير الفرنسي ببرلين] سانت فالبي Saint Vallier : « قلت لكم أحيانا ما أتوجس من النبيل هنري لايار، فهو خبيث، حقود وغيور، وله مقدرة اصطناعية؛ أراه بمثابة الشخص الخطير لكلّ أوروبا، بداية من حكومته التي تميز بعدم انصياعها إطلاقا». (المرجع السابق، عدد

مصر كان خارج نطاقه، وهو أمر مباشر بين حكومته والخديوي، وأنه أيضا لم يقع إعلامه رسميا بذلك. فلاحظت له عندئذ بأنّ الموقف الذي اتخذته أنقلترا في هذه المسألة من شأنه المسّ بالحقوق الشرعية لسموّ السلطان، وأنه أيضا مغاير لسياستها التقليدية في المشرق. وأضفت إن كانت أنقلترا تريد أن تشتكي من الخديوي، فما عليها سوى التوجّه إلى الباب العالي، ونحن على استعداد لإنصافها في طلبها. فلا يمكن إطلاقا للحكومة التركية أن تقبل بما يقوم به الخديوي خارج إرادتها، بمخالفة الفرمانات المعترف بها من قبل أوروبا، والتي تمنعه من إبرام معاهدات سياسية. فصرّح لي السفير من جديد بأنه يستحيل عليه الإجابة، لأنه يفتقد تعليمات.

لم أرغب التأكيد حول هذه النقطة الشكلية، وبتغيير الخطة، قلت له بأنني لا أتوجّه قطعا إلى ممثل دولة عظمى، ولكن فعلا إلى رجل عادي، وأني أنا بنفسي في هذه الساعة لست بالصدر الأعظم، بل خير الدين باشا، ورجوْته بأن يقول لي كيف سيكون موقف حكومته لو قام السلطان من تلقاء نفسه بعزل الخديوي، المذنب كثيرا من وجهة نظري إزاء جلالته أكثر من ذنبه إزاء أوروبا، وقام بوضع مكانه حليم باشا[1]، ابن محمّد علي، وذلك بالعودة إلى فرمان سنة 1257هـ.

فوعدني السفير بنقل محتوى محادثتنا إلى حكومته وبإيفائي بإجابة. وكانت لي أيضا محادثة مماثلة مع سفير فرنسا، وحصلت على وعد مماثل[2].

447)؛ ويضيف: « في نظري، لايار وفورنيي فاسدان، معجبان بنفسيهما وغشيميان » (نفس المرجع عدد 440).

(1) وهو عبد الحليم باشا، الابن الرابع لمحمّد علي، ولد في القاهرة سنة 1826، عيّنه الخديوي سعيد باشا واليا عاما للسودان الشرقي سنة 1855، ولم يبق بمنصبه سوى سنة واحدة. ثمّ صار وزيرا دون حقيبة لدى الباب العالي. وفي ماي 1882، فكر المصريون في دعوته إلى الحكم عوضا عن توفيق باشا، الذي قبل الحماية البريطانية.

(2) برقية في طيّ السرية وشخصية من دي موتهولون de Montholon، مكلف بشؤون فرنسا في سفارة إستانبول إلى وادينغتون، وزير الشؤون الخارجية [الفرنسية]. باريس (هـ)، في

غير أنّه وقع الاحتفاظ بهذه المساعي في إطار السرّية التامة؛ فلم أعلم زملائي في الحكومة بشيء، إذ كنت أخاف، دون أخذ الدسائس بعين الاعتبار، من إفشاء بعض الأسرار أو ارتكاب بعض الأخطاء تؤدّي إلى فضح المفاوضات التي لا يمكن أن تسفر على نتيجة سارة إلا بشرط المحافظة على سريّتها.

---

10 أفريل 1879، على الساعة الرابعة و36 دقيقة مساء.
« دعاني الصدر الأعظم حتى يطلب مني سرّا أن أعرف موقف حضرتكم من الإطاحة المحتملة في أقرب الآجال لنائب السلطان [بمصر].
إنّ السلطان على استعداد لاستعمال حقّ العزل، نظرا لسوء تصرف الخديوي، ونظرا لما يبديه منذ سنتين من استقلالية إزاءه وإزاء حكومته. ربما يقع تعويضه بالأمير حليم على الأسس الواضحة والعادية لفرمان 1841. كرّر الصدر الأعظم القول، عديد المرات، بأنّ السلطان وهو شخصيا ليس لهما من هدف بهذا التصرف سوى ضمان إدارة حسنة لمصر.
وأضاف بأن فرنسا قد تستطيع العثور في ذلك على مصلحتها، إذ ستتمكن من استعادة جزء من النفوذ الذي تبحث أنقلترا منذ مدّة على انتزاعه في الشؤون العمومية.
وأضاف: « ليس هنالك مانع مثلا أن لا يكون وزير المالية فرنسيا».
طلبت من الصدر الأعظم هل أنه يتوقع إمكانية معارضة من العوام وكيف يفكر في تنصيب الخديوي الجديد؛ أجابني بأنه لا يعتقد وجود أي معارضة من الجزء الثائر من الشعب المصري، وأنّه يمكن الحصول على التتويج بسهولة بفضل المساندة المعنوية لفرنسا وأنقلترا، بإرسال الأمير حليم على متن أسطول، وتمكينه عند الضرورة بفيلق أو فيلقين من الجند.
وطلب مني الصدر الأعظم التكتم التام وقال لي : « إنه حري بأمير الأمراء خير الدين الذي يتوجه إلى السيد وادنغتون وليس الصدر الأعظم إلى حكومة الجـــمهورية [الفرنسية]».
وهو يرغب كثيرا في معرفة مشاعر سموّكم في أقرب الآجال. (المرجع المذكور، عدد 407).
أنظر البرقية السابقة مع برقية غودو الموجهة إلى وادنغتون، في ماي 1879، على الساعة السابعة و10 دقائق مساء.
حسب المعلومات التي وصلتني، ربما تكون الدولة العلية قد أعلمت نائب-الملك بأنها توافق على اتفاق 7 أفريل (*يعني تكوين مجلس وزاري مصري بالتمام والكمال*)، وأنه من العيب عليه الموافقة على مشاركة وزراء أوروبيين وتدعوه مستقبلا إلى عدم اتخاذ أي قرار خطير دون الرجوع إليها.
ومن ناحية أخرى، أبلغني فيفيان Vivian رسالة من سموّكم إلى مونتهولون والتي نستنتج منها أن الباب العالي اقترح على فرنسا عزل الخديوي. فمن الذي نريد استغفاله ؟ (المرجع السابق، عدد 420).

ولم يقع انتظار ردّ السفراء طويلا : وكانت متشابهة : فقد قالت الحكومتان : « أبلغا الصدر الأعظم بأننا نقبل مبدئيا مشروعه المتعلق بمصر مع شكرنا، ولكن نعتقد أنه لم يحن بعد الوقت المناسب لتنفيذه »[1].

ونظرا إلى أنني كنت على رأي مخالف تماما فيما يتعلق بملاءمة الإجراءات الواجب اتخاذها لمصلحة الإمبراطورية، وأنه إجماليا، لم يكن ردّ السفيرين، الذي لم يكن مقنعا على الإطلاق، ولم يكن ليخيفني كلّ أيّ ردّ فعل قويّ وصارم، دعوت بسرعة مجلس الوزراء للانعقاد. وعرضت على زملائي حالة المفاوضات التي كنت قد شرعت فيها، وطلبت منهم الموافقة عليها وبالانضمام إليّ للتوسّل لدى جلالته بأن يستعمل نفوذه لعزل الخديوي.

---

(1) أنظر البرقية التالية من وادنغتون إلى مونتهولون، القائم بأعمال فرنسا في إستانبول. باريس، في 28 ماي، الثالثة و45 دقيقة مساء.
« أعلمني صفوة باشا [سفير تركيا في باريس] بصفة شخصية ببرقية استعرض فيها قاره تيودوري [وزير الشؤون الخارجية العثماني] العروض التي تقدم بها خير الدين باشا في خصوص الخديوي. هذه البرقية متطابقة للبيانات التي أبلغتموها حول الاستعدادات الحالية للدولة العلية وهي تصب في جعل الأسرار المقدمة من قبل أمير الأمراء خير الدين تكتسي طابعا عفويا وشخصيا.
أجبْت صفوة باشا بأنني لا أشك في صحة الأحداث، ولكن كان من المحال بالنسبة لي أن لا أتعلق بالقيمة الأساسية لليد الممدودة التي بسطها الصدر الأعظم. وأضفت بأنه ليس من الضروري مواصلة درس المقترح في هذا الوقت، بما أنّ الحكومتين الفرنسية والبريطانية ليستا مستعدتين لتحمله حاليا.
وفي برقية أخرى، حدثني أيضا عنها صفوة باشا، أبدت الدولة العلية الرغبة في أن نتوجه إليها لحلّ خلافاتنا مع الخديوي.
أجبته بأنّ لنا مباحثات بدأناها مع مصر وبأننا غير مستعدين لقطعها. فهي تتعلق بمسائل مراقبة المالية وقد اعترفت الدولة العلية بحذق الخديوي فيها. وأضفت بأننا نكون دون شك سعداء بتلقي المقترحات التي تقدر الدولة العلية على تقديمها. غير أني تحاشيت بعناية إثارة أي منها وأن أوحي بالخصوص بأننا مستعدون إلى قبول تدخل الحكومة التركية في حلّ المسائل المالية لمصر (نفس المرجع، عدد 428).

وساد التعجّب لدى المجلس الذي انزعج تقريبا لمقترحاتي. وأردف أحد أعضائه متفوّها بهذه الكلمات: « لقد تطوّرت المسألة بعد ». وعندما طلبت منه توضيحات ركن إلى الصمت، فأخذت الكلمة مستعملا هذه المعاني: « تريدون لا محالة القول بأنّ المسألة قد تقدّمت شوطا كبيرا لأنني لم أبلغكم بعد بما قمت به من مساع. غير أنّه من المحال، في مسائل بهذه الدّقة، المناقشة قبل اقتراح أشياء إيجابية عند التفاوض. ولم أفعل ذلك لدى السفيرين بصفتي الصدر الأعظم، ولكن بصفتي الشخصية ودون أي تعهّد من الحكومة. فإن لم توافقوا على ذلك، فإنّ استقالتي التي أتقدّم بها تبطل جميع المفاوضات وما كنت أعتقد أنه من واجبي القيام به بصفة شخصية يصير غير ملزم. ونظرا إلى أنني بحثت عن إثارة فرصة لربط مصر بالإمبراطورية أكثر فأكثر، وهو الآن ما تمثل لدينا، فإنني أجزم بأني كنت على صواب في التصرّف بهذه الطريقة؛ فالظرفية مناسبة وأطلب منكم المساندة. يمكنكم أن تخذلوني، ولكنني أكرّر بأنني لم ألزم أيّا كان سوى شخصي كإنسان عادي».

وواصلت عرضي مقدّما تاريخ العلاقات بين مصر والباب العالي، مؤكدا على أهمية هذه المقاطعة على مستويين: الخلافة والإمبراطورية؛ واستعرضت الوضع الحالي، وحالة الذعر التي غرقت فيها بسبب التصرّف المشين لإسماعيل باشا، وأخيرا المحاولات التي يقوم بها هذا الأمير للحصول على الاستقلال. وأضفت: « والآن، سادتي، تذكروا أنّه منذ خمسين سنة اتضح أنّ فرنسا وأنقلترا كانتا تتشاوران حول حمل تركيا ومصر على الانفصال الذي قد يكون كارثة على الواحدة والأخرى. فقد انهارت العلاقات بين السلطان وتابعه؛ وسمحت لنا الأقدار بتوفير فرصة مناسبة لاسترجاع نفوذ جلالته على أمير طموح ضالّ تجاهر بالتنكر، فهل مازلنا في تردّد ؟ تذكروا، بأنّ خلع إسماعيل باشا وتعويضه بحليم لا يكون عملا قانونيّا فحسب، ولكنه أيضا عمل سياسيّ، إذ يمكّن من

إلغاء الفرمان المسند من قبل عبد العزيز والعودة بالعمل بفرمان 1257هـ. وتذكروا من ناحية أخرى بأنّنا متأكدون من عدم وجود معارضة من قبل أنقلترا وفرنسا، لأنّهما تقبلان مبدئيا بهذا الحلّ. إنّ غاية هذين القوتين واضحة: فمن ناحية مصلحتهما وسياستهما، فإنهما تتموقعان للإدعاء بأنّ الظرف غير مناسب للتصرّف. إذ بإرغام الخديوي على التخلي عن الحكم لفائدة ابنه، تضمنان لنفسيهما إلى الأبد تأثيرا منقطع النظير على ضفاف النيل لأنّ الرجل الذي سيحكم مصر سيكون صنيعتهما. ولو كان عكس ذلك، لما حصلت فرنسا وأنقلترا من الخديوي مباشرة على ما تطلبانه، فربما يكون في استطاعتهما، قبل استعمال القوة، التوجّه إلى الباب العالي لإجباره على عزل إسماعيل. وفي صورة ما إذا تنازلنا أمام هذه المطالب، يكون من الظاهر أنّنا نعمل لحساب الغير، ونجبر فيما بعد على التنحّي، على حساب هيبة الإمبراطورية في نظر المصريين وكلّ المسلمين. وأخيرا، إن لم ترغب الحكومة في تحقيق رغبات القوّتين الغربيّتين، يمكن التكهّن والخوف من احتلال عسكري خاصة وأنّ القوى العظمى قامت بإصدار مذكرة تساند فيها إطلاقا سياسة أنقلترا وفرنسا في مصر. ويعلم الله كيف ستكون عواقب مثل هذا الحدث.

وأكرّر، سادتي، بأنّ هنالك ظروفا استثنائية تساعدنا؛ فيجب العمل بجأش وبسرعة. وسيقوم جلالته، بتحقيق هذا العمل الشرعي والقانوني الذي سأقترحه عليه، بفتح جديد لمصر، لا يقلّ مجدا عمّا قام به سلفه الجليل، السلطان سليم[1]».

إثر هذه الكلمات، تشاور المجلس طويلا دون أن يتخذ قرارا. ووقعت نفس المناقشة في عدّة جلسات أخرى، غير أن الخديوي كان يستعمل أصدقاء نافذين في صلب المجلس نفسه وكنّا على علم، من ناحية أخرى، بأنّ جلالته لم يكن مبدئيا مناصرا للعزل.

(1) ويعني به سليم الأوّل الذي فتح مصر والشّام سنة 1517.

هذا التردّد المؤسف ـ لأنه دام طويلا ـ أجهض مشروعي. فنظّم أنصار إسماعيل صفوفهم، وقد لاحظوا استحالة إبقائه في الحكم، ولكنهم أرادوا إنقاذ الموقف لفائدته بالقيام بمظاهرة في مصر لمطالبة الخديوي بالتنازل لفائدة ابنه. واتضح بذلك تبنّيهم لموقف فرنسا وأنقلترا.

وفي هذه الظروف، وجب تدخّل عسكري لتنصيب حليم باشا، غير أنّ تركيا لم تكن في وضع للمغامرة في هذه الطريق. فغيّرت إذن خطتي على النحو التالي:

1) عزل إسماعيل.

2) إلغاء الفرمان الذي منحه عبد العزيز، والذي يقرّ بوراثة الحكم في مصر للسلالة المباشرة لهذا الأمير[1] والعودة إلى فرمان 1257 هـ[2].

3) تعيين توفيق باشا بمثابة خديوي، ليس بصفته ابن إسماعيل، ولكن كفرد من عائلة محمّد علي، مع تعيين حليم لخلافته.

وقع قبول هذه الخطة بأغلبية أصوات الوزراء، غير أنّ جلالته رفض إقرارها.

فاستوجب الأمر إذن العودة إلى مناقشات جديدة في القصر. ودامت آخر جلسة اثني وعشرين ساعة متتالية. ولاحظت أثناء النقاش، أنّ قسما من الأغلبية قد خذلني، رغم أنهم تحاشوا القيام بذلك جهرا، لأنهم كانوا يتمنّون أن أتخلى في النهاية من تلقاء نفسي عن خطتي، تنازلا لرغبة جلالته، التي لم تكن سرّا لأي كان. غير أني كنت مصرّا على القيام بواجبي، مقتنعا بالفوائد التي تحصل عليها الإمبراطورية من تنفيذ خطتي.

(1) وهو فرمان 1873 الذي لا يغير التسلسل الوراثي فحسب، بل ويمنح أيضا لمصر الحكم الذاتي التّام.

(2) وهي سنة 1841.

إذن اضطررت إلى تذكير زملائي بكلّ ما قلته لهم في الجلسات السابقة، باسطا ثانية تاريخ علاقاتنا مع مصر، مؤكدا على ملاءمة عمل سريع وجريء، تفرضه الظروف الاستثنائية المواتية.

فلدينا، فعلا، في تصرّفات إسماعيل حجّة جاهزة للتدخّل سريعا من وجهتي الحقوق الشرعية لجلالته والمصالح غير المعترف بها لسكان وهبها الله لحراستهم. وبمّا أنّ أوروبا، من ناحية أخرى، كانت تتظاهر بأنها مستعدّة لتركنا نتحرك، أو بترك فرنسا وأنقلترا تتحرّكان على حسابنا، اتضح بأنّ الواجب المحتم كان علينا مرسوما. ولذلك لم أتردّد في نهاية هذه الجلسة المشهودة بالتصريح بأنه من العار بالنسبة لي أن أكون شاهدا كصدر أعظم على خراب هيبتنا في مصر وأنّه يحقّ لجلالته أن يعزل الخديوي أو أن يقبل استقالتي.

واعتقد حينئذ أحد الوزراء الحاضرين، وهو عصمان باشا، أن يلاحظ لي بأنّ تدخّل تركيا قد يؤدّي إلى حرب شبيهة بالحرب في عصر محمّد علي.

فقلت له عندئذ: « أستغرب كيف لا يميّز وزير الحرب بين الفترة التي يتحدّث عنها والفترة التي نعيشها. فقد كان محمّد علي محبوبا ومحترما من كلّ أهالي مصر التي زوّدها بإدارة قوية ورشيدة. وكان له جيش من 200 ألف رجل يستطيع الاعتماد عليهم. وكانت موارد مصر التي لم يقع العبث بها هامّة جدّا. زد على ذلك كان يتمتع بمساندة فرنسا. أمّا خديويكم إسماعيل، فليس سوى طمّاع رخيص وصاحب مكائد غير واع بواجباته السياسية والدينية. فقد خرّب بلاده، وأفلس بنفسه وسلم تقريبا مصر إلى الأجانب بإقامة محاكم مختلطة. فجلب إذن لنفسه كراهية الأهالي الذين يحكمهم واحتقار كلّ أوروبا. فهو لا يقدر أبدا على محاربتنا».

اضطررت إلى مخاطبة الوزير المذكور بهذه اللغة، إذ كنت أعلم أنّه من أولائك الذين، سواء باستصغاري، أو بمسايرة الخديوي الباحث دوما بوسائله الخاصة عن مساندة لقضيّته، أرادوا الإيحاء بأني أريد تحقيق مآرب شخصية. لقد كانوا يتهمونني بالرغبة في تأسيس مملكة عربية لفائدتي، تضمّ مصر، وطرابلس وإيالة تونس، ولبلوغ هذا الهدف بصفة مجدية، وجب عليّ خلع الخديوي وباي تونس(1). وعلى كلّ، أعتقد أنّ هذه الافتراءات الخادعة والتافهة، وغير المعقولة اليوم أيضا(2) هي التي أثارت الفزع والحفيظة في ذهن السلطان إزائي وإزاء أفكاري.

وانتهت الجلسة دون التوصّل إلى قرار. وعدت إلى بيتي، بعد أن أعلمت جلالته بأنّي مستقيل في صورة ما إذا تمسّك برفضه خلع الخديوي.

وبعد ساعتين، أتاني حاجب بإرادة سلطانية متماشية مع خطتي الأخيرة.

(1) كتب خير الدين حول هذه المسألة رسالة إلى صديقه فيلييت Villet بتاريخ 25 جويلية 1879 يقول فيها: « تقولون لي في رسالتكم الأخيرة بأن جريدة أنقليزية كتبت بأن المسألة أو الأمر كان يخصّني لتعويض الخديوي. فلا تصدّقوا كلمة من هذه الأخبار التي تداولوها على حسابي، بل العكس، عليكم تكذيبها بحزم».
هنالك عدّة أشخاص، صحافيون مأجورون ومراسلو مناسبات يردّدون كلّ هذه الترّهات التي يجتهد الخيال الخلاّق لأعدائي على ترويجها في الصحافة الأوروبية، سواء بتوريطي لدى السلطان أو بتشويه سمعتي في أوروبا.
هكذا، فقد نسب إليّ مؤخرا نية تكوين مملكة عربية عظمى لتونس، وطرابلس ومصر؛ وهكذا فإنّ جرائد "جدّية" كتبت تقول بأني جلبت من تونس فرسانا عربا، أي نوعا من الحرس الخاص، أردت فرضهم على سموّه حتى يصير ملك اليمين. وما أدراني أيضا ؟ تقولون لي بأنهم يتهمونني بأني أريد أن أكون نائب-السلطان في مصر؛ ويدّعي آخرون، حتى أكون محلّ شكوك لدى الحكومة الفرنسية، بأنني أدفع السلطان للتّدخّل في تونس.
لا، يا صديقي العزيز، لا يوجد أمر صحيح من كلّ هذا، فليس هنالك سوى أشباح يحركونها أمام السلطان، وأكاذيب يحاولون إثباتها في أوروبا للمسّ بي والتخلّص مني.
فأنا مستاء جدّا من سوء الطوية هذه ومن كلّ هذه الاتهامات، إلى درجة أنني قرّرت تقديم استقالتي احتجاجا للسلطان، منذ ثمانية أيام..».
(2) وهي افتراءات حاول خير الدين العديد من المرات دحضها.

فأسرعت إذن بإرسال برقية تعيين الخديوي الجديد وعزل إسماعيل، مع الأمر لهذا الأخير بمغادرة مصر في الحال[1]. وانتهى كلّ شيء بعد أربع وعشرين ساعة. وفي برقية، حيث أظهر مشاعر الولاء للسلطان، أعلمني توفيق باشا بأنّه وقع تنفيذ أوامري. وغادر الخديوي الأسبق

(1) تدخلت قبل ذلك كلّ من فرنسا وأنقلترا لدى الخديوي. ففي 18 جوان 1879، أبرق وادنغتون إلى القنصل العام الفرنسي بمصر، تريكو Tricou، قائلا: « نحن اليوم متفقون مع الحكومة الأنقليزية للمطالبة رسميا من هذا الأمير بالتخلي [عن العرش] ومغادرة مصر.. الخ...» (**الوثائق الدبلوماسية الفرنسية**، عدد 434).
انتهت مساعي القنصلين يوم 19 جوان. في هذا اليوم، وعند الساعة الحادية عشر مساء، أبرق القنصل العام [الفرنسي] إلى وادنغتون يقول: « قمت رفقة السيد لاسيل Lascelles [القنصل العام البريطاني في مصر] بإعلام الخديوي بما أوصت به كل من حكومتي باريس ولندن. نصحنا سموّه بالتخلي [عن العرش] لفائدة الأمير توفيق. لم نخف عنه أنّه في صورة ما إذا رفض سموّه التنحي، وأرغمت حكومتي باريس ولندن بالتوجه إلى السكان، فإنه لا يستطيع أن يأمل في الحصول على مرتباته المالية ولا الإبقاء على الحق الوراثي لفائدة الأمير توفيق.
أثّر هذا المسعى كثيرا في نفس نائب السلطان. فطلب منا ثماني ساعات للتفكير، معتمدا دون شك على ربح الوقت الضروري لطلب نجدة الدولة العلية.
إني على يقين من أنه سينثني، لو لم يحصل على تشجيع من إستانبول (نفس المرجع، عدد 435).
*[برقية] من وادنغتون إلى فورنيي Fournier، سفير فرنسا بإستانبول. باريس، في 22 جوان 1879، الساعة الواحدة و15 دقيقة مساء.
« تحوّل السيدان تريكو ولاسيل أمس إلى القصر، وقال لهما الخديوي بأنه أبرق أمس الأوّل إلى السلطان ليعلمه بمساعي ممثلي فرنسا وأنقلترا. وقبل الإجابة عليهما وجب عليه انتظار ردّ جلالته.
ويضيف تريكو، عند مدّي بهذه المعلومات، بأنّ الخديوي قد يكون تلقى في آخر لحظة من إستانبول تعهدات، إذ عند الرابعة بعد الزوال، وحسب ما قاله شريف باشا، يظهر أن قرار التخلي صار وشيكا. وعند السابعة حدث تغيير تام.
نخاف، فعلا، من أن تكون الدولة العلية قد شجعت الخديوي على المقاومة، ليس لمصلحته، ولكن لدفعنا، نحن المقرون على الإطاحة به، بالتقدم إلى السلطان بطلب إلغاء الفرمان الذي يقيم النظام الوراثي المباشر في مصر. وهكذا تستطيع الحكومة العثمانية ممارسة حقّ التدخل حسب إرادتها...» (نفس المرجع، عدد 436).
ساهمت كلّ من ألمانيا والنمسا في مساعي فرنسا وأنقلترا، بينما يظهر أنّ روسيا وإيطاليا أرادتا على العكس التصدّي لها سرّا. ونلاحظ، في خصوص موقف إيطاليا، مسعا خاصا للسفير الايطالي لدى الحكومة الألمانية (نفس المرجع، عدد 437).

مصر. وشكر الشعب المصري السلطان الذي خلصه من مثل هذه المصيبة[1].

وتحوّلت بنفسي لإعلام جلالته بهذه الأخبار، فأبدى لي رضاه وتفضّل بشكري. غير أنّه أبدى استغرابه من أنّ الأمور تمّت بسهولة وبصفة عادية، فلم أمتنع بأن قلت له: « كان في وسعنا القيام بما هو أحسن، يا مولاي، لو أنه لم يقع إضاعة الوقت».

وقبل السفير الأنقليزي، وأنا مستغرب ذلك، الأمر الواقع. غير أن السفير الفرنسي أخفى بصعوبة امتعاضه[2]. وانتهى الأمر بي أن قلت

(1) يجب مقاربة هذه التأكيدات بالبرقية التالية التي وجهها تريكو إلى وادنغتون :« القاهرة، في 26 جوان 1879، الساعة الثالثة مساء. تخلى نائب السلطان، بموافقة الدولة العلية، لفائدة الأمير توفيق.
سيرافق السلك الدبلوماسي هذا المساء على الساعة الخامسة، الأمير إلى القلعة، التي ستقوم بتحية اعتلائه العرش بمائة طلقة مدفعية. ويتوجه إسماعيل باشا يوم الأحد أو الاثنين إلى إستانبول. هدوء تام في مصر.
فرحة عارمة لدى الأهالي والأوروبيين ». (نفس المرجع، عدد 439).

(2) امتعاض لدى الحكومة الفرنسية التي احتجت، لا على وصول توفيق إلى العرش، ولكن بسبب إبطال العمل بفرمان 1873، مثلما تدلّ عليه الوثائق التالية:
من وادنغتون إلى فورنيي، سفير [فرنسا] بإستانبول. باريس، في 27 جوان 1879، التاسعة مساء.
« تقدّم صفوة باشا [سفير تركيا بباريس] بالبلاغ الذي تلقاه من حكومته؛ هذه المذكرة طويلة وتتلخص في نقطتين: عزل إسماعيل باشا وتعويضه أيضا بالأمير توفيق وإبطال العمل بفرمان 1873.
أبديت استغرابي من اتخاذ الدولة العلية مثل هذا القرار الهام، لا لأنها لم تتشاور في شأنه معنا، ولكن لعدم إعلامنا به.
قمت بتذكيره بأنه وقع إعلامنا رسميا بالفرمان عند صدوره، وأننا أقررناه وأصبح منذ ذلك الحين ذا صبغة عالمية. لا نستطيع، ومن غير الاعتراض على الحق الصارم للسلطان، نظرا للعلاقة الودية [التي تربط] الحكومتين، تغيير وثيقة هي بمثابة ميثاق لمصر دون اتفاق مسبق ولم أخف عليه اندهاشنا الأليم. وأضفت أن الدولة العلية، عندما عيّنت حسب رغبتنا [الأمير] توفيق وليس [الأمير] حليم، لم ترد تمكيننا من خديوي ضعيف يكون في بداية حكمه في وضعية أقل من وضعية والده.
فطلب مني صفوة باشا إن كنا لا نزال متمسكين بفرمان 1873 وليس بغيره. فرفضت الدخول في مناقشة من هذا القبيل وأجبته بأنني أترقب بيانات لهذا القرار في حدّ

له، بأن فرنسا، حسب ظني، تخطئ فيما يخصّ مصالحها الحقيقية. «من الممكن أنّ فرنسا كانت محقة من وجهة نظرها في مساندة نوايا محمّد علي، لأنّ أنقلترا، التي تريد ضمان طريق الهند، كانت تجتهد للدفاع عن الحقوق الشرعية للسلطان في مصر. ولكن منذ أربع وعشرين سنة، خاصة منذ أن فتحت العبقرية ورأس المال الفرنسي طريق الشرق الأقصى الجديد، والمسمّى قناة السويس، غيّرت أنقلترا من خططها وصارت نواياها متجهة مباشرة نحو مصر التي تريد ابتلاعها. إذن على فرنسا من ناحيتها تغيير سياستها، إذ أنّ نوايا أنقلترا تمثل خطرا عليها وعلى تركيا أيضا. فماذا تريد هذه الأخيرة من مصر؟ وهو أن لا تصبح أي قوّة دولية مهيمنة عليها. ليس أمام قوة عظمى متوسطية مثل فرنسا من خلفية أخرى وفائدة سوى مساندتها ضدّ غزوات أنقلترا ونواياها الدبلوماسية».

ذاتها. فرجاني بأن لا أثير قضية تكاد أن تلطخ هيبة السلطان، المنقوصة كثيرا، واعترف بأن الباب العالي قد يكون أخطأ بصفة خطيرة في الشكل.

... ستقومون... بمطالبتي بتوضيحات دقيقة حول مدى أهمية قرار الحكومة العثمانية وبالحفاظ بصفة قطعية على كلّ الإحترازات التي أوضحتها إليكم». (نفس المرجع، عدد 441).

*[برقية] من فورنيي، سفير فرنسا بإستانبول، إلى وادنغتون. ترابيا، في 3 جويلية 1879، على الساعة السادسة مساء. « توجهت صحبة النبيل لايارد هذا الصباح إلى الصدر الأعظم.

قلنا له بأنّ حكومتينا تقبلان كأمر واقع عزل إسماعيل باشا، رغم أنهما تريان إمكانية العمل بأكثر احتراما، ولكن بما أن الأمر قد تمّ، فإننا لا نثير أي احتجاج، شريطة أن يكون الحدث الحالي غير مقبول كسابقة. غير أننا نضع شرطا للموافقة النهائية على تصرف الدولة العلية، وهو أن يقع مدّنا بحيثيات الفرمان المزمع تسليمه لتوفيق وأن تقع مناقشته قبل صدوره.

وشددنا على أن لا يكون الفرمان الجديد مغايرا كثيرا لفرمان سنة 1873؛ فغايتنا المشتركة، هي العثور على حلّ للأزمة المصرية الحالية، وأن لا يقع المساس بأي شيء ولا بالمؤسسات، ولكن للشخص الذي يكون في نظرنا الجاني الوحيد.

طلب منا الصدر الأعظم عدم مناقشة الأمر في الوقت الراهن. فهو يريد عرض ملاحظاتنا على السلطان وزملائه. ووعدنا القيام بكل ما في وسعه للتوصّل إلى اتفاق معنا حول الصيغ التي نطرحها». (المرجع السابق، عدد 444).

حول موفق الحكومة الفرنسية في هذا الشأن، أنظر أيضا برقيات وادنغتون إلى سفراء فرنسا ببرلين وفيينا ليوم 23 جوان 1879 (نفس المرجع، عدد 438).

ووجد سفير فرنسا نفسه، دون اعتراف تامّ بتحليلي، محرجا للرّدّ عليّ. وبعد زمن من هذه الأحداث، وقعت ظروف يكون من غير المجدي ذكرها، أجبرتني على تقديم استقالتي من الصدارة العظمى[1].

بعد اعتزالي السياسة، حصل سفيرا أنقلترا وفرنسا، وقد عادا إلى الضغط، على خلفي أعاريفي باشا[2]، على تصريح من الحكومة العثمانية يقرّ بحيثيات الفرمان الذي يمنح الوراثة المباشرة لأبناء إسماعيل باشا.

مسألة الحدود التركية - اليونانية

وقعت تسويّة مسألة الجبل الأسود؛ وبقيت مسألة تسوية الحدود التركية اليونانية للتخلص من المشاكل التي ورثتها الإمبراطورية عن معاهدة برلين[3]. لقد اتخذت اليونان إزاءنا موقفا متحدّيا ومهدّدا؛ وكانت تستعدّ عسكريا بقوّة[4]، وكنّا على علم دون شكّ بأنها قادرة

(1) كان ذلك في أواخر جويلية 1879.

(2) أعاريفي باشا من مواليد إستانبول سنة 1819؛ عمل سفيرا في فيينا سنة 1873، فوزيرا للمعارف (1874)، فوزيرا للشؤون الخارجية وسفيرا في باريس (1877). عند عودته إلى الأستانة، صار صدرا أعظم سنة 1879، فرئيسا لمجلس الدولة ووزيرا للخارجية فيما بين 1882 و 1884، ووزيرا للشؤون الخارجية بالنيابة في حكومة كامل باشا سنة 1895. أعْفي من الخدمة سنة 1891، وعُين وزيرا دون حقيبة سنة 1895، التي توفّي فيها.

(3) تشير المعاهدة في الفصل 24 إلى أنّه « في صورة ما إذا لم يتوصل الباب العالي واليونان إلى اتفاق حول الحدود المرسومة فى الوثيقة الثالثة عشر لمؤتمر برلين، تحتفظ ألمانيا، والإمبراطورية النمساوية-المجرية، وفرنسا، وأنقلترا، وإيطاليا، وروسيا لنفسها بحقّ توفير وساطتها بين الطرفين تسهيلا للمفاوضات ».
فقد طالب اليونانيون بالكريت، وتيساليا، وإبيبريا، وألبانيا ومقدونيا. ويشير البروتوكول الثالث عشر إلى إمكانية فتح مفاوضات مع تركيا للحصول على جزء من تيساليا وإبيبريا.
ويتكهن بإمكانية وصول حدود اليونان إلى كلاماس وسلاميريا، أي تمكينها من الجزء الشرقي لإيبيريا مع جنينا وميتزوفو والجزء الجنوبي من تيساليا مع تريكالا ولاريسا.
استوجب الأمر أربع سنوات من المفاوضات (من 17 جويلية 1878 إلى 24 ماي 1881) والتأمت أربع مؤتمرات للوصول إلى اتفاق.

(4) منذ شهر أكتوبر 1880، كان المجلس برئاسة [اليوناني] كوموندوروس Coumondoros، وهو من الأنصار المتحمسين »للفكرة الكبرى « [أي اليونان الكبرى]. ففي جانفي 1881،

على الحصول على بعض المساندة[1]. ومن ناحية أخرى، كانت أوروبا تضغط علينا لإنهاء المسألة[2]. فوجب إذن الامتثال واتخاذ قرار بتضحية مريرة فرضتها علينا معاهدة لا يبرّرها شيء، حتى أمام تحرشات عدوّ، لا يمكن الخوف منه إن كان معزولا. فليس أمام تركيا سوى القيام بهذه التضحية الأقلّ قسوة.

واجتمع مجلس خارق للعادة ضمّ وزراء مباشرين وبعض الجنرالات في يولدز يوم. . .[3].

ووقعت المناقشة حول إمكانية معرفة هل يكون مناسبا التخلي عن جزيرة الكريت لليونان، وأنْ تضاف إليها، إن اقتضى الأمر، بعض الجزر الصغيرة من الأرخبيل، على أن يقع التنازل لفائدتها عن منطقة تيساليا Thessalie. ومالت الأغلبية لفائدة تسليم الكريت. ولكن سعادة سعيد باشا[4] صوّت، بمثابة صدر أعظم، مع الأقلية. فدعا السلطان مجلسا

دعا بايات ألبانيا إلى أثينا، وشجع انتفاضة ألبانيا ضدّ تركيا، وروّج فكرة التقارب بين اليونانيين والصربيين، وحصل على ناسفات بريطانية، وقام بأعمال تحصين في سلامين، الخ. . . ولم يتخل عن التعبئة إلا وقتيا بعد ضغوط متعددة من القوى الدولية. ولكن في 18 فيفري دعت اليونان كلّ الرجال الذين عملوا في الجيش لمدة ثلاثة أشهر حسب أعمارهم: ودامت هذه التعبئة إلى يوم 2 مارس.

(1) يقصد خير الدين هنا كلّ من فرنسا وأنقلترا.

(2) إثر الوفاق بين ألمانيا وأنقلترا، قررت القوات العظمى تكليف سفرائها بإستانبول بالعمل في نفس الوقت لدى الحكومتين اليونانية والتركية للوصول إلى حلّ لهذا النزاع (فيفري 1880). تتلخص طريقة العمل في هذا الشأن في النقاط الثلاث التالية:
1 ــ مباحثات سرية بين السفراء في إستانبول حول تصرفات اليونان؛
2 ــ السعي لدى اليونان للحصول على موافقتها؛
3 ــ التفاوض مع تركيا حتى توافق على الصيغة المقبولة من طرف اليونان. تحافظ تركيا على إيبيريا؛ وتحصل اليونان على تيساليا تعويضا عن إيبيريا والكريت. (**الوثائق الدبلوماسية الفرنسية**، السلسلة الأولى، الجزء الثالث، ح. 355، الهامش 1).

(3) لم يذكر خير الدين هذا التاريخ، ولكن يظهر أنّ هذا الاجتماع قد التأم في غرة أو 2 مارس 1881.

(4) وهو سعيد باشا (امحمد)، المكنى بكوتشوك Kutchuk (القصير)، ولد سنة 1834 وتوفي في جانفي 1903. كان نائبا لفؤاد باشا في مهمته بتهدئة سوريا (1860)، وصار حاكما

استثنائيا للانعقاد، مكلفا بالحسم نهائيا في المسألة. ووقعت دعوتي مع رفاقي صفوت باشا وأعاريفي باشا أيضا بوصفنا رؤساء وزراء سابقين.

ولدى افتتاح الجلسة، عرض الصدر الأعظم اختلاف الرأي الذي جعل المجلس الأسبق ينقسم، وطلب من الأعضاء الثلاث الجدد، الذين وقعت دعوتهم خصّيصا، رأيهم. ولم أتردّد، من جهتي، على اختيار التخلي عن الكريت، خير من تسليم منطقة تيساليا.

وعرض سعادة سعيد باشا عندئذ الأسباب التي يعتقد أنها تستوجب الحلّ المعاكس وأوضح الاعتبارات التالية:

1) تحتلّ جزيرة الكريت موقعا استراتيجيا ذا أهمية رئيسية للمحافظة على حقوقنا في مقاطعاتنا الإفريقية، مثل مصر، وطرابلس وتونس التي نسيطر عليها جغرافيا.

2) ستحصل اليونان على هيمنة عظيمة في الأرخبيل بضمّها الكريت، خاصة وإن اقتضى الأمر إضافة جزر صغيرة أخرى لها.

3) يكون من السهل لقوّة أوروبية احتلال الكريت أو الحصول عليها من اليونان، ومن هنا الخطر الجديد على الإمبراطورية.

4) إنّ التخلي عن تيساليا ينهي نهائيا مشكلنا إزاء اليونانيين، الذين لا تسمح لهم أوروبا، بعد التأكد من حدودها من القيام بتوسع جديد

لايبيريا (1867)، وقبرص (1868)؛ وسنجقي تولتشا وتيرنوفا؛ قاد بنجاح، أثناء الحرب العثمانية-الروسية، فيلق عصمان بازار. شغل منصب وال على تريكالا سنة 1878، وصار واليا على الأرخبيل سنة 1879، ثمّ وزيرا للشؤون الخارجية (1881)؛ تسبب في الحكم بالإعدام على خصمه مدحت باشا (1881)، الذي تحوّل الحكم عليه بالسجن المؤبد. وقع عزله في ماي 1882، ودُعي في جويلية من نفس السنة للحصول على رتبة الصدر الأعظم في ديسمبر وغادر الوظيفة في نوفمبر 1886 واستعاد المنصب عند تخلي جواد باشا. وقعت الإطاحة به من قبل كميل باشا، غير أنه ظلّ المستشار غير الرسمي للسلطان. في سنة 1901 وقع تعيينه من جديد صدرا أعظم وحافظ على هذا المنصب حتى جانفي 1903.

في شبه الجزيرة. وعلى عكس ذلك، إن تخلينا عن الكريت، فستترك أوروبا جيراننا يفعلون ما يريدون في الأرخبيل.

5) لنا صعوبات كبيرة للبقاء في تيساليا، حيث أغلبية السكان من المسيحيين، يترقبون الانضمام إلى اليونان بفارغ صبر. وهنالك خوف من اندلاع انتفاضة وأن يرتمي التيساليون مهما كان الأمر في أحضان الحكومة اليونانية.

وخلص الصدر الأعظم بأنه لكلّ هذه الأسباب أرى أنه من المحبذ التخلي عن تيساليا والاحتفاظ بالكريت.

وأخذت عندئذ الكلمة بهذه المعاني:

« دون أن أنكر الأهمية الجغرافية للكريت، غير أنّي ألاحظ للمجلس أنه عندما بلغت الإمبراطورية العثمانية أوج قوّتها وازدهارها، لم تكن هذه الجزيرة ملكا لنا، ورغم ذلك، ودون الأخذ بعين الاعتبار ممتلكاتنا الشاسعة في أوروبا وآسيا الصغرى، فقد فتحنا الشّام، ومصر، والجزيرة العربية وكلّ الشمال الإفريقي إلى ما بعد مدينة الجزائر. وصار فيما بعد احتلال هذه الجزيرة أمرا ضروريا، فلم يكن ذلك إلا لتحقيق السلامة البحرية، لأنها أصبحت وكرا للقراصنة، الذين يهاجمون سنويا السفن المحمّلة لحجيجنا[1]. وإن أرادوا القول لي بأنّ جزيرة الكريت وقع استعمالها بعض الوقت كقاعدة لعمليات بحريتنا العسكرية، فأجيب أنّه منذ أن خسرنا غلائطنا[2]، فإنّ المركز الحقيقي لقواتنا البحرية،

(1) سيطر أهل البندقية على جزيرة الكريت سنة 1204، واسترجعها الأتراك بعد حرب طويلة فيما بين 1645 و 1669.

(2) [أكيد أنّ خير الدين يقصد هنا خسارة معظم سفن الأسطول العثماني في معركة نافاران Navarin سنة 1827].

وترسانتنا، والمرسى المموّل لأسطولنا هو القرن الذهبي، الكائن وسط موارد عاصمتنا وفي ظلّ الحماية الفريدة من نوعها للمضيقين.

أمّا فيما يتعلق بفتح جزيرة الكريت، فلا يجهل أيّ كان ما كلفتنا من أموال ورجال. فقد حاربنا طيلة 28 سنة، ويُروى أنّ جنديّا، وقد ترك وهو ذاهب إلى هذه الحرب المشهودة ابنا في المهد، شاهده فيما بعد يحارب إلى جانبه؛ لقد صار الطفل رجلا، ولم تكن له وسيلة أخرى للتعرّف على والده إلا الالتحاق به في ساحة هذا القتال الملتحم والعضال. ومنذ ذلك الحين، فقد مكثنا بصعوبة في ذلك البلد. وليس المجال لتعداد الانتفاضات الكريتية، المندفعة باستمرار، والتي تحيكها أحيانا القوى الأوروبية بما فيها اليونان[1].

فكيف كانت نتيجة هذه الأوضاع ؟ كان علينا منح الكريت الحكم الذاتي، وهو شبيه بالاستقلال تحت ضغط أوروبا ونتيجة لمطالب متجدّدة باستمرار وهم حاملين السلاح[2]. فنخسر بذلك محاصيل الجزيرة. ولا يظلّ بين أيدينا سوى مداخيل الديوانة وهي خمسة أو ستة مائة ألف فرنك على أقصى تقدير أو أكثر، وإن وقع حادث مفاجئ، مثل ندرة المحاصيل، يؤدّي ذلك إلى نقص في موارد الميزان المحلي، فنكون مجبرين على تسديد النقص بالتخلي عن جزء من الضريبة الضعيفة؛ وبالتالي إن كانت جزيرة الكريت، شبه مستقلة، فهي لا تدرّ علينا شيئا تقريبا، والفائدة الوحيدة التي نحصل عليها، هو العبء الثقيل للدفاع عنها وحمايتها زمن الحرب.

(1) عرفت جزيرة الكريت خلال القرن التاسع عشر سبع انتفاضات ضدّ الأتراك، وهي على التوالي خلال سنوات 1821، 1841، 1852، 1866، 1889، 1895، و1898.

(2) معاهدة برلين، الفصل 23 : « تتعهّد الدولة العلية بأن تطبق بدقة في جزيرة الكريت القانون الأساسي لسنة 1868، بأن يدخل عليه التغييرات التي يعتبرها عادلة. » ويمنح النظام الأساسي، الذي أقرّه السلطان يوم 10 جانفي 1868 إثر قمع شديد لثورة سنتي 1866-1867، للمسيحيين جزء من إدارة الولاية والسناجق.

لقد أوصاكم سعادة الصدر الأعظم، بدراسة المسألة من وجهة نظر أخرى، وهو أنّ اليونان تستطيع الحصول فعلا بضمّ الكريت على الهيمنة على الأرخبيل، ممّا يؤثر على ممتلكاتنا في هذه المناطق. وأجيب على هذا بأنّ نصف موانئ اليونان هي على مرمى قريب جدّا من جزر الأرخبيل أكثر من الكريت، وأنه في صورة ما إذا تطوّر نفوذ الإغريق مثلما يريدون قوله لنا، يجب علينا البحث عن النقطة الأساسية خارج تلك الجزيرة. ويظهر لي أنّ المحافظة على الكريت سيكون سبب الضعف والخلاف مع جيراننا. إذ إن أبقت الحكومة اليونانية على الحكم الذاتي الذي نمنحه للكريتيين، فإنّها لا تقوم إلا بتعويضنا وتتحمّل نفس الأعباء، دون الحصول على منافع أكثر ممّا نحصل عليها بأنفسنا. وبالعكس، إن أرادت اليونان إدماج الكريت في مقاطعاتها القارية الأخرى، فإنها ستواجه لا محالة نفس المشاكل التي كانت لدينا فيما مضى. وهكذا، فإنها ستجد نفسها منهكة في صراعات غير مجدية وأمام تضحيّات تفوق طاقاتها ومواردها. وتذكروا بأنّ الكريتيين لا يدفعون تقريبا ضرائب، وأنّهم غير ملزمين بالخدمة العسكرية ويدّعون دوما بأنّهم يعيشون مستقلين. فعندما يصيرون إغريقا بالتخلي عن هذه الامتيازات، فمن الأكيد أن يكون ذلك تعويضا ضعيفا لهم.

ومن ناحية أخرى، أبدى سعادته الخوف من أن يشهد تحوّل الكريتيين من يد اليونانيين للوقوع في أيدي قوّة عظمى. أعتقد بأنّ الأمر مستحيل لأنّه يجب الاعتقاد بأنّ أوروبا ستجد نفسها مرغمة على احترام حقوق شعب مسيحي صغير تحميه والذي لا يمكن أن يصير محلّ تهديد لها. والأكيد أنّ السياسة الأوروبية سوف لا تجد نفس النوايا، لو حاولت القيام بنفس العملية تجاهنا، نحن الأمة الإسلامية: وليس المقام لذكر أمثلة

حديثة لا يغفل عنها أحد. وعلى كلّ، لو أن مثل ذلك سيحدث، فإنني أفضّل أيضا أن يكون على حساب اليونان ولا على حساب تركيا.

وخلاصة القول، سادتي، سأدرس مختلف وجهات النظر الدينية، والعسكرية، والسياسية والمالية لمعرفة ما تمثله المقاطعتان اللتان تعنياننا، يعني الكريت وتيساليا، بالنسبة لمصالح الإمبراطورية.

تضمّ الكريت وتيساليا عددا متشابها تقريبا من السكان. فيجب احتساب 400.000 شخص، من بينهم حوالي 60.000 مسلم في كلّ واحدة من هذين المقاطعتين. ولكن يجب أن لا ننسى بأنّ الإدارة في الكريت مسيحية، والموظفين بما فيهم الحاكم العام هم تقريبا كلهم من المسيحيين. وقد قبل المسلمون الذين يواصلون العيش في الجزيرة هذه الأوضاع؛ وإذن فليس لهم أي مانع إن أصبحوا رعايا أمّة مسيحية. وعلى العكس، فقد ظلت تيساليا تحت راية الخلافة وما زالت تتمتع بمحاسن شريعتنا. فنكون إذن مذنبين ليس إزاء إخواننا في تيساليا فحسب، بل وكذلك الإسلام بأكمله وإزاء الخالق نفسه إن لم نأخذ بعين الاعتبار هذا الاختلاف وإن لم نقم، ونحن قادرون، بتسليم الكريت والإبقاء على تيساليا.

لو توقفنا عند وجهتي النظر العسكرية والسياسية، وهما مجتمعتان، نقول في موقع ثان بأنّ التخلي عن تيساليا ربّما يؤدّي خصيصا إلى اقتراب اليونانيين من الأستانة، فيكون لنا عدوّ إضافي عند أبوابنا وعند حدودنا التي كانت مضطربة في الشمال والغرب بسبب النتائج الوخيمة للحرب الأخيرة[1]، وتكون أيضا دون دفاع ضدّ جارتنا الطموحة من الجنوب. إضافة إلى ذلك، تنصّ معاهدة برلين على أنّ خط الحدود

(1) [ويقصد بها الحرب البلقانية بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا فيما بين 1875 و1877 والتي كانت نتيجتها المباشرة انعقاد مؤتمر برلين في جويلية 1878].

الجديدة الذي ينتزع منّا تيساليا ينطلق من بحر إيجة ليصل إلى البحر الأدرياتيكي. وهذا يعني أنّنا لا نخسر فولو، الميناء الوحيد في هذه المناطق فحسب، بل وكذلك كلّ صلة مع ألبانيا أرضا. وهكذا، تكون هذه المقاطعة الجميلة، بعزلها عن طريق الشعاب المنيعة تقريبا للبلقان التي تفصلنا عنها، تحت رحمة اليونانيين من ناحية والبلغاريين من ناحية أخرى.

وأخيرا، تملي علينا مصالحنا المالية اختيار تيساليا على الكريت. فبينما لا توفر لنا هذه المقاطعة الأخيرة شيئا، أو تقريبا لا شيء، فإن تيساليا تمكن الإمبراطورية من دخل سنوي بـ15 مليون فرنك. وإن قمنا بوضع الطرقات، والخطوط الحديدية، فإنّه من السهل الرّفع في هذه المداخيل، وبإعانة إدارة محكمة، سنراها تزداد ثلاث أو حتى أربع مرّات.

تلاحظون، سادتي، بأنّ التردّد لم يعد ممكنا؛ فمصلحة الإمبراطورية والدين يحتمان علينا القيام بواجبنا، ولا أشكّ في ظلّ هذه الاعتبارات التي طرحتها أمام أنظاركم، أن لا تنظمّوا إليّ قصد نصح الحكومة للقيام بكلّ ما في وسعها للمحافظة على تيساليا ضمن الإمبراطورية مقابل الكريت وإن اقتضى الأمر بعض الجزر الصغيرة من الأرخبيل.»

ودُعي المجلس للتصويت، فقبل بالإجماع الطرح الذي دافعت عنه. وصرّح الصدر الأعظم، وهو يعلن عن نتيجة التصويت، بأنّ الحكومة، وتحت المسؤولية الجماعية لأعضاء المجلس، ستنفذ القرارات المُتخذة.

ونظرا إلى أنّ هذا البيان يتّجه ظاهريا إلى الأعضاء الذين لا ينتمون إلى الحكومة، فقد أخذت الكلمة مجدّدا قائلا:

« إن اعتبر الصدر الأعظم أن المسؤولية هي التي تندرج من التزام معنوي فعلى كلّ إنسان التعهّد بقراراته، وأقواله وخصوصا أعماله التي يمليها عليه ضميره، وإني متفق معه، بأنّ كلّ فرد هنا له نصيب من المسؤولية. ولكن إن رأى أن نشاطر المسؤولية المادية التي تعود إلى الوزراء، باعتبارهم في الحكومة، فإنني لا أستطيع قبول هذا الإدعاء.

فقد عهدوا لنا بدرس مسألة يمكن تلخيصها في هذه الكلمات: هل من المستحسن التخلي عن الكريت عوضا عن تيساليا ؟ ولم يقع مدّنا بأيّ معلومة؛ ولم يحيطوننا علما بالمساعي التي قاموا بها، ولا بوضعية القضية على المستوى الديبلوماسي. وبالتّالي، وجب علينا العودة إلى أصول معلوماتنا الخاصّة والبحث في التاريخ وفي ذكرياتنا عن عناصر لتقديم النصح. وبوجودنا في هذه الوضعية غير المريحة، كيف يمكننا مشاطرة الوزارة المسؤولية وهي التي تباشر في ميدان تعرفه لوحدها والمدعوّة لوحدها أن تجد حلا وأن تصل به على أحسن وجه ؟

وإن كان القرار الذي اتخذناه بالإجماع لا يستجيب لأفكار الصدر الأعظم، فهو يستطيع عدم الانحياز إليه. ولكن إن وافق عليه، وكذلك السادة زملاؤه، فإنها وُضعت قطعيا تحت مسؤولية الحكومة، إذ الحكومة وحدها المكلفة بوضعه محلّ تنفيذ. ونحن أيضا، خلافا إلى مسؤولياتنا كمفكرين نحتفظ بها، لا نستطيع إطلاقا تحمّل القرار الصادر عن أفعال لا نشارك فيها.

فقد قدّمت بالنسبة لي بصدق رأيي، وقمت بذلك حسب واجبي؛ فإن أخطأت، فأنا آسف؛ ولكن لست مطالبا بما هو أكثر».

واختتم المجلس على هذه الكلمات. ووقع اقتراح الكريت على اليونان، ولكنها رفضت.

وكان الأمر متأخرا. فقبل ذلك بمدّة وجيزة، كان من المفترض أن تقبل. وقد أظهرت بما فيه الكفاية عدم جدوى مناقشاتنا، وإخفاق مساعينا والنتيجة السيئة التي تسبّبت فيها سياسة شدّة التأني. نريد أحيانا ربح الوقت، فنخسر مقاطعة. فعلا، لست ممّن يقولون بأنه من الضروري استعجال الحلول؛ ولكن هنالك حالات حيث يجب معرفة عدم ترك الفرصة تمرّ، خوفا من فقدانها نهائيا.

أثناء مباشرتي الصدارة العظمى، اقترحت على المجلس منح اليونانيين، بما أنّ أوروبا كانت تجبرنا على التضحية، جزيرة الكريت عوضا عن تيساليا. وبما أنّني تأكدت من موافقة جزء من أوروبا، كان من السهل إخماد مطالب اليونان. غير أنّ زملائي في الحكومة، ومن بينهم سعيد باشا، رفضوا بصفة قطعية موافقة آرائي. وحاولت بكلّ جهدي التضرّع لهم بالتفكير، والتذكر بما حدث منذ عشرين سنة في هذه الإمبراطورية، والقدر المحتوم الذي كان مخصّصا للكريت، والتي ستنتهي بالخروج من بين أيدينا مثل مقاطعاتنا الأخرى المميّزة، وهما رومانيا وصربيا، المستقلتان حاليا، والتضحية البسيطة على كلّ حال التي تجعلنا نتحمّل خسارتها، بينما كنت أقترح لهذه الوقائع الأهمية التي نحصل عليها من امتلاك تيساليا؛ لم أستطع إقناعهم.

متخليا بحسرة عن الحصول عن مساندتهم، لم أتوان عن مواصلة التفاوض حول الأمر مع أوروبا. فقد رسمت خطا للحدود التي تمكننا من جزء كبير من إيبيريا. وقد وافقت كلّ من الحكومتين الأنقليزية والفرنسية على خطتي، وكنت أتوقع أن لا يكون من الصعب حمل القوات الأخرى على قبول هذا الحلّ. ووجدت نفسي ثانية في مواجهة فتور حكومتنا، التي اختارت التسويف. وهكذا ضاعت الفرصة المناسبة. ورأينا كيف حُسمت هذه المسألة المشينة بعد مدّة قصيرة من مغادرتي الشؤون السياسية[1].

(1) لم يذكر خير الدين النتيجة المتفق عليها يوم 24 ماي 1881.

المسائل المصرية

الجزء الثاني

بعد فترة من القصف المدفعي للإسكندرية من قبل الأسطول الأنقليزي[1]، وقعت دعوتي لحضور مجلس [وزاري] خارق للعادة التأم في يولدز. وكان هذا المجلس يتكوّن من الوزراء العاملين ومن رفيقيّ صفوت باشا وأعاريفي باشا، وهما الصدران الأعظمان سابقا.

وأعلمنا الصدر الأعظم[2] بأنّنا اجتمعنا لمناقشة المسألة المصرية. قال لنا: « تعرفون جميعا هذه المسألة، وهم يطلبون منّا تدخّلنا العسكري لإقرار النظام بمصر[3]؛ ناقش مجلس الوزراء هذه المسألة ثلاثة أيام دون التوصل إلى اتفاق؛ فدعاكم إذن جلالته حتى تبدو رأيكم في إمكانية تدخّل عسكري في مصر».

لقد استغربت شديد الاستغراب من هذه الطريقة الجافة وغير المبالية في تقديم موضوع هام جدّا للنقاش، مثل الذي طُرح علينا، بما أنّ مستقبل أجمل مقاطعات الإمبراطورية مرتهن بها، فقرّرت أن ألوذ بالصمت.

وبما أنّ لا أحد طلب الكلمة، قطع الصدر الأعظم الأحاديث التي كان يتبادلها مع مختلف أعضاء المجلس وتوجّه إلي مباشرة وطلب مني رأيي. وهكذا وقع التوجّه إلي، فأجبرتُ على الإجابة، وقمت بذلك بهذه الألفاظ تقريبا:

---

(1) وقع هذا القصف يوم 11 جويلية 1882، وتمّ إنزال القوات الأنقليزية يوم 15 جويلية.

(2) سعيد باشا (امحمد)، المكنى كوتشوك (القصير).

(3) يظهر أن هذا المجلس، الذي حضره خير الدين، قد اجتمع يوم 18 أو 19 جويلية 1882.

« قلت لنا، سعادتك، قبل أن تطلب رأيي، إن لم أخطئ، بأنّنا نعرف كلنا المسألة المصرية. من الممكن أن يكون الوزراء المباشرون على علم بكل ما حدث إلى اليوم وأنّ معلوماتهم كافية لتحديد موقفهم. ولكن من ناحيتي أقرّ بأنّي لا أمتلك أي معلومة، وأيّ عنصر من العناصر الضرورية لكي أبدي رأيا عن دراية ويقين. إنّ كلّ ما أعرف عن المسألة المصرية، بما أنها محلّ جدل، هو ما حصلت عليه من الجرائد. فعن طريقها علمت بالأحداث المستجدّة في مصر، والخلافات الكائنة بين الخديوي والمصريين[1] وتدخل بعض الحكومات الأوروبية في ثنايا صعوبة الأوضاع[2]؛ وأخيرا إعلانهم على التوالي بذهاب وكلاء الإمبراطورية وعودتهم[3].

يمكن أن تكون هذه المعلومات الدقيقة كافية نسبيا لشخص عادي حتى تكون له فكرة، ولكن إن لم تكن دقيقة، وغير ملمّة وغير مؤكدة رسميا من قبل الحكومة، فهي لا توفر، لمن لهم باع لاتخاذ قرار حول مسألة هامة مثل التي هي أمام نظرهم، عناصر لمناقشة بسيطة.

كانت لي فرصة القول، في مناسبة أخرى، أمام معظمكم، سادتي، بأنّ الإنسان، رجل الدولة بالخصوص لا يستطيع تأسيس فكرة حول مصير مسألة إلا إذا ما عرف بدقة الأسباب التي ولّدتها. وفي الحالة التي تشغلنا، فإنّ الماضي ليس من ميدان التاريخ؛ إنه ماضي البارحة. إذن، إنّ الحكومة التي تعرف وحدها ما فعلت، ومن واجبها أن تطلب منّا رأينا، وأن تعرض علينا وضع المسألة المقترحة للنقاش. ماذا جرى

(1) إنها الخلافات الموجودة بين الخديوي والحزب الوطني المصري بقيادة عُرابي باشا.

(2) يقصد التدخلات المزدوجة لفرنسا وأنقلترا.

(3) إثر الثورة التي اندلعت في الإسكندرية يوم 11 جوان 1882 والتي تسببت في موت أكثر من أربعين أوروبيا، أرسل السلطان بعثة برئاسة درويش باشا. لم نعرف أبدا هدف هذه المهمّة.

بمصر منذ سنة ؟ ما هي المذكرات الرسمية التي وقع تبادلها بين الدولة العلية والقوى العظمى، وخاصة أنقلترا ؟ ما هو الموقف الذي اتخذته مختلف الحكومات الأوروبية ؟ ما هي التعليمات التي تلقاها مبعوثو السلطان ؟ هل أنجزوا مأموريتهم وكيف كانت نتيجة مهمّتهم ؟

سعادتكم التي تترأس الحكومة قادر على أن توفر لنا توضيحات؛ وعندما نحصل عليها، نستطيع عندئذ أن نبدي رأيا عن دراية. غير أنّ المسألة التي تشغلنا خطيرة جدّا، وهامة للإمبراطورية، كي نستطيع الشروع في مداولات ودفع مسؤولية المجلس قبل أن يقع إحاطتنا علما بدقة بكلّ الأحداث».

فشرع الصدر الأعظم عندئذ بتلخيص كلّ ما نشرته الصحافة المحلية. عندما لاحظت له بأنّ هذا العرض لا يعلمنا بشيء ذي فائدة ولم يجبني عن تساؤلاتي، صرّح بأنّ معلوماته الشخصية لا تتجاوز هذا الحدّ. فأصبت فعلا بالذهول لسماعي مثل هذه الإجابة. كيف يمكن لي أن أقبل بأنّ الحكومة التي دعتنا للمشاركة في مداولاتها ليست قادرة على إعلامنا بتصرّفاتها الحقيقية ؟ لذلك اتضح لي بأنه لم يعد لي ما أقوله أمام هذا التصرّف وامتنعت عن مساءلة الصدر الأعظم. ولكن، بما أنهم يطالبونني من كلّ صوب بما أفكر في تدخّل عسكري في مصر، أرغمت على أخذ الكلمة من جديد وقلت:

« على إثر ما كنت قد أعلنته، تعرفون سادتي، أنّي لا أنوي إطلاقا، ببسط رأيي، تحمّل جزء من المسؤولية التي تعود للحكومة. فهي الوحيدة القادرة على اتخاذ قرار مدروس، إذ هي وحدها التي تعرف المسألة بما فيه الكفاية.

اعتمادا على هذا التحفظ، أبدأ بالقول بأنه لو كان إعادة النظام إلى مصر لا يتمّ إلا بتدخّل عسكري، فعلى حكومة جلالته أن لا تتردّد

بإرسال فرق مباشرة للقضاء على بادرة عملية عسكرية يمكن أن تثيرها قوات أخرى. فمصر بالنسبة للإمبراطورية والإسلام بأهمية من مكان، إذ هي المركز الذي تتجمّع حوله كلّ المقاطعات التركية، وخسارتها تساوي التجزئة.

فعلا، فقد تعرّضنا في أواخر هذا القرن إلى العديد من الأحداث المؤلمة؛ لقد أخذوا منّا مقاطعات، أمست منذ ذلك الوقت الممالك. وخفـّض ضياع اليونان، ورومانيا، وصربيا، الخ. . . كثيرا من امتداد الإمبراطورية، ولكن دون أن يمسّ بعناصرها الحيوية. وإن تمكنت أي قوة من الاستحواذ على مصر، فإنها ستقوم بضرب تركيا في الصميم. ولذلك، إن أردنا أن لا نشهد الصرح العتيد الذي أقامته العائلة المالكة العثمانية المجيدة يتهاوى ويصير خرابا، علينا أن نترجّى جلالته بإرسال جيشه للتدخّل دون تأخير، إذ يجب بأيّ ثمن أن لا يقع تدنيس الأرض المصرية باحتلال أجنبي.

ولكن، إن قبلت من ناحية أخرى مبدأ تدخّل عسكري لتركيا، أضيف بأنه من واجب هذا التدخّل، أن لا يكون هدفه ذا فائدة على الإمبراطورية فحسب، بل أن تكون نتيجته أيضا ذات منفعة لمصر. فلا يكفينا أن نعيد فعليّا وبصفة عادية الأمن الذي اضطرب والقيام باستعراض عسكري للإبقاء على الخديوي في منصبه، بل يجب أيضا استغلال الفرصة لتحقيق المطامح الشرعية للسكان المصريين، وتمكينهم من إدارة ممتازة، ووضع حدّ لتجاوزات نظام يعانون منه، وفي نفس الوقت ربطها بوثاق لعرش جلالته، ليس بربط العلاقات المتداعية فحسب، بل بمعرفة استحقاق الاعتراف به.

ونعلم كلنا، وهي من الأرجح النقطة الوحيدة التي نملك حولها معلومات، كم هي المصائب التي حلت بالمسكينة مصر بسبب

الخديويين الأخيرين. فالمصريون مثقلون ضرائب ويجثم على هذا البلد التعيس نظام شخصي دون رقيب. فإن كنّا سنمتن هذه الأوضاع، التي يثور عليها الأهالي وقد عيل صبرهم، مطالبين بالعدل، فإنّنا لا نجني عداوة هؤلاء السكان فحسب، بل نقوم أيضا بعمل مشين. وعلى عكس ذلك، فإن استجاب جلالته، وهو سيّد مصر، إلى مطالب الشعب المصري فيما هو قانوني، وإن أقرّ، إلى جانب الخديوي بمراقبة وطنية مقبولة من كلّ الأوجه على تلك التي يفرضها الغريب، وإن حدّد كلّ ما هو مجحف من سلطات نفس الخديوي، بتقديم برامجه لموافقة نوّاب البلاد المنتخبين بصفة عاديّة، وإجمالا لو أنّه أقام نظاما تحافظ به مصر على الحكم الذّاتي دون إهمالها تحت رحمة نزوات والي أمرها، عندها يكون في نفس الوقت قد أعاد إلى هذه المقاطعة الجميلة رخاءها ويضمّ إلى إمبراطوريته بروابط الولاء المقدّسة سكانا سيباركون اسمه إلى الأبد. حتى أوروبا نفسها لا تكون سوى راضية بما أن مصالحها ستكون مصانة، وتفقد سببا للتدخّل في الشؤون المصرية.

وإذن، فمن وجهة نظري، يجب أن يرافق حملتنا العسكرية مبعوثون من الإمبراطورية ذوو تجربة يكونون مكلفين، باسم جلالته، بتنفيذ هذه الخطة المرسومة. ويجب على هؤلاء المبعوثين معاينة الوضع بدقة، والاستماع إلى الشكاوى ومعرفة تحقيق الرغبات في إطار العدل. وإن فكر المصريون، وهذا ما أتصوّره، في وقف الخديوي من السقوط في منحدر الخراب، وإن ظلوا موالين للخلافة، مطالبين بتحسين أوضاعهم، وتوجهوا بذلك مباشرة للخليفة بنفسه، وكانوا في تناغم مع الشريعة، فلا نستطيع من وجهة نظر دينية أن نعتبرهم من المتمرّدين. وعلى كلّ، هل يمكننا اتهام مجموعة متراصة من السكان يطالبون بإبطال التجاوزات التي نعرفها ؟

يجب علينا إذن إرسال جيش للمحافظة على الأمن، بينما يعمل مبعوثو جلالته سلميّا، باحثين في المقام الأول عن التوفيق بين مصالح الجميع، ولكن دون أن يغفلوا بأن العدل هو أحسن خصال الملك وأن هذا اللفظ مدوّن في بداية قانوننا السياسي والديني».

وعندما انتهيت، صرّح لي عصمان باشا بأنّه لم يفهم جيّدا من عرضي ماذا أريد أن نفعل بالخديوي.

فأجبته بكلمات قليلة بأنّ المؤهلات الإدارية للخديوي لا توحي لي بأي ثقة، وأني لا أعوّل كثيرا على ولائه، نظرا إلى أنه يواصل سياسة مستقلة مثل سابقيه، وبالتالي ودون أن أكون لفائدة عزل الخديوي، وهو أمر يكون فعليّا مستحيلا، فإنني أخيّر بوضوح نظاما يقيّد بما فيه الكفاية سلطاته، وعلى كلّ ما يمنعه من أن يتوخى الإفراط في الحكم القهري.

وانتهت الجلسة بعد بضع دقائق، وتفرّق أعضاء المجلس في مجموعات مختلفة، للتشاور. وعندما طرحت المسألة للتصويت، اختارت الأغلبية تطبيق برنامجي بصفة قطعية.

واعتقد أحد أعضاء الأقلية، وهو محمود باشا، رئيس إحدى اللجان في مجلس الدولة، تبرير تصويته. فصرّح بأنّه يصوّت ضدّ مقترحي، إذ أنّ تنفيذه قد يؤدّي إلى فقدان مصر، وأضاف قائلا، ونظرا إلى أنّ سكانها هم بلا منازع من العرب، فإنّهم سينفصلون عن طواعية عن تركيا لتأسيس حكومة مستقلة.

وربما كنت الوحيد من بين أعضاء المجلس، والوحيد القادر على التصدّي إلى هذه المزاعم الخاطئة والظالمة في نفس الوقت. فأنا أعرف فعلا العرب أكثر من أيّ شخص، إذ عشت بينهم زمنا طويلا في تونس. وهذا ما فسّرته لزملائي:

فقلت لهم: « يجب في مصر مثلما هو في تونس ـ ويمكنكم تصديق تجربة رجل مكث 40 سنة في هذا البلد الأخير، متقلبا في كلّ درجات الوظائف العمومية إلى منصب الوزير الأكبر، الذي شغله مدّة عشر سنوات[1] ـ التمييز بين حزبين من بين السكان. فالأوّل المتكوّن من مجموعة الأمير وبطانته لا تفكر إلا في الانسلاخ والاستقلال، بهدف أناني وشخصي وفي نفس الوقت لإشباع طموح آثم ورغبة جشعة. والثاني، يتكون من قسم الموظفين الثقاة والمجموعة الكبيرة من السكان، يريد وحدة البلاد مع الإمبراطورية. فهو متفهّم بأنّ تركيا هي أحسن ضمان ضدّ تصرفات أوروبا، ولم يغفل [هذا الحزب] ما كابده عرب إسبانيا لأنهم انقسموا إلى دويلات صغيرة.

ولكم برهان ساطع للحقيقة التي سقتها عن الأحداث الراهنة بتونس. فبينما سلم الباي وحاشيته البلاد لفرنسا بمعاهدة قصر السعيد[2]، فقد ثار معظم السكان باسم الحقوق المتنكر لها للسلطان وأظهروا للاجتياح مقاومة باسلة[3].

وأتساءل إذن كيف يمكن لنا القول إنّه بتقليص أهمية حزب الخديوي وبتقوية الحزب الوطني، نقوم بتقليص الروابط التي تشدّ مصر إلى الإمبراطورية. فبالنسبة لي، أؤكّد بأنّ ذلك هو أضمن وسيلة لتمتينها أكثر فأكثر».

(1) [لم يشغل خير الدين في الواقع منصب الوزير الأكبر في تونس إلا فيما بين 1873 و1877. ولكن يظهر أنه قصد بها كلّ الفترات التي عمل فيها في الحكومة وكان له رأي وشأن.]

(2) [وهي المعاهدة المعروفة بمعاهدة باردو في 12 ماي 1881 والتي فرضت بمقتضاها فرنسا حمايتها على تونس.]

(3) [أنظر أعمال المؤتمر الأول لتاريخ الحركة الوطنية: **ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881**، تونس، 1986.]

لم يجب محمود باشا، وتحوّلنا لتحرير المضبطة[1] المتطابقة لخطتي التي من الواجب تقديمها لموافقة جلالته. وقد تكفل محمود باشا بتحريرها تحت إشراف الصدر الأعظم.

ولكن، في الحيثيات التي سبقت الخاتمة النهائية، هنالك نقطة تقول: «ونظرا إلى أنّ عُرابي[2] وأذنابه، الذين صاروا بثورتهم خارج القانون، لم يثيروا الاضطراب فحسب، بل وضعوا أيضا مصر في خطر، الخ...»

ولمّا وقعت تلاوة ذلك علينا، اعترضت على هذه الصيغة وأعلنت بأنّه حفظا لكرامة الإمبراطورية، فإنني لا أوقع أبدا وثيقة تحمل هذه العبارات. فقد صرخت: « كيف أنكم بالأمس، بمجازاة حزبه في شخصه، تمنحون عُرابي عربون أقصى تقدير بمنحه الرتبة الأولى من نيشان المجيدية[3]، وتريدون اليوم اعتباره ثائرا ! أي مصلحة يمكنكم الحصول عليها بأن تناقضوا أنفسكم هكذا دون جدوى في وقت وجيز وفي خدش مشاعر القسم الكبير من المصريين مجانا ؟ أليس لكم دواع سامية للتدخّل ؟ وهي مصلحة الإمبراطورية، ومصلحة مصر. »

(1) وهي كلمة تركية، مشتقة من فعل ضبط، وتعني بيان الحكومة.

(2) عُرابي باشا، وهو أحمد عُرابي الحسيني، ضابط مصري من مواليد حريه روزنة H - rya- Rozna سنة 1839. أطرد من الجيش لسلوكه السيئ، فواصل دراسته بجامعة الأزهر. أعيد له اعتباره في الجيش عند اعتلاء إسماعيل العرش، فقام بالحملة العسكرية ضدّ الحبشة. عند عودته، شرع في تنظيم الجمعيات السرية التي أسست الحزب الوطني الذي كان يحتج على تدخل القوات الأوروبية في الشؤون المصرية وضدّ الامتيازات الممنوحة للضباط الأجانب. وقع تعيينه رئيس اللجنة المكلفة بإصلاح الجيش في أفريل 1881؛ فوكيل كاتب دولة للحرب في حكومة شريف باشا في سبتمبر 1881؛ فوزيرا للحرب في حكومة محمود باشا ساني في فيفري 1882. إثر الإنزال البريطاني في الإسكندرية (15 جويلية 1882)، قاد القوات المصرية المتمركزة في كفر الدوار. أعلن السلطان في 9 سبتمبر أنه متمرّد. انهزم في تل الكبير يوم 13 سبتمبر وألقي عليه القبض وحُكم عليه بالإعدام. ولكن تغير هذا الحكم بمساعي بريطانية بالنفي المؤبد. أخذ إلى سيلان وسُمح له بالعودة إلى مصر سنة 1904 وتوفي بالقاهرة في سنة 1911.

(3) وهو وسام سلطاني وضعه عبد المجيد سنة 1852.

فأجابني سعيد باشا عندئذ بلهجة ساخرة، بأنّ أي حكومة تستطيع تقديم الجوائز إلى صعلوك لكي تكون قادرة على القبض عليه. أعترف بأنني أحسست بالإهانة لمثل هذه الإجابة من فم صدر أعظم.

فأجبت: « من الممكن أن يقع استعمال مثل هذه الوسائل من قبل الشرطة في طرقها السرية والغامضة، ولكن لا أعلم أن مثل هذه الأمور تتباهى بها حكومة تريد احترام نفسها. ولا أريد أن أندم على الجائزة التي مُنحت لعُرابي، رغم أنه لو وقعت استشارتي، ما كنت نصحت بهذا الأمر في الظرف الحرج الراهن. ولكن ما الفائدة بالعودة إلى الماضي؛ فقد مُنح الوسام وإن لم أرد وضع ألفاظ الثورة في تقريرنا، فذلك حرصا على شرف الإمبراطورية ومصالحها السياسية. »

وبهذه التوضيحات، انضمّ المجلس إلى رأيي، ووقع حذف الحيثية المعنية.

منذ هذه الجلسة، لم تقع أبدا دعوتي إلى مجلس الوزراء. وتوالت الأحداث بسرعة. وعلمت عن طريق الجرائد أنّ أنقلترا عرفت بذكاء كيف تنتزع من الباب العالي بيانا يعلن بأنّ عُرابي ثائرا، جاعلة ذلك أحد الشروط لتوقيع المعاهدة العسكرية المشهورة[1].

وعندما صدر هذا الإعلان، تسارعت الأحداث ودخل الأنقليز القاهرة[2] دون أن تتمكن الحكومة من المشاركة بتدخّل عسكري.

****

(1) توضّح هذه المعاهدة العسكرية طريقة تدخل الجنود الذين سيرسلهم السلطان إلى مصر للعمل إلى جانب القوات البريطانية.

(2) كان ذلك يوم 15 سبتمبر 1882.

المسائل البلغارية

ملخص لمحادثة بين شخصية سياسية وسعادة خير الدين باشا حول المسائل البلقانية سنة 1885.

عندما بلغ الحكومة خبر انتفاضة منطقة الروميللي في 18 سبتمبر 1885[1]، أكّد لي مخاطبي بأنّنا لا نملك العدد الكافي من الجنود للدخول مباشرة إلى المقاطعة الثائرة. وصرّح أنه في صورة ما إذا كان للحكومة القوى الضرورية الكافية مباشرة، فإنها لا تجني شيئا بإرسال جيش إلى الروميللي الشرقية، إذ ستمنع القوى الأوروبية الباب العالي من الاستفادة من هذه الحملة، مثلما فعلت خلال الحرب الفارطة بين تركيا وصربيا. وهنالك مخاوف من تدخّل روسيا التي تساند قلبا وقالبا سكان الروميللي، ويمكن أن تؤدّي إلى حرب بينها وبين الإمبراطورية العثمانية، وهي حرب لا تناسب في أيّ حال هذه الأخيرة، في الظروف الحالية.

ولهذه الأسباب، يضيف مخاطبي، فأنّ الباب العالي قد تصوّر البحث عن حلّ للمسألة بالوسائل الديبلوماسية عوضا عن إرسال جيوش إلى مسرح الثورة. ووافقت كلّ الحكومات الأوروبية على هذا التمشّي ووجّهت إلى الحكومة العثمانية عبارات الثناء بكلمات جدّ متملقة وبطريقة لم تحدث سابقا في حوليات تاريخ الإمبراطورية. فقرّر إذن مجلس الوزراء اليوم أن يلتئم في دورة لحلّ القضيّة.

وطلب منّي مخاطبي، وهو مقتنع بثبات من صحّة ملاحظاته وموافق دون تحفظ على موقف الحكومة، رأيي حول هذه المسألة. فأجبته على الطريقة التالية:

« تعلمون أكثر من أي شخص الأسباب التي ترغم فيها دولة على محاربة أخرى: أولا هو التصدّي لهجوم؛ فهي إذن ما يعرف بالحرب

(1) الواقع أن هذه الانتفاضة اندلعت يوم 15 سبتمبر 1882.

الدفاعية، وتسمّى بصفة عامة الدفاع الشرعي؛ ثانيا للحصول على منافع، وهي الحرب الهجومية. وحسب رأيي البسيط، فإنّ السببين في الوقت الراهن موجودان بالنسبة للباب العالي. كدفاع، فإنّ الوحدة بين البلغاريتين، وقد تجمع البلغاريون حول مشروعهم، ستولد مصيبة أخرى أعظم، وهو الاجتياح المؤكد للإمبراطورية من قبل الصرب واليونانيين، الذين يريدون احتلال بعض المقاطعات، متعللين بضرورة هذا التصرّف بالنسبة إليهم، حتى لا يقع الإخلال بالتوازن البلقاني. وخوفي الشديد أنه لا توجد من بين الدول الأوروبية واحدة تنصح بهذا الاعتداء دون أن تستطيع تركيا الاعتماد على مساندة من الخارج للحافظ على كيانها، وفي هذه الحالة يكون الدفاع عمّا تبقى في أوروبا صعب جدّا، حتى العاصمة أيضا، التي ستصير معزولة ودون حدود استراتيجية.

أمّا بالنسبة لروسيا، فإنّني مقتنع بأنها لا تساند البلغاريين في هذا القرار، الذي تمّ رغما عنها وضدّها. والحجة لما أسوق هو موقف الحكومة الروسية التي ندّدت بالانتفاضة الأولى وطالبت بخلع أمير بلغاريا، راغبة في الحفاظ على الوضع السائد سابقا، رغم أنّ تقسيم بلغاريا إلى مقاطعتين ليس متناسقا مع سياستها التقليدية. ولكن في ذلك الوقت بالذات كانت مُجبرة على طلب الإبقاء على الفصل بينهما، إلا لكي تحقق فيما بعد من تلقاء نفسها المسار الحالي. وإني لمقتنع أيضا بأنّ الحكومة السلطانية تسير في الاتجاه المحدّد، ولا يمكن لأي حكومة أن تعارض بجديّة محاولتها، نظرا إلى أنّ حقوق تركيا وواجباتها حول هذا الموضوع مُبيّنة بوضوح في معاهدة برلين.

وأوضحت لنا التجربة منذ خمسين سنة أنّه في كلّ مرّة ينعقد فيها مؤتمر أوروبي حول المسائل الشرقية، تتفق الحكومات على تقليص هيمنة الباب العالي في أي مقاطعة. ولهذا الموجب يكون من الصعب عليّ أخلاقيا الموافقة على قرار الوزراء الداعي إلى عقد مؤتمر أوروبي، قبل اتخاذ التدابير الضرورية لحماية حقوق البلاد. فالحكومات الأوروبية بصفة

عامة، وكذلك بعض الرعايا المعادين للإمبراطورية، عند ملاحظتهم أنّ الباب العالي لا يريد أو لا يقدر على حماية حقوقه، اعتقدوا بأنّه سيقبل الأمر الواقع بكلّ أشكاله. وربما شجّع هذا التأويل أعداء تركيا وحمل لا محالة اليأس إلى الرعايا المخلصين الذين ظنوا بأنّ الحكومة ليست في وضع للدفاع عن ديارهم.

ولاعتبارات متعدّدة، أعتقد أنّه من واجب الحكومة أن ترسل إلى الروميللي الشرقية فيلقا عسكريا وفي نفس الوقت أسطولا للاستيلاء على بورقاس Bourgas وفارنو Varno، ثمّ إعلام القوات الموقعة على معاهدة برلين بأنّ ثورة سكان الروميللي مخلة بحقوق سموّ السلطان، وبأنّ الباب العالي قد أرسل بقوات كافية أرضا وبحرا إلى المقاطعة الثائرة لتوطيد الأمن وإقرار الوضع السائد بها من قبل، طبقا لبنود معاهدة برلين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة العثمانية أن تعلن عدم سحب جنودها من المناطق المحتلة، إلا بعد التنفيذ الكلي والتّام لفصول معاهدة برلين المناسبة لتركيا، مثل دفع مخلدات الضريبة السنوية، وتحطيم الحصون، وإقامة مواقع للحراسة في البلقان، وكلّ الشروط التي ظلت إلى الآن حبرا على ورق. وما إن يقع تنفيذ هذه التراتيب الأولية، يجب فيما بعد إرسال فيلقين للمراقبة، واحد على الحدود اليونانية، والآخر على الحدود الصربية وإعطاء الأوامر للأسطول بالعودة إلى الأرخبيل. هذه هي الإجراءات التي أعتقد أنها ضرورية لإخماد مسألة الروميللي في المهد، قبل أن تتشعب الأحداث غير المتوقعة وتأخذ أبعادا خطيرة».

وبعد أن استمع إليّ مخاطبي، ظلّ هادئا ومتأملا: ولم يحاول أيضا دحض الأفكار التي عرضتها خلال حديثنا.

*****

أفكار عامّة وخواطر حول نتائج هذه الأحداث

عوض أن ترسل الحكومة العثمانية مجموعة عسكرية بعشرين ألف رجل على أقصى تقدير وثلاثة أو أربعة مدرّعات لإخماد ثورة الروميللي في مهدها، وهي عمليات من الممكن إنهاؤها بمصاريف ضعيفة نسبيا في أقلّ من شهرين، فضّلت إرجاء المسألة، ذات التعقيدات الضخمة سابقا، لقرار نهائي للدبلوماسية الأوروبية، معتقدة العثور في هذا المسلك على الحلّ المرضي للمشكلة. ولكن كيف كانت في آخر المطاف نتيجة تدخّل القوات [الدولية] في الأحداث التي دارت في مشارف البلقان؟ فقد تفاوضت القوى الأوروبية، الموقعة على معاهدة برلين، طيلة أكثر من ستة أشهر دون العثور على أسس اتفاق فيما بينها. وفشل مؤتمر دُعي للانعقاد في الأستانة في نوفمبر 1885 بصفة تامّة بعد أسبوعين من المناقشات غير المجدية، مؤكدا قطعيا الاختلاف العميق بين الدول. فقد استوجبت الحرب بين بلغاريا وصربيا التي تبعت فترة المؤتمر(1) والاستعدادات الضخمة لليونان ضدّ تركيا، تجنيد قرابة 300 ألف رجل وضعهم الباب العالي على أهبة الحرب مدّة سنة تقريبا. فهذه الفيالق

(1) جعل ميلان الصربي نفسه، بإيعاز من النمسا، المدافع عن التوازن في البلقان. فقد دخل يوم 14 نوفمبر 1886 رفقة 60.000 رجل إلى بلغاريا. وتوقف في سليفنيتسا Slivnitsa في 17 نوفمبر وانهزم نهائيا في بيرو يوم 19 من نفس الشهر ولم ينجو إلا بفضل الموقف المهدد للنمسا التي فرضت على البلغاريين وقفا لإطلاق النار يوم 10 ديسمبر 1885، وفيما بعد المحافظة على الوضع السابق في معاهدة بوخارست الموقعة يوم 3 مارس 1886.

التي عسكرت في إيبيريا، ومقدونيا، وألبانيا وحتى في تخوم صربيا، كانت مفلسة لمالية الدولة، إذ أنّ العديد من اليد العاملة التي تفتقدها الفلاحة في المقاطعات وتستهلك في نفس الوقت كلّ موارد الدولة تخلق وضعية اقتصادية صعبة، قد أثقلها أيضا جفاف عام، جرّ معه حتما انخفاض في موارد الدولة.

ونظرا إلى أنّ الحكومات الأوروبية تفتقد الوحدة والتناغم في وجهات النظر، فقد تخلت إذن عن العثور عن عناصر وفاق في مسألة الروميللي. وأخذت عندئذ، عن طريق مفوضيها، في دفع الباب العالي للبحث عن حلّ للصعوبات العالقة قصد إقامة صلح بالتراضي مع الإمارة التابعة والذي عُرض فيما بعد على موافقة الوزارات الأوروبية.

وشرعت الحكومة العثمانية، متنازلة عند رغبة الدول العظمى، في مفاوضات مباشرة مع أمير بلغاريا، انتهت بالاتفاق التالي:

1) تسلم الإدارة العامة الروميللي الشرقية للأمير الإسكندر البلغاري على أساس معاهدة برلين. وكلما حافظ الأمير على موقف واضح ومخلص للبلاط السلطاني، وسخّر جهوده للحفاظ على النظام والأمن في المقاطعة، وكذلك رفاهية سكان الروميللي، فإنه يقع إثباته في مباشرة مهامه من قبل سموّ السلطان، بمقتضى فرمان سلطاني، يقع تجديده بانقضاء كلّ فترة خمس سنوات، حدّدها الفصل السابع عشر من نفس المعاهدة.

2) عند حدوث اعتداء أجنبي على الإمارة البلغارية أو منطقة الروميللي الشرقية، التابعتين للإمبراطورية، يرسل إليهما العدد الكافي من الجنود العثمانيين، ويوضعون تحت قيادة الأمير ويعملون مع الجند البلغاريين أو جنود الروميللي للدفاع عن تلك الأراضي. وإن حدث عدوان ضدّ

مقاطعات أخرى من تركيا الأوروبية، يضع الأمير على ذمّة السلطان العدد الكافي من الجنود البلغاريين الذين يعملون مع الجيش السلطاني ويوضعون تحت إمرة جنرالات عثمانيين.

3) لضمان النظام والأمن في الروميللي الشرقية، وكذلك رفاهية سكان هذه المقاطعة، يقع تكليف لجنة من الباب العالي والأمير، للنظر في القانون الأساسي وفي تغييره حسب متطلبات الوضع والحاجيات المحلية.

4) خلال كلّ الفترة التي تكون فيها إدارة الروميللي الشرقية وإدارة إمارة بلغاريا بين يدي نفس الشخص، تسيّر الحكومة السلطانية الأمور مباشرة، بفصلها من الروميللي الشرقية عن القرى الإسلامية لرودوب Rhodope والذين بقوا إلى هذا الحين خارج هذه المقاطعة وهذا عوضا عن الدولة السلطانية، المنصوص عليه في الفقرة الأولى من الفصل الخامس عشر لمعاهدة برلين.

تلك هي الاتفاقية الموقعة بين الباب العالي وأمير بلغاريا والتي أجمعت عليها في الأوّل معظم الدّول. غير أنّ روسيا لم تتأخر عن إبداء اعتراضات خطيرة، ملاحظة أنّ هذا الاتفاق يتناقض مع عبارات معاهدة برلين، خاصة فيما يتعلق باختيار والي الروميللي الشرقية الذي يظهر أنهم يريدون عدم إخضاعه إلى موافقة أوروبا وبالحلف الدفاعي بين تركيا وبلغاريا. وبما أنّ الحكومة الروسية لا تريد لا محالة تحمّل مسؤولية إعادة النظر في كلّ الأمور، طلبت إدخال التغييرات التالية على الاتفاق المبرم في القسطنطينية:

1) تعيين أمير بلغاريا وليس تعيينا اسميا الأمير الإسكندر في مهام والي الروميللي الشرقية، مدى الحياة أو كلّ خمس سنوات بموافقة الدّول العظمى.

2) إلغاء البند الذي يشترط حلفا عسكريا بين تركيا وبلغاريا.

3) إقامة لجنة دولية لمراجعة القانون الأساسي لروميللي الشرقية، وتوقيع محاضر أشغال اللجة التركية-البلغارية من قبل القوى العظمى.

ونظرا إلى أن تركيا قد قبلت المقترحات الروسية شريطة أن يكون تجديد سلطات الأمير البلغاري وكذلك الحاكم العام لروميللي الشرقية كلّ خمس سنوات، باتفاق مشترك مع القوى العظمى، ينعقد مؤتمر في القسطنطينية على الترتيب المنقح على هذا النحو.

ولنحاول الآن بإيجاز استخلاص النتائج الناجمة عن سياسة التمنّع للباب العالي:

1) لو وقع إرسال جيش بـ 20 ألف رجل إلى الروميللي الشرقية وبعض السفن الحربية إلى بورقاس وفارنا، وهي المقدّمات التي كانت لا تكلفها عشر ما خسرته على مصاريف 300 ألف رجل تحت السلاح، كان في أمكان تركيا المحافظة على حقوقها بإعادة الوضع السائد سابقا، والحصول في نفس الوقت على نفوذ معنوي هامّ في نظر العالم ورعاياها.

2) إنّ التراتيب الحاصلة بين الباب العالي وبلغاريا هي مسار وحدة تامّة ونهائية بين مقاطعتين، واليوم، وبعد التنازلات الممنوحة لروسيا، يمكننا التأكيد بوضوح تامّ أنّ الرباط المقام، القويّ وغير المنفصم، يكرس هذه الوحدة.

3) سمحت الحكومة العثمانية، بالتراخي في اتخاذ قرارات سريعة وصارمة لإخماد ثورة الروميللي في المهد، للبلغاريين بالقيام بتثقيفهم السياسي والعسكري.

قبل الأحداث الأخيرة، كان البلغاريون مزارعين دون خبرة، منكبين تماما على الأشغال الفلاحية، وهم جنس ثقيل، بذكاء محدود، وبتفكير سطحي ومنعدم، قليلو التمرّس على اللباقة الدبلوماسية وجاهلون لأبسط عناصر الفنون العسكرية. واليوم، يجب أن يقرأ لهم حساب. ففي مختلف مراحل الأزمة الحالية التي شاركوا فيها بحماس منذ البداية ساهمت في تكوينهم السياسي وخلال المفاوضات التي بدأت في بوخارست والقسطنطينية، أظهروا حسّا ديبلوماسيا، كان من غير الممكن أن نشكّ في مقدرتهم فيها. إضافة إلى ذلك، فالحرب التي قاموا بها ضدّ صربيا، مكنتهم من شهرة عسكرية مبالغ فيها لا محالة، ولكن مكنتهم من إبداء مطالب جديدة.

4) لم يكن الموقف المعادي لليونان منذ بداية حركة الروميللي دون أن يتسبب في مخاوف حقيقية للديبلوماسية، وكان في نفس الوقت يهدّد بخلق صعوبات سياسية خطيرة. فقد طالب اليونانيون من تركيا، متعللين بأنّ التوازن البلقاني قد إنخرم بسبب انقلاب 18 سبتمبر 1885، بتنازلات ترابية جديدة ولمعاضدة ادعاءاتهم جمعوا كلّ جيوشهم على حدود الإبير. فانزعجت الدّول الموقعة على معاهدة برلين من هذه الاستعدادات الحربية وأرسلت تصورات جديّة إلى الحكومة اليونانية. وتجمّع أيضا أسطول من القوى المتحالفة في مياه الكريت، بمهمة منع كلّ عملية بحرية لليونان. ورفض اليونانيون أولا الرضوخ إلى الأوامر المهدّدة للحكومات الأوروبية وواصلوا تحضيراتهم العسكرية بكثير من النشاط المحموم. فقد كاد الغليان والحماس الوطني الذي كان يهيمن

في أرجاء البلاد قد خلق تأثيرا سيئا في اليونانيين القاطنين في مقاطعات الإمبراطورية، وفي صورة قيام نزاع مسلح، من المتوقع اندلاع ثورات في مناطق مختلفة، تعطي للصراع أبعادا خطيرة، ربما تكون نتائجها وخيمة على تركيا.

ملاحق المذكرة الأولى

تعميما للفائدة رأى محمد صالح مزالي من الضروري إدراج بعض الوثائق المتعلقة بالمطامح السرية التي نسبت لخير الدين ولمشروع الإمبراطورية العثمانية بجعله واليا على مقاطعة تونس عوضا عن محمد الصادق باي. وهذه فيما يلي مجموعة هذه الوثائق.

I

رسالة وجهها من إستانبول سليم فارس، مدير جريدة **الجوائب**، إلى مصطفى بن إسماعيل، الوزير الأكبر إلى باي تونس في 13 جمادى الثانية 1298، يعلمه فيها بنية الباب العالي إرسال خير الدين باشا إلى تونس بمهمة خاصة وبتخليه عن هذا المشروع أمام تهديد فرنسا بإرسال أسطول بحري إلى حلق الوادي للتصدّي أمام نزول الوزير الأسبق إلى اليابسة.

الجوائب انشئت 1277

بسم الله الرحمن الرحيم

خصوصي

من الأستانة إلى تونس في 13 جمادى الآخرة 1298.

الشهم الهمام الأفخم المولى الجليل الأكرم حميد السجايا والشيم حضرة عطو فتلو سيدي مصطفى باشا رئيس الوزراء الفخام دامت معاليه غبّ التقبيل الأيدي الكريمة والدعاء بطول بقاء الحضرة الفخيمة المعروض أنّ الباب العالي كان عازما على إرسال خير الدين باشا إلى تونس بمأمورية مخصوصة إلا أنّ سفير فرنسا أخبر الباب العالي بأنه إذا كان الباشا المشار إليه يتوجه إلى حلق الوادي فإن أسطول فرنسا تمنع نزوله إلى البرّ وبناء على ذلك عدل الباب العالي عن هذا الرأي وأرسل فائق بك إلى حلق الوادي في بعض بواخر فيلزمكم أن تحترسوا والحالة هذه من دسائس الترك التي لا تخفى على دولتكم من أعمالهم مع إسماعيل باشا الخديوي السابق والجنرالات التركية والإفرنجية تصلكم هذه المرة مشحونة بمقالات تحامي عن تونس ومع هذا فإنّ الدولة هما ضعيفة هذا ما لزم الآن عرضه على وجه العجلة وأدام الله تعالى بقاكم بالعز والإقبال لمولاي.

مدير الجوائب

عبدكم الداعي سليم فارس

II

برقيات وتلغرافات متبادلة بين برتيليمي سانت هيلار، وزير الخارجية الفرنسي، وتيسّو، سفير فرنسا بإستانبول، وروستان، المكلف بالخارجية الفرنسية بتونس، من 28 جانفي إلى 9 ماي 1881. توجد هذه الوثائق في الملفات الدبلوماسية الفرنسية، السلسلة الأولى، الجزء الثالث.

ـ 1 ـ

رقم 353 (المذكرة الثانية). تيسو إلى برتيليمي سانت هيلار

تلغراف بيرا، في 28 جانفي 1881، الساعة الثالثة مساء.

. . . لديّ «أسباب أكيدة حتى أعتقد بأنّ السلطان يفكر في إرسال خير الدين باشا إلى تونس وأنّ كلّ شيء قيد التحضير هنا لجعل حكومة الإيالة بين يدي هذه الشخصية».

[أرسلت فرنسا سفينة مدرعة جديدة، الفريلاند **Friedland**، إلى السواحل التونسية. (أنظر البرقية رقم 363) لاحقا].

ـ 2 ـ

رقم 355 ـــ برتيليمي سانت هيلار إلى روستان

تلغراف باريس في 30 جانفي 1881، الثالثة والربع مساء.

أستسيغ كلّ الاستساغة اللهجة التي تعتزمون توخيها مع الباي عند إعلامه بإرسال مدرعة جديدة إلى تونس. تستطيعون إعلام هذا الأمير، في الوقت الذي ترونه مناسبا، بأنكم مقتنعون، سواء بسبب دسائس مصطفى بن إسماعيل، أو نتيجة لطموحات خير الدين باشا وبرغبة الحكومة العثمانية وضع تونس تحت هيمنتها، بإبقائه على العرش وأنّ حياته أيضا من المتوقع أن تكون في خطر أكيد، إن لم يجد حماية قوية وسريعة. .».

ـ 3 ـ

رقم **378** ـــ تيسّو إلى برتيليمي سانت هيلار

برقية عدد 31 بيرا، في 15 فيفري 1881.

أبلغت حضرتكم مؤخرا بالمؤشرات التي جعلتني أعتقد بأنّ عبد الحميد يفكر في منح خير الدين باشا بتونس وضعية ترضي في نفس الوقت طموحات الصدر الأعظم الأسبق، وقد صار بإستانبول مزعجا، ورغبة السلطان في تمتين الروابط التي تشدّ الايالة إلى الإمبراطورية العثمانية. لم تترك لدي آخر زيارة قام بها لديّ خير الدين، طبعا بترخيص من سيده، أي شكّ عن حقيقة الترتيب الذي أسرّ به لي المواظبون على القصر[1].

جرى أمس نقاش مطوّل بين الصدر الأعظم الأسبق والمقدّم روستان، شقيق قنصلنا العام بتونس، حيث قدّم بصفة جلية ترشحه لخلافة الباي، مشترطا في ذلك، مثلما لم نكن نتوقع، الموافقة المسبقة للحكومة الفرنسية.

لا أريد تحليل التقرير الذي وافاني به روستان حول محادثته مع الوزير الأكبر الأسبق لباي تونس. ستجدونه سيادتكم مرفقا هنا. وأقتصر على لفت انتباهكم إلى الدور الذي تقوم به ألمانيا إزاءنا حسب أقوال خير الدين حول المسألة التونسية[2]. لقد كشفوا لي هذا الدور منذ مدّة بعيدة في كثير من التقارير السرية التي تصلني من القصر، وأشرت

(1) يقول تيسو في تلغراف بتاريخ 28 جانفي 1881 بأنّ إبراز خير الدين إخلاصه لفرنسا وموقفه منه يجعلانه يشك في مثل هذه المشاريع.

(2) « صرح خير الدين بأنّ المسألة التونسية تمثل بالنسبة إليكم خطرا مستمرّا، لأنّ تونس ستظلّ فتيل اختلاف كفيلة بإثارة الريبة نحوكم حتى يقع عزلكم عن حلفائكم الطبيعيين وكذلك من الطمع الذي يريدون من خلاله البحث عن تكوين أحلاف خطيرة ضدّكم. لقد علمت من الكونت كورتي بأنّ الأمير بيسمارك قد قدم في هذا الشأن اقتراحات واضحة جدّا إلى أحد الدبلوماسيين الايطاليين، الذي لم يذكر لي اسمه والذي يكون قد أجاب: « تريدون إذن أن تجبرونا على محاربة فرنسا ؟ ». من يستطيع القول أنّ اليوم الذي تجد فيه

إليها عديد المرات في مراسلاتي السياسية. أؤكد أيضا حول التناقض الممكن استنتاجه من الطريقة التي أبرزها لي سابقا خير الدين باشا، وما أظهره أمس إلى روستان، حول طبيعة العلاقة الموجودة بين تونس وإستانبول. فقد صرح لي الصدر الأعظم الأسبق بنفسه، مثلما تذكر دون شكّ سيادتكم، منذ بضعة أسابيع، بأنّ هذا الرابط "الروحي" يمثل في الأصل، في ذهن السلطان، سلطة دنيوية حقيقية[1].

وفي النهاية، يظهر خير الدين أنه على استعداد لكي يصبح باشا باي، أو خديوي تونس، بموافقة الحكومة الفرنسية، ويقترح الاعتراف بهذه الموافقة بتنازلات وجد صعوبة لتوضيحها، ولكنها مرتبطة على كلّ بموافقة بعض القوى العظمى، التي لا تقبلها. حصلت مؤخرا على مناسبة حتى أقول بوضوح لسعادتكم حصيلة تفكيري حول المسألة التونسية. تتوجسون بسهولة مشاعري حول ترتيب لا تكون نتيجته، بتعويض موظف تركي لسلالة يمكن اعتبارها بمثابة السلالة الأهلية، ربط تونس بإحكام بالإمبراطورية العثمانية، والأدهى من ذلك أن نوثقها بأيدينا[2].

هذه الأخيرة نفسها مندفعة في مآزق كبيرة، فإنّ الأطماع المستجدة لا تساوي أي اعتبار ثان». (تقرير روستان إلى تيسو في 14 فيفري، ملحق إلى البرقية عدد 31.).

(1) كتب روستان على عكس ذلك يقول: « لقد أكّد أيضا على بطلان المخاوف التي من الممكن أن تثيرها نوايا الباب العالي فيما يتعلق بتونس، مدعيا بأنه لا توجد أي أهمية للحفاظ على حالة التبعية الروحية التي يعتقد أنه من الضروري الإبقاء عليها في هذا البلد الأخير».

(2) [لاحظ وزير خارجية فرنسا بأنّ ملاحظات تيسو صحيحة، وأنّ فرنسا لا يمكن لها مشاركة خير الدين في مشاريعه، وأنه من الضروري المحافظة على العائلة المالكة الحسينية، مطالبا بتمكين فنصل فرنسا بتونس من تقريري تيسو والمقدّم روستان].

رقم 387 ـــ تيسّو إلى برتيليمي سانت هيلار

برقية عدد 36. بيرا، في 23 فيفري 1881.

حصلت عن طريق آخر حقيبة دبلوماسية من قنصلنا بطرابلس الغرب على تقرير، من الأكيد أنّ سيادتكم قد وقع أحاطتها علما به. يلاحظ فيه فيرو[1] أنّ سكان الإيالة مقتنعون من التحقيق المرتقب للترتيب الذي أشرت به لسعادتكم والذي يكون من نتائجه تنصيب خير الدين باشا على رأس الحكومة التونسية يربط بوثاق الإيالة للإمبراطورية العثمانية.

رأيت من الضروري استغلال هذا التقرير لأعلم بوضوح الباب العالي، حسب التعليمات التي بعث بها سيادتكم لي مؤخرا، وجهة النظر التي ترى بها حكومة الجمهورية [الفرنسية] الترتيب الذي يشغل البلدان العربية المجاورة للإيالة [التونسية]. وإذن، أعلمت أوّل أمس قاسم باشا بالمعلومات التي تصلني من طرابلس، معبرا عن اليقين بأنّ هذه الشائعات ليس لها أساس من الصحة ودون أن أخفي المخاطر التي توفرها، انطلاقا من علاقات البلدين، كلّ خرق للالتزامات التي تعهّد بها الباب العالي إزاءنا سابقا.

طمأنني وزير الشؤون الخارجية للسلطان، العديد من المرات، بأنّ الحكومة العثمانية لا تفكر إطلاقا في تغيير مجرى الأمور الموجودة بتونس وأخذت تعهدا بهذه التصريحات.

(1) [لوران- شارل فيرو Laurent-Charles Féraud من مواليد مدينة نيس بجنوب فرنسا، في 5 فيفري 1829. درس بطولون ثم تحول في سنة 1845 إلى الجزائر حيث عمل بالإدارة بشرشال، وتعلم العربية لكي يصبح مترجما في بجاية، ثم في قسنطينة حيث بقي حتى سنة 1872 لكي يصبح في نفس السنة المترجم العام للحكومة بالجزائر العاصمة. تزوج سنة 1861 بقسنطينة بفرانسواز أديلايد سيكارد. زار في سنة 1876 كلا من طرابلس وبنغازي. في نوفمبر 1878 وقع تعيينه قنصلا لفرنسا في طرابلس الغرب التي لم يغادرها إلا في نوفمبر 1884 لكي يتحول فيما بعد إلى المغرب الأقصى، حيث توفي في 19 ديسمبر 1888. أنظر محمد الوافي: **شارل فيرو وليبيا**، دار الفرجاني، طرابلس، 1977.]

ـ 5 ـ

رقم 397 ـ برتيليمي سانت هيلار إلى تيسّو

البرقية عدد 41. باريس، في 4 مارس 1881.

علمت باهتمام كبير من التقرير المرفق لبرقيتكم ليوم 15 من الشهر الماضي والتي وجهها إليكم المقدّم دو بيترال لتمكينكم من معرفة [فحوى] محادثة مع خير الدين باشا في شأن المسائل التونسية. أرجوكم أن تشكروا روستان للعناية التي أبداها بأن ضمّن في روايته كلّ تفاصيل محادثته، وهي التي من طبيعتها تدعو إلى لفت انتباه حكومة الجمهورية. أرسلت بهذا التقرير إلى القائم بأعمالنا في تونس وسيجد فيه من جهته الإيضاحات الضرورية. وأعلم لا محالة أنني أعتمد على حماس المقدّم دو بيترال لكي يحيطكم بدقة علما بكلّ ما سيعرفه من إضافي عن مطامح ونوايا خير الدين باشا، ولا تبخلوا بتمكيني من المعلومات الإضافية التي تحصلون عليها حول هذا الموضوع بهذه الطريقة أو بأخرى. وتبرزون في هذه المناسبة الأضرار الممكن حدوثها لنا بسبب نجاح النوايا الطموحة التي قام خير الدين باشا بالإفصاح بها إلى المقدّم روستان، والتي قد تكون نتيجتها، بتحقيق تولية هذا الصدر الأعظم الأسبق خلفا للباي، تعويض موظف تركي عوضا عن سلالة يمكن اعتبارها أهلية، عندها يقع بذلك ربط تونس بالإمبراطورية العثمانية، خلافا لمصالحنا. إني أشاطر تماما وجهة نظركم؛ وعلى كلّ، مثلما تعلمون عن طريق مراسلة وزير الشؤون الخارجية، فإنّ حكومة الجمهورية لم تغير إطلاقا من وجهة نظرها حول الموضوع. إني لممنون، في هذا المضمار، للتأكيدات المتكررة التي حصلتم عليها من وزير الشؤون الخارجية للسلطان والتي بمقتضاها لا تفكر الحكومة السلطانية بأيّ حال القيام بتغيير نظام الأمور المقام في

تونس؛ أوافقكم على الأخذ بعين الاعتبار هذه التصريحات مثلما كتبتم لي بتاريخ 23 فيفري؛ أريد الاعتقاد بأنها صحيحة وأنّ الاستعدادات الظاهرة لا يمكن زعزعتها بأي دسيسة، مهما كان أصحابها.

ـ 6 ـ

رقم 473 ـ تيسّو إلى برتيليمي سانت هيلار

تلغراف. بيرا، في 22 أفريل 1881، الحادية عشر و59 د صباحا.

أصبحت لهجة الصحافة التركية، الكثيرة الاعتدال منذ أيام إزاء فرنسا، قاسية إزاء باي تونس ووزيره الأكبر: إنهم يعزون وجود كلّ المشاكل الراهنة إلى سوء تصرفهما.

فبموازاة هذا التغيير في الموقف للخبر المرسل مؤخرا من إستانبول إلى تونس بأنّ السلطان قد يعوض الباي بخير الدين باشا، فإنني أتساءل إن ليس في الإمكان أن نخشى فعلا أن يحاول الباب العالي أن يوفر الرضا غير المستساغ بأن ينصف سيدي الصادق ومستشاره. لقد أعلمت بعد قاسم باشا منذ ثلاثة أسابيع بأننا نرفض إرسال خير الدين باشا، وهو ما يتحدثون عنه كثيرا في الآونة الأخيرة. ولكن أخاف من أن يكون قاسم باشا، حسب عادته، قد أسرّ بهذا التصريح إلى السلطان.

ألا ترون في هذا الأمر أن أتفاهم بوضوح مع الصدر الأعظم، وإن سنحت الفرصة مع السلطان بنفسه ؟ أعتقد أنّه من المستحسن، على كلّ حال، أن تكون لدينا أمام تونس قوات بحرية عظيمة بمكان لمنع ـ عند الضرورة ـ كلّ محاولة من هذا القبيل من قبل الحكومة التركية.

ـ 7 ـ

رقم **474** ـ برتيليمي سانت هيلار إلى تيسّو

تلغراف. باريس، في 22 أفريل 1881، العشرة و20د مساء.

أعتقد مثلكم أنه من الضروري التوضيح للحكومة التركية وللسلطان شخصيا بأننا لا نقبل تدخل الباب العالي في الشؤون التونسية، بأي ذريعة كانت وتحت أي شكل قد تحدث. لا يمكننا قبول إرسال خير الدين إلى تونس، ومن الأكيد أننا سنعارض نزول هذه الشخصية إلى اليابسة. إنه مرخص لكم بإعلام السلطان ووزراءه بذلك، في صياغات ترونها مجدية للتأثير على أفكارهم.

ـ 8 ـ

رقم **476** ـ تيسّو إلى برتيليمي سانت هيلار

تلغراف. بيرا، في 23 أفريل 1881، السابعة و20 د مساء.

قمت اليوم بالذات بالمساعي المصرح بها حسب تلغرافكم لليلة أمس حول مسألة تونس.

لقد أعلمني وزير الشؤون الخارجية [لتركيا] بأنه سيطرحها على مجلس الوزراء.

إنّ لهجته، مثل تحفظاته، تؤكد إلى حدّ معين، الشكوك التي أسررت بها لحضرتكم.

يجب علينا مراقبة السواحل التونسية بعناية فائقة.

— 9 —

رقم 487 ــ تيسّو إلى برتيليمي سانت هيلار

تلغراف. بيرا، في 28 أفريل 1881، السادسة و50 د. مساء.

حصل لدي يقين بأنّ مسألة إرسال خير الدين إلى تونس قد وقع إدراجها ليلة أوّل أمس في مجلس الوزراء. اختار الصدر الأعظم، وهو المتحدث الرسمي باسم السلطان، تحوّل هذه الشخصية مباشرة رفقة مدرّعتين تركيّتين. ولاحظ وزيران أو ثلاثة، من بينهم محمود نديم، بأنّ ذلك إمّا أن يعرض الأسطول التركي إلى مواجهة إن انسحبت السفينتان أمام معارضتنا المؤكدة، أو الدخول في مواجهة مباشرة مع فرنسا لو تمسكتا بالمرور. لم يقع اتخاذ أي قرار. غير أني متخوف أن لا يبحث السلطان، بحكم التشدّد الذي يختصّ به، على فرض رأيه الخاص.

قام الباب العالي بتعيين وال عام بطرابلس الغرب، وهو أحد المتزمتين النشطين والأذكياء. ويُعتقد أنّ ثلاثة شيوخ وضابطا تركيّا قد تحوّلوا إلى طرابلس بمهمة تنظيم انتفاضة في الجنوب التونسي والجزائري.

تحسبا لهذا الخطر، كنت أشرت على سيادتكم بضرورة السيطرة على جهة تبسة، وقابس وجربة؛ ويظهر لي أنه من الأكيد التحرك أيضا بسرعة وحزم بأقصى تقدير.

— 10 —

رقم 520 ــ تيسّو إلى برتيليمي سانت هيلار

تلغراف بيرا، في 9 ماي 1881، العاشرة مساء.

« طلبت اليوم من قاسم باشا إن كان قادرا على إعلامي بالقرار المقرر اتخاذه أمس في مجلس الوزراء على إثر إشعارنا ليوم 7. فلاحظ لي

قاسم باشا بأنّ هذا القرار وقع تقديمه لموافقة السلطان وأنه من الصعب عليه تمكينه من محتواه. غير أنه، تفضل، بصفة شخصية بأن يقول بأنّ الحكومة التركية ترغب في الحفاظ على علاقاتها الطيبة معنا، وأنها سوف لا ترسل إلى تونس فرقا للإنزال، ولا مبعوثا، ولا أسطولا، ولكن يعتبر أنه من حقه وواجبه أن يظهر هناك العلم العثماني؛ ستتحول سفينة أو سفينتان تركيتان إلى تونس، مضيفا بأن تكون مهمتها الإبقاء على السكان في وضعية سلمية، التي قد تخرج عنها، لو لا النصائح الأكيدة الموجهة من قبل السلطان إلى الباي.

لاحظت لقاسم باشا بأنّ وجود سفينة تركية واحدة في تونس يمكن أن تتسبب في نتائج معاكسة تماما للهدف الذي وضعه الباب العالي نصب عينيه. ثمّ طلبت منه توضيحات حول إبحار مكبر تسرور.

قال لي وزير الشؤون الخارجية بأنّ هذه السفينة قد تحوّلت فعلا إلى طرابلس وأنّ الفرق العسكرية التي أخذتها مكلفة بمنع وصول الاضطراب التونسي إلى طرابلس الغرب.

وهنا أيضا حذرت قاسم باشا من أن تكون النتيجة مغايرة لنوايا الباب العالي.

إني مقتنع بأنّ قاسم باشا كان مضطرا أن يقدم لي نوايا الحكومة التركية في وجه مغاير للحقيقة.

لقد أكدوا لي بأنّ [سفينة] المكبر ستصحب معها من السواحل الآسيوية سفينة ثانية، وستلتحق بهما عند سواحل كنديا كرواطتين وستكون طرابلس المرحلة الأولى. إضافة إلى ذلك علمت بأنّه في نية الحكومة التركية إرسال 20.000 رجل إلى طرابلس الغرب. ويظهر من المؤكد، من جهة أخرى، أنه وقع الإقرار بالحملة إلى طرابلس إثر

محادثة طويلة بين السلطان وخير الدين باشا وقد حمل الشيخ ظافر رسائل من شيخ الإسلام إلى كلّ شيوخ جنوب الجزائر وتونس والذي قد يكون خير الدين قد وضع قائمتها. وفي إيجاز، يظهر أنّ الكلّ يسير في وضع الأمور للقيام بانتفاضة عارمة يكون الجيش التركي في طرابلس الغرب سندا لها ماديا ومعنويا.

لقد أبحرت بعد أربع سفن إلى طرابلس. فقد طلب وزير الحرب من الشركة العثمانية "محسوس" ثلاث شاحنات كبرى لحمل الجنود والذخيرة.

حسب المعلومات المستقاة من القصر، صار السلطان في حالة هيجان لا يوصف منذ أن علم بقراراتنا.

*****

وثيقة لا تحمل تاريخا عثر عليها في أوراق خير الدين

« من وجهة نظري، وهي بالطبع شخصية، أنه من واجب حكومة جلالة السلطان وحكومة الجمهورية الفرنسية وضع اتفاق، لضمان مشترك لمملكتهما ومصالحهما في الشمال الإفريقي، تكون خطوطه العريضة على النحو التالي:

تعترف الحكومة الفرنسية شكليا بأنّ إيالة تونس جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية مع حكم ذاتي يؤكده الفرمان السلطاني لشهر شعبان 1288 هـ، على أن يحمل هذا الأمر التغييرات الضرورية مثل التالية:

1- يتعهّد كلّ من الباب العالي والحكومة الفرنسية بعدم القيام بأيّ مبادرة حيال الحكم الذاتي لإيالة تونس، مثلما هو مشار إليه في المعاهدة دون تعهّد مسبق وقع وضعه.

2- تتعهّد الحكومتان الواحدة تجاه الأخرى، في صورة وقوع اعتداء أجنبي ضدّ الإيالة، بإرسال العدد الضروري من الجند لحماية البلاد.

3- إنّ إقامة القوانين التي تكون أسسا للإدارة الداخلية للإيالة، ونوعية القضاء وإدارة الأموال، وخاصة الديْن العام، وكذلك درجة ونوعية علاقات البلاد بالأمم الأجنبية، يقع الاتفاق عليها من قبل الحكومتين المذكورتين وتضاف للمعاهدة.

4- يمكن تحديد القوى العسكرية المحلية الضرورية لحفظ الأمن في الإيالة باتفاقية تتمّ بين الباب العالي وحكومة الجمهورية [الفرنسية].

5- يقع تحديد الحدود، التي ما زالت غير معيّنة بين الجزائر من جهة وإيالتيْ تونس وطرابلس من جهة ثانية من قبل لجنة مخصصة تعيّن الحكومة أعضاءها.

6- تتعهّد الحكومة الفرنسية للحكومة العثمانية بإخلاء أراضي إيالة تونس في فترة. . . .

وحتى تكون هذه المعاهدة المتفق عليها هكذا مجدية وتحمي بما فيه الكفاية ممالك الحكومتين ومصالحهما، يجب حسب ظني إضافة البندين التاليين:

1- تتعهّد فرنسا إزاء تركيا بإعانتها عسكريا لدفع كلّ هجوم خارجي ضدّ مقاطعتي طرابلس الغرب وبنغازي.

2- تمضي تركيا مع فرنسا تعهدا إزاء فرنسا بضبط الحدود بين الجزائر من جهة وطرابلس الغرب من جهة ثانية».

المذكّرة الثانية

برنامجي [1]

بعد تنفيذ معاهدة برلين في ترتيباتها الأساسية وترتيب المسائل الخارجية العالقة، وجّهت الحكومة التي أشرفت عليها عنايتها للإصلاحات الداخلية الضرورية جدّا للنهوض بالإمبراطورية.

ففي زمانهم أُنشئت المجالس [النيابية][2]، ولكن على عجلة، دون شروط أو قوانين للانتخابات. لقد كانت مسودّات ثقيلة وناقصة في بلد، ظهرت فيه الإطلالة الأولى للمؤسسات الدستورية في شكل قانون مجعول لضروريات العصر، لا تضمّ في صلبها سوى القليل البسيط من العناصر المنتقاة للبلاد، القادرة على تصوّر أوضاع الساعة وفهم المهمّة التي تعود إليها. إضافة إلى ذلك، ستجد نفسها لتحقيق برنامجها أمام عدم رغبة الحكومة التي لم تكن في مستوى مسؤولياتها[3]؛ مفتقدة للتجانس وعاجزة عن طرح المسائل بالوضوح المطلوب، فهي لا تقبل المناقشة لا بصراحة ولا بنزاهة، وعدم خضوعها للقرارات المتخذة من

(1) يتكون مخطوط «برنامجي» من دفتر مسفر بقماش أسود، في نفس حجم المذكرات السابقة الموجهة إلى أولاد المؤلف خير الدين. ويحتوي على 64 صفحة، منها 57 مكتوبة بخط أدولف ياكوت.

(2) وذلك بمقتضى الدستور الصادر من قبل السلطان عبد الحميد الثاني يوم 23 ديسمبر 1876.

(3) يقصد بها وزارة عظام باشا الذي خلف مدحت باشا، بعد عزل هذا الأخير في 5 فيفري 1877، وبقي صدرا أعظما إلى يوم 11 جانفي 1878.

قبل المجلس النيابي وهي المعترف بصحّتها وجدواها، فهي لا تعارض غير تلك التي تراها مقلقة أو غير مجدية؛ وفي كلمة واحدة، لم تكن تملك الصفات الكافية للسهر على مراعاة واحترام الدستور، خاصة في بلد ما زالت الحكومة قد أقرّت فيه هذا النظام، ولم يظهر بعد جدواه. وتخطئ أيضا إن تركت المجالس تواصل جلساتها أثناء الحرب(1) وحتى مناقشة العمليات العسكرية، بينما في البلدان التي تعوّدت منذ زمن بعيد على الممارسات البرلمانية، تعلق الجلسات بعد التصويت على المصاريف الضرورية للجيوش البرية والبحرية، حتى تعمل الحكومة بكلّ الحرية التي تحتاجها لمواجهة كلّ الاحتمالات.

رغم نقائصه وعيوبه، وفي صلب أخطائه هذه، أظهر هذا المجلس، خلال حياته القصيرة والمضطربة، للعالم أنه ما زالت في تركيا مجموعة كافية من رجال النخبة، القادرة على توفير عناصر لمجلس صارم وتشريك البلاد في نظام حكومي تمثيلي. فعندما تزمجر العاصفة من كلّ صوب، يفترض من هؤلاء النواب المرتجلين برودة دم عجيبة ورأيا صائبا في مناقشة الشؤون العمومية، ويشرعوا في وضع مشروع قانون لإعادة تنظيم الحكومة على أسس دستورية. وان يتناولوا، متبعين سلم الأولويات، قضية مسؤولية الحكومة، من حيث المبدأ والممارسات. ولكن نظرا إلى أنّ المجلسين قد أُغلقا قبل أن يتمكنا من التوصّل إلى التنسيق بين كلّ هذه الأفكار للتجديد السياسي والإداري، فقد ظلت المسألة معلقة.

وتعهّدت الوزارة التي ترأستها أوّلا بمهمّة إتمام عمل المجلس الوطني، وبعد مناقشات طويلة، توصّلت إلى وضع مشروع قانون لتحديد مسؤولية الحكومة وقدّمته للموافقة السلطانية. فقيل آنذاك بأنّ جلالته دعا إلى القصر مجلسا خاصا متكوّنا من علماء لإبداء الرأي

(1) واصل البرلمان، المنعقد يوم 19 مارس 1877، جلساته بعد الإعلان عن الحرب يوم 24 أفريل. ووقع حله في 11 جويلية 1878. ودُعي للانعقاد ثانية بعد هزيمة بلفينا Pelvna في 13 ديسمبر 1878.

حول ضرورة إقرار المشروع الحكومي؛ ولكن بالتصويت السلبي لهذا المجلس، الذي قد يكون أعلن عدم تطابق المسؤولية الحكومية مع الشرع وامتيازات الخليفة، رفض الموافقة عليها.

ارتكز العلماء على عدم معرفتهم بأي عنصر من الشريعة الإسلامية ونظرا لاقتناعي بالملاءمة التامة لمشروع القانون مع الحقوق الملكية للخليفة، فقد أصررت في توضيح ضرورة ترتيب مسألة الحكومة لجلالته. وأفضت مجهوداتي إلى إعادة طرح المسألة، وبعد مدّة وجيزة، وقعت دعوة مجلس الوزراء إلى القصر لمناقشة إقامة المسؤولية الحكومية وإرجاع المجالس النيابية.

وكانت الجلسة طويلة وعاصفة وعندما قدّمت هذه المسائل للتصويت، شاهدت، لشدّة تعجبي، رفضها بأغلبية كبيرة من نفس الأشخاص الذين طالبوا معي من قبل بتنفيذها كوسيلة وحيدة لإعادة إحياء تركيا. هذا التراجع المفاجئ في رأي رفاقي، جعلني أشعر بما أنا عليه من استحالة تحمّل أعباء الشؤون السياسية لمدّة أطول دون أن يكون أمامي خط مسيرة محدّد ببرنامج، فقدّمت استقالتي وحصلت عليها[1]. وكان سعادة

(1) باشر خير الدين مهام الصدر الأعظم لدى السلطان عبد الحميد الثاني من ديسمبر 1878 إلى جويلية 1879. وهنالك أربع رسائل بعث بها إلى بعض مراسليه من الفرنسيين، مبيّنا فيها الظروف التي أحاطت باستقالته، والتي لم تكن مسألة نظرية، بل لأنّ السلطان رفض السماح له بوضع برنامجه محلّ تنفيذ.

* الرسالة الأولى إلى فيليي بباريس مؤرخة في 25 جويلية 1879، يقول فيها:

« . . . لقد أصبت بكثير من القرف من كلّ هذه النوايا السيئة وكلّ هذه الشتائم حتى انتهى بي الأمر أن أرسلت استقالتي متعمدا إلى سموّه منذ أكثر من ثمانية أيام.

لم يرد السلطان قبولها وألح كي أظلّ أسيّر شؤون الدولة، سمح لي أخيرا أن أكون حرّا وصريحا، ووضعت شروطي التي من دونها، حسب ظنّي، يكون من المحال بالنسبة لي الحكم هنا.

أولا، أن تكون الوزارة منسجمة، متضامنة، تتكون من عناصر متفاهمة فيما بين بعضها البعض ومسؤولة.

والخلاصة، فإنني لا أريد هذه الوزارات حيث لا توجد وحدة العمل، كلّ واحد فيها يبحث عن المكائد لفائدته. بل طلبت إضافة إلى ذلك أن يحجر على الموظفين والعملاء الثانويين

قاره تيودوري باشا، وزير الشؤون الخارجية، الوحيد الذي غادر معي

أن يكونوا على اتصال في العمل بأشخاص آخرين إلا مع رؤسائهم المباشرين في السلّم الوظيفي.

ولم أحصل إطلاقا على إجابة، ولكن يمكن أن تعتبروا واثقين من ذلك بأنني لا أغير شيئا من برنامجي. . .».

* الرسالة الثانية إلى لومبروزو Lumbroso بمرسيليا، بتاريخ 30 جويلية 1879، يقول فيها:

« . . أكيد أنّ الجرائد أخبرتكم عن مغادرتي الحياة السياسية. ولم يفاجئكم هذا كثيرا. لقد قدمت مثلما تعلمون استقالتي إلى السلطان، وخلال عشرة أيام، اضطررت على انتظار قرار سموّه. نظرا إلى أنه لم يقع قبول شروطي، فقد وقع اللجوء إلى تعويضي. .».

* الرسالة الثالثة إلى فيليبيّ بباريس، بتاريخ غرة أوت 1879، يقول فيها: « أكيد أنّكم علمتم من الجرائد بخبر انسحابي من الشؤون السياسية. فقد استقلت وقبلت استقالتي.

وإليكم في كلمات وجيزة ما حصل: تعلمون أنني منذ أمد طويل إن أردنا الفول ضحية مؤامرات كثيرة تُحاك في القصر. فقد وصلت إلى وضع، وأنا محاط من الأعداء والحاسدين، صرت لا أعرف فيها نفوذي ولفت انتباه سموّه إلى ذلك العديد من المرات، ملاحظا بأني لم أعد قادرا على تسيير الأمور في تلك الظروف المماثلة.

فقد قلت له لكي يتمكن الصدر الأعظم من القيام بعمل يجب عليه أن يكون محاطا بوزراء يشتركون في مسؤوليته وفي طريقة تحليله.

فلم يقع تطبيق الوعود التي وصلتني.

وأخيرا، وفّر لي سموّه عن طريق شخص الفرصة حتى يمنحني تفسيرا واضحا، يطول هنا بسطه عليكم.

خلاصة القول، تعلّلت بتقديم برنامجي للسلطان، مضيفا إلى أنه في صورة عدم قبوله، لا يبقى لي سوى التخلي، فقد طالبت بوزارة متجانسة ومسؤولة، وبعقد المجلس النيابي بمهمة مراقبة الحكومة والتصويت على الميزانية، وأخيرا منع أي موظّف التحدّث عن شؤون الدولة مع أي كان سوى رؤسائه المباشرين. فتردّدوا وأبقوني أترقب حوالي اثني عشرة يوما قبل قبول استقالتي.

وأخيرا، اعتقدوا أنه من الواجب جمع العلماء تحت رئاسة شيخ الإسلام للبتّ في المسألة، لوضع قانون يجعل من الصدر الأعظم رئيسا للمجلس، مكلفا فقط بتبليغ قرارات السلطان.

وسيهتمّ هذا الأخير مع كلّ وزير بشؤون مختلف الوزارات، التي وقع التخفيض في عددها لتصل إلى عدد ثلاثة عشر وزارة. فقد أرادوا بهذه الوضعية أن يجعلوا منّي مجرد وسيط بدون سلطة ولا مسؤولية، ولايمكن لهذا أن يتماشى مع الوجهة التي تناسبني. لذلك تمسكت بشروطي، ووقع قبول استقالتي».

* رسالة إلى روسطون، القنصل الفرنسي بتونس، بتاريخ 8 أكتوبر 1879، يقول فيها:

« . . . تعلمون، يا صديقي القنصل العام، إني اعتزلت الآن السياسة، وبالتالي سأجد متسعا من الوقت أخصصه لكم.

فالأخبار التي تقرؤونها على الجرائد والمتعلقة بالمسائل الشرقية تحيطكم علما أكثر ممّا أقدر القيام به بنفسي. فما يمكن قوله لكم هو أن اعتزالي لم يكن ما يطلقون عليه نهاية الحظوة، لأن سموّه حافظ على عطفه عليّ. في حفظ الله، الخ. .».

الوزارة، رغم أنّ الإقتراحين قد جمع حولهما، إضافة إلى صوتينا، أسماء قدري باشا، وزير الداخلية وعلي باشا، رئيس مجلس الدولة وسعادة سعيد باشا، الصدر الأعظم الحالي، وكان آنذاك وزيرا للعدل.

فيما بعد وقد أبدى جلالته استعداده للتحادث معي حول هذا الموضوع، قدّمت له على التوالي عدّة مذكّرات حول هذه المسألة الخطيرة. وهذا هو التحليل مع بعض الزيادات للمذكرة الأخيرة من بين هذه المذكرات والتي قدّمتها له في 18 محرّم 1300 هـ[1].

******

إن الشريعة الإسلامية الصادرة عن الله سامية، شاملة وأزلية. وأيّ كان يتمكن من فهمها يكنّ لها الإعجاب والتقدير لما فيها من حكمة ونور إلهيين تنبجس من صحائفها. ويكفي للتعلق بها واتباعها معرفتها، وإن كنّا للأسف نبتعد عنها في عصرنا هذا، فلأننا نجهلها.

أي معجزة جعلت هذه الشعوب المغمورة تندفع في وثبة واحدة لتصير على رأس الحضارة العالمية ؟ كيف نفسر هذه الثورة الأخلاقية العميقة التي أثـّرت على هذه الزمرة الجاهلة الفضّة ؟ لقد تحولوا من رعاة مسالمين إلى أبطال، ومن جهلة إلى منارات علوم، ومن رجال متوحشين، دمويين وقساة انفتحوا على أنبل المشاعر والتضحيات الإنسانية! لم يكن سبب هذا التحوّل المفاجئ التام سوى إيمان العرب بالإسلام. فرسولنا محمّد (عليه الصلاة والسلام)، علمهم بنفسه، رغم أنه كان أميا، القرآن الذي أنزله الله عليه ودفعهم بنبل أخلاقه إلى الإقتداء بالشريعة الإسلامية. إن تبنّي هذه المبادئ العليا التي امتزجت بقلوبهم وعقولهم والتي حصلوا بها على شحنة، هذه القوة وهذه الفضيلة المدهشة

(1) الموافق ليوم 30 نوفمبر 1882.

فعلا، هي التي سمحت لهم [القيام] خلال تسعين سنة بأكثر فتوحات ممّا قام به الرومان، الملقبون بأسياد العالم، خلال ثمانية قرون. فهيمنوا من إسبانيا إلى الهند، ومن جنوب جزيرتهم إلى بحر قزوين وحاصروا أيضا القسطنطينية، وقد كانت آنذاك مركز القوة والحضارة المسيحيتين.

ويروي مؤرخو كلّ الأمم أنه عندما كانت أوروبا منغمسة في ظلمات الهمجية، كانت الآداب، والفلسفة، والعلوم، والفنون والصناعات تغمر بأنوارها كلّ العواصم الإسلامية؛ فقد كانت بغداد، والبصرة، وسمرقند، ودمشق، والقاهرة، والقيروان، وفاس، وغرناطة وقرطبة من أكبر المراكز الفكرية. إذ ما إن تمرّسوا على الحقائق الكبرى والمعتقدات الرفيعة للديانة الإسلامية، حتى انفتحت أمام فطنتهم التي لا تعرف الكلل آفاق جديدة: فقد عرف الأدب، والمنطق والفلسفة تطورا ملموسا في صفوفهم. لقد نجحوا في العلوم الصحيحة بتفاضل؛ فمنذ منتصف القرن الثالث، تمكن عالمان فلكيان في سهل سينيار من قياس درجة من خط الطول؛ ووقع شرح أفكار أقليدس، وتصويب قواعد بطليموس، وقياس انحراف سمت الشمس بكامل الدقة، ووقع اختراع آلات دقيقة جديدة وصار لسمرقند مرصد فلكي ممتاز قبل أوروبا.

صار العرب في ميدان الطبّ من المشاهير، وأصبح في نفس الوقت العديد من كبار فلاسفتهم من كبار الأطباء مثل ابن سينا وابن رشد. وكانت شهرة الأطباء العرب بما هي عليه إلى درجة أنّ ملك قشتالة المصاب بالنقط أراد أن يعالج نفسه في قرطبة وحصل بفضل الخليفة على ترخيص بالقدوم لاسترجاع عافيته لدى أعدائه. وكانوا يدرسون فنون التقطير، فوجدوا العقاقير، وعدّة طرق علاجية وأدوية، واستعمال المنّ، والسنا، والكافور، والزئبق، الخ. . . ومن العلوم التي ندين بها للعرب هي الجغرافيا؛ ففتوحاتهم الشاسعة، وميلهم للرحلات،

وضرورة الحجّ وفرت لهم المعرفة الدقيقة لأصقاع بعيدة لم تعرفها الشعوب الأخرى.

في الفنون، لم يهتموا إلا بالهندسة، إذ يحرّم عليهم الدين النحت والرسم؛ ويشهد القصر الفخم الذي بناه عبد الرحمن الأول في قرطبة بسواريه المرمرية الألف والثلاثة والتسعين وفوانيسه الأربعة آلاف والسبع مائة، وقصر الزهراء الذي بناه عبد الرحمن الثالث على ضفاف النهر الكبير والعديد من المنشآت الفخمة الأخرى، المنتشرة في كامل المناطق التي فتحوها، تشهد على تفوقهم في فنون البناء. وعندما امتدّ نفوذهم من جبال البيريني إلى جبال الهمالايا، أصبح العرب من أكبر تجار العالم. إنّ نظام الريّ الذي اتبعوه والمعمول به إلى اليوم في سهول بلنسية، هذه الحديقة الإسبانية، يمكن أن يكون مثالا للفلاحين الأوروبيين المعاصرين. وامتهنوا الأشغال الصناعية وصاروا من أمهر الحرفيين؛ وأحسن دليل على ذلك شهرة الأسلحة والصفائح من دمشق وطليطلة، والحرير والأقمشة الصوفية لكشمير وغرناطة، والأقمشة الزرقاء والخضراء لكونكة، وعدة الفرس، وسروج وجلود قرطبة التي كانت كلّ أوروبا تبحث عنها ويقع اقتناؤها بأسعار مرتفعة. وأوّل ساعة شاهدتها أوروبا تمّت صناعتها في بغداد من قبل مسلم وأرسلها الخليفة هارون الرشيد مع هدايا أخرى إلى الإمبراطور شارلمان. وإن لم يعد من تبقى من الصليبيين إلى ديارهم محملين بورود الانتصار، فقد أخذوا معهم على الأقل، حسب شهادة المؤرخين الأوروبيين، حصيلة كبيرة ضرورية من المعارف التي تعلموها عن العرب والتي صارت أساس العلوم والحضارة العصرية.

غير أنّ كلّ ما قاله المؤرخون حول الحضارة والعلوم العربية يظلّ أقلّ بكثير من الواقع، خاصة فيما يتعلق بالمؤرخين الأوروبيين الذين لا يعرفون سوى القليل من المؤلفات العربية.

كلّ من اعتقد أنّ العرب حصلوا على فتوحاتهم بالسيف هم على خطأ؛ أكيد أنّ قواتهم العسكرية قد فرضت الاحترام ومهّدت الطريق؛ ولكن الفتوحات المنجزة باسم الشريعة الإسلامية، المطبقة بصرامة وعدل من لدن الخلفاء الراشدين الذين طبقوا بصدق أحكامها وقدموا أحسن مثال للتواضع والنزاهة ونكران الذات. نلاحظ فعلا أنّ كلّ البلدان التي رفع فيها العرب راياتهم أسلمت لا بالإكراه أو القوة، وهما طريقتان ممنوعتان شرعا، ومن المؤكد انهما لا يؤديان إلى الهدف، إذ لا نرغم أحدا على الإيمان، بل بسبب النور الساطع للحقيقة والعدل اللذين ينبعان من هذا الدين ومن التصرف النبيل السخي للمسلمين، الذين احترموا إلى الآن بمرونة واعتدال منقطع النظير حياة الشعوب المهزومة وأموالها.

هكذا، فإن الإسلام، الذي ظهر في الجزيرة العربية والتي، باستثناء الصحراء الرملية الشاسعة التي تحتل الوسط، لا تكفي إلا لاثني عشرة مليون نسمة، أصبحت تضمّ في أواخر القرن الأول [للهجرة] مائة مليون تابع يحتلون آسيا الوسطى، ونصف الهند، والشام، ومصر وكلّ الشمال الافريقي إلى إسبانيا.

وقعت المحافظة على بهاء الإمبراطورية العربية، المتأتية مباشرة من التطبيق الحرفي والنزيه للشريعة، دون تهاون حتى نهاية خلافة العباسيين. ولكن انغمس آخر هؤلاء الخلفاء، الذين تخلوا عن التجلد والصبر اللذين أملتهما الشريعة ومكنتا أسلافهم من المجد الباهر، في حياة البذخ والفتور؛ فتخلوا بذنب وضعف في نفس الوقت عن روابط العدل التي تجمع في رابطة واحدة كلّ الشعوب الخاضعة لهيمنتهم، وتغافلوا، خلافا للأوامر الربانية، عن نصائح علماء وعقلاء الأمة الذين كانوا السند الأساسي لعرش آبائهم، وأقاموا، بعد أن أحاطوا أنفسهم

ببطانة من المتملقين، نظاما للمحسوبية، وهو السبب الأول والدائم لخراب كلّ الأمم التي وقعت فيه في الماضي وستقع فيه مستقبلا. لم يقع انتظار نتائج هذا السمّ القاتل للدول: فعوّض رجال عاجزون ومرتشون الموظفين الثقاة والمتنورين في أهمّ وظائف الدولة، فثارت الأهواء، وطغت الدسائس والمصالح الخصوصية على المصلحة العامة للإمبراطورية؛ هكذا، بتعويض العدل والإنصاف بالتجاوزات والتسلط، اهتزّت أركان الدولة. فثارت الشعوب التي أرادت الإطاحة بهذا الظلم الشنيع من كلّ صوب؛ ولكن وقد أعماها الغضب وضعت في مقام ثانوي دون أن تلحظ ذلك وجهات النظر الخادعة والمغرورة لحكامها الذين تظاهروا بالاهتمام بالشؤون العامة، لكي يعلنوا استقلالهم عن الخلافة، دون التفكير بأن الانقسام خسارة للجميع.

بهذه الطريقة، تجزأت الإمبراطورية إلى دويلات متنازعة تتقاتل فيما بين بعضها البعض وكادت لا محالة أن تؤول للزوال لو لا القبضة الحديدية للسلطان عصمان، الذي، بإلهام من الشريعة الربانية، ضمّ إلى عرشه الأشلاء المتبقية للإمبراطورية العربية وأسس منها الإمبراطورية التركية.

تجمعت نحو هذا المركز القويّ مصالح الإسلام. وسار عصمان وذريته الأفاضل ثانية على درب الخلفاء القدامى الأمجاد في تطبيق الشريعة بإخلاص ودقة وأسسوا عهدا جديدا من الفخر والعزّة للإسلام.

ولم تتأخر الإمبراطورية التركية وكذلك الإمبراطورية العربية، بفضل مؤسساتها الثرية عن توسيع فتوحاتها في آسيا وأوروبا، وتمكنت في وقت قصير، مقارنة بحياة أمة، من أن تبلغ درجة غير متوقعة من القوة والجلال، مُهابة ومحترمة في الخارج، عادلة وغنية في الداخل. وهيمنت أساطيلها بحرا من جبل طارق إلى بحر أزوف؛ وكانت قواتها البرية هامة

جدّا إلى درجة أن شارل الخامس الشهير، المتحكم في مستقبل الغرب لم يتجرأ على مواجهتها وترك أخاه فرديناند دوق النمسا يتخبط تحت ضربات السلطان سليمان القانوني. وناشد ملك فرنسا، فرنسوا الأول، في خصوماته مع منافسه الإمبراطور، إعانة السلطان. ولكن لم يكن السبب الأول لقوة الإمبراطورية التركية عدد الجند والقوّة المادية، فقد كانت أساسا نتيجة حيوية عظيمة وثروة تطورت في الأمة في ظلّ نظام عادل وإدارة حكيمة ناجمة عن تطبيق القانون.

هكذا تماسكت تركيا طيلة أربعة قرون قوية ومزدهرة إلى حكم أحمد الثاني[1]؛ ولكن منذ ذلك الحين عدنا للسقوط في الخطأ والظلم مثل آخر الخلفاء العباسيين واندلعت الثورات من كلّ ناحية، خاصة في مناطق الإمبراطورية التي يقطنها رعايا غير مسلمين. ونشطت بعض الحكومات الأوروبية، مستغلة هذه الاضطرابات، للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة وبحجّة حماية المسيحيين حصلت على فوائد معنوية واحتلت أراض لم تصل إليها إلى هذا الحين بقوة السلاح. منذ ذلك الحين لم تزد وضعية تركيا إلا سوءا كلما توغلت أوروبا أكثر بتدخلها الديبلوماسي في شؤون البلاد وأصبحنا خاضعين إلى الوضعية السيئة التي نحن فيها اليوم أمام المخاطر التي تهددنا بالاضمحلال.

أعتقد أنه من الضروري تعليل أفكاري بأن استعرض هنا ولو إجماليا فيما تتمثل الشريعة الإسلامية التي أنشأت الممالك في ظلّ نفحاتها الحية والتي قادت دوما الشعوب التي اتبعتها بوفاء نحو الرخاء المعنوي والمادي.

كلّ من يؤمن بخلود الروح واليوم الآخر يعتقد ضرورة بأن حياة العنصر البشري في هذا العالم ليست سوى وسيلة للتطور وتحقيق

(1) [حكم فيما بين 1102-1106هـ/ 1690-1694.]

الكمال، حتى نتمكن من ابتغاء نعم الله في الآخرة. فالدين هو المرشد الذي يأخذ الناس نحو الصلاح وبالتالي نحو الخلاص. وحتى تكون الديانة قوية يجب أن تكون تامة؛ بمعنى يجب في نفس الوقت أن تنظم التصرف الروحي والمادي للشعوب، لأن العنصر الثاني هو الإضافة الضرورية للأول، وتمثل إن أردنا القول وسيلة النفاذ إليه. مثل الديانة الموسوية التي كانت، حسب معطياتنا التاريخية، الأولى التي علـّمت الناس واجباتهم إزاء الله وإزاء الأهل، فإن الديانة الإسلامية تستجيب بدقة لهذه الشروط.

كان من الطبيعي أن ترسم المسيحية التي اعتمدت على كتب العهد القديم في أسسها المسلك الروحي والمسلك الدنيوي الواجب اتباعه، إذ من غير المعقول أن يريد الله للبشرية أن تتصرف في نفسها بالقوانين الاجتماعية للوثنيين، المناقضة أحيانا للواجبات الروحية للديانة الجديدة. ولكن ظهرت الديانة المسيحية في بلد خاضع لعبودية الرومان الوثنيين الظالمين؛ فنمت ضعيفة وخائفة في الظلّ والغموض، إلى درجة أنها نظرا لعدم قدرتها على ممارسة قوانينها الدنيوية، لأن القياصرة الرومانيين لا يمكن لهم السماح بذلك، اضطرت إلى أن تتنازل للتعاقد مع الدولة بوضع هذه الكلمات على فم المسيح : « أعطوا لقيصر ما لقيصر، ولله ما لله إذ أن ملكي ليس من هذا العالم». ولذلك أُجبرت على التخلي عن قوانينها الدنيوية المضمنة في العهد القديم، الذي كان لا محالة وحي من الله، وعلى الرضوخ إلى القوانين الوثنية، غير محافظة بصفة قطعية تقريبا إلا على الجانب الروحي[1]. وهكذا لم تكن هذه الديانة،

(1) عبر خير الدين عن نفس الفكرة في **أقوم المسالك** : «إنه لمن الخطأ الاعتقاد بأنّ الأوروبيين قد توصلوا إلى الرخاء الذي يتمتعون به اليوم ببساطة بسبب خصوبة الأرض وليونة مناخها، إذ توجد أراض ومناخات أحسن؛ ولا يجب الاعتقاد أيضا بأن ذلك هو النتيجة المباشرة لمبادئهم الدينية، إذ رغم أنها توصي بممارسة العدل والمساواة، فإننا نعرف بأن مؤسساتهم السياسية ليست لها، مثل مؤسساتنا، أصول دينية. فقد منع المسيح على الحواريين التدخل

المستضعفة والمحرفة، والمقتصرة على الجانب الروحاني فقط، قادرة أن تمنح لحوارييها القوة والحيوية الكافيتين لتسيير الناس ماديّا وحتى معنويا في الطريق الذي سطرته شريعة الله؛ فصارت إذن في مقام ثانوي من مصالح الشعوب وأمست وسيلة في يد الأمراء والملوك الذين، إن أردنا القول، تستجدي منهم وجودها.

بينما ظهر الإسلام وسط شعب معتد وحرّ لم يعرف أبدا أي هيمنة أجنبية، فنما بينهم في وضح النهار قويا ومهيمنا؛ وارتفعت رايته الرفيعة مثل الشمس، محاطا ومحميا بالأخلاق الرفيعة وسيف الصحابة. فتحدى جميع الصعوبات بقوة صارمة ونشر أمواج خيرات مؤسساته. عظيم مثل القوة الربانية، لم يبحث عن سند عظماء العالم ولكنه أنشأ ممالك وشمل بحمايته شعوبا وملوكا، استعانوا بحكوماته كوسيلة لتنفيذ الشريعة التي لا ترمي إلا لتحقيق هدف واحد، وهو الحياة الآخرة.

وتحتوي الديانة الإسلامية على مبدأين ينظمان سلوك الناس، أي الجانب الروحي والجانب الدنيوي. ويصدر هذان المبدآن من نفس المنبع الذي لا يجف ولا يتغير، المتكون من القرآن وهو كلام الله والسنة وهي الأحاديث، التي تروي بصدق حديث وأعمال مرشدنا ورسولنا، وهي ملهمة من الله. وقد شرحها المفسرون المسلمون المجتمعون في إجماع، والذين يصدرون الأحكام الطارئة حسب العادات والوقت، ولكن دوما في إطار الحدود الموضوعة للعقيدة الدينية.

بالابتعاد عن الجانب الروحي للإسلام، وليس المجال هنا مخصصا له، فإني سوف لا أتعرض في التحاليل التالية إلا إلى جانبه الدنيوي، المتضمن للقوانين السياسية والقوانين الاجتماعية.

في المسائل الدنيوية، وقال، مثلما نعلم، بأن مملكته ليست من هذه الدنيا. وفعلا، إن مملكة ديانته لا تخصّ إلا الروح. وإضافة إلى ذلك، فإن الاضطراب السائد في دول البابا، زعيم الديانة المسيحية، وسببه رفض اللجوء إلى مؤسسات سياسية تتماشى ومؤسسات بقية الدول الأوروبية لأحسن دليل على ما قدمنا.»

توفر القوانين السياسية، المسماة السياسة الشرعية، لرئيس الدولة إدارة السياسة الداخلية والخارجية، إدارة يباشرها عن طريق وزارة من موظفيه، ولكن شريطة الأخذ بنصيحة حكماء الأمة، إذ قال الله تعالى في القرآن متوجها لرسولنا: ﴿وشاورهم في الأمر﴾. [1]

ومن ناحية أخرى، تأمر هذه الأحكام كلّ المسلمين بالنهي عن المنكر والعمل على الإحسان، إذ قال الله في القرآن للأمة: ﴿إِنّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون﴾[2]. فعلى أساس هذين الأمرين الفاصلين من الله يرتكز الشرع السياسي في الدين الإسلامي.

(1) يقول خير الدين في **أقوم المسالك**: «واحدة من أهم شروط هذا القانون نفسه، من الناحية السياسية، هو الالتزام بالاستشارة قبل التنفيذ، المفروضة على رسوله المنزه، رغم أنه في مقامه لا يحتاج لاستشارة أحد، إذ يتصرف حسب الوحي الإلهي وهو المعروف بعصمته. ولكن الأمر الصادر للرسول لم يكن سوى لغاية مثلى، وهو إقامة قاعدة إلزامية لكلّ من يأتي من بعده من الحكام.»

(2) [النحل، 90]، ويقول خير الدين: «هناك إجراء آخر هام جدًا يمثل في نفس الوقت أحد المبادئ الأساسية للشريعة، وهو واجب مناهضة الشر بكل الوسائل الشرعية، والمفروضة حرفيا على كلّ مسلم راشد متمتّع بجميع مداركه العقلية. فمن هذا الشرط الأساسي تأتي شرعية والضرورة لنا بمراقبة الأفعال العمومية". ويضيف: "يجب إذن أن يتحمل كل مسؤول بنفسه التدبير الملائم، الناجم عن قانون سواء ديني أو سياسي، وبما أنّ كلّ قانون، إن لم يقع احترامه، معرض للزوال، ينجرّ عن ذلك الواجب المباشر لكلّ الرجال العاقلين والمتنورين من الأمة أن يعارضوا كلّ تجاوز للقانون، باعتباره قمة الاعتدال. . . . » ويقول أيضا: « توجد إدارة الإمبراطورية تحت رعاية العلماء والوزراء الذين يحق لهم توبيخ الأمير، في صورة ما إذا حاد عن الطريق المستقيم، لأن شرعية السلطان ترتكز على القوانين السياسية والدينية، التي تأمر الحاكم، مثلما رأينا سابقا، بالأخذ بالنصيحة قبل التنفيذ وتلزم حرفيا الجميع بمقاومة الفساد. . . وإن رأى العلماء والوزراء في أعمال السلطان ما يخالف القوانين السياسية والدينية، أو حتى لنظام السلطان سليمان، باعتباره التأويل التقليدي، فما عليهم سوى الإقتداء بالنصوص الدينية المتعلقة بمقاومة الفساد، أي يشرعون في جلب انتباه السلطان، فإن كان ذلك كافيا، فقد بلغوا المرام. وعلى عكس ذلك، عليهم إحاطة قادة الجيش بأن ملاحظاتهم ظلت دون جدوى.
وأخيرا، يشير نفس النظام الوسيلة القصوى الممكن استعمالها في صورة ما إذا صمم الملك على عدم احترام القانون ومواصلة أهوائه: وهو الإطاحة به واختيار فرد آخر من العائلة الحاكمة مكانه.»

أما في خصوص السياسة الخارجية، فالأحكام الإسلامية تنص على الإخلاص واحترام المواثيق مهما كانت؛ فهي إذن لا تقبل الحكمة المعمول بها في السياسة الأوروبية المعاصرة: القوة تسبق القانون.

لم يكن رسولنا، وهو يعمل بوحي إلهي، في حاجة إطلاقا إلى نصائح الناس لتوجيهه؛ ولكن لنفترض أيضا أنه في بعض الظروف كان قد تصرف حسب أهوائه الشخصية، فلا جدال إن وُجد هذا الحق أن يكون له؛ يعترف جميع المؤرخين المسلمين وغير المسلمين بعبقريته وتفوقه كإنسان عادي، ولكن الله الذي يعرف جوهريا قيمة رسوله، أمره رغم ذلك بالتشاور، بهدف واضح وهو وضع شرط لمن سيأتي من بعده في منصب الخلافة. وفعلا، فبموجب هذا الأمر المقدس، كان الخلفاء الأوائل يناقشون الشؤون العامة مع الصحابة مجتمعين في مجلس. وتبنّت الحكومات التي توالت هذه القاعدة، وخاصة الخلفاء العثمانيون، بدعوة مجالس خارقة للعادة تتألف من العلماء، والوزراء وكبار وجهاء القوم، وكذلك المثقفون من كلّ رتبة.

ولا تستسيغ القوانين الاجتماعية الإسلامية التمييز بين الفئات؛ فهي مستوحاة من المساواة الخالصة في الحقوق بين الناس وتمثل الكمال في العدل الذي حاول عدد من مشاهير الرجال بلوغه في نظمهم الأوروبية. وتمثل هذه القوانين التي ناقشها وفسرها فقهاؤنا أنقى الأخلاق ويمكن تطبيقها في كلّ زمان دون خرق القواعد المتينة والسامية التي أسستها. إذن، ليس النقص في القانون، مثلما يدعون، ولكن منفذيه هم الذين نفتقدهم ويجب تكوينهم.

ولكن، بترك مسألة الإيمان جانبا وبوقوفنا من وجهة نظر مادية خالصة، نلاحظ تاريخيا أنّ التطبيق الصريح والمخلص للشريعة الإسلامية أفرز دوما نتائج باهرة، وهي النتائج التي لم تكن محض الصدفة أو بتأثير من

ظروف خاصة، ولكنها نتيجة طبيعية لروحها وإجراءاتها الباهرة. لكن بما أن نفس السبب يؤدي دوما إلى نفس النتيجة في إطار تساوي الظروف، فإنه ليس من المفروض أن يؤدي التطبيق الحرفي للشريعة الإسلامية إلى نفس النتائج التي وفرتها في الماضي. فعندما أردنا تعويضها، مثلما فعلنا، بنظام غير متجانس من المؤسسات الأوروبية التي صارت غير واضحة وغير مجدية عندما أردنا ملاءمتها بقوة مع تقاليدنا ووضعنا الاجتماعي، حصلنا مثلما توقعنا على نتائج معدمة تماما. وعلى كلّ، مبدئيا يستحيل غرس مؤسسات بلد في بلد آخر، حيث تختلف طباع الناس، وعاداتهم وثقافتهم، وكذلك ظروفهم المناخية. فهل تتشابه القوانين الفرنسية مع القوانين الأنقليزية؟ والحال أن هذين الشعبين المسيحيين هما تقريبا من نفس الجنس، يقطنان نفس المنطقة ويحتلان أعلى مراتب الحضارة العصرية! فقد عملت فرنسا، مثلا، منذ أربعة عشر قرنا لتصبح على ما هي عليه ولتوفر لنفسها المؤسسات التي تملكها اليوم. فهل نعتقد بأن المؤسسات التي لا يمكننا أن ننكر تفوقها على التي سبقتها قادرة على تسيير الفرنسيين لثلاثة أو أربعة قرون خلت؟

منذ أربعين سنة، حاولت، العديد من المرات، الحكومات التي توالت على الإمبراطورية التركية إعادة تنظيم المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية للبلاد؛ غير أن مجهوداتها لم تفض [إلى نتيجة] لأننا لم نسع بصراحة وحزم إلى إصلاحات جذرية متأقلمة مع الحاجيات الحقيقية للبلاد، وكذلك مع تقاليد أهلها. فعوض المحافظة على الطريق المسطرة لتحقيق التغييرات الضرورية كلما دعت الحاجة، مثلما يطبق في حكومات الأمم المثقفة والمتحضرة كثيرا، اخترنا نصف الحلول دون الأسس وقلّدنا أوروبا في بعض المؤسسات المعزولة [عن إطارها] لأننا لاحظنا النتائج الطيبة التي وفرتها في البلدان التي ظهرت فيها،

متناسين أن مجمل القوانين لبلد معين هي التي تضمن الفوائد من كلّ إجراء خاص. وهكذا، عندما لم يجد هذا التوالد مؤسسات تركيا وقد هيأت الأرضية والظروف المناسبة لوجودها، بادت بسرعة، ممّا تسبب أحيانا في إلغاء قانون قبل الشروع في تطبيقه بعد، وهي محاولة وخيمة ستتسبب نتائجها حتما في زعزعة الاحترام المطلوب للنظام الاجتماعي وستنغمس البلاد في جمود تام إزاء الشؤون العمومية. فأردنا من بين ما أردنا إعادة تنظيم إدارة القضاء في تركيا، ووقع لذلك إقامة قــاعات جلسات، وأنشئت محاكم الاستئناف والتعقيب، ووقع تعيين الرؤساء، والقضاة والمدعين العامين للسلطنة، الخ. . . ؛ ووقعت الترجمة باللغة التركية، ثمّ صدر جزء من القوانين الفرنسية وهكذا تمّ الاعتقاد بلوغ الكمال. ولكن كيف كانت نتيجة كلّ هذه الإحداثيات ؟ لا شيء، حتى لا نقول كارثية، لأنه لو مكّن هذا التنظيم القضائي فرنسا من نتائج طيبة، نحن بصددها، فلأنها في مكانها، مستخرجة من بين المؤسسات الأخرى التي تسندها وتتمّمها؛ وبأخذها إلى تركيا، حيث لا يوجد الرجال ولا الظروف الضرورية لصقلها، تصير عقيمة ومضرة. وإن شغف أحدهم بحقّ بالتنظيم المنقطع النظير للجيش الألماني، فيأخذ مثلا الباشي-بوزوخيين ويكسيهمّ على الطريقة الألمانية، ويلقب الضباط بألقاب ألمانية، ويمكنهم من مؤسسات عسكرية ألمانية، وهو ما يمكن القيام به في وقت قصير ثم دون أي مقدمات، ويأمر هؤلاء الباشي-بوزوخيين المزملين بغرابة بالتحرك مثل غزاة سوداوا Sodawa [1] وسودان Sedan [2]، فهل يعتقد أنه يستطيع الحصول على نتائج نوعا ما مرضية ؟ إننا بهذه الطريقة نواصل السير في منحدر الانحطاط المحتوم الذي يقودنا بلا هوادة نحو الفناء.

(1) [وهي المعركة التي انتصرت فيها بروسيا على النمسا سنة 1866].
(2) [وهي المعركة التي انتصرت فيها أيضا بروسيا على فرنسا سنة 1870].

يعترف اليوم كلّ العالم بضرورة إدخال إصلاحات في الإمبراطورية لإنقاذها؛ وحول نوعية هذه الإصلاحات الضرورية المعترف بها، تختلف المشارب. ويعتقد البعض أنه بالعثور على صدر أعظم يمتلك خصالا عالية، مثلما كان موجودا، محاطا بموظفين مختارين بإحكام أيضا، يمكن أن تستعيد أوضاع الإمبراطورية بهاءها القديم دون ضرورة المساس بالتنظيم الحالي للحكومة. أمّا أنا، فلا أنكر أن اختيار أحسن وأمهر الموظفين يمكن أن يكون ذا جدوى مثلما شاهدنا، ولكنّني واثق من أن هذه الوسيلة غير كافية إطلاقا لتحقيق علاج ناجع للوضع الحالي، إذ أنّ حالة الإمبراطورية التركية اليوم ليست شبيهة بما كانت عليه في الماضي. لقد بدأت تبرز أخطر مظاهر الانحلال في الداخل بسبب إدارة فاسدة واختفت بسرعة في الأمة مشاعر الصدق والوطنية، وهي الرابط الأخلاقي للأهالي، وعوّضتها الأنانية والرشوة. واستعمل السكان الغاضبون غير المسلمين، لعدم حصولهم على المساواة في الحقوق السياسية والمدنية مع المسلمين، مساندة أوروبا لهم للحصول عموما على الاستقلال الإداري؛ ثمّ إن وصلت العديد من المقاطعات المستقلة ذاتيا، بإعانة دائمة من أوروبا، إلى الاستقلال، فإنّ البقية تتجه بسرعة نحو ذلك والبقية التي لم تحصل بعد على الحكم الذاتي في حالة هيجان كبير للحصول على ذلك ولبلوغ الحرية من هناك. إذن، هنالك تيار للانشقاق واضح المعالم بدأ يظهر في الإمبراطورية يجب إيقافه مهما كان الثمن، إذ سوف لا يتأخر أيضا عن أخذ المقاطعات الإسلامية التي لا تقلّ تظلما من إدارة مشينة تديرها. وتتهدّد تركيا أعظم الأخطار من الخارج. فقد سمح اختلاف الرأي، الذي كان موجودا لسنوات طويلة بين القوات الأوروبية حول المسألة الشرقية، للإمبراطورية من مواصلة البقاء، وإن كانت ضعيفة، ومنعدمة النظام وفي وضعية مالية

رثة؛ ولكننا اليوم لا نستطيع أن نشكّ في تعويض الخلافات القديمة بين الحكومات الأوروبية باتفاق ضمني: فالحرب الأخيرة مع روسيا[1]، وحيثيات معاهدة برلين التي تتصرف دون قلق في أراضي الإمبراطورية، واحتلال تونس من قبل فرنسا ومصر من قبل أنقلترا دون معارضة أحد بصفة جدّية، تمثل حجّة دامغة على هذا الاتفاق الذي يهدّد مباشرة وجود تركيا. إضافة إلى ذلك، فإنّ أوروبا واعية اليوم بقوّتها وبثروتها، فهي تملك وسائل المواصلات السريعة والمضمونة، وعدد رعاياها القاطنين في تركيا أكثر ألف مرّة من الماضي، وعرفتْ تجارتها تطوّرا عظيما ولا توجد أي حواجز تستطيع احتواءها؛ إن مؤسسة الامتيازات الشنيعة توفر لوكلائها الديبلوماسيين تأثيرا مبالغا فيه وكثير الضرر بهيبة الدولة [التركية][2]، وأخيرا هناك الديْن الكبير الذي ارتبطنا به إزاءهم وجعلنا في تبعية لهم في الميدان المالي. ولهذه المعطيات إجمالا، فإن الدول الأوروبية تهيمن علينا تقريبا وتجبرنا على السماح لها بالتدخّل في شؤوننا الداخلية.

تنفيذا لمعاهدة برلين، وقع منح بلغاريا والروميللي الشرقية حكما ذاتيا واسعا، وتقريبا الاستقلال. وأوصت هذه المعاهدة أيضا بإمكانية إقامة إدارة جديدة، شبيهة بإدارة الروميللي الشرقية أو الكريت، في ولايات أوروبا وولايات آسيا التي يقطنها الأرمينيون. وليس من شكّ أنه إذا ما تحققت هذه التنازلات، سيقوم سكان هذه المقاطعات باستغلالها

(1) [ويقصد بها الحرب البلقانية فيما بين 1875 و1877].

(2) يقول خير الدين في **أقوم المسالك** : » من بين الصعوبات التي تواجه إقامة المؤسسات السياسية التي نتحدث عنها في البلدان الإسلامية، يجب الأخذ بعين الاعتبار الحالة بأن القوى الأوروبية التي تضخّم أكثر من الواقع الامتيازات التي انتهى وقتها، ترفض خلافا للقانون، ومتجاوزة حقوق الناس وسيادتهم الترابية، قبول أن يكون مواطنوها المقيمون في البلدان الإسلامية مقاضاتهم عن طريق المحاكم المحلية، عندما يتمّ إقرار مؤسسات مدنية، متعللين بأنّ قلة معارف وتعليم القضاة المسلمين لا تمثلان ضمانات كافية وأن التعصب والكراهية الدينية ضدّ المسيحيين تمنعهم من أن يكونوا عادلين. «

لتحقيق المسار نحو الاستقلال، خاصة بالنسبة للمقاطعات التي تقطنها أغلبية مسيحية، لا تفتقد المساندة الأوروبية، حسب ما توفر لدينا في مناطق أخرى. ومن جهة ثانية، يجب عدم التفكير في التملص من تطبيق هذه الشروط، إذ أنها موثقة في معاهدة رسمية يمكن لأوروبا إثارتها عندما ترغب، لو أبقينا إدارة المقاطعات على الحالة التعيسة التي هي عليها. ولكن الضمان الذي يمكن للصدر الأعظم ووزرائه تحقيقه، خصوصا ضدّ التجاوزات الناتجة عن التنازلات، دون الحديث عن المشاكل الأخرى التي أشرت إليها، يصير غير كاف تماما، نظرا لأنّ الوسائل المتوفرة لديهم الآن لا تساعد على معالجة الأوضاع. فعلا، هنالك حالة من اثنتين، إما أن تواجه الحكومة التجاوزات التي أتصورها أو تلك التي تقبل بها. ففي الحالة الأولى، لن يتأخر السكان عن التذمر والاحتجاج والثورة أيضا ضدّ الدولة السلطانية بدعوى المطالبة بتطبيق حقوقهم المكتسبة؛ عندئذ تتدخل أوروبا، حسب الترتيب المعمول به للمحافظة على هذه الحقوق وإعانة المطالبين بها للحصول إن عاجلا أو آجلا على استقلالهم، مثلما وقع بالنسبة لليونان، ورومانيا، وصربيا، والجبل الأسود، الخ. . . وتكون النتيجة في الحالة الثانية مماثلة، وقد لا تختلف إلا باستعمال الوسائل المتوفرة للتحرك، إذ بتوجه هذه المقاطعات من ظلم إلى آخر، فإنها ستصل لا محالة إلى الإنعتاق دون إعانة معلن عنها من طرف أوروبا.

قد تتسبب وضعية شبيهة بخلق صعوبات أخرى خطيرة للإمبراطورية: إذ ما أن يمنح الحكم الذاتي إلى إحدى الولايات بأوروبا وإلى البلدان التي يقطنها الأرمينيون، فإن بقية المقاطعات بآسيا مثل الأناضول، والشام، وبغداد، الخ. . . قد تطالب بنفس الامتيازات، بعد أن تلاحظ بالخصوص المحاسن التي يحصل عليها جيرانهم. وفي هذه الحالة،

هل يعقل أن نرفض لبعضهم الفوائد التي نمنحها للآخرين دون التعرض إلى هذه المخاطر؟ ولكن إن منحنا الحكم الذاتي لكلّ المقاطعات، فماذا يبقى من الإمبراطورية العثمانية ؟ هل يمكننا أن نتصور شيئا خطيرا على وجودها من هذا التقسيم لأراضيها ؟ وهذا ما سيحصل لتركيا، ولتجنب هذه الكارثة، يجب إقامة تضامن قويّ للمصالح بين مقاطعات الإمبراطورية، ما دام هنالك وقت لذلك حتى يتخلوا عن الفكر الأناني ومصيبة الاستقلال المحلي المسيطر عليهم، وجعلهم يلتفون حول الحكومة التي يجب أن يكون هدف عملها بالخصوص المصلحة العمومية والرخاء العام. لا أريد هنا الدفاع عن فكرة مركزية السلطة؛ إطلاقا، إذ أعرف بأن الإفراط في مركزية الحكم قاتل لحياة الأمة أكثر من انفصام العلاقات التي تجمع بين مختلف العناصر. وأكتفي بالقول إنه للتصدّي للوضع الحالي ولواقع الإمبراطورية التركية على أسس سليمة، يجب وبحزم مقاومة القنوط في ضعف الشعب وتحريك الهمم بإخراجه من سباته، ودفع كلّ الحيوية والقوة الضروريتين في أيامنا هذه لحياة الأمم. وأساند لهذا الغرض إذن ضرورة تبنّي التراتيب التالية:

1) إنشاء مجلس وطني.

2) جعل الحكومة مسؤولة أمامه.

3) إعادة تنظيم إدارة كلّ الولايات.

يمثل مجلس وطني نيابي متين سندا قويا وعونا هاما لعمل الحكومة، التي تبحث قبل كلّ شيء عن مصلحة البلاد. ويكون لأعمال الحكومة المصادق عليها من قبل المجلس نفوذ ومصداقية تجلبان لها الاحترام والطاعة، إذ تصير البلاد التي تدير شؤونها بنفسها بإيعاز من حكومة تكون في نفس الوقت العقل واليد. وإن أبدت مقاطعة الرغبة في الانفصال، فإن بقية الأمة هي التي تردعها للمحافظة على المصلحة العامة، وبذلك

تفقد الإجراءات التي تتخذها الحكومة لهذا الغرض ذلك الطابع القمعي الذي تريد السياسة الأوروبية أن تراه فيها والتي يريد المتآمرون النفعيون دوما أن يجدوه في أعمال الحكومة السلطانية، حتى يستعملونه ذريعة لحرماننا من عديد المقاطعات. ومن ناحية أخرى، يجلب كلّ نائب، عارف جيّدا بالمقاطعة التي اختارته ومحافظ على علاقات عائلية ومادية تربطه بها، انتباه الحكومة بإخلاص للوضع، وللأفكار وللحاجيات الحقيقية لناخبيه. فيكون بجمع هذه المعلومات تحت أنظار الحكومة مثلما هو في إطار بيانات حقيقة الوضع للبلاد وتستطيع أن تتخذ بثبات القرارات الواقعية المربحة للجميع. ومثلما أوضحتُ سالفا فيما يتعلق بالشريعة، يكون من السهل الملاحظة بأن إقامة مجلس وطني يتماشى تماما ومقصد هذه الشريعة، إذ يقوم لدى الحكومة بمهام النصح والمراقبة والرقيب في نفس الوقت. فمن ناحية، يمثل أعضاؤه المنتخبون من طرف الشعب جوهر الأمة ويمثلون الفكرة الملموسة لهذه المجموعة من الناس المخلصين والعلماء المعروفين في الشرع الإسلامي بأهل الحلّ والعقد، ويجب على السلطان، حسب أمر الله، استشارتهم قبل الإقدام على قرار؛ ومن وجهة نظر أخرى، بما أن هؤلاء النواب مكلفون من طرف الشعب بحكم علمهم ومعرفتهم للأمور أكثر من العامة، بمعرفة المصالح الحقيقية للبلاد، ويستطيعون القيام بامتياز بالمهمة التي أوكلها الله لكلّ المسلمين، بالتصدّي لمواصلة المنكر والإعانة على تحقيق الخير. وليس من الضروري القول بأنّ القوانين الواضحة والدقيقة يجب أن تعمل على:

1) خلق مجالس أقاليم في كلّ عواصم الولايات، مؤهلة لتكون نواة للمجالس، للإشراف على الانتخابات ولمناقشة المصالح المحلية تحت رئاسة الوالي؛

2) توفير ظروف الترشح للنواب والمستشارين المحليين، وكذلك الخصال الضرورية للناخبين؛

3) خصوصيات المجلس الوطني، بتحديد مشمولات تدخله في الشؤون العمومية.

في خصوص مسؤولية الحكومة، أؤكد أنّ حكومة مسؤولة هي الطريقة الوحيدة الناجعة لتحقيق أحْسن تسيير للسياسة ولكلّ الفروع الإدارية للدولة، مهما كان شكل الحكومة، وبالخصوص في شكل دستوري. ويجب على الوزارة، التي تتحمّل مسؤولية أعمالها أمام السلطان والأمة ويكون من الطبيعي أن تضع أمام أعينها وضمانا لها قانونا واضحا توضع فيه الحدود التي يمكن لها في إطاره اتخاذ وتنفيذ قرارات تحت مسؤولياتها دون موافقة السلطان. وإن أبدى رئيس الدولة، في دائرة مشمولاته، اعتراضا على تنفيذ قرار اتخذته الحكومة، فمن الطبيعي أن تكون هذه الأخيرة حرّة في تقديم استقالتها بحكم أنها لم تعد قادرة على تنفيذ أمر مخالف لقناعتها وتعود عليها لا محالة مسؤولياتها. وعلى عكس ذلك، عندما يحدث اختلاف رأي في صلب الوزارة عند مناقشة مسألة خطيرة، ويساند السلطان الأغلبية، فعلى الأقلية أن تستقيل في الحال، إذ بما أنّ التضامن الحكومي يؤدّي إلى المسؤولية الجماعية للحكومة في القرارات المتخذة بالإجماع، فيصير من غير الممكن لتنفيذها تعيين أحد أعضائها ممّن كان قاوموها ولم يكن مقتنعا بقوة البيان الذي قدموه له، لأنّ نتائج قرارات حكيمة وضرورية، يقررها مجلس متكون، إن أردنا، من كبار العلماء، يرتبط بمدى تطبيقها بوعي وبإحكام لبلوغ الهدف المنشود. ولكن، كيف نقبل من شخص قد تهجّم وناهض بكلّ قواه قرارا وقع إقراره في المجلس لاقتناعه بأنه مضرّ للبلاد، ويستطيع فيما بعد أن يطأطئ الرأس ويطبقه حسب الشروط المرغوب فيها ؟ فإن انحنى

للمحافظة على مكانه، فهو ليس سوى جبان لا يمكن للناس الشرفاء وليس من حقهم أن يشاطروه المسؤولية.

وهنالك قانون أساسي لحكومة مسؤولة يتمثل، بعد موافقة السلطان، في اختيار الموظفين الذين يصيرون بدورهم مسؤولين، والذين من واجبهم العمل تحت أوامره في إصدار القوانين التنظيمية المحدّدة بدقّة لمهام الموظفين، ومشمولاتهم والمحيط الذي يمكن لكلّ واحد منهم العمل فيه تحت مسؤوليتها. بهذا الوضع والتنظيم، لا يمكن لمؤسسة الدولة أن لا تعمل بإحكام دون توقف أو تعطيل. وتعتمد فكرة المسؤولية الخاصة لكلّ الموظفين على المبدأ العظيم لتقسيم العمل، الذي له أحسن النتائج في جميع الميادين ويساهم بقوة في تقدّم الحضارة، وهو المبدأ الذي يمثل بدوره نسخة للقوانين التي جعلها الله بحكمته للكون؛ فحسب هذه القوانين تنظم الأجسام، وتتكتل، وتذوب، وتتولد دون الحصول على تحريض من الخالق. كذلك الأمر في المصنع، يقوم كلّ عامل بمهمة جزئية تعهد إليه دون العودة باستمرار إلى رئيسه، الذي تقتصر مهمته بذلك على تنظيم الأشغال ومراقبتها عندما يفرغ العمال من العمل. ومن هنا، تكون الدقة والسرعة في العمل.

وإضافة إلى النظام والدقة اللذين يوفرهما تطبيق هذا النظام في الإدارات، فإن مسؤولية الموظفين ستُظهر الشعور بالعزّة والحماس في تأدية الواجب، وستحفز الهمم للعمل بإحكام، وستبرز الأشخاص الثقات المقتدرين، وستنمّي خصال الموظفين بالقيام بمبادرات شخصية وسيتدربون بجدّ على شؤون الدولة. وطبيعي، أنه من واجب الموظف المسؤول عن أفعاله، وقد تخلى عن القيام بدور الآلة المتوحشة، أن يكتسب الخصال التي تجعله في مستوى مهمته.

ويمثل اختيار الرجال في بلادنا، حيث أنه من المؤسف أنّ عدم وجود كشف حقيقي في المصالح الحكومية، يمثل صعوبات لا يستهان بها، لأن كلّ شيء يتمّ وضعه من جديد، ولكن بفضل العزيمة والمثابرة، نستطيع التوصّل إلى وضع اختيار قابل للتنقيح فيما بعد. ويمكن حسب اعتقادي ترتيب الموظفين إلى أربعة أصناف[1] :

يضمّ الصنف الأول كلّ الأشخاص الثقات، ولكن الجاهلين أو العاجزين؛

والصنف الثاني الجهلة المرتشين؛

والصنف الثالث المتعلمين المرتشين؛

والصنف الرابع الرجال المثقفين، المقتدرين النزهاء.

أكيد، يجب أن يكون اختيار الموظفين من بين الرجال المنتمين للصنف الرابع، باعتبار أن من ينتمون للصنف الأول مفسدين ومن ينتمون للصنفين الثاني والثالث لا يعملون إلا من وجهة نظر مصلحتهم الشخصية، خاصة وأن المنتمين لهذا الصنف الأخير يمثلون عقبة أمام أحسن الموظفين، باستعمال دهائهم للإساءة إليهم. إن موظفي الحكومة هم بمثابة القطع التي تتكوّن منها الآلة؛ إن كانت إحدى القطع معطبة، تتوقف الآلة عن العمل. وإن عارضوني بالقول باستحالة وجود أشخاص من الصنف الرابع لجميع موظفي الإمبراطورية، أجيب أنه باختيار أحسن الرعايا الذين على ذمّتنا نكون قد قمنا بواجبنا. وأقسّم أيضا موظفي الصنف الرابع إلى ثلاثة أقسام عادية : ينتمي للأول رجال السياسة الممتازون، الجامعون لملكة التفكير التي تمكنهم من دراسة مسألة والعثور على حلّ لها، والقابلة للتنفيذ بمرونة، ومن القدرة والخبرة

(1) نجد نفس الترتيب في أقوم المسالك.

الضروريتين للرجل المحنك؛ وأضع في المقام الثاني الرجال الذين يمتلكون قدرات المفكر ولكن تنقصهم الفطنة والخبرة على التنفيذ؛ ويتكون القسم الثالث من أولائك الذين حازوا على طبيعة قوية محنكة، القادرين على تنفيذ نقطة بنقطة المخطط الذي نمكنهم منه ولكن تنقصهم نظرة الرئيس للتمكن من مسألة ومن حلها. ومن الطبيعي الأخذ بعين الاعتبار في مختلف درجات التأهيل هذه، عند توزيع المهام، وضع كلّ فرد في وسط مناسب لتنمية قدراته الخاصة.

وفي المسائل المبدئية، يعني : لو أنّ مسؤولية الحكومة تتماشى والحقوق السلطانية للخليفة، فإن تاريخ الإسلام يجيبنا على ذلك[1]. نلاحظ في البدء أن الخلفاء الأوائل كانوا يحكمون المقاطعات النائية مثل مقاطعات إفريقيا، وفارس، الخ.. عن طريق ولاة عامين لهم كلّ الصلاحيات؛ ويستطيع هؤلاء الولاة تعيين، وعزل، وتعويض الموظفين من كلّ رتبة، وأخذ القرارات التي يعتقدونها مناسبة لحسن إدارة البلاد التي صارت في عهدتهم، وتنفيذ الأحكام الأساسية الصادرة عن السلطات القضائية، والاستعداد للدفاع عن البلاد، وإعلان الحرب عند الضرورة وإبرام السلم، دون طلب الإذن من رئيس الدولة. وفي مقرّ الخلافة، أقام الخلفاء الأوائل عدّة أنواع من الوظائف، ولكنهم لم ينشئوا حكومات بأتمّ معنى الكلمة؛ ولم يقع إنشاء حكومة إلا في ظلّ حكم الخلفاء العباسيين. وتكونت هذه الحكومة من وزير أوّل، وهو اليد اليمنى للخليفة، برتبة وزير تفويض، ومن عدد من الوزراء برتبة أقلّ يطلق عليهم اسم وزراء تنفيذ؛ وللوزير الأول كامل النفوذ لحلّ كلّ المشاكل وتنفيذ قراراته دون الحصول على موافقة الخليفة؛ وكان بقية الوزراء العاملين تحت نفوذه مكلفين بتنفيذ القرارات الصادرة عنه.

(1) أنظر نفس المرجع.

وقع تنفيذ هذا النظام في الإمبراطورية العثمانية؛ فالصدر الأعظم المسمّى الوكيل المطلق، له أحيانا سلطات غير محدّدة، يستعين في مهامه بوزراء آخرين يوضعون تحت تصرفه، وقد كان عددهم خاضعا لمتطلبات الأمور. ولإثبات أن كبار الوزراء في الإمبراطورية التركية كانوا ماسكين بكلّ النفوذ، أذكر أوّلا الفرمان الذي منحه عبد الحميد الأول للصدر الأعظم أحمد شمس الدين باشا، وكذلك النفوذ التام للأب والابن كيبريللي باشا، الذين أدارا على التوالي شؤون الإمبراطورية لمدّة عشرين سنة؛ ثمّ في فترة أخرى جديرة بالاهتمام، فرمان السلطان سليمان القانوني، معيّنا إبراهيم باشا صدرا أعظما وسرّ عسكر الإمبراطورية. فقد منح السلطان بهذا الفرمان لوزيره القدرة على البتّ في كلّ المسائل وعلى وضع قراراته محلّ تنفيذ، بتعيين الموظفين من جميع الرتب وخلعهم، وتعويضهم ومكافأتهم دون إذن من السلطان؛ إضافة إلى ذلك، كان قد أمر في نفس الفرمان كلّ سكان الإمبراطورية بالامتثال لأوامر إبراهيم باشا، وبتنفيذها وكأنها أوامر صدرت منه شخصيا. ولم يكن السماح بهذه السلطات غير المحدودة نتيجة التآمر أو الجهل، والوهن أو الاضطراب، إذ بلغت الإمبراطورية في عصر السلطان سليمان، الذي كان من أكبر عظماء عائلة عصمنلي، أوج قوتها، والذي كان، بقطع النظر عن ميزاته العالية الخاصة، محاطا بالعلماء المسلمين المشهورين في زمانه، مثل عبد السعود، فلم يكن من الأكيد أن يحيل سلطاته لإبراهيم باشا، إن لم يقرّ بأنّ هذا الصنيع يتماشى مع الشريعة الإسلامية وحقوقه السلطانية كخليفة. فعلا، يعترف الفقهاء المسلمون بأن السلطان يستطيع تفويض سلطاته بطرق ثلاث، وهي :

1) الاحتفاظ مبدئيا بحق القرار غير مفوّض سوى سلطة التنفيذ؛

2) السماح بأخذ القرارات في جميع المسائل وتنفيذ الأوامر المتفق عليها دون الحصول على موافقة [السلطان]؛

3) تفويض سلطة القرار، ولكن على أن لا تنفذ القرارات إلا في درجة معينة تكون الموافقة عليها ضرورية.

هذه الطرق الثلاث المتوارثة للحكم المعترف بها شرعيا من طرف القضاة المسلمين وقد وقع إقرارها، مثلما أشرنا بتطبيقها، الذي قام به الخلفاء العباسيون والعثمانيون.

أنصح إذن بمنح الحكومة سلطات محدّدة حسب الطريقة ف لنقل السلطة، وهي أوسط الأمور، لأنّ الطريقة الأولى تجعل السلطان مسؤولا عن نتائج جميع القرارات والثانية تمنح للوزراء نفوذا مشطّا.

ولكنني لم أعرف بعد على أي أسس يعتمد الداعون لعدم ملاءمة التخلي عن مشمولاته هذه مع الحقوق الشرعية للخليفة.

أما فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية والإدارية للولايات، أتوقف أوّلا عند التنظيم الحالي. فالوالي أو الحاكم للمقاطعة يقطن في العاصمة مع كاتب عام وله تحت أوامره متصرفون أو نواب للوالي معتمدون في مراكز المتصرفيات. وليس للوالي أيّ سلطة على بقية موظفي المقاطعات الحكوميين؛ وهكذا فإن قائد الجيش، وقائد المخافر، ورئيس القضاة وجامع الجباية يعود كلّ واحد منهم بتصرّفه إلى رئيسه المباشر في العاصمة ويتلقى منه الأوامر، دون أن يعلم الوالي بشيء. ويحدث أحيانا أن تكون الأوامر لكلّ موظف متناقضة فيما بين بعضها البعض، ممّا يعرقل كلّ مبادرة. من ناحية أخرى، يستطيع هؤلاء الموظفون، المتصرفون في نفس الولاية بدوافع عديدة وعلى غفلة من بعضهم البعض، أن لا يكونوا في نفس مستوى الثقة والقدرة، ونظرا إلى أنّ تصرفاتهم لا تخضع إلى

أي نوع من المراقبة المحلية، يستطيعون دون رقيب اللجوء إلى العبث والقيام بتجاوزات على حساب الدولة والخواص. بالإضافة إلى ذلك، جعلت الدولة نظاما يتمثل في عدم الإبقاء على الولاة في مكان واحد إلا مدّة زمنية قصيرة؛ ولكن حتى ينجح الموظف الذكي المتحمّس، إثر وصوله إلى بلد لا يعرفه، ومجرّد من كلّ عون من السلطات الأخرى تقدر على إنارته وتيسير مهمته لمعرفة الوضع الحقيقي للمقاطعة التي كلف بالإشراف عليها، فإنه لا يستطيع الحصول على أخبار غير رسمية من هنا وهناك من أفواه المغرضين والمتملقين المسرعين بالالتفاف عليه وعلى المعطيات التي تكون في أغلب الأحيان خاطئة أو مغرضة، فيؤسس فكرة ويضع تقريرا للحكومة. ومن الأكيد أنّ هذا التقرير، الذي لا يكون في هذه الظروف جدّيا ولا يصف الحاجيات الحقيقية للمقاطعة، سيكون غير مجد إن لم يكن مضرّا؛ إذ نظرا إلى أنّ الحكومة لا تملك وسائل المراقبة، فإنها تقبله على حاله وتجعل منه مرجعية القرارات التي تتخذها، أو ترفضه دون معرفة الأسباب. ومن الناحية العملية إداريا، لا يسمح للوالي باتخاذ أيّ قرار، حتى البسيط والعادي من المسائل دون استشارة قبل كلّ شيء الأستانة والحصول منها على تعليمات حول ذلك الموضوع. وهكذا تتراكم كمية كبيرة من الرسائل والتقارير ويستحيل العثور على حلّ لعدد هام من المسائل الكبيرة والصغيرة؛ ويترقب الوالي شهورا، وسنوات وحتى إلى ما لا نهاية ردودا تكون أحيانا مستعجلة، تنتهي بحصول حلّ طبيعي تفرضه عليه الأحداث، أو يترك مصالح الرعية معلقة إلى أجل غير مسمّى. ومن هنا ازداد نمو تأثير الوكلاء الرسميين الأجانب، المعتبرين من الشعوب وخاصة الرعايا غير المسلمين، بمثابة أدوات خلاصهم وهو تقزيم نسبي لنفوذ السلطات المحلية، التي فقدت شيئا فشيئا من هيبتها وقوّتها المعنوية، ذلك لأن هذا التنظيم الكارثي من

جميع النواحي يجعل السكان المساكين في يأس ويوحي إليهم بالرغبة في الحكم الذاتي للخروج من الفوضى التي انغمسوا فيها.

لمعالجة هذه الأوضاع التي تؤدي لا محالة إلى تفكيك الإمبراطورية، يجب أن يكون الوالي المسؤول الوحيد تجاه الحكومة في إدارة ولايته وأن يوضع تحت تصرفه جميع بقية أصحاب السلط، الذين يكونون خاضعين للوالي في مباشرة واجباتهم الخاصة. ويجب لهذا الغرض اتخاذ التراتيب المفصّلة من طرف الحكومة، محدّدة مهام ومشمولات كلّ موظف بوضع الحدود التي يمكن لكلّ واحد منهم أن يقوم بنشاطه ضمنها تحت مسؤوليته دون اللجوء إلى منظوريه. ويجب في نفس الوقت بعث مجالس للمقاطعات منتخبة، كنت قد تحدّثت عنها، تجتمع دوريا برئاسة الوالي وتسلم إليها، إضافة إلى المهام المتعلقة بالانتخابات، مهمة مخصصة لدراسة حاجيات المقاطعة، ومراقبة سير الشؤون العامة، خاصة المتعلقة بتوزيع الضرائب وجبايتها، وإقرار الأموال المخصصة للأشغال العمومية ذات المصلحة المحلية، ومراقبة الشغل وتوجيه التقارير مباشرة للحكومة. بهذه الوسائل لا تدخل إدارة البلاد فحسب في طور النشاط والدقة التي تحقق حاجيات السكان، ولكن تحصل الحكومة من ناحيتها على امتياز معرفة الحقيقة حول ما يدور في الولايات أوّلا عن طريق التقرير العام للوالي، الذي يجمع التقارير الجزئية لمعاونيه، ثمّ بتقرير من المجلس المحلي. وبإضافة هذه التقارير إلى مناقشات مجلس الأمة، تكون [الحكومة] قادرة على اتخاذ التراتيب العامة الصالحة حقّا للبلاد والتوصّل إلى تنفيذها بدقة وإحكام.

في إطار هذا التوجه، أفكر أن أعمّم على كامل الإمبراطورية تنفيذ الإصلاحات المقررة في معاهدة برلين الخاصة بالمقاطعات الأوروبية والتي يقطنها الأرمن بآسيا، وليس في إطار إجراء استثنائي من الحقوق

المتنازل عنها للروميللي الشرقية، التي أفضت في النهاية إلى تجزئة أراضينا ودفع تركيا إلى التفكك.

رغم أننا أضعنا بعد الكثير من الوقت لتطبيق الإجراءات التي قمت ببيانها، يمكننا إذن أن نرجو النجاح، لو اتبعنا في الحال وبثقة هذا المسلك، وتجنب المخاطر التي ذكرتها آنفا. ولكن إن واصلنا، ويا للأسف، في المحافظة على الوضع الراهن، فإننا نخشى أن تغلق علينا أوروبا بطلبها تطبيق الإصلاحات الجزئية المقترحة في معاهدة برلين للولايات الأوروبية والولايات التي يقطنها الأرمن بآسيا، إلى الأبد، السبيل القادرة على تمكين تركيا من التطور بإعادة تنظيمها السياسي، إذ إن أرادت الدولة فيما بعد تحقيق الإصلاحات التي تراها ضرورية لوضع البلاد، فإنها ستحاول دون جدوى تعميمها، بحكم أن المقاطعات المبجلة لا تتنازل أبدا بالتخلي عن الامتيازات المكتسبة للرضوخ إلى قانون عام، وتمثل هذه المقاومة، الطبيعية لا محالة، في صلب الإمبراطورية، ثنائية خطيرة، خطر الموت، على مستقبلها. لنفكر إذن بجدية في الموضوع، إذ بلغت مسألتنا الحيوية، على ما أعتقد، وضعا حادّا حرجا : ففي اختيار حلّ أو آخر يكون الخلاص أو الخسران.

المذكّرة الثالثة

القضية التونسية
على ضوء المسألة الشرقية[1]

للشعوب أيضا أوقات حالكة.

وتركيا في هذه الوضعية.

فالمسألة الشرقية، التي لم يكن من الممكن طرحها أمس إلا كمجرّد فرضية، هي المشكلة المطروحة اليوم. فهل سنشهد لها قريبا حلا، وكيف سيكون هذا الحلّ ؟ ليس النظر بدقة إلى هذه الفرضية الثنائية هو ما نريد التوصل إليه في هذا العرض.

توجد إلى جانب تركيا بالذات دول ثانوية، يهمنا مصيرها وتخصنا على الأقلّ مباشرة. وتتمتع هذه الدول الصغيرة، مثل مصر وتونس، بوجود يظهر أنّه يحتوي على نوع من الحكم الذاتي. فالأمراء الذين يحكمونهما لهم نوع من النفوذ المستقل. وتخضع إدارة هذه الممالك إلى نوع من الحكمة، والعظمة أو النزاهة؛ وتتسم العلاقات التي تربطها بالإمبراطورية التركية بنوع من الصرامة؛ لا تهمّ الأزمة التي تمرّ بها تركيا، فهذه الدول الصغيرة تعرف هي أيضا أزمة.

(1) لا يضم المخطوط أي عنوان في الأصل.

إنّ الدواعي السياسية التي تدفع بعض الدول الأوروبية للمطالبة بالحفاظ على الإمبراطورية التركية، تريد أيضا أن لا يِؤول مصير هذه الممالك أو الإمارات الثانوية إلى المجهول.

لقد فقدت تركيا منذ مدّة طابعها الهجومي الذي كان من الممكن أن يؤهلها حتى تكون أوّل إمبراطورية في العالم، ولكن إن كانت أقدارها أقلّ فخرا، فقد حققت لنفسها الأمن.

إنّ الشعب التائق في غمرة انتصاراته إلى التوسع، يمثل لجيرانه خطرا ويثير ضدّه الخوف والحسد: وهما من أشدّ أعدائه.

وكان الأتراك لقرون طويلة يمثلون خطرا على أوروبا.

لقد برزت قوّتهم التوسعية في غزوات، جعلتهم في فترة وجيزة يبسطون نفوذهم على مناطق شاسعة.

ثمّ عندما كانوا أسيادا بأوروبا، كانوا مسيطرين أيضا على آسيا وإفريقيا؛ وعندما كانوا أقوياء، جسورين وأكثر عددا، لم يجدوا حاجزا بشريا قادرا على إيقاف زحفهم، لكنهم توقفوا عن مسيرتهم، وكأنهم أصيبوا بالتعب بسبب الجهد العظيم الذي بذلوه.

يجب البحث عن الجانب الأخلاقي لمعرفة سبب هذه العظمة السريعة.

لقد ظلوا أقوياء، مدفوعين إلى الأمام بالحسّ الديني، كلما كانوا متحمسين للعقيدة؛ ولكن عندما أرادوا تنظيم إدارة فتوحاتهم وتأمين ثمرات جهودهم العظيمة، بما فرض عليهم منطق السلطة، لم يكونوا في مستوى مسؤولياتهم.

لقد شخّص الخلفاء، ورثة الرسول، والسلاطين من بعدهم، العقيدة، وهي التي لا يمكن إلا أن تفرض نفسها بجوهرها. ولم تعد مثل هذه السلطة قادرة على الخضوع للمراقبة. وبذلك كان الطغيان.

فالحكم الفردي يشترط الطاعة العمياء والسلبية.

وتكون الأمة سلبية وغير متبصرة خلال الفترة الأولى من غزواتها وفي غمرة الانتصارات في مراحلها الأولية.

ولكن ماذا فيما بعد ؟

إثر غمرة الانتصارات الأولى، وبعد اقتسام الغنائم الأولية، وعندما نقيس معاينة المسافة المقطوعة، وعندما اقتسم الأكثر استحقاقا أشلاء الأراضي الخاضعة حتى يقيمون فيها إقطاعيات، ممكنين قادة الجيش بتأسيس إمارات في الممالك المهزومة، عندها بدأت الصراعات، والدسائس، والنميمة، والبغض، وعدم الانضباط، والتمرّد والانقسام.

لقد مرّت الدولة التركية مثل غيرها في العالم بمراحل عديدة.

ومن الضروري أن تمرّ بذلك، بحكم طبيعتها الخاصة.

وأحسن كابح للمحافظة على شعب يتمثل في انتظام تسلم الشأن العام.

لم يمثل تناوب السلطة العظمى أقل استقرارا مما وقع لدى المسلمين الأوائل وقد لاحظنا الاضطرابات في تسليم السلطة عدّة مرّات في فترة الخلفاء الراشدين، وفيما بعد زمن الخلفاء العثمانيين.

عديدة هي الأزمات، والهزّات، والصراعات، والأعمال التي أضعفت هياكل الإمبراطورية العثمانية، ولكن إن فقدت تركيا في أيامنا هذه من طابعها الهجومي، فإنها لم تفقد بعد قوّتها الدفاعية.

هذا التغيير في طبيعة الإمبراطورية التركية، سينقذها لا محالة من نهاية محتمة.

وحتى تعيش الشعوب في أمان، يجب وضع بعض الحدود بين بعضها البعض للتقليل من نقط التلاقي، والتقليل من أسباب الخلافات.

ذلك هو اليوم دور تركيا.

يجب أن لا تحتكّ عن قرب بكلّ من النمسا، وروسيا وأنقلترا.

يجب أن تظلّ تركيا بقيمها الفعلية وأن تلعب بين هذه الدول العظمى دور العازل.

ولكن، حتى تؤدي مهمتها بصفة فعلية، يجب أن تخضع التركيبة الحكومية التركية إلى بعض التغييرات. ولتركيا دور حسن تقوم به، فهي سيدة مصيرها بشرط وحيد هو وضع حالتها الاجتماعية في مستوى الوضع الاجتماعي الأوروبي، وهو أن تدرج في صلبها إصلاحات تتماشى وطبيعتها.

قد يكون من الجنون بالنسبة للإمبراطورية العثمانية تبني المؤسسات الأوروبية دفعة واحدة وفي أقلّ من خطوة، إذ من صدق القول بأنه من الواجب أن تكون قوانين الدولة متطورة، ومن الطبيعي جدّا أن لا تصدم هذه القوانين شعبا قد تكون جُعلت له؛ ويجب أن لا تكون، لا أكثر ولا أقلّ، متساوية مع المستوى الأخلاقي للأمة التي تديرها.

يجب أن تكون سلطة السلاطين بعيدة عن كلّ خدش ويجب قبولها بمثابة عقيدة سياسية لا تقبل الجدل.

ويجب أن يكون الأمر كذلك، ولكن علينا أن نسرع في نفس الوقت بخلق إدارة وجهاز مراقبة: حتى نقوم بتنظيم المالية، ونضمن دخول الموارد المؤمّنة ضدّ كلّ سرقة، ونسدّد مصاريف وأوزار الإمبراطورية.

ويجب لفت انتباه عديد الدائنين إلى مصير تركيا.

سيكون المسعى غير مستحيل بانتهاء الحرب مهما كانت نتائجها.

ويجب على الحكومة التركية القيام بهذا الإنجاز دون مضيعة للوقت: فالدقائق محسوبة.

وبهذا الثمن يكون خلاص تركيا.

وبهذا الثمن أيضا، تستطيع الدول الصغيرة الخاضعة أو التابعة لتركيا أن تتخلص من الأخطار المحدقة بها.

فالأخطار المتربصة بهؤلاء كبيرة جدّا.

بينما، ولأمور هامة، يظهر أنّ أسبابا تفرض نفسها على أوروبا وهي وجوب المحافظة على الإمبراطورية العثمانية، ومثل هذه التراتيب السياسية قد تؤدي، على عكس ذلك، إلى ابتلاع هذه الدول الثانوية والإطاحة بها.

ويمكن أن يكون من الساذج القول بأن ابتلاع هذه الدول من قبل هذه أو تلك القوة الأوروبية قد لا يؤدي إلى مضاعفات خطيرة.

ورغم ذلك، يجب أن لا نغفل بأن مصير هذه الدول يدخل ضمن حلّ المسألة الشرقية ذاتها، وأنه من الصعب المساس بها، وأن ضرورة القيام بترتيبها يمكن أن يلهمنا اليوم فكرة الإنكباب عليها جملة وتفصيلا، حتى لا نعود إليها ثانية.

إنْ أراد الأمراء، الذين يحكمون هذه الدول الصغيرة، المحافظة على حكمهم، وحماية نفوذهم، عليهم أن لا يترددوا، إذ هم ليسوا أسيادا في اختيار الوسائل.

ويجب أن يقرروا هم أيضا بأن يكونوا حكماء، وأن يتخلصوا من الدسائس، وأن ينخرطوا في الحضارة الأوروبية.

ما دامت شعوب الشرق، والخاضعة أو التابعة إليها، قد تمكنت من البقاء خارج الوفاق الأوروبي، فقد ظلت سيدة للسلطة حسب مشيئتها؛ فقد كان الأمر مسألة تدار فيما بينها وبين الشعوب الخاضعة لهيمنتها.

ولكن اليوم وقد انهارت الحواجز، فإن الاتصال اليومي المقام بين أوروبا والشرق خلق مزجا للتقاليد: فالعلاقات الشخصية، والمبادلات التجارية، والعلاقات الدولية أمست تتحكم في التحولات.

إن حرب الشرق تفرض خيارا لا رجعة فيه.

أن تقبل تركيا المنتصرة سلما مشرفا.

أو ستجلب الحرب إمكانية دحرها وربما نهايتها.

فإن كانت تركيا منتصرة، وتمكنت من الحصول على السلم التي ترضيها، ستفرض القوى الأوروبية عليها إصلاحات وضمانات للتغييرات التي تراها ضرورية.

وإذا لاحظنا أنّ هذه الدول الصغيرة لها كيان خاص بها، وحكم ذاتي، واستقلال، كان من الواجب احترامها.

في الواقع، لا يكون الأمر كذلك، وهو خطأ من حيث القانون التاريخي.

لنأخذ مثلا ولنشاهد ما سيكون الأمر بالنسبة لتونس. لا أريد أن نضع هنا سوى فرضيّة؛ ولكن لنناقش هذه الفرضيّة.

إنّ تونس، من حيث موقعها الجغرافي، وأهمية أراضيها أيضا، في موقع يغري القوى الأوروبية. فهي بحكم قربها من فرنسا وإيطاليا، وعلى الطريق التجارية لأنقلترا، يمكن أن تكون محلّ أطماع فرنسا وإيطاليا وأنقلترا، ولكن يجب أن نفهم بسرعة أنه من الصعب على أي

واحدة من هذه الدول الثلاث أن تتخلى للقوتين الأخريين وأن تقبل أن تصير إحداها سيدة لها.

ومن الصعب جدّا أيضا أن تقوم باقتسامها.

ومن ناحية أخرى، لا يمكننا قبول فرض هذه القوى إصلاحات وضمانات على تركيا، وأن تكون أقلّ تشدّدا إزاء تونس.

قد يكون لهذا التدخل في الشؤون السياسية لتونس ما يبرّره بسبب الوضع الاقتصادي السابق حيث لجأت بعض هذه الدول سنة 1869 إلى إنشاء لجنة مالية، مكلفة بتنظيم موارد الدولة التونسية، لضمان فوائد الديْن التونسي، عن طريق الخصم.

كان هذا البلد في الماضي ناميا، وللأسف لا يمكننا القول بأنه دوما كذلك.

إنّ الصعوبات الداخلية، إضافة إلى المصاريف الضخمة المفروضة على البلاد بسبب الديون ومصاريف الدولة المختلفة، جعلت إدارته صعبة جدّا.

هذه المصاعب هي ثمرة الثقة العمياء التي وضعها الباي الحالي لتونس وأسلافه في الطرق الإدارية لمصطفى خزنه دار. لقد ظلّ خزنه دار وزيرا، يدير بمشيئته ودون رقيب شؤون تونس خلال 39 سنة(1).

وهو يمثل النظريات الإدارية الشرقية أحسن تمثيل.

بحصوله على كلّ النفوذ ودون أعوان إداريين سوى من وضعتهم الظروف بين يديه أو تختلقه رغبته الجامحة، لم يتأخر في جعل هذه

(1) تولى مصطفى خزنه دار منصب الوزير الأكبر في ظلّ حكم ثلاث بايات وهم أحمد باشا المشير، وأمْحمد باي ومحمد الصادق باي من سنة 1837 إلى سنة 1873.

الدولة التونسية الصغيرة الهانئة وبلا ديون إحدى الحكومات الأكثر تداينا بصفة غير متوازنة.

بما أننا أخذنا تونس مثالا لما يمكن لإدارة سيئة وآثمة أن تفعله من مشين، سنجد الفرصة للحديث فيما بعد وبتفصيل عن الممارسات الإدارية والمالية لهذا الموظف؛ ويكفي الآن أن نشير عرضا إلى أنّه فيما بين 1863 و1866، خلق ديونا لتونس بـ 69 مليون، وفي فترة ثانية بثلاث سنوات، من 1866 إلى 1869، أضاف على هذا الديْن الأول، مبلغا بـ 88.320.000 أي في الجملة، ولفترة سبع سنوات تقريبا، مبلغا مهولا بـ157.320.000 فرنك.

ورغم ذلك، فقد كانت الضرائب، والإعانة والسخرة بكلّ أنواعها، تحت إدارته، في تزايد كبير.

الضرائب: وكان يتسلم بنفسه الإعانة والسخرة.

فقبض خلال سبع سنوات ما قيمته 18 مليون في السنة، أي مبلغ 126.000.000 فرنك.

وقبض بعنوان الإعانة مبلغ 60.000.000 فرنك.

أيّ في المجموع مبلغ 186.000.000فرنك[1].

ويضاف إليها 157.320.000 فرنك، ممّا يعطي إجمالا 343.320.000 فرنك.

ووقع صرفها من طرفه دون البرهنة على ذلك.

(1) تستدعي هذه الأرقام احترازا: إذ نجد فيما بعد أنها تقدر بـ18 مليون من الريالات و60 مليون ريالا. ففي المخطوط « إجابة على افتراء » نجد أيضا هذه الإشارة: » من سنة 1862 إلى سنة 1869 استطاع (خزنه دار) شخصيا التصرف في الضرائب السنوية، المقدرة بـ18 مليون ريال سنويا، أي 126 مليون ريال [خلال هذه الفترة]، أي 77 مليون من الفرنكات. »

نريد بهذا العمل التوصّل إلى إبراز ـ من خلال المثال التونسي الذي اخترناه ـ بأن الإصلاحات ممكنة وإن وضعية الإمبراطورية التركية، رغم رداءتها، ليس بالميؤوس منها، وأنّ العلاج موجود ومرتبط برغبة الملوك المحليين لتحقيق تنفيذه.

لذلك، ومواصلة للقياس إلى غايته، فإننا نقترح معاينة القرارات والتصرفات الإدارية التي قادت الحكومة التونسية إلى حافة الهاوية، التي كادت أن تقع فيها، لولا قبول سموّ باي تونس أخيرا، إثر الأخطاء المرتكبة وقد كانت هناك فرصة لمعالجتها، بنصيحة رشاده وبتمكين أشخاص آخرين، أكثر فطنة وأكثر دراية، بمهمة ومشقة إنقاذ دولته، ونفوذه وحظوته.

كلّ ضرر، وكلّ المساوئ، يجدها العموم، بمجرّد معرفة تطوّر الأرقام، بعنوان القرارات المعلن عنها، في المغامرة الإدارية لمصطفى خزنه دار.

أمّا عملية الإنقاذ، فسيلاحظ كيف أنّ أمير الأمراء خير الدين توصل إلى تحقيقها في وقت قصير، ولكن بكيفية تجعل من الممكن التخلص من كلّ المخاوف في المستقبل ما بقي على رأس عمله الإصلاحي. على كلّ، لدراسة الطرق الإدارية لكلتا الوزارتين، يجب إلقاء نظرة سريعة على الحياة السياسية لتونس خلال الخمسة عشر سنة المنصرمة، لا بكلّ سرعة لا محالة حتى لا يحتفظ أي فكر نزيه على نوع من الشكّ.

توجد البلاد التونسية اليوم في ظلّ حكومة سموّ سيدي محمّد الصادق، باي تونس.

فقد صعد على العرش التونسي سنة 1859 وهو رابع وريث لسيدي حُسين، والده.

منذ سيدي حُسين، كان التسلسل الوراثي على هذا المنوال:

سيدي حُسين، والد الباي الحالي، من 1823 إلى 1835؛

سيدي مصطفى، عمّه، من 1835 إلى 1837؛

سيدي أحمد، ابن عمّه، من 1837 إلى 1854[1]؛

سيدي إمْحمّد، أخوه، من 1854 إلى 1859؛

سيدي محمّد الصادق، الباي الحالي، من سنة 1859.

وقع احتلال إفريقيا الغربية[2] من قبل المسلمين وفقدوها. وفي ظلّ أوّل ورثة الرسول الذين حملوا عندئذ لقب الخلفاء أو الوكلاء، كان من عادات السلطة أن يقع تعيين ضباط خلفاء الرسول على رأس المقاطعات التي تمّ فتحها أو لمن يحظى برضى الخليفة.

وهكذا قام هارون الرشيد، وهو من أعظم الخلفاء، وفي كلّ الأحوال من أعظم الحكماء وأكثرهم وقارا، بتعيين إبراهيم بن الأغلب على ولاية المغرب. فكانت بذلك بداية دولة الأغالبة[3]؛ إذ خلال حكمه استطاع هارون الرشيد التحكم في ولاة المقاطعات. غير أنّ تونس لم تصبح مسلمة نهائيا إلا عندما قاموا[4] بطرد الإسبان منها، أي سنة 981 هـ (أي سنة 1573)[5].

يجب أن نستنتج من هذه الأحداث الماضية أنه في أي مكان من البلدان التابعة أو الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، لا توجد سلالة حاكمة محلية

(1) وهو في الواقع 1855.

(2) ويقصد به إفريقيا الغربية الفرنسية.

(3) حكمت هذه السلالة فيما بين سنة 800 و909 م.

(4) يقصد بهم العثمانيون بقيادة سنان باشا سنة 1574.

(5) وقعت حلق الوادي في الواقع بين أيد الأتراك يوم 23 أوت 1574، سنة 982 هـ.

حصلت على حقوق استقلالية بسبب أصولها. فالسلاطين وحدهم، لهم أحقية الحصول على حقوقهم الشرعية ونفوذهم المادي من تفويض إلهي يُمنح لهم عند اعتلاء العرش، وكأنهم الخلفاء والمواصلون لمهمّة الرسول.

بهذا العنوان، لا يفوّضون إلا نفوذا شخصيا جدّا لقادة الدول التابعة، وهكذا وقع بالخصوص سنة 1854، عندما حصل أحمد، وهو أحد أسلاف الباي الحالي، على فرمان التولي عند صعوده العرش، والذي سلمه له الباب العالي، فهو لا يمنحه بالخصوص سوى حكم تونس، طيلة حياته.

هكذا، كان أيضا منذ خمسة وعشرين سنة خلت، في سنة 1255 هـ (1839)، أرسل الباي مصطفى بلهوان في بعثة، حاملا معه هدايا معتبرة لتهنئة السلطان عبد المجيد بتوليه العرش والتماس لقب مشير للباي منه[1].

وفي الحقيقة، حاول الأمراء الحكام منذ ذلك الوقت، سواء في تونس أو في مصر، في الحصول على السلطة بصفة نهائية لهم ولعائلتهم؛ وليس المجال لتوضيح كيفية، ومآل ونتيجة هذه المفاوضات، إذ سنجد المجال للحديث عنها فيما بعد.

سنلاحظ في الوقت الراهن إن كان في استطاعة الباب العالي استرجاع كلّ حقوق سيادته، وإن كانت الحقوق التي يريد الأمراء الخاضعون أو التابعون التدثّر بها قوية نسبيا، ومقنعة وشرعية حتى تسمح لهؤلاء

(1) [اقتصر ابن أبي الضياف في الإتحاف على ذكر المكتوب الذي أرسله أحمد باشا باي إلى السلطان عبد المجيد لتعزيته في وفاة والده السلطان محمود خان، نفس المصدر، صص. 31-33.]

الملوك بمحاولة التملص من الإصلاحات الممكن فرضها عليهم، باتفاق مع القوى الأوروبية، وإلا وقعت الإطاحة بهم.

ومن الآن فصاعدا نستطيع التأكيد فعلا بأنّ هذه الإصلاحات ممكنة وبأنها ضرورية. يجب أن لا نترك فعلا مصالح شعب، بلا كفالة، في أيادي موظفين، مستغلين ثقة ملوكهم، صاروا أسيادا، قادرين في غياب أي رقيب على تدمير الشعب والأمير والدولة.

لقد تغيرت اليوم أحوال حياة الأمم.

عندما كانت العلاقات الدولية أقلّ تواترا وأقلّ سهولة، كان يمكن حدوث خراب الأمير وشعبه دون المساس بأمن الدول المجاورة ومصالحها.

والآن لم يعد الأمر كذلك، إذ أنّ الشعوب والحكومات يعيشون بسمعتهم أكثر من مواردهم المادية أو المالية الممكن تحقيقها.

ويمكن أو يكون أحيانا مجديا وضروريا لمصلحة البلاد في نفس الوقت تجنيد موارد قد تبلغ الثلاثة أرباع من رأس المال المكوّن للمداخيل السنوية للدولة. فعن طريق هذه الموارد النادرة تستطيع الدول أن تواجه المصاريف الكبرى للمصلحة العمومية، من مسالك، وقنوات، وسكك حديد، الخ... وتخصّص عندئذ الأموال المتبقية المتوفرة للتخفيف من الأعباء ولبقية مصاريف الدولة. وتوفر هذه المصاريف المُحكمة الاستعمال بصفة آلية تقريبا زيادة في المداخيل، وتثري الخزينة وتمنح دفعا للرخاء العمومي. وإن بدّدت الحكومات أو سمحت تبديد هذه الموارد الهامة، عوضا عن القيام بمصاريف مُحكمة الدرس، تظلّ الدولة دوما مكبلة بالديون وتسير نحو الإفلاس.

وتصير التعهدات الممنوحة إلى المموّلين الماليين دون جدوى وبما أن توفير هذه الموارد يقع عن طريق اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية، فإن الحظوة العمومية للدولة المقترضة يلحقها الأذى القاتل وتلج الدول المجاورة طريق الإنذارات والإجراءات الوقائية.

بهذا قام مصطفى خزنه دار بعمل مشين.

مصطفى خزنه دار[1] وإدارته

عندما تولى الباي الحالي الأمور، كانت تونس في وضع رخاء.

وكانت الإدارة العامة مضمونة. وكانت الثقة في كلّ مكان. ولا تستدعي الأمانة العمومية المراقبة.

وكان الشعب مصانا في شخصه وأملاكه.

ويستطيع الأمراء الحكام الاعتماد على احترام رعاياهم ومحبتهم.

ولم يكن للخزينة تعهدات أخرى سوى تلك الناتجة عن الديون المتقلبة.

وعوضا عن كلّ ذلك، عمد مصطفى خزنه دار إلى تخريب البلاد بالكامل: فقد وقع اعتصار السكان، ولم يعد هنالك أمن في أيّ مكان؛ وتصوّر قروض وقحة أثقلت كاهل الدولة بديون كبيرة.

في سنة 1862، وقع بسط وضعية الديون العمومية في مجلس خاص والمجلس الأعلى مجتمعين.

وحمل محضر الجلسة التي عُرضت فيه هذه الوضعية توقيع الباي ووزيره الأول مصطفى خزنه دار، وبقية وزرائه وأعضاء المجلسين المجتمعين.

(1) مملوك من مواليد كردميلا Kardamila بجزيرة كيو Chio سنة 1871 وتوفي بتونس سنة 1878 إثر عزله بمدة.

وكانت الخسارة لم تبلغ في تلك الفترة إلا عشرين مليونا من الفرنكات.

وإضافة إلى ذلك أظهرت محاضر الجلسات الأخرى للمجلسين المنعقدين للتشاور بأن موارد الدولة تغطي لا المصاريف الأشدّ ضرورة فحسب، بفضل فطنة هذين المجلسين، بل توفر فائضا لدفع فوائض الديون الموجودة عندئذ. ولم تكن هذه الأموال المتوفرة في حسبان مصطفى خزنه دار.

كان أمير الأمراء خير الدين عندئذ وزيرا للبحرية ورئيس المجلس الأعلى، فاستقال من مهامه.

ووقع حلّ المجلسين بسبب دسائس خزنه دار[1] وأنصاره الذين أصبحوا بذلك أسياد الإدارة.

صار مصطفى خزنه دار، بتخلصه إذن من كلّ مراقبة، وهو ليس خائفا من أي معارضة، حرّا في تصرفاته.

منذ سنة 1863 وفي شهر ماي، شرع في سلسلة من التداين وأبرم مع مؤسسة دي أرلانجي d'Erlanger بباريس قرضا بـ35 مليون.

لماذا 35 مليون ؟

لم يكن العجز عندئذ سوى 20 مليون، فماذا كان مآل الـ15 مليون الزائدة ؟ يمكننا فقط التأكيد بأنها لم تذهب إلى خزائن الدولة.

كانت المالية في تلك الفترة قليلة التنظيم والمراقبة لتصرفات خزنه دار، الوزير الأول، منعدمة، إلى درجة أنّ القرض بـ20 مليون الواجب تسديده هكذا بواسطة القروض الأخيرة لم يتحقق. لقد ادعى آنذاك بأنه

(1) وقع إيقاف العمل بدستور 26 أفريل 1861 بأمر صدر في 30 أفريل 1864.

استعمل هذا المبلغ لشراء بضائع مختلفة من الخارج. فكانت له هذه المشتريات مناسبة لتحقيق المرابيح الضخمة على حساب الدولة.

إن الطريقة التي يستعملها سهلة للغاية.

تقرّ العقود العمومية من ناحية مبالغ كبيرة، وتمكّن اتفاقيات سريّة المموّلين بأن لا يسلموا إلا بضائع قديمة، بالية ومبتاعة من قبلهم بأسعار بخسة.

هل نريد أمثلة ؟

في سنة 1864، وقع اقتناء مائة مدفع معلمة، من آخر طراز، من فرنسا. فاقتنى المزوّد مدافع قديمة اشتراها بـ 340.000 فرنك تقريبا ووقع احتسابها للحكومة التونسية بمليون. وعندما علم الأشخاص المكلفون بتسلم المدافع بالسعر المشط أظهروا استغرابهم للمزوّد.

قالوا: كيف تستطيعون المطالبة بمليون لما لم يكلفكم سوى 340.000 فرنك.

فأجابهم: الأمر سهل، بما أنّ الوزير الأول يريد من هذه الصفقة أن يربح خمس مائة ألف فرنك، فلا يمكنني منعه وليس لي شأن بمراقبة شؤون باي تونس.

وقدّرها ضابط مدفعية، أرسلته الحكومة الفرنسية، بطلب من الباي، لمعاينة هذه القطع، بقيمة أقلّ بكثير، أي بنصف الـ340.000 فرنك.

ووقع اقتناء فرقاطة من خشب بدوّامة بسعر 2.400.000 فرنك، وهو ضعف قيمتها.

فماذا تسلمت الدولة بنفس هذا السعر؟

مجرّد كرويطة Corvette.

لم تكن الحكومة في حاجة في نفس الفترة لشراء أي مدافع، أو فرقاطات أو سفن بخارية أخرى وبنفس الشروط.

لم تصلح السفن البخارية، التي وقع اقتناؤها مؤجلة الدفع وبأسعار مجحفة، إلا في رفع المصاريف السنوية: وفيما بعد، عندما لم تعد هنالك إمكانيات لإصلاحها والعناية بها، لجأ مصطفى خزنه دار إلى كرائها إلى تاجر أنقليزي، شريطة صيانتها والقيام بالإصلاحات الضرورية باسم الباي.

ومن المؤسف، فقد تجاوزت مصاريف الترميم هذه القيمة الحقيقية للبواخر.

فتخلصنا منها بالتخلي عنها للتاجر المعني تهربا من أعباء إعادة مصاريف الترميم.

أليس فقدان أسطول صغير بهذه الطريقة سنتين أو ثلاث سنوات بعد اقتنائه من الأمور الغريبة الكفيلة بلفت انتباه الباي إلى تصرف وزيره الأول؟ فما لا يراه الباي، يلاحظه العموم؛ إذ صاروا يتهامسون في تونس ويتهمون الوزير الأول بالسعي إلى خراب الأمير لحسابه الخاص.

فقد دحضت الضرائب والسخرة البلاد وكانت العامة ساخطة لملاحظتها أنّ الخزينة العمومية أمست منهوبة بهذه الطريقة.

ويظهر أنّ مصطفى خزنه دار كان جادّا في القضاء على السمعة التونسية.

يقولون بأنه أثرى وعندما علموا بأنّ لديه أربع وعشرين مليون وُضعت لتحويل الديْن، ونتساءل إن كان في إمكانه تسديد كلّ هذه السندات، بينما يقوم في الظاهر، بتصرفاته الجنونية أو أعماله الأخرى، بغاية التخفيض من قيمة السندات التونسية وذلك بإرهاق موارد الدولة.

وهو أيضا لا يكترث كثيرا بكلّ هذا إلا إذا مثلت له الـ24 مليونا نصيبه المجاني من قروض الدولة. هذا فيما يخصّ الديون الخارجية.

هذا فيما يتعلق بإدارة الأموال في الداخل.

نحصل سنويا على مداخيل عادية تقدر بـ18 مليون ريال على الأقل. ومن الصعب ضبط الموارد غير العادية التي يوفرها مصطفى خزنه دار[1]. غير أنه يمكننا ملاحظة بعض الشيء في ذلك.

عندما كان الشعب يدفع بخضوع، تفرض عليه ضرائب من جميع الأنواع. وعندما يثور غضبا، يقع إرسال الفيالق لإرغامه على الطاعة، وتـُجهز المحلات.

لقد قاوم الشعب لفترة عمليات التسخير من قبل الوزير الأول، فخلق لتوّه ثلاث محلات من ألفي رجل لكلّ واحدة منها وفرض على البلاد إعانة حربية من 60 مليون ريال.

(1) وهو ما يطلق عليه مصطفى بأن « ذلك نتيجة أصابعي »، وهي عبارة استعملها بكلّ وقاحة أمام البلاط عند محاسبة وهمية قام بها لتبيين تصرفاته السابقة، عند اعتلاء امْحمد باي العرش عندما سأله أحد الوزراء حول بعض المصاريف غير المعقولة، أنظر **الإتحاف**، الجزء الرابع.

«وأقرّ الوزراء ورجال الدولة على مراتبهم وقال له الوزير أبو النخبة مصطفى خزندار شرفي هو خدمة بيتكم لأني نشأت في داركم تحت ظلال نعمتكم فنطلب من فضلك أن تحاسبني على جميع ما جالت فيه يدي فقال له أنت ثقة مصدق أمين فألحّ في طلب ذلك فأمر أبا عبد الله محمد عامل الساحل بمباشرة حسابه فأحضر كتابه وقباضه ودفاتره وأطلع على المقبوض والمصروف ولما تمّ تلخيص الحساب جاء به الوزير مع الدفاتر إلى الباي وقال له بمحضر الوزراء ورجال الدولة هذا حسابي قبضت في مدّة خدمتي ما هو مرقوم في التلخيص وصرفت في المدّة ما هو مرقوم أيضا وكان المصروف أكثر وأنا غير طالب له ولا دفعته من مالي وليس على دولتك المباركة دين فقال له بعض الحاضرين من الوزراء بديهة من غير روية أنا أول قادح في هذا الحساب ومن أين جاءت هذه الزيادة فأجابه الوزير بلين وسياسة لك أن تنظر في فصول القبض هل نقص منها شيء وفي فصول الدفع هل زاد فيها شيء وما وراء ذلك نتيجة أصابعي ولي أن أطلبه لو استحللت الخيانة ولهذا أتيت بالدفاتر ليطلع عليها كلّ من يريد الانتقاد فخجل القادح واستصوب الحاضرون الجواب لأن وراءه العيان وقال الباي منكرا على القائل أنّا نعلم ذلك وأخذ الأزمة وصححها بخطه في ذلك الجمع بعد أن اطلع على تلخيص جوامعها فقال له بعد ذلك الآن أجدد خدمتي لسيادتكم على أساس صحيح فدعا له الباي. »

[هذه الفقرة من ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج. 4، ص. 186–187، أوردها محمد صالح مزالي بالعربية].

فدفعت مقاطعتا سوسة والمنستير لوحدهما 30 مليونا[1].

ورغم الموارد الهامة جدّا، فإنّ إدارة الوزير الأول لم تدفع، منذ سنة 1864، جراية أفراد عائلة الباي، وضباط الجيش إلا بسندات من عملاء لم يعودوا قادرين على الدفع، ثم وقع بيع هذه السندات في المدينة بخسارة تقدر بـ90 بالمائة.

وخلقت هذه السندات غير القابلة للدفع القسم الكبير من ديْن بـ 50 مليون أصبحت مخلدة بذمّة هذه الإدارة التي توقفت، منذ سنة 1866، عن مواجهة مسألة الديْن.

لا يمكن لنا القول سوى أنّ سبل الدفع هذه كانت حيلة لإخفاء النقص في المداخيل.

كان الشعب وفيّا في دفع الضرائب ويسلطون عليه جشعا عنيدا للحصول عليها.

يلجأون إلى كلّ التجاوزات لضرب السكّة؛ ويضيفون إلى الاعتداءات المتاجرة بالرّخص، وبيع الوظائف ومناصب القضاء.

وقع إرسال العديد من الضباط في كامل أنحاء الإيالة، للحصول بكلّ الوسائل على أموال عمومية، لا لخزينة الدولة، ولكن لخزانة الوزير.

وإن توصل وكيل من الثقاة إلى التخلص من تهديداتهم ومن إرسال إي مبلغ للحكومة، يرسل ابن الوزير، وقد علم بالأمر، في الحين ضابطا آخر يعترض في الطريق، على مسافة ثلاثة أميال من أبواب المدينة، حامليّ المال.

يقع اختطاف المال وبعلم العموم يرسل إلى الوزير الأول.

(1) أنظر تفاصيل الجدول الذي وضعه نائب القنصل الفرنسي إسبينا Espina ونشره بيار غرانشون.
* Pierre Grandchamp : *Documents relatifs à la Révolution de 1864 en Tunisie*, Tunis, Aloccio, 1935, t. II, pp. 162-167.

كلّ هذا مقيت إلى درجة لا نريد تصديقه.

وإليكم ما هو بغيض جدّا أيضا.

خلال السنوات الأخيرة التي سبقت نشأة اللجنة المالية، وجدت الحكومة نفسها أحيانا في حيرة كبيرة للحصول على الحبوب الضرورية لصناعة الخبز اليومي للباي، وعائلته وجنده.

ونظرا لقلة المال، يتمّ الشراء بالدّيْن: لم يعد للباعة سوى ثقة مهتزّة في الحكومة، فيطالبون بأسعار مرتفعة ثلاث أو أربع مرات. فتكون الخسارة في سعر شراء القمح، وخسارة أيضا في الطحن.

وكان دوما لمصطفى خزنه دار الحظ الفريد في تعريض الثروة العمومية إلى الخطر وفي نفس الوقت تضخيم ثروته الخاصة وثروة عائلته.

هكذا، أشرك ابنه مع حميدة بن عيّاد ومنح للشريكين لزمة مخابز الدولة بشروط تسمح لهذين السيدين بربح 50 بالمائة من مؤونة الخبز.

وقد استطاع مصطفى خزنه دار العمل في طمأنينة لتنمية ثروته الضخمة.

فقد بقي في السلطة طيلة 37 سنة.

وفي حسابات الأربعة عشرة سنة الأخيرة من تصرّفه المالي، في ظلّ الباي الحالي، هنالك 50 مليون [فرنك] بقي استعمالها مجهولا.

هذه الحسابات التي تظهر شاذة وخيالية، أقرّها الباي وحملت توقيعه وتوقيع وزيره.

ولم يظهر مصطفى، المتساهل جدّا مع نفسه، تصلبا دائما إزاء بعض الموظفين.

ففي سنة 1864، مثلا، سمح للقابض العام القايد نسيم[1] بالتحوّل إلى أوروبا حتى لا يعود، دون القيام بتصفية حساباته مع الدولة. وإثر وفاة القايد، لاحظت الحكومة التونسية، وهي تراجع حساباتها، بأن هذا الموظف مدين للدولة بأكثر من عشرين مليون من الفرنكات؛ وظهر هذا الاكتشاف متأخرا قليلا واكتفت الدولة بتقديم شكوى لدى المحاكم الإيطالية، بالقـُرْنة[2]، ضدّ ورثة القايد[3].

أدّى هذا النوع من الفوضى في الإدارة إلى تذمر القوى الأجنبية.

فقد عاتب أحد القناصل في سنة 1866 مصطفى خزنه دار أمام الباي بأنه يدفع بالبلاد بسرعة نحو الإفلاس.

فأجابه الوزير الأول دون أن يضطرب، بأنّ الباي وجد نفسه خلال الثورة[4]، وهو بلا موارد، على شفة الهلاك، وكان من واجبه التصدّي لمثل هذه الاحتمالات، الممكن أن تظهر من حين إلى آخر ولوضع جلالته في مأمن من كلّ فاقة، فقد جمع له كلّ المال الذي يستطيع الحصول عليه وأنّ بنوك أوروبا لها بعد 20 مليون من الفرنكات بيد جلالته.

كيف كان مآل الـ20 مليون هذه ؟

(1) [يقصد القايد اليهودي نسيم شمامة].

(2) [هي مدينة ليفورنو Livourne الايطالية، توجد في مقاطعة فلورانس، قدم منها في القرن السادس عشر إلى تونس العديد من التجار اليهود الذين لم يقبلوا الاندماج مع اليهود التوانسة، وهم اليهود الأهالي، بل فضلوا الانسلاخ عنهم والاستقلال بذاتهم، ممّا أدى إلى صراعات في صلب الجالية اليهودية ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا. وهؤلاء اليهود الأثرياء هم الذين أقاموا السوق التي تحمل إلى اليوم اسمهم، وهو سوق القرانة، في وسط المدينة العتيقة].

(3) [حول مجريات هذه القضية وتطوراتها، أنظر **رسائل حسين إلى خير الدين**، مصدر مذكور.]

(4) [يقصد بها ثورة علي بن غذاهم سنة 1864].

لم يشاهدها الباي ولن يشاهدها أبدا: لننظر في الأمر!

في نفس اليوم الذي عُزل فيه مصطفي خزنه دار، سنة 1873، طلب نفس القنصل، ربما تأثرا بدافع نفسه السخية، من الباي التخلي عن هذه الملايين لفائدة الوزير مصطفى خزنه دار.

لم يستطع الباي أن يصدق إطلاقا رؤية تسديد الكلّ أو جزء من هذا المبلغ، وقد تخلص من الوزير: لقد اعتقد أنه دفع غاليا هذه النعمة.

اكتفي بالتخلي عن ذلك، بشرط واحد وهو أن لا يسمع بأي خبر عن مصطفى وأن يسلم هذا الأخير حسابات تصرفه.

كان ذلك سنة 1873 ووقع هذا بحضور كلّ وزراء الإيالة.

منذ سنة 1869 اقترحت حكومات فرنسا، وأنقلترا وإيطاليا، التي أرادت إنقاذ الباي من الإفلاس الذي كان محتما، تكوين كوميسيون مالي مكلف بمعاينة الرقم الجملي للدّيْن ولخلاص ما ترتب من فوائض.

بلغت خسارة رأس المال والفوائض 175 مليون فرنك.

وتصل الموارد العادية إلى قرابة 11 مليون.

يجب مع الـ11 مليون من الموارد، دفع 20 مليون من الفوائض والقيام بكلّ بقية مصاريف الدولة.

أي ديْن في زمن قصير ولبلد صغير جدّا !

وأيّ ضرر في سبع سنوات !

فقد وقع معاينة عملية اختلاس شنيع.

هنالك نقص لـ 2,000 من سندات الديْن التونسي.

وهاهي وقائع هذا الاكتشاف.

عندما شرعت اللجنة المالية في مباشرة أعمالها، أرسلت إليها الحكومة التونسية جردا رسميا حيث ظهر القرضان المعلنان في سنة 1863 وسنة 1865، مع عدم احتساب السندات التي ظهرت في السحب والـ2000 رقعة التي وقع اقتناؤها من عائلة أرلانجي لحساب الحكومة.

عندئذ، لم تقم اللجنة سوى بتغيير السندات المتداولة حسب السجلات المقدّمة من قبل حكومة الباي.

ووقع بعث سندات جديدة للتداول عوضا عن القديمة.

عند التداول، لم نفاجأ بأن نلاحظ أنّ رقاع قرض سنة 1863 المعروضة للتبادل تتجاوز السندات المسجلة في الحسابات الرسمية.

وتأكدت اللجنة الرسمية للكوميسيون المالي بأنه ليس من بين الأسهم المقدّمة أي واحدة مزوّرة، ولكنّنا لم نستطع تجنّب الشكّ.

طلبت [اللجنة] شفاهيا وكتابيّا توضيحات من الوزير الأكبر، رغبة منها في التأكّد من مصير الـ2000 من السندات المقتناة من قبل مؤسسة أرلانجي، فرفض مصطفى خزنه دار الرّدّ لمدّة تجاوزت السنة بأكملها.

لقد سجّلنا ذلك في محاضر الكوميسيون المالي لجلستي يومي 25 أوت 1872 و21 ماي 1873.

وعندما أجبر لآخر مرّة، على توضيح الأمر، لم يجد من سبيل سوى اللجوء إلى أشنع الوسائل.

فقد ادعى بأن مؤسسة أرلانجي لم تسلم السندات للحكومة إطلاقا وأنها هي المسؤولة عن العجز.

عندها طلبت اللجنة وحصلت من جلالته على إذن لمعاينة مراسلات وحسابات الحكومة مع مؤسسة أرلانجي.

بعد التقصّي تبيّن لها بالحجة بأن الـ2000 سهما وقع فعلا اقتناؤها وأنها سُلمت إلى الحكومة من قبل مؤسسة أرلانجي.

وعلمت أيضا بأنّ مصطفى خزنه دار قد سلم منذ مدّة إلى رُشيْد الدحداح[1] في باريس 7000 سهما من الدّيْن التونسي باسمه الشخصي، ولحسابه الخاص، حتى تكون ضمانا وغطاء لعملية مالية، فوقع تكليف رُشيْد الدحداح بانجازها لحسابه الخاص.

وربّما نستطيع بمقارنة أرقام السندات الألفين المقتناة من مؤسسة أرلانجي، مع أرقام الـ7000 المتبقية بين يدي رُشيْد الدحداح، من التوصل إلى توضيح شكوك اللجنة التنفيذية المالية.

كانت البيّنة تامّة، لقد كانت الرقاع الألفين هي الـ7000 الموجودة بين يدي رُشيْد الدحداح.

اتّضح أن اختلاس مصطفى خزنه دار الذي أنكره، كان من مسؤولياته ولا يمكنه اتهام غيره.

أمام هذا العمل الخطير جدّا، لم يجد الكوميسيون المالي سوى إقامة تقرير مفصّل حول هذه المسألة.

قدّم هذا التقرير فيلييت، المراقب العام للمالية ونائب رئيس الكوميسيون، وأعضاء لجنة المراقبة، ممثلو دائني الدولة.

كانت الوضعية حرجة: لقد اهتزّت الثقة في مصطفى خزنه دار، ولكنه ما يزال وزيرا أكبر: عندما طلبت منه توضيحا، أخذ الأمر بتعال،

(1) [أديب وصحفي وتاجر لبناني، وهو ابن الشيخ غالب من مواليد سنة 1814 بعرامون قرب بيروت، وهو من الموارنة، متجنس فرنسي، مات بباريس سنة 1889. أنظر غانياج، ص. 578، والملاحظ أنّ ابن أبي الضياف ينعته بالقبطي، **الإتحاف**، ج. 6، ص. 73.]

ولم يقدر الكوميسيون المالي ولم يتمكن من العمل سوى بحذر كبير : إذ يجب، قبل الإقدام [على شيء، أن يكون على يقين من الأمر.

درس [الكوميسيون الأمر] بدقة، وناقشه واتخذ أخيرا، في جلسة بتاريخ 4 جوان 1873، قرارا، يقضي إجمالا بإلزام اللجنة التنفيذية بالتدخّل بالحسنى لدى سعادته، الوزير الأكبر، للتوصّل، عن طريق حلّ عادل ومرضي، إلى تعويض دائني الدولة من الضرر الذي تعرضوا إليه.

إضافة إلى ذلك، هذا هو النصّ الكامل لمحضر جلسة يوم 4 جوان 1873:

نسخة من محضر جلسة الكوميسيون المالي جلسة يوم 4 جوان 1873

الحضور،

أمير الأمراء خير الدين، رئيس،

فيلييت، Villet نائب-رئيس،

ليفي Lévy وآزوييلوس Azuelos، عضوي المراقبة الأنقليزيين،

سيزانا Cesana ومورينو Moreno، عضوي المراقبة الإيطاليين.

افتتحت الجلسة عند التاسعة صباحا. ووقع قراءة محضر جلسة يوم 27 ماي الذي تمّت الموافقة عليه.

ثمّ قرأ كاتب الجلسة المناقشات الآتية المقترحة من قبل أعضاء لجنة المراقبة.

« بعد أن طلب نائب-رئيس الكوميسيون المالي من أعضاء لجنة المراقبة اتخاذ قرار في خصوص المسألة العالقة مع حضرة الوزير الأكبر

والمتعلقة بالألفي رقعة من قرض سنة 1863 التي وضعها في التداول، اجتمعوا في مجلس وبعد دراسة دقيقة للوثائق المرتبطة بهذه المسألة، اتّضح :

بعد التحرّيات التي قام بها نائب-رئيس الكوميسيون المالي، اتضح بأنّ الألفي رقعة المذكورة في محضري الجلستين المنعقدتين يومي 25 أوت 1872 و21 ماي 1873 وقع تسليمها إلى حكومة سموّ الباي من قبل شميدت Schmidt الذي كان آنذاك وكيل مؤسسة أرلانجي بتونس، وأنه وقع فيما بعد عرضها للتداول من قبل حضرة الوزير الأكبر عن طريق رُشيْد الدحداح بباريس.

من الأكيد أن هذا الاستعمال المزدوج تسبّب في خسائر حقيقية للحكومة ودائنيها.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات، قرر أعضاء لجنة المراقبة أن تتقدّم اللجنة التنفيذية بمساعيها لدى حضرة الوزير الأكبر، قصد التوصّل إلى صيغة للتفاهم بالتراضي وبصفة عادلة لتعويض خزينة الدائنين للخسائر التي تكبدتها.

وطلب الرئيس الحجج التي اعتمدتها لجنة المراقبة لإقامة الدليل بأنّ الرقاع الألفين وقع استعمالها مرتين.

أجاب آزوبيلوس بأنّ هذا الاستعمال المضاعف واضح من خلال المراسلات المتبادلة مع وكيل مؤسسة أرلانجي بتونس والسجلات التي وفرتها كلّ من هذه المؤسسة والدحداح.»

اعتقد الوزير الأكبر أنه سيسيطر على الوضع إن توخى التحدّي.

فرفض مراقبة الحسابات من قبل اللجنة التنفيذية وهي التي من حقها وواجبها أن تحصل عليها باسم الحكومة.

ولم يبق من سبيل أمام اللجنة التنفيذية إلا تقديم تقرير إلى الباي حول هذه المسألة.

بعد الاطلاع على هذا التقرير أمر جلالته وزيره الأكبر تبرير استعمال الرقاع الألفين المقتناة لفائدة الدولة لصالحه أو لغير ذلك، وبدفع قيمتها مع الفوائض.

عندئذ، ونظرا لاستحالة تبرير استعمال الأسهم، لجأ الوزير الأكبر مرغما إلى دفع المعلوم، فامتثل واستجاب.

إنّ هذا التلاعب، وهذه العملية التي لا تحمل اسما، وقع إنكارها في الأول، ثم اعترف بها مصطفى خزنه دار مع بعض التحفظ. فكانت نهايته مع احتفاظه على احترام الأمير وثقته. وقد كانت مهتزّة بعد بسبب عمليات مماثلة في الماضي.

كانت كلّ هذه التجاوزات الآثمة سببا في إقالته ونهايته.

ويجب عدم البحث عن أسباب أخرى.

قام أنصار مصطفى خزنه دار بكلّ ما في وسعهم لتقديم حجج أخرى للرأي العام.

فقد وصل بهم الأمر إلى اتهام أمير الأمراء خير الدين بأنه نصب فخّا مخزيا لمصطفى خزنه دار[1]، حتى ينجح بكلّ مظاهر التعقل في اتهامه بتحويل هذه السندات الألفين التي سجّل أمير الأمراء أرقامها قبل ذلك بمحض الصدفة من بين مجموع السندات السبع آلاف من نفس الدّيْن المودعة لدى أرلانجي وشركائه.

(1) هذه إشارة للمحامي إدموند ديفوسيي Edmond Desfossés ونشرته حول الإطاحة بخزنه دار. نجد في الملحق تكذيبا لهذه الادعاءات من قبل أمير الأمراء حسين.

ليس المجال هنا للوقوف عند مثل هذه الأسباب؛ لأنّنا لا نريد اتهام أو تبرئة أحد، فالرأي العام أولا، ثمّ التاريخ هما الكفيلان بإصدار حكمهما وسيجازى كلّ واحد حسب أفعاله.

إنّ المسألة الوحيدة الممكن تسجيلها والاتعاظ بها، هو أنّه يجب عدم تكرار مثل هذه الأفعال، ومثل هذه الفضائح. فإن كانت من نتائج عادات أو تقاليد الشرق، فمن الواجب البحث عن إصلاحات وعن ضمانات إدارية جديدة مقيّدة بما فيه الكفاية لمنع العودة إليها.

ليس نادرا أن لا نجد تجاوزات واضحة أيضا، حيث تكون الفوضى المالية أمرا غريزيا.

أحيانا كثيرة ترافق الفوضى من الناحية المالية الفوضى من الناحية الإدارية.

وإن كانت الضريبة مفروضة بغير قانون، فإنه يتمّ استخلاصها بلا تعقل.

وإن كان دافع الضريبة الذي لا يعرف مسبقا القيمة المضمونة التي سيدفعها للخزينة، فإنّه لا يستطيع التهرّب من الدفع المشط.

يكون عندها عُرضة لقانون حسب الأهواء غير قادر على المقاومة القانونية.

وتكون أملاكه بغير حماية حقيقية، ولا تكون نفسه عند الاقتضاء في مأمن، إن لم يقع حمايتها قانونيّا.

ولا يوجد نظام عام في البلاد، حيث أمست الفوضى سيّدة الموقف بما أنّ الأهليّ ليست له الضمانات الضرورية.

والحال أنّ الأمن العام يكمن في التوازن الفعلي بين حقوق الدولة وحقوق المواطن.

كذلك الأمر في تمازج الحقوق والواجبات من المواطن إلى المواطن.

كان من الأنسب لإدارة مصطفى خزنه دار أن تولي عناية إلى هذه الاعتبارات.

لقد كانت أرواح وأملاك التونسيين بين يدي الوزير الأكبر.

لاحظنا بأمثلة لا تقبل الشكّ ما كان يمكنه القيام به في الميدان المالي؛ فيجب العمل بالمثل في إطار منظومة الأفكار الجديدة.

ومن واجبنا أن نتساءل عمّا يمكن أن يكون مصير تونس، إن لم ينته بعد الحكم المطلق وغير المعقول لهذا الموظف.

إنّ الاعتماد على أشخاص من أوضع الطبقات الاجتماعية في البلاد يكون أقلّ كلفة، إذ لا يثنيه شيء، فهو قويّ الشكيمة، لا يهمه الانتماء إلى عائلة أو أصل أو ما يمكن أن يسديه الشخص للبلاد.

فهو لا يحترم الآخرين إطلاقا، ولا يرفق بهم ولا يشفق عليهم مثلما فعلوا معه إثر إعفائه.

لقد تلاعب أحيانا بأرواح رعايا الباي، سواء كانوا من كبار الأعيان، أو موظفين أو أشخاص عاديين.

في سنة 1838، وقع القبض فجأة على شاكير صاحب الطابع، الوزير الأكبر، وتمّ خنقه دون محاكمة في أحد دهاليز باردو[1] وأخذ مكانه

(1) [وقع، في الحقيقة، قتل شاكير صاحب الطابع خنقا يوم 10 جمادى الثانية 1253/ 11 سبتمبر 1837 وليس في سنة 1838، أنظر ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج. 3، صص. 275-285.]

مصطفى خزنه دار على رأس الوزارة، والحال أنّ صاحب الطابع قدّم خدمات جليلة، وكان نسيب الباي الحالي.

في سنة 1864، وتجاهلا للعفو العام، مات مئات الشيوخ العربان تحت السياط[1]. وهذه هي بعض الأسماء : الحاج مبارك، شيخ زاوية[2]، وإبراهيم الخلفاوي، من قبيلة ماجر[3]، وعلي بن عباس[4]، والحاج صالح بن تليلي، من قبيلة الفراشيش والحاج يوسف، من أولاد دوفن، الخ...

في سنة 1867، وبتهمة الخيانة العظمى ومؤامرات خيالية، اختُطف من مسكنهما شيخان، كانا وزيران، فالأول هو أمير الأمراء إسماعيل السنّي[5]، نسيب الباي الحالي، والآخر هو أمير الأمراء رشيد[6]، القائد السابق للجيش التونسي في القرم، قُتلا دون محاكمة ودون الاستماع إليهما[7].

(1) حول ثورة 1864، أنظر كتاب Pierre Granchamp المذكور، وكذلك أطروحة بيشي سلامة.

(2) الحاج مبارك، شيخ جليل من تالة. كان وهو يتلقى السياط لا يتفوّه إلا باسم الله، إلى أن أغمي عليه ومات بسبب الضرب.

(3) هو إبراهيم بن عبد الله الخلفاوي، من قبيلة ماجر، التي ينتمي إليها لا محالة علي بن غذاهم قائد ثورة 1864.

(4) شيخ تالة، أسلم الروح وهو تحت التعذيب، ولكن واصلوا ضربه لإتمام عدد الضربات المعلن عنها في الحكم.

(5) [إسماعيل السني صاحب الطابع، أنظر ما أورده ابن أبي الضياف حول هذه الواقعة، **الإتحاف**، ج 6، صص 97-102، وانظر نبذة عن حياته ج. 8، صص. 151-154]

(6) [نفس المرجع، ونبذة عن حياته، ج. 8، صص. 148-151.]

(7) فيما يتعلق بقسوة مصطفى خزنه دار، مكننا الشيخ محمد بيرم الخامس من عدّة تفاصيل مذهلة في كتابه **صفوة الاعتبار بمستودع الأقطار والأمصار**، طبعة العالمية، القاهرة، 1302 هـ، وخاصة المجلد الثاني، صص 25-39، وغيرها (إن المؤلف المشار إليه هو ابن أبي ضياف).

يقول بيرم الخامس: « ومن وقتئذ تسلطت أيدي العدوان على الأهالي بسلب الأموال والقتل والضرب بالسياط المؤدي إلى القتل لأنّ الوزير اشتدّ حنقه عليهم... فجلد أحد أعيانهم المسمّى محمد بن مصطفى عجم الشهير فيهم بالوجاهة بمجرّد تهمته أنه أغرى

أمير الأمراء خير الدين وإدارته

كانت مسألة تحويل وجهة الألفين رقعة من الديْن التونسي فضيحة كبرى. لم يستطع مصطفى خزنه دار التملص من تهمة الاختلاس التي وُجّهت إليه.

كان من واجب الباي إرضاء رعيته بإقامة العدل. وكان ذلك من مصلحة الأمير، ولشرفه أيضا، إذ بلغ بهم الأمر أن عابوا عليه ثقته وتواطؤه مع خزنه دار.

بعض فتيان القصر الأميري بالهروب فجلد خمسمائة سوطا مؤلمة بحضور أحد خواص الوالي لإتقانها وإكمال عددها وسجن مع الأعمال الشاقة في الكراكة ومنهم محمود بن سالم أحد الأعيان من التجار وأعضاء مجلسهم ادعى الوزير أنه اشتكى به إليه من جماعة المجلس وسجنه. . . وأتى بأعيان من قبائل الجهات الغربية والشمالية يبلغون نحو المائتين وأغلبهم كان في خدمة الطاعة وأبلوا في قود الأهالي وإرجاعهم للسكون البلاء الحسن ولا ذنب لهم إلا كسبهم. أوقفوا في صحن البرج من قصر الحكومة بباردو وخرج لهم الوالي وخاطبهم بأنه لولا شفاعة الوزير لأمر بقتلهم وليته لم يشفع لأنه أي القتل أهون الموتتين ثمّ حكم عليهم بالجلد بالعصا. ورأيت بخط الوزير الكاتب المذكور في قصة هؤلاء الرهط الذين منهم الشيخ الهرم المنسوب إلى الصلاح الحاج مبارك صاحب زاوية تالة ما نصه: فتقدمت مردة العذاب إلى ما كرم الله من أبدان بني آدم يكبون الواحد على وجهه ويسحبونه على الأرض موثوق اليدين والرجلين ودام الضرب في أولئك المساكين يومين أو ثلاثة بمرأى ومسمع وفي خلال أيام الضرب قدم ابن ملكة الأنكليز سائحا فلم يقع الضرب يوم قدومه خشية وقوع الشفاعة منه عند مشاهدته تلك الحالة الفظيعة الشنعاء ولما تمّ الضرب بأعداده وإتقانه سجنوا بسلاسلهم وأغلالهم ومات منهم بسبب الضرب الذي لا تتحمله القوى الحيوانية علي بن عباس شيخ تالة وخرجت روحه قبل كمال عدد الضرب فكملوا العدد بضرب شلوه وهو ميت ومات بعد الضرب الحاج مبارك شيخ الطريقة بتالة المار ذكره ولم يسمع منه حالة الضرب إلا قوله يا ربي يا ربي إلى أن أغمي عليه والحاج صالح بن التليلي من بيوت الفراشيش وغيرهم وعدد من مات بالضرب في أقل من عشرة أيام ستة عشر رجلا اهـ كلامه باختصار. وسجنت خلائق بالأعمال الشاقة ومنهم علي بن غذاهم بعد تأكيد الأمان إليه وقدومه مع ابن القطب الصالح سيدي أحمد التيجاني رضي الله عنه وبقي في حبس مظلم ندي إلى أن مات وكذلك كثير ممن سجن وما يمكن إحصاؤهم وفشا الخبر في الآفاق واستفظعه من سمعه. ومع هذا التعذيب في الأبدان فقد أتي على أموال الأهالي عن آخرها ولم يبق للبلدان والقرى وقبائل العرب شيء مما يسدّ العوز ومن كان له أدنى شيء من القوت كان يخفيه ويرسل نسوانه لالتقاط العشب وعروق الأشجار لقوتهم ولقد ذكر لي أحد بيوتات دريد أنه كان يرسل نسوانه اللائي لم يعهدن التجول في البراري لجلب عروق الترفاس وينشره على ظهر بيته ليراه أعوان العامل ويطبخ ليلا القمح في الماء من غير طحن لكي لا يسمع الناس حسّ الرحا فيتهم بكسب المال. »

لا يكفي إعفاء الوزير الأكبر، بل يجب تسليم شؤون البلاد في أياد أمينة ومقتدرة؛ إذ لا يمكن اختيار أول إنسان للقيادة.

دعا الباي أمير الأمراء خير الدين إلى جانبه وكلفه بمهام الوزارة الكبرى.

كان ذلك أوّل قرار صائب من الباي؛ إذ أبدى الشعب رضاه.

لقد كان أمير الأمراء مستقيما، ولكن نعرفه مستنيرا وليبراليا: كانت تسميته على رأس الحكومة أوّل ضمان لمن يطالبون بتغييرات إدارية جديدة.

استوجب الكثير من الشجاعة والتفاني لدى أمير الأمراء خير الدين لقبول ثقل الإدارة، وكانت كلّ الصعوبات والمسؤوليات في انتظاره.

فباشر العمل [يوم 30 شعبان 1290 هـ الموافق ليوم 23 سبتمبر 1873][1].

كان عليه، منذ اليوم الأول، مواجهة المصاعب السياسية والمالية التي تثقل دوما الحكومات المدانة.

لم يقتصر الأمر على هذا بل وتصفية حسابات التصرّف للوزارة السابقة والتي لم تكن دون مشاكل من الذي تولاها مكانه.

كان مصطفى خزنه دار نسيب أمير الأمراء خير الدين[2].

خلقت هذه العلاقات العائلية القديمة وضعية صعبة للفريك.

إن تعاطفه مع خزنه دار، سوف لا يترك الناس دون اتهامه بعدم التحيّز. سيقولون: إن تناسى هذه الروابط العائلية، فإنه أيضا متحامل لو عامله بمثابة الغريب وسلط عليه العقاب الذي يستحقّه، وسيرى الكثيرون

(1) لم يكن التاريخ مسجّلا في المخطوط.
(2) توفيت جنات، ابنة مصطفى خزنه دار، بعد ثلاث سنوات من زواجها بخير الدين.

في أعمال التعسّف المشروعة التي يقوم بها الوزير الجديد نوعا من الانتقام من سلفه لكلّ المشاكل التي أورثه إياها.

لم يرغب أمير الأمراء خير الدين في أن ينظر بنفسه في مطالب الدولة وأن لا يترك لسلفه أي خيار سوى الدفع أو السجن.

كان من المتوقع التسرّع وربما القيام بمثل هذا الصنيع: كان ذلك يتماشى مع صنيع السلف، إذ قام مصطفى خزنه دار، هو أيضا، بمحاسبة سيدي حسين باش مملوك[1]، الوزير سابقا ونسيب الباي الحالي.

كان الباش مملوك مُدانا للدولة بمائة وخمسة وعشرين ألف فرنك: وانقضت العديد من السنوات منذ تخليه عن الوزارة. فألقى مصطفى خزنه دار القبض عليه وأودعه السجن، حيث أبقاه مدّة عشر سنوات.

لا يستطيع أمير الأمراء خير الدين القيام بهذا الصنيع إزاء مصطفى خزنه دار: إنّ القوانين الواجبة مع هذا الأخير لا تؤدي فحسب إلى مطالبته بتعويض لفائدة الدولة، بل يجب أن تكون عبرة ومثالا.

يجب أن يعرف الشعب فكرة جديدة عن العدالة: لقد لاحظ إلى يومنا هذا أنّ أوامر شخص تعوّض القوانين؛ ولكن، يجب تمكين البلاد من مفهوم جديد بالنسبة إليه، وهو أنّ السلطة غير شخصية.

أشار أمير الأمراء خير الدين على الباي بخلق محكمة استثنائية، برئاسة وليّ العهد، تتكوّن من قاضيين من العاصمة ومن وزيرين.

وأظهر الوزير الجديد أنّه لا يخضع لأيّ فكرة خصوصية، وأنّه لا يبتغي تحقيق مآرب شخصية بتأسيس مثل هذه المحكمة: فقد وقع تعيين

(1) [حسين باش مملوك، أنظر الملف الخاص به في **الأرشيف الوطني**، السلسلة التاريخية، صندوق 3، ملف 35.]

القاضيين منذ سنوات خلت باقتراح من خزنه دار، وأنّ أحد الوزيرين هو نسيب زوجته[1].

رفض مصطفى خزنه دار المثول أمام هذه المحكمة ولم يرد تكليف من يمثله لديها.

مثل هذا الموقف، جلب إجراءات صارمة؛ لقد أقرّت المحكمة بوضع سيدي مصطفى تحت الإقامة الجبرية في قصره وبمصادرة أملاكه في الحال.

وقع تنفيذ هذه الأحكام. لقد كانت بمثابة العقوبة ومنذ ذلك الحين أصبح يقينا لكلّ الناس بأنّ الوزير الجديد قادر على احترام العدالة مهما كانت رتبة من يمتثل أمامها.

لكن، بإظهار نوع من الاعتدال في الأحكام لدى كلّ الناس، من الممكن أن نسقط فيما هو مشط. كان في الإمكان أن يكون الأمر سريعا وأكثر قسوة في بلد أوروبي. ففي فرنسا، كان في الإمكان إلقاء القبض على الموظف السامي المتّهم بالرشوة، وزجّه في السجن واحتجاز مستنداته.

يكتفون هناك، بالعكس، بوضعه تحت الحراسة في قصر فخم، ولا يضعونه بعيدا عن الأنظار ويمكّنونه من استقبال أحبابه.

لم يتوقع خزنه دار مثل هذه الإجراءات الصارمة، حتى وإن كانت هيّنة؛ غير أنها أتت أكلها، إذ فضّل، عندما تيقن في النهاية بأنّ العدالة قد أخذت مجراها، بتفويض ابنه لتمثيله في التحقيق الموجّه ضدّه.

سار هذا التحقيق ببطء، ولكن صارت الحجج متراكمة، وأمست التهم كلّ يوم أكثر خطورة.

(1) وهو أمير الأمراء رشيد كاهية، المتزوج من نسيبه خزنه دار.

عندئذ، راسل سيدي مصطفى خزنه دار سموّ الباي مباشرة، للتنصّل من الحكم الذي يستحقه، مبديا الرغبة بأنّه لا يريد الدخول في مواجهة مع عظمة سيادته ويقترح عليه اتفاقا بالتراضي.

وافق جلالته تنازلا عند رغبته، فكلف أحد كبار الموظفين[1] بضبط بنود وشروط الاتفاق المزمع وضعه مع سيدي مصطفى.

دخلنا هنا مرحلة جديدة، وستتوقف الملاحقات الجنائية.

يكون من الصعب في فرنسا أن لا تكون جريمة محلّ حكم قضائي، والحال أنّ المحاكم قد تكفلت بعد بها.

تقع المحاكمة في فرنسا دوما لصالح القانون قصد جبر ما يمكن أن يحدثه اضطراب اجتماعي، وهي النظرية التي تسيّر العمل العمومي والتي تقرّه.

في تونس، وعلى العكس، لا يوجد عمل عمومي؛ إنّ الجهة المظلومة هي دوما المبادرة بالتخلي عن المطالبة وليس للمحاكم أي عمل عندما تكون مطمئنة.

والحال أنّه ليس من حقّ السلطة أن تحمي المذنب من العدالة، رغم إصرار الجهة المتظلمة ولا يستطيع الباي نفسه العفو قبل أن تعفو الجهة المظلومة.

نظرا إلى أنّ القانون التونسي يسمح بمصالحة بالتراضي، تمكن خزنه دار، بقبول الصلح الذي تفاوض في شأنه بكامل الحرية وبمعرفة تامّة، من التنصّل من المحكمة ومن العدالة.

(1) وهو أمير الأمراء حسين، [الصديق الحميم لخير الدين والذي لا يقوم بأيّ عمل إلا بتعليمات وأوامر هذا الأخير].

وتعهّد خزنه دار بهذه المصالحة بإعادة 25 مليون فرنك للدولة، وهو مبلغ أقلّ من النصف من المبلغ الذي طالبت به الحكومة، والذي خُفـّض بفضل كرم الباي إلى 20.000.000 فرنك.

وقع استرجاع عقارات بقيمة 12.000.000 فرنك، ومجوهرات بقيمة 1.000.000 فرنك، وإلغاء عقود مرتبطة بلزمة السكة بقيمة 1.500.000 فرنك. الجملة 14.500.000 فرنك.

بقي خزنه دار مُدانا بمبلغ 5.500.000 فرنك.

تجدر الإشارة بأنّ خزنه دار لم يمتلك العقارات التي تخلى عنها من ماله الخاص، ولكنّه حصل عليها هبة من الباي، مثلما أقرت بذلك عقود هذه العقارات.

قدّر الخبراء الذين عيّنتهم الدولة وقبل بهم، قيمة المجوهرات، وأمضى الوصل التقييمي كلّ من الخبراء وابنه الذي كان الموكّل عليه.

نلاحظ بأنّ الثروة الضخمة لسيدي مصطفى (24 مليون من الرقاع التونسية فقط) ظلت غير منقوصة ويمكن أن يفوّضها لعديد من الدسائس.

ما إن وُقعت هذه المصالحة، توقفت كلّ التبعات واستطاع الوزير الأسبق التّمتّع بكلّ حريته.

وهذا هو الدليل:

في 15 صفر 1292 (. . . . 1875)[1]، وجّه أمير الأمراء خير الدين الرسالة التالية إلى سيدي مصطفى خزنه دار:

(1) بياض في الأصل. ويوم 15 صفر 1292 يوافق يوم 22 مارس 1875.

« إثر المصالحة الموقع عليها في الثالث من ذي الحجة 1290 الخاصة بتصاريح الدولة، أعلمتموني بواسطة ابنكم، بموجب أوامر جلالته، أنّكم أحرار بالتحوّل إلى مكّة وبالرجوع إلى الإيالة؛ وأنكم أيضا أحرار في قبول الأشخاص الذين ترغبون في ملاقاتهم وفي التحوّل إن قرّرتم ذلك الإقامة مع ذويكم في مسكن سواء بضاحية أريانة أو منّوبة: غير أنكم رفضتم هذه التراتيب اللينة لأسباب لم استسغها.

هذه التراتيب هي ثمرة الرحمة التي عُرف بها سيدنا، وذلك حتى يوضح لكم بأنه سيواصل التحلي بمثل هذه النوايا.

ولذلك، فقد قرّر بأن يكون القصر، المعروف باسم بلازو Palazzo للمرحوم صاحب الطابع، الكائن قرب سيدي بو سعيد، ملكا لكم لقضاء فصل الصيف به مع ذويكم.

غير أني ألفت انتباهكم بأنّ قرار جلالته أن لا تكون لكم أيّ صلة معه، ولا مع عائلتكم، ولكن بإمكانكم ربط علاقات مع كلّ الأشخاص الذين يرغبون في ذلك.

يسمح لكم جلالته بالسفر إلى الخارج وبالعودة إلى تونس عندما ترغبون. ومن الآن، تستطيعون الإقامة في القصر الذي مُنح لكم وستحصلون قريبا على عقد ملكية هذا العقار. »

حُرّر في 15 صفر 1292 الإمضاء: **خير الدين**

كان أوّل عمل لإدارة الوزير الأكبر خير الدين هي عملية مسايرة العدالة.

إنّ فكرة العدل هي أرقى وأخلص ما يمكن أن يتحلى به العقل البشري، إذ أنه ينبع من الضمير ومن مفهوم الواجب.

كانت المهمة التي شرع فيها الوزير الأكبر الجديد ثقيلة وبحجم تنثني لها الأكتاف المتينة.

يجب تجفيف ينابيع الفساد، وتطهير الإدارة، وبعث مؤسسات قادرة على إعادة الثقة والنظام المحكم والاعتبار.

يجب، إضافة إلى الإدارة الواجب إعادة بنائها، بعث الفكر العمومي؛ وهذا صعب جدّا من الأول.

كيف يمكن من الوهلة الأولى إقناع الشعب بأنه لم يعد هناك ظلم: وأنه يستطيع العمل في أمان، دون التفكير في الضرائب وعمليات المصادرة؛ وأنه رغم المصاريف الثقيلة التي تؤرق ميزانية الدولة، سيتألم وسيدفع أقلّ ممّا مضى.

كان ذلك سهل التحقيق كثيرا وكان هذا البرنامج ممكنا لو أنّ عين الوزير الأكبر تكون في كلّ مكان.

رغم ذكائه ومهارته التي نراها فيه، فإنّنا لا نستطيع مطالبة الوزير الجديد بالكثير في نفس الوقت.

لقد أضاف أمير الأمراء خير الدين إلى مهامه كوزير أكبر، مهام وزارة الشؤون الخارجية ورئيس الكوميسيون المالي.

استعدّ بمثابة وزير أكبر إلى الرفع من شأن البلاد، وكرئيس للكوميسيون المالي إلى دفع الديون لصرف اهتمام دائني الدولة.

وجد الكوميسيون نفسه في البداية أمام ديْن بـ175 مليون فرنك. وهو كالتالي:

1) دفع هذا الديْن، وتحديد، حسب موارد الدولة، المبالغ الممكن استعمالها لتسديد الفوائض والتنصيص على كلّ جزء منها لدى توزيعها.

2) إدخال تحسينات في الإدارة كفيلة بتحسين تطوّر المداخيل، بإحياء الثقة وتيسير استخلاص الجباية دون فرض ما هو مشط.

وقع توحيد الديون، ودفع الفوائض، مضمونة بتكليف خاص من المداخيل الممنوحة من قبل سموّ الباي والتي يتكفل بإدارتها نواب عن الدائنين لحساب هؤلاء.

هكذا وقع تسديد السّندات بصفة عادية إلى آخر سداسي (غرّة جويلية 1877).

وقع تسديد مصاريف الباي والدولة دون اللجوء إلى موارد مخجلة وضارّة عن طريق ارتشاء الوظائف والعدلية، ودون الرفع في الجباية.

أكثر من ذلك، فقد خُفضت الجباية، والضريبة الشخصية، التي لم تكن محدّدة، ووقع التقليل منها. وكان إلى جانب الضريبة الشخصية، مكسا على الماشية من الأرض[1]؛ وتساوي الماشية الواحدة عشر هكتارات من الأراضي المحترثة. وقع التخفيض في هذا المكس، الذي تسبب في إفلاس الفلاحين نظرا للمغالاة فيه.

لقد شجعت هذه التحسينات الشعب، إضافة إلى اليقين من أن منتجات زراعتهم لن تصير مثلما كانت في الماضي غنيمة للظلم والقهر،

(1) « إنّ حصة الضريبة المقررة بأمر يوم 4 نوفمبر 1868، المقامة على قياس المتر، تظهر أنّ هنالك أربعمائة لتر في الماشية قمحا أو شعيرا، دون الأخذ بعين الاعتبار مصاريف القبض أو غيرها، وكذلك ضريبة الربطة». أنظر في هذا الشأن:

* Paul Bernard, *Les anciens impôts de l'Afrique du Nord*, Editions des Tablettes, Saint-Raphaël et Paris, 1925.

على الزيادة سنويا من مساحة وأهمية زراعاتهم؛ فصار إنتاج الأرض كثيرا من حيث الكمّ والكيف.

كسبت البلاد ثروة من أحسن ثرواتها، وهي ما يوفره عمل الأرض.

وحصلت الدولة مقابل ذلك، إضافة إلى أهمية المحاصيل، على ربح في الموارد.

فقمنا بتسديد فوائض الديون، ومصاريف العائلة الحاكمة، وجرايات الأمراء، ومستحقات الموظفين؛ وبإيجاز، عملنا على تسيير الأمور بصفة عادية في كلّ المصالح الإدارية.

ومن بين المظالم الأكثر وضوحا لإدارة سيدي مصطفى خزنه دار في المقام الأوّل، هي المعسكرات والمحلات المتنقلة والمرسلة إلى داخل البلاد لاستخلاص الجباية.

هذه الطريقة لجمع الجباية المرتفعة جدّا، والمرهقة لمن يدفع الضريبة والقليلة النفع لخزينة الدولة، جعلت الأهل يعيشون بين هجمات السلب وانتزاع ممتلكاتهم عنوة.

كان قائد المحلة يتوجّه إلى قايد المدينة حيث يستوجب جمع الجباية، ويحدّد له معلوم الدفع ويتلقى من يدي هذا الأخير الأموال المطلوبة.

نفهم الآن لماذا جامع الجباية، وهو على يقين من عدم مراقبته، تدفعه الغواية أحيانا للمطالبة بالكثير مع دفع القليل اليسير لخزينة الدولة.

إنّ أوّل إصلاح اقتصادي وضعه أمير الأمراء خير الدين هو إلغاء هذه المحلات المرسلة لجمع الجباية والتي يقودها أمراء مستهترون.

والآن يجمع المساهمات الضريبية موظفون مسؤولون، يضعونها دون تكاليف تقريبا في خزينة الدولة.

يسود اليوم الأمان، الذي لم يكن متوفرا في أي مكان في ظلّ إدارة سيدي مصطفى خزنه دار، كلّ نقطة من الإيالة، في المدن وكذلك في البوادي، إلى درجة أن المرأة تستطيع، دون أن يعترضها أحد، السفر إلى داخل البلاد، حتى لدى القبائل الرّحل.

جهّز أمير الأمراء خير الدين العاصمة بمكتبة عمومية، ورغم أنها حديثة العهد، فقد أمست تضمّ عددا لا يستهان به من المجلدات والمخطوطات الثمينة.

وقع تنظيم الأحباس، وهي أملاك الأوقاف المعرضة للنهب، وصارت تحت إشراف إدارة خاصة[1].

بعد طرح السيولات الضرورية من أموال هذه الممتلكات لتعهّد المساجد والمؤسسات العمومية الأخرى، استعملت اللجنة الفائض، وهو هام جدّا، لدفع جراية شيوخ الإسلام، والفقهاء، وأيمة المساجد.

منذ الأيام الأولى، حققت هذه الإصلاحات أحسن النتائج؛ لقد صُرفت المرتبات بانتظام كبير؛ كان ذلك محلّ اعتزاز باعتباره أمرا جديدا لم يحدث من قبل.

ومن أموال الأحباس أيضا نخصص حاليا المبلغ السنوي الموفد إلى مكة والذي توقف إرساله لمدّة طويلة.

انصبّ اهتمام أمير الأمراء خير الدين أيضا على التعليم العمومي.

كان أسلافه يعتقدون أنّ الزاد التعليمي غير صالح وأنّه ليس من الضروري أن يتعلم الناس لكي يساسوا.

(1) [قانون تنظيم الأحباس بتاريخ محرم الحرام 1291، أنظر الرائد التونسي، عدد 5، 22 صفر الخير 1291/ 9 سبتمبر 1874].

أسّس أمير الأمراء معهدا[1]، حيث وقع تسجيل مائة وخمسين تلميذا مجانا، يتلقون به، إضافة إلى العلوم الإسلامية، علوم اللغات الفرنسية والإيطالية، والرياضيات، والتاريخ والجغرافيا.

جلبت كلّ هذه الجهود، وكلّ هذا العمل لأمير الأمراء خير الدين نتائج قد تثير إعجاب الأجنبي للمسائل التونسية.

لم يفكر الباي في ذلك الوقت في الخطر الذي تعرّض إليه، وقد تعرّض سنة 1864 إلى ثورة كادت تنجح؛ فقد وقعت السيطرة على الثورة ونظرا إلى ثقته في سيدي مصطفى خزنه دار تركه يتسبب في إفلاسه دون التفطن بعد إلى ذلك.

عندما صار الإفلاس نهائيا تقريبا، وعندما أمسى تحت وصاية الدول الأوروبية، التي لم تعد تثق في تصرّفه المالي، فُرض عليه الكوميسيون المالي لمساعدته على تسديد ديونه، وكادت سمعة الباي أن تصبح، سنة 1873، مشوّهة لدى الرعية لارتباطه بوزيره الأكبر خزنه دار، فوجد أمير الأمراء خير الدين على استعداد لتعيينه. لقد ساند الباي، وأنقذه من السقوط إلى الحضيض: إذ شارف الباي على الانهيار، ولكنه هذه المرة أيضا لم يلاحظ ذلك. غير أنه كان يشعر على أيّة حال بأنّ وضعه حرج.

حقّقت إدارة أمير الأمراء خير الدين تقدّما، ومدّخرات، ولم يعترف [الباي] لا بالتقدّم ولا بالمدّخرات، فهو لا يعرف شيئا، سوى الحصول على الجباية: استعاد ثقته، وتعجّب ولام نفسه لخوفه.

(1) [وهو المعهد الصادقي الذي أنشئ سنة 1875، حسب الأمر الصادر في 25 ذي القعدة 1291، أنظر نص الأمر وتنظيم المعهد في ألأرشيف الوطني: السلسلة التاريخية: أوامر علية ومراسلات متعلقة بالمدرسين وبتنظيم الدراسة بالجامع الأعظم والمدرسة الصادقية (المكتب الجديد)، صندوق 63، ملف 723.].

تمكّن مستشارو الأمير، الحاقدون على أمير الأمراء خير الدين لشكيمته، من إقناعه بأنّ هيبته غير مجدية، وأن ما قام به أمير الأمراء خير الدين والنتائج التي حصل عليها لا تبرز لديه أيّ خصال: وأنّ شخصا آخر مكانه يمكن له القيام على الأقلّ بما قام به، إن لم يكن أحسن منه.

أكيد أنّ أيّ مصلح سيجلب لنفسه أعداء متمرسين: ومن الصعب أن يكون لديه أصدقاء، حتى من بين التابعين له.

فالحسد أسوء صديق، لقد أوغروا صدر الباي في حقّ أمير الأمراء خير الدين. اتهموه بأنه متشيع لتركيا وأنه يحبّ كثيرا الفرنسيين. يظهر أن مثل هذه الاتهامات كفيلة لوحدها بسحب حظوة الباي منه.

يقولون أيضا بأنّ جلالته أوضح إلى القائم بأعمال فرنسا في ذلك الشأن ويظهر أنه قال له في خصوص أمير الأمراء خير الدين بأنّه فضّل الاستقالة والانسحاب: وأنّه لم يتخلّ عن أمير الأمراء خير الدين للأسباب التي دعته يُقيل خزنه دار؛ لقد ارتكب هذا الأخير أعمالا إجرامية؛ أمّا أمير الأمراء خير الدين، فليس بينه وبين الباي سوى خلافات في وجهات النظر في المسائل السياسية. لقد حصلنا على هذه الشهادة من روستان[1] نفسه.

(1) [وهو القنصل العام الفرنسي آنذاك. تيودور ليون روش روستان من مواليد آكس آون بروفانس سنة 1833 وتوفي في سنة 1906. مجاز في الحقوق. صار منذ ديسمبر 1866 ملحقا لدى القنصليات، بعد أن تربص منذ أوت 1860 في كلّ من بيروت وأزمير، ثم مكلف بإدارة القنصلية الفرنسية بالقاهرة في مارس 1865، وفي أوت من نفس السنة وقع تعيينه قنصلا بالقاهرة مع الإشراف على إدارة قنصلية الإسكندرية فيما بين 1867 و1868، ليصير في أوت 1870 قنصلا بدمشق وفلسطين، ثم في الإسكندرية ثانية في جوان 1872، فبيروت في ديسمبر من نفس السنة إلى حدود نوفمبر 1874، لكي يقع تعيينه في 17 ديسمبر 1874 قنصلا عاما بتونس، ثم وزيرا مفوضا بها في 23 جانفي 1880. وشغل أول مقيم عام بالبلاد التونسية إبان انتصاب الحماية الفرنسية في ماي 1881، ليصبح وزيرا مفوضا منذ 18 فيفري 1882 بواشنطن، فسفيرا بمدريد في أوت 1891، لكي يحصل على التقاعد في أفريل 1894. أنظر: غانياج، ص. 599].

مهما كانت دوافع الباي، لم تتغير الأمور، فقد تخلى عن رجل ذكيّ وماهر، أبرز خبرته في أحلك الظروف.

أكد تعيين خير الدين على الإدارة ما كنّا نريد معرفته بما فيه الكفاية، وتسمح لنا طريقته من التأكد كيف يمكن، عن طريق تسييره للبلاد، إنقاذه أو خسرانه.

يمكن أن نخسره حتى وإن وقعت العناية به وهو في طور الرخاء التّام. ويمكننا إنقاذه حتى وإن شارف على الإفلاس.

يمكن أن تكون تونس بلدا جميلا، ويمكن أن يكون من المفيد جدّا إنقاذ البلاد التونسية العديد المرّات، ولكن حسب نظر كلّ العقلاء، فهي تمثل مسرحا صغيرا جدّا لرجل من حجم أمير الأمراء خير الدين: وللذكرى فهم يعيبون عليه موالاته التامة لتركيا واضعا جهوده لخدمة السلطان، فيكون من المستحسن أن يكون مكانه في إستانبول أحسن بكثير من تونس.

لم تكن الإنجازات التي حققها في وقت وجيز في الشؤون التونسية هي الوحيدة التي حققها أمير الأمراء خير الدين.

ثمّ أنّ الخدمات التي أسداها أمير الأمراء للباي في مستوى السياسة الخارجية لا تقلّ أهمية.

كان هناك خلاف بين فرنسا والباب العالي حول تقييم نوعية العلاقات التي تربط تونس بتركيا.

من وجهة نظر فرنسا، لم تكن هذه العلاقات سوى معنوية ودينية بحتة، ولا تستمدّ وجودها إلا من وحدة انتماء الأتراك والتونسيين إلى مجموعة لها نفس العادات والمعتقد[1].

(1) أنظر أطروحة دكتوراه لشارل فيتوسي بعنوان **الدولة التونسية** (بالفرنسية). وانظر بالخصوص الوثيقة عدد 3 بالملحق. وهي مراسلة لبرتيليمي سانت هيلار بتاريخ 18 أفريل 1881،

على عكس ذلك، تعتبر تركيا أنّ الإيالة جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية[1].

تستحقّ هذان النظريتان المتناقضتان الدرس وسنلاحظ في نفس الوقت مدى اجتهاد أمير الأمراء خير الدين وكيف تمكن من التوفيق بين مصالح الباي وحقوق السيادة للدولة العثمانية المطالب باحترامها.

العلاقات السياسية بين تركيا وتونس

شرعية السيادة العثمانية

وقع فتح تونس سنة 27 هـ (647)[2] في عهد عثمان، ثالث خليفة بعد الرسول. أشرف على إدارتها إلى حدود سنة 184 هـ (800) ولاة أرسلهم مباشرة الخلفاء الذين استقروا على التوالي بمكة، ودمشق وبغداد.

وفي سنة 184 هـ (800)، أعلنت تونس، مع بقية بلدان شمال إفريقيا، عن استقلالها؛ وانتمى أمراؤها إلى ثلاث عائلات: الأغالبة، ثمّ بنو عبيد[3]، وأخيرا من سنة 603 هـ إلى سنة 957 هـ (1260-1550) الحفصيون[4].

حيث حلل فيها بإسهاب طرح فرنسا مسألة استقلال تونس عن الإمبراطورية العثمانية.

(1) تخلت تركيا نهائيا عن سيادتها في تونس إثر الحرب العالمية الأولى، حسب معاهدة سيفر بفرنسا، يوم 10 أوت 1920.

(2) الموافق لـ7 أكتوبر 647- 24 سبتمبر 648.

(3) بنو عبيد الله المهدي أو العبيديون أو بالأحرى الفاطميون الذين حكموا فيما بين 909 و 973، تاريخ أخذهم الخلافة إلى مصر، تاركين حكم إفريقية لبولاكين بن زيري. ظلّت سلالة الزيريين في الحكم إلى قدوم النورمان سنة 1148.

(4) لم تكن الأحداث في الواقع بسيطة. إثر انهيار الزيريين، وقعت إفريقية تحت هيمنة الموحدين (1159)، الذين سلموا مقاليد السلطة إلى أبي محمد أبو حفص. أحد أحفاد هذا الأخير، أبو زكرياء يحيا (1228-1249) انسلخ عن الخلافة. فصار الحفصيون بذلك مستقلين حتى قدوم الأتراك (1574) وليس 1550 مثلما أشارت مذكرات خير الدين.

إثر صراعات عائلية، أُرغم محمّد ابن الحسن، آخر أمراء العائلة الحفصية على الفرار من تونس، وتوجّه إلى إسبانيا مستجديا نجدة الإمبراطور العظيم شارل الخامس[1].

قدم الإمبراطور مع جيش وأسطول معتبر، لإعانة الحسن ظاهريا على العودة إلى الحكم، ولكن في الواقع لاحتلال الإيالة.

حافظ الأمير التونسي على السلطة اسميّا. وترك شارل الخامس حامية عسكرية هامة بمدينة تونس وبحلق الوادي: وقد وقع تحصين حلق الوادي، إذ بنى فيها الإسبان قلعة هامة وتركوا هناك أسطولا.

كانت السلطة الفعلية بيدي فريك إسباني.

استمرّت هذه الحالة حتى سنة 981 هـ (1573).

(1) بعد وصوله إلى الحكم سنة 1525، وقع طرد مولاي الحسن من السلطة من قبل خير الدين [بربروس] سنة 1534، وأعاده إلى الحكم شارل الخامس [الإسباني] في السنة الموالية. عند انهزامه من قبل شابية القيروان في جمال سنة 1540، انتقل إلى أوروبا طالبا نجدة شارل الخامس لاسترجاع مملكته من يد الأتراك ومن يد رعاياه الثائرين. إذ اغتنم ابنه مولاي أحمد فرصة غيابه للاستحواذ على السلطة. عندما عاد مولاي الحسن، وقع إلقاء القبض عليه على غرّة وسملت عيناه. فعاد السلطان الأعمى إلى أوروبا والتحق في ماي 1548 شارل الخامس في مدينة أوقسبورغ وعاد إلى تونس على رأس أسطول لمهاجمة المهدية. فلقي حتفه في هذه المدينة ودُفن في جويلية في القيروان. (أنظر في هذا الشأن شارل مونشيكور: **دراسات قيروانية**. (بالفرنسية))
بعد أن ساند الإسبان أحد أبناء مولاي الحسن، وهو مولاي محمد ضد أخيه مولاي أحمد، اعترفوا في الآخر بهذا الأخير. ولكن فتح العثمانيون، بقيادة علج علي، باشا الجزائر، مدينة تونس سنة 1569. فهرب عندئذ مولاي أحمد إلى أوروبا بحثا عن النجدة. وبعد معركة ليبانت، تمكنت حملة عسكرية بقيادة دون خوان النمساوي من السيطرة على تونس سنة 1573، ولكن نظرا إلى أنّ مولاي أحمد لم يقبل شروط الإسبان، فقد تولى أخوه مولاي محمد عرش تونس، التي طرد منها في السنة الموالية من قبل العثمانيين، الذين أصبحوا أسياد البلاد بعد أن وضعوا حدّا للهيمنة الإسبانية.
إذن، فإنه نتيجة لصراعات عائلية وإثر الاحتلال العثماني لسنة 1534، ذهب مولاي الحسن طالبا العون والحماية من شارل الخامس. فتاريخ 1550 لا يعني نهاية الحكم الحفصي، ولكن وفاة مولاي الحسن الذي لم يكن آخر أمراء هذه السلالة، بما أنّ ابنيه حكما من بعده مدّة 24 سنة (من 1550 إلى 1574).

في ذلك الوقت، أرسل السلطان سليم الثاني جيشا وأسطولا تركيّا بقيادة الصدر الأعظم سنان باشا.

حاصر أمير الأمراء هذا تونس وحلق الوادي، وسيطر على هذين الموقعين بعد معارك دامية وأطرد الإسبان من البلاد التونسية.

إثر هذا الفتح، سلم الباب العالي إدارة الإيالة إلى أحد جنوده المرموقين، حيدر باشا[1].

صار [الباب العالي] صاحب السيادة في البلاد التونسية اعتمادا على الحقّ الشرعي[2]، وترك بها حامية عسكرية يقودها داي[3].

منذ تلك الفترة إلى حدود سنة 1251 هـ (1835) وأيّا كان الباشوات أو الأمراء الذين حكموا تونس، وقع انتداب عساكر الحامية من تركيا.

إضافة إلى ذلك، أقرّ الباب العالي، حتى لا يفقد أبدا سيادته، إقامة دعاء الصلاة العامة باسم السلطان وأن تُسبك السكة بصورته[4]، ولا تجوز هذه الحقوق لدى كلّ الشعوب وخاصة في ظلّ الشريعة الإسلامية إلا إذا كانت هناك سيادة ترابية.

وأقرّ أخيرا بأن تتعهّد الإيالة بإرسال فيلق عسكريّ كلما اقتضت الحاجة لذلك، بطلب من تركيا.

(1) حيدر باشا، نائب القايد رمضان، مرتدّ ساردي وضعه علج علي على رأس الدولة في تونس عند الاحتلال العثماني سنة 1569. ثمّ صار واليا على القيروان عندما سيطر دون خوان النمساوي على تونس. ويظهر أنه أصدر هناك نقودا سُميت بالحيدرية. وقدم لمحاصرة تونس بفيلقه العثماني عند حملة سنان باشا سنة 1574 الذي عينه بمثابة باشا على تونس (أنظر في هذا الشأن شارل مونشيكور الذكور آنفا).

(2) [تمكن العثمانيون باسم الخلافة أن يصبح لهم في البلاد التونسية نوع من السلطة السماوية، وكأنها مفوضة من قبل الرسول].

(3) يحمل المخطوط كلمة: «يقودها باي»؛ ولكن إضافة عوضت كلمة باي بداي. ولكن نعرف أنّ البلاد التونسية حكمها في الأول الباشوات، ثمّ أدت ثورة للعسكر إلى اعتلاء الدايات سدة الحكم.

(4) في الواقع باسمه فقط، إذ لم تحمل النقود العثمانية والتونسية صور الحكام، إلا مع بورقيبة إثر استقلال البلاد التونسية سنة 1956.

لاحظنا منذ سنة 1047 هـ (1637) أنّ السلاطين يختارون ولاة على تونس من نفس العائلات ما دامت لم تتخلّ عن ذلك التعهّد. فسنّ هذا الوضع وراثة حقيقية، لذلك اعتقدوا في فرنسا أنّ هنالك حقّا وراثيا؛ في الواقع، لا يوجد أحد في البلدان الإسلامية من ينكر حقيقة حكم البايات بتونس ولا يجرؤ أحد على التصريح بأن تكون له شرعية دون توْلية من الباب العالي.

إنّ حقّ السيادة هذا، والذي لم يتخلّ عنه الباب العالي إطلاقا، أسّس لنظام سياسي وقع تطبيقه وتبنيه بالتوازي في الجزائر وتونس وطرابلس.

إنّ السيادة التركية، وهي بمثابة الأمر العليّ، هي بعيدة كلّ البعد عن التشكيك والمناقشة، ولم تتعرّض مبدئيا إلى أيّ مرجعية منذ سنة 981 هـ (1573): ولكن بتجميد ذلك، يبدو أنه بمرور الزمن واتباع طرق التوريث أصبحت الوراثة حقا مكتسبا.

لا يشمل اليوم هذا النظام العام في البداية هذه الدول الثلاث، إلا البلاد التونسية، إذ صارت الجزائر أرضا فرنسية منذ 1830 ويشرف الباب العالي مباشرة على طرابلس منذ 1252 هـ (1836).

وهذه الآن قائمة حكام البلاد التونسية منذ انتزاعها من الإسبان.

981 هـ (1573) حيدر باشا.

1007 هـ (1598) عثمان داي[1].

1019 هـ (1610) يوسف داي.

(1) [لم يذكر خير الدين قائمة الباشوات والدايات الذين توالوا على السلطة في البلاد التونسية بين حيدر باشا وعثمان داي. لمعرفة هذه القائمة وكلّ التفاصيل تجدر العودة إلى ابن دينار، **المؤنس في أخبار تونس**، والوزير السراج، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، وابن أبي الضياف، **الإتحاف**.]

منذ هذه الفترة، أقام الباب العالي تفرقة بين القيادة العسكرية والسلطة المدنية. فظلت القيادة العسكرية في يد الدايات وتحوّلت السلطة المدنية إلى المراديين.

1041 هـ (1631) مراد، عيّنه الباب العالي مباشرة واليا برتبة باشا.

1047 هـ (1637) ابنه حمودة باشا، الذي سعى وحصل على التولي، وهو المسعى الذي سيقوم به أيضا خلفاؤه.

1076 هـ (1665) مراد باي، ابن حمودة باشا.

1086 هـ (1673) محمّد بن مراد باي.

1087 هـ (1675) محمّد باي الحفصي.

1087 هـ (1676) علي باي.

1108 هـ (1676) رمضان باي.

1110 هـ (1702) إبراهيم الشريف، الذي عيّنه الباب العالي مباشرة عوضا عن مراد باي [الثالث].

1117 هـ (1705) حسين بن علي، مؤسس العائلة الحاكمة حاليا.

1148 هـ (1735) علي باشا، شقيق[1] حسين بن علي.

1169 هـ (1756) محمّد باشا، ابن حسين بي علي.

1172 هـ (1758) علي باشا، شقيق محمّد باشا.

1195 هـ (1780) حمودة باشا (ابن علي باشا).

1229 هـ (1813) محمود باشا، ابن محمّد باشا.

1239 هـ (1823) حسين باشا، ابن محمود باشا.

1251 هـ (1835) مصطفى باشا، شقيق حسين باشا.

1253 هـ (1837) أحمد باشا، ابن مصطفى باشا، والذي طلب لقب المشير وحصل عليه مع لقب وزير.

(1) في الواقع ابن أخيه.

1271 هـ (1854) محمد باشا، ابن حسين باشا.

1276 هـ (1859) محمد الصادق، الباي الحالي وشقيق محمّد باشا.

يبيّن هذا الجدول في نفس الوقت ترتيب إسناد الحكم والقواعد التي تحكمت في تسلسله.

إنّ تونس مقاطعة فتحها العثمانيون.

إنّ حكامها وأمراءها هم دوما من رعايا السلطان.

يفوّض السلاطين عادة [من يشرف] على إدارة الإيالة سواء بالتعيين أو بالتولية.

وسواء عملوا في هذا الاتجاه أو في الآخر، فقد حافظوا على السيادة عليها.

وسواء حمل الأمراء المباشرون لقب الباشا أو الباي، فإنهم لا يرفضون تبعيتهم للباب العالي؛ وسواء طلبوا، مثلما رأينا، أم لا لقب المشير، فذلك ليس هامّا في علاقاتهم، بما أنهم يقرّون بتبعيتهم. ومن بين الوثائق العديدة التي تمثل حجة على ذلك، يجب ذكر الرسالة التي بعث بها مصطفى باشا إلى قنصل فرنسا بتاريخ. . . . . . . [1].

لذلك من الخطأ أن يعتقد بعض الساسة الفرنسيين في استقلالية الإيالة.

لا أحد يسمح بهذا الخطأ، لا أوضاع أسس الدولة التونسية، ولا الأحداث التاريخية السابقة والحاضرة.

(1) بياض في المخطوط. [الرسالة أوردها ابن أبي الضياف في **الإتحاف**، ج. 3، ص. 260. ثم أورد نصها خير الدين فيما بعد. وهي بتاريخ 11 جمادى الثانية 1252 (الجمعة 23 سبتمبر 1836)]

أكيد أنّه لا يجوز قبول الخطأ الذي وقعوا فيه : من المحبّذ الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات المستمرّة بين تونس والباب العالي منذ 1148 هـ (1830)[1].

في سنة 1246 هـ (1830) أرسل الباي مصطفى بلهوان رفقة أحمد بن أبي ضياف، الكاتب الأول لجلالته، إلى الباب العالي لتسليم هدايا معتبرة.

في سنة 1251 هـ (1835)، تحوّل شاكير صاحب الطابع، الوزير الأكبر إلى القسطنطينية مصحوبا بعدّة مرافقين ومعه هدايا ثمينة[2].

في أواخر نفس السنة، إثر طلب الباب العالي لخيول وسفن حربية لمساعدته في حملته ضدّ طرابلس الغرب، توجه نفس شاكير صاحب الطابع إلى طرابلس على متن فرقاطة، ومركبتين حربيتين وتسع سفن تجارية محمّلة خيولا.

في سنة 1253 هـ (1837) إرسال أمير الأمراء أحمد الكبير في بعثة هامة، محمّلا بهدايا ثمينة.

في سنة 1255 هـ (1839) بعثة مصطفى بلهوان، محمّلا بهدايا ثمينة ومكلفا بتقديم التهاني للسلطان عبد المجيد بمناسبة اعتلائه العرش، والحصول منه على لقب المشير لفائدة الباي.

في سنة 1256 هـ (1840)، إرسال فرحات آغة بهدايا.

في سنة 1258 هـ (1842)، ذهاب خير الدين وأحمد بن أبي الضياف، باش كاتب الباي، بهدايا معتبرة من بينها سفينة مجهزة أسلحة.

(1) والصواب 1735.

(2) [أنظر ما أورده ابن أبي الضياف حول كلّ هذه المهام.]

في سنة 1260 هـ (1844)، تكليف الأمير ألاي محمّد بمهمة مرافقة الشيخ علي الدرناوي، أحد كتبة الباي.

في سنة 1266 هـ (1849) قام أمير الأمراء محمّد بمهمّة مماثلة، ورافقه أمير الأمراء مراد وحاشية هامّة.

في سنة 1268 هـ (1851) إرسال أمير الأمراء محمّد علي لتقديم العزاء للسلطان عبد المجيد إثر وفاة السلطانة فاليدي.

في سنة 1271 هـ (1854) أرسل الباي إلى الباب العالي فيلقا من 12.000 رجل مسلحين ومجهزين للمساعدة في حرب القرم. وقد وقع إطعام وتجهيز ودفع جراية هذا الفيلق من قبل الحكومة التونسية طوال فترة الحملة.

يتكوّن هذا الأسطول الصغير من أربعة سفن بخارية، وفرقاطة وسفينتين شراعيّتين، وهي كلها على نفقة الحكومة التونسية.

في سنة 1271 هـ (1854)[1] إرسال أمير الأمراء محمّد صحبة وفد، محمّلا بهدايا ثمينة وبمليون فرنك نقدا لالتماس فرمان تولية محمّد باي.

في سنة 1276 هـ (1859) إرسال أمير الأمراء خير الدين، وزير البحرية آنذاك، رفقة أميري الأمراء حسين ومحمّد بن مصطفى[2] وحاشية هامة، محمّلا بهدايا معتبرة لالتماس تولية الباي الحالي.

(1) الصحيح هو 1855.
(2) [وهو محمد الابن البكر لمصطفى خزنه دار.]

في سنة 1278 هـ (1861)، عند تولية السلطان عبد العزيز، إرسال أمير الأمراء مصطفى [باش آغة] رفقة أميري الأمراء عثمان هاشم[1] ورضوان ووفد هام[2] بهدايا معتبرة لتقديم التهاني للسلطان الجديد.

في سنة 1281 هـ (1864)، إرسال أمير الأمراء خير الدين لتقديم الشكر للباب العالي للمساعدة المعنوية التي قدّمها للحكومة التونسية ضدّ انتفاضة العربان وبتحسين العلاقات بين تونس والإمبراطورية بإصدار فرمان للمحافظة على الوضع السابق.

في سنة 1288 هـ (1871) قرّر سموّ محمّد الصادق القيام بمساع جديدة للحصول على الفرمان المعنيّ وكلّف أيضا أمير الأمراء خير الدين بهذه المهمة، وقد عاد محمّلا بهذه الوثيقة.

في سنة 1293 هـ (1876) بعث أمير الأمراء رستم مصحوبا بأمير الأمراء عبد الرحمن لتقديم التهاني للسلطان مراد الخامس بمناسبة اعتلائه العرش.

وقام أمير الأمراء رستم في نفس السنة بمهمّة مماثلة بمناسبة تولية السلطان عبد الحميد.

يجب الملاحظة أن كلّ هذه البعثات وقعت قبل تعيين أمير الأمراء خير الدين وزيرا أكبر، باستثناء المهمتين الأخيرتين اللتين قام بهما أمير الأمراء رستم، وقد توجّه إلى الباب العالي خالي اليدين بسبب الوضعية المالية للإيالة. وهو ما لم يحدث من قبل.

(1) مستشار وزارة البحرية.

(2) [يضمّ خاصة العقيد بن تركية والكاتب درناوي.]

تراتيب علاقات تونس بالباب العالي

بماذا يمكن أن نعتبر وأن نستنتج من العرض لكلّ هذه البعثات التي قام بها وكلاء بايات تونس لدى السلاطين.

لو أنّ هنالك عبرة يمكن استنتاجها، هي بالتأكيد أنّ البايات لم يكن لهم قناعة شديدة في الحكم الذاتي لدولتهم ولا في استقلالهم الشخصي، إلى درجة أنهم عدّدوا الروابط من هذا القبيل بين إستانبول وتونس. لكن، يجب أن لا ننكر بأنّ مظاهر التحرّر لم تكن موجودة لدى البايات.

لقد اقتصر طموح بعضهم على طلب الألقاب الشرفية من السلاطين، مؤكّدين بذلك ولاءهم وتقديرهم وتبعيّتهم للباب العالي.

في سنة 1195 هـ [1780] طلب حمودة باشا لقب الباشا وحصل عليه؛ وطلب أحمد سنة 1255 هـ [1839] رتبة المشير.

في سنة 1780، وكذلك سنة 1839، اعترف كلّ من حمودة وأحمد بأنهما من الرعايا العثمانيين. كان الاثنان على حقّ عندما أقرّا تبعيتهما والاعتراف بالسيادة العظمى للسلاطين.

لا ينسى أيّ كان، في مختلف الفترات، بأنّ تونس وقع فتحها من طرف السلاطين، وبالتالي يعود لهؤلاء الفضل في نهاية الأمر في طرد الإسبان منها.

ونذكر أيضا أنّ الولاة الأوائل لتونس كانوا برتبة فريك، أرسلتهم إستانبول، وإن كان فيما بعد، وقع اختيار البايات من العائلات التي توارثت الحكم، فإنه عند كلّ تولية، يوجه تكليف خاص، سواء ورث الأخ أخاه، أو الابن أباه. ليس ذلك في كلّ مرّة سوى امتياز خاص للباي الجديد المنصّب.

ألم نلاحظ عدّة مرّات، كيف أنّ الباب العالي خلع أمراء تونسيين وعوّضهم بأمراء آخرين عيّنهم مباشرة.

ونلاحظ دون جدوى، وقوع العديد من المرّات ثورات عسكرية بتونس أطاحت بالبايات، ويقوم الإنكشاريون بتعيين وبخلع البايات. وهذه الانقلابات لا تتنافى في شيء مع الحقيقة التاريخية ولم تنكر سيادة السلاطين، إذ في كلّ مرّة تطلب الشخصية التي يختارها الإنكشاريون من الأستانة فرمان التولية.

ولكن، إن كان حقّ السيادة للسلطان قائما كمبدأ ـ نظرا إلى أنّ عمليات التولية هذه كانت دوما تُمنح إلى أمراء ينتمون إلى نفس العائلات ـ فالوراثة على العرش لا تخلق تقليدا دون أن يقع إقرارها وكأنّها حقّ.

في البداية، لم يجرأ بايات تونس على المطالبة بحقّ الوراثة الملكية، بل يستجدونها عدّة مرّات، دون تغيير للعادة، والمحافظة على نفس الوضع.

كان الحصول من السلاطين على إعلان الإبقاء على الوضع السالف في التقاليد الوراثية، يتمثل في القيام بخطوة كبيرة في طريق التوريث؛ فقد حصل ذلك بحيلة محكمة دون إثارة المخاوف الحقيقية للسلاطين لإقامة فيما بعد الواقع الوراثي بمثابة قانون.

في سنة 1281 هـ (1864) إثر قمع ثورة عربان الايالة، كلف الباي الحالي محمّد الصادق أمير الأمراء خير الدين بمهمّة التوجّه إلى إستانبول مع كلّ الصلاحيات للحصول على فرمان يحدّد علاقات تونس بالباب العالي على أسس المحافظة على الوضع السابق.

لقد فرضت هذه المساعي مظاهرات لأهالي الايالة الذين يريدون أن يحكم السلطان مباشرة بلادهم.

وقد ثارت قبائل من الداخل، وبعض المدن الساحلية، ورفعوا، بعد أن اطردوا أعوان الباي، العلم العثماني[1].

ووقع قبول أمير الأمراء خير الدين بحفاوة، غير أنّ مهمّته كانت دقيقة جدّا وصعبة للغاية: فقد رفض وزراء السلطان قبول صنيع يمسّ عن قرب الحقّ الشرعي لسيادة سيّدهم والتي تخلق سابقة.

ولكن بعد مفاوضات، حصل أمير الأمراء خير الدين على خطاب وزاري يضمّ بيانا للقواعد العامة لعلاقات تونس بتركيا.

فيما بعد، سنة 1288 هـ (1871) قرّر جلالته، متأثرا بأفعال وكيل إحدى القوى المجاورة[2]، القيام بمساع جديدة لدى الأستانة للحصول على الفرمان المذكور.

هذه المرّة أيضا، أُسندت هذه المهمة إلى أمير الأمراء خير الدين.

كانت المفاوضات طويلة وجدّية، ولكن في النهاية مُنح الفرمان، بتاريخ شهر شعبان 1288 هـ.

يمنح هذا الفرمان للباي ولعائلته امتيازات هامّة جدّا وكان بالنسبة للإيالة ذات قيمة كبيرة.

فهو يمنح للباي وعائلته الحكم الوراثي الذي استجداه طويلا ودون نتيجة أسلافه وبالخصوص سيدي أحمد الذي لم يستطع الحصول من الباب العالي على حقّ توليته إلا بفرمان 1842 لشخصه فقط على مدى الحياة.

ووقع التخلي عن دفع الإتاوة التي يطالب بها الباب العالي باستمرار، رغم أنّ البايات لم يتوانوا عن استجداء إعفائهم، وهو ما لم يستطع

(1) [أنظر آتيلا چتين، مرجع مذكور، صص. 62-63.]
(2) يقصد به هنا قنصل إيطاليا.

الحصول عليه شيخ الإسلام إبراهيم الرياحي بنفسه، عندما تحوّل إلى إستانبول سنة 1839.

قبل الباي والأهالي بفرح وامتنان الفرمان الذي جلبه خير الدين بتنظيم الأفراح العامة والشماريخ.

هذا الامتياز الاستثنائي المتضمّن في الفرمان، الذي حصل عليه خير الدين لفائدة الباي، قادر، إن أمكن، على تطوير العلاقات الودية بين الأستانة وتونس.

لقد حصل الباي على وراثة الحكم، وهو ما لم يكن مأمولا، ولكنه لم يقع تخليصه من تبعيته.

فهو دوما خاضع للمبادئ العامة للشرع الإسلامي ولحكمه، رغم أنه وراثي، وهو ليس في مأمن من العزل حسب الشرع.

ما زال القانون السياسي لسليمان [القانوني] ساري المفعول بالنسبة لتونس، رغم أنّه يعود إلى القرن العاشر هجري. وينصّ حرفيّا على أنه لو تمسّك الحاكم بتجاوز الشريعة وباتباع أهوائه، يحقّ عندئذ الإطاحة به[1].

(1) ناقش خير الدين هذه الفكرة في عديد المناسبات، ولا يمكن أن تساهم ولو من بعيد في إقرار وجهة النظر القائلة بأنّ الصدر الأعظم الأسبق كان يضمر اعتلاء العرش التونسي. فقد تطرّق إلى هذه المسألة تيسو-برتيليمي-سانت-هيلر في كتاباته ومراسلاته، ممّا أثار من قبل الطاهر خير الدين [ابن الصدر الأعظم] ملاحظات قيمة من الواجب إدراجها. يقول الطاهر خير الدين في مراسلة كتبها من باريس في 16 مارس 1935 ما يلي:
« في خصوص مراسلات تيسو-برتيليمي-سانت-هيلر، هنالك تأليف بأكمله يجب كتابته حول الموضوع. فهو شكل من سوء الفهم، وهو أمر نادر في الدبلوماسية الفرنسية، غير أني أعرف منها بعض الأمثلة. إنّ ما يمكن قوله في شأن السفير، الذي لم يعرف الناس ولا الأمور، بأنّ لا السلطان العظيم المبجّل، الذي ينعته بالقوة والقسوة، وليس القصر مكانا للمؤامرات والتقية، حيث يجب الكثير من اليقظة للتمييز بين الحقيقة والخطأ. [ما قول] هذا الضابط المتقاعد، الذي يريد لعب دور المخبر لدى رؤسائه والذي استغلّ قرابته العائلية بروستان حتى يكون قادرا على التحدّث مع والدي ومعرفة رغباته، التي اتخذها فيما بعد وكأنّها الواقع. لم يكن السلطان إنسانا يستطيع أو يريد الإطاحة بالعائلات الحاكمة. ومثال ذلك مسألة الإطاحة بالخديوي إسماعيل. ففي سنة 1881،

اقتنع بعض الأغبياء ونصح بعضهم الباي بضرورة إظهار جفاء متزايد تجاه تركيا، ما أن يحصل على الفرمان، حتى يظهر للعامة أنّه لا يخضع للولاء القديم.

كان يتوجّس خوفا من التوجّه الليبيرالي لوالدي، وكان يفكر إما في إعادته إلى باي تونس أو تعيينه واليا على بغداد، أي إما الإهانة أو النفي. لم يكن له إذن فكرة منحه عرشا على الإطلاق. وعلى كلّ هل كان هذا السلطان ووزراؤه من الغباوة بمكان حتى يفكروا في الإطاحة بالعائلة الحسينية، المسنودة من قبل فرنسا ؟ لم يكن السلطان في الحقيقة يبحث فقط عن فرض هيمنته، عندما قام بمبادرة إرسال مبعوث سام خاقاني رفقة فيلق بحري بسيط في الحرب التي اندلعت أثناء ثورة بن غذاهم (مهمّة حيدر أفندي). أكيد، أنّ أعداء والدي في القصر وبعض الأسياد والوزراء قد فكروا في إرسال والدي نحو الإهانة بتعيينه مفوّضا عاما.

« ومن المؤكد أنّ الطبع الجدّي والحازم لوالدي وحبّه العميق الوطني لتونس سيجعله يقبل بهذه المهمّة كمبعوث خاقاني، حتى يصلح ما بين الباي وفرنسا وحتى يحرّر تونس من الاحتلال العسكري، مثلما وقع الأمر في سنة 1861 بمهمّة الصدر الأعظم فؤاد باشا أثناء احتلال الشام، إثر مجازر دمشق. ولكن الوصول للحديث عن العرش ونائب الملك، هنالك بون شاسع.

« ومن الممكن أن يكون الحديث بين والدي وضابط البحرية هذا قد تطرّق إلى هذا الموضوع غير المفهوم، إن لم نقل المزوّر من طرف روستان الأخ. فأنا الذي عشت في هذا القصر طيلة ربع قرن وقد عرفت وتعرّفت جيّدا على مريديه وسادته، لا يسعني سوى الضحك أمام غباوة هذا السفير تيسو، الذي يريدون به إرهاب خير الدين حتى يقع التهجّم ثانية ضدّ هذا الصدر الأعظم الأسبق، والذي نستشفّ من ورائه الصداقة لفرنسا، والتي يمكن أن تؤول، عند الحاجة، إلى مساندة وحماية.

« أعترف أنّه ليس بالإمكان الحديث في هذه الآونة عن تونس دون الحديث عن خير الدين، سواء في تونس، في طرابلس أو في إستانبول. لقد تحدثوا عنه كثيرا إلى درجة أن السفير البسيط اعتقد أنّ ذلك إشارة عادية من الأخلاق عبّر عنها في شكل ميل إلى فرنسا، غايتها الطمع من قبل والدي، الذي لم يتنازل ليتملق حتى السلاطين الخلفاء المهيمنين والمخيفين. أكيد، يمكن لنا الادعاء بأنّ التاريخ الحقيقي فعلا هو الذي يرتكز على الوثائق... السياسية !

« أترك كلّ هذا الجانب الذي وقع التلاعب به باسم خير الدين في ذهن هذا الأمير البدائي، المزهوّ والمسكين الصادق باي..».

باريس، في 16 مارس 1935 —
الطاهر خير الدين

كانت الرغبة في أن يرفض الباي الطلب الذي تقدّمت به تركيا عند إعلان الحرب التركية-الروسية[1] [بإرسال] خمسة أو ستة مائة بغل ضرورية للنقل العسكري.

لم يرفض الباي هذا الطلب، وقرّر باتفاق مع مجلس وزرائه، جمع الضعف تقريبا وإرساله.

كانت المبادرة بهذه الطريقة نوعا من المغامرة.

وهي منافية لكلّ ما سبق.

كان من الممكن توريط الباي وربما القضاء على حكمه.

لم تقم الإيالة زمن وزارة خير الدين بأيّ عمل لفائدة تركيا. فقد عرفت أزمة مالية جعلتها تحت وصاية مدينيها، ولكن لم يكن عليه مستحيلا أن لا يهتمّ بالمخاطر التي ستتسبب بها الحرب على تركيا.

لقد تفرس خير الدين الأمر، وبالقطع مع التقاليد، أرسل أمير الأمراء رستم إلى إستانبول خالي اليدين، لتهنئة السلطانين مراد وعبد الحميد سنة 1878 : ولم يكن في الإمكان رفض إرسال البغال المطلوبة.

في كلتا الحالتين لم يكن الأمر سياسيا ولا انتهازيا.

إنّ تبعية تونس ضمان لاستقلالها: ما إن ظلت الإمبراطورية التركية قائمة، فإنّ الدول الخاضعة أو التابعة تكون غير خائفة لأنّ وجودها يدخل في إطار حلّ المسألة الشرقية، وإن عرفت الإمبراطورية التركية يوما التجزئة، فلا شيء ينبئ بأن يكون هامّا وضروريا لأوروبا أن تشمل التغييرات البلاد التونسية.

(1) [هي الحرب البلقانية التي اندلعت سنة 1875 وانتهت في مارس 1878 باتفاقية آيا ستيفانو. وهو الاتفاق التي يمنح لروسيا إمكانية التدخّل في المتوسط بإقامة بلغاريا الكبرى تحت حمايتها، ممّا أدى إلى تدخّل القوى العظمى].

لو افترضنا على العكس أنّ الإيالة مستقلة تماما وأن لا تكون تابعة لأيّ دولة عظيمة، فلا تكون سوى مدينة من مليوني رجل، واقعة جغرافيّا في وضعية قد يخطر اعتباطيا ببال بعض القوى الأوروبية الاستحواذ عليها وطرد من فيها اليوم أسيادا.

إنّ فرنسا في الحقيقة ترغب في أن تحافظ الإيالة على استقلالها وأن تنمّيه. وستساند، غير مبالية بتوسيع ممتلكاتها الإفريقية، بسياستها كلّ حكومة محلية توفر لها في تونس ضمانات مبنية على التعقل.

لو أنّ الباي يتلقى النصح الصواب، لفهم أهميّة المساندة الفرنسية وليس هنالك أيّ بادرة للفت نظر فرنسا للمحافظة على حكومة الباي.

أيّ شخص لم يقض في هذه الآونة إلا بضعة أيام فإنّه لا محالة سيلاحظ وجود تيارين معادیين لتركيا وفرنسا.

أجبر خير الدين على الاستقالة، بتهمة مضاعفة، وهي محاباة الأتراك والفرنسيين.

على كلّ، مهما قيل، لا يمكننا ولا نستطيع رفض المساعدات الأخيرة التي طلبتها تركيا.

لقد أعانت تونس تركيا دائما، سواء في نافاران Navarin، حيث تقاسم الأسطول التونسي مصير الأسطول التركي، أو في طرابلس بمراكبها الحربية الثلاث وتسع سفن محمّلة خيولا وكذلك في القرم بفيلق من 12.000 رجال.

إنّ الإعانات التي أرسلتها الإيالة إلى اليوم إلى السلطان ضعيفة، بالمقارنة إلى هذه الأخيرة.

إن أراد الباي أن يتوخى إزاء فرنسا سياسة القطيعة التي ينصحونه بها، فإنه سيسيء لسلطته، ولمستقبله ولعائلته: فسيدي محمّد الصادق لا يزن كثيرا بالنسبة لفرنسا.

ستذكّر فرنسا الباب العالي أصول البلاد التونسية.

ستقول له بأنّها تترك للسلطان بادرة التصرّف في العرش التونسي طبقا لحقوقه الشرعية وطبقا للقانون السياسي الذي وضعه سليمان ابن سليم، ولكنه لا يصلح أن يكون عليه ملكا ضعيفا نوعا ما حتى يتحوّل الحكم قطعيا في أيد معادية للمصالح الفرنسية.

أو أن تقوم فرنسا أيضا، بالاتفاق مع أنقلترا وإيطاليا، بأن تفرض على السلطة السياسية النظام المطبق بعد على المالية التونسية ولا ينقص لذلك الإجراءات.

ومن مصلحة الباي والإيالة بأكملها أن لا تتحقق مثل هذه الاحتمالات.

يجب أن تكون السياسة الخارجية للباي إزاء فرنسا، وأنقلترا وإيطاليا متوازنة وتعويضية، ويجب بأيّ ثمن تجنّب كلّ ما يمكن اعتباره امتياز.

فقد حصل الأنقليز على مصالح وامتيازات: فلنعط بالمثل للفرنسيين والإيطاليين.

منذ فترة طلبت وحصلت شركة أنقليزية، عن طريق ريشارد وود Richard Wood الوكيل والقنصل العام لأنقلترا(1)، لإقامة واستغلال خط

(1) [ريشارد وود، بريطاني من مواليد إستانبول سنة 1806. تزوج في سنة 1850 من كريستينا أكبر بنات السير ويليام غودفراي، أحد نبلاء بريطانيا. عمل منذ 1824 ملحقا بالسفارة الأنقليزية في الأستانة، ثم ترجمانا في نفس السفارة. وفي سنة 1834 أصبح قنصلا في دمشق، وصار في سنة 1855 قنصلا عاما لبريطانيا بتونس التي بقي بها حتى سن التقاعد في 31 مارس 1879. ثم أقام بنيس جنوب فرنسا، وتوفي في جولة سياحية بإيطاليا في 21 جويلية 1900. أنظر غانياج، صص. 606].

حديدي بين تونس وحلق الوادي. هذا الخط هو اليوم محلّ استغلال تام.

فيما بعد، طلب وود لفائدة شركة أخرى من نفس الجنسية ترخيصا لإقامة خط حديدي من تونس إلى دخلة جندوبة حتى الكاف. ووقع منح هذا الامتياز، لأنّ الباي اعترف في مجلسه [الوزاري] بأنّه من مصلحة البلاد تيسير وسائل النقل بين مدينة تونس وأهمّ المراكز الفلاحية بداخل البلاد، خاصة وأنّ مثل هذه المشاريع لا تكلف الدولة تضحيات جسيمة.

لم تنجح هذه الشركة في جمع الأموال الضرورية: وقع منحها آجالا، ووقع تمديد هذه الآجال وانقضت المدّة دون أن ترى الأشغال أي بداية في التنفيذ: فكان التخلي عن المشروع.

تقدّمت شركة فرنسية، مطالبة معاملتها بالمثل وبنفس الشروط، لتعويض الشركة المتخلية.

يلومون اليوم حكومة الباي وأمير الأمراء خير الدين بالخصوص على منح هذا الامتياز للفرنسيين.

لماذا تقع الإساءة للمصالح الفرنسية عندما وجدنا أنّ الضمان الكافي الذي توفر لهم كفيل حتى يتسبب في الإطاحة بالوزير الأكبر خير الدين.

إنّ فرنسا عظيمة وقويّة، تستوجب الاحترام.

ولم يتوان ممثلو فرنسا في إظهار حسن نواياهم لحكومة الباي.

لقد عثروا على العديد من الحلول لمسائل عالقة بين التونسيين ومواطنيهم الأصليين والجزائريين، خصوصا فيما يتعلق بضبط المسائل المتعلقة بقبائل الحدود.

تتمتع الحدود اليوم بالأمن الذي لم يكن متوفرا قبل أن تصبح فرنسا سيّدة الجزائر.

بفضل فرنسا أيضا حصلنا على مساعدة ذكية وناجعة لتصفية الديون التونسية.

وبفضل فيلييت، نائب رئيس الكوميسيون المالي، وبفضل عنايته، وثقته، وقدرته الفائقة، استطعنا بدقة فائقة القيام بتوحيد الديون، والرفع من الثقة في تونس.

هل من السياسة، وهل من العدل مكافأة كلّ هذه الخدمات بعدم الاهتمام بكلّ عناية بحماية المصالح الفرنسية؟

إنّ فترة أمير الأمراء خير الدين في تسيير الشؤون وتصريفها كوزير أكبر فتحت عصرا من التقدّم.

ما الذي يجب القيام به حتى لا يقع هدر ثمرة مجهوداته، وحتى لا يقع التضحية بالمصالح الأوروبية ؟

إصلاحات معقولة.

ولنسرع بالإضافة، أنّه بالرغم من المجهودات الثمينة لأمير الأمراء خير الدين، فإنّه لم يوف بالوعود التي التزم بها.

إن كان هنالك فائدة في تصرّفه، فقد كان بإمكانه القيام بما هو أحسن.

سيقولون هذا كثير بأنه قام ببعض الأعمال الحسنة، حيث يجب إعادتها من البداية.

إنّ الجهل، والفوضى، وإهدار الجهود، والمحاباة والظلم الذي يصل حدود العنف: تلك هي الحالة التي كانت عليها تونس، عندما تولى خير الدين منصب الوزير المسيّر: كانت هناك ثمرة ثمانية وثلاثين سنة من الحكم المطلق لمصطفى خزنه دار والضعف المتواطئ للباي محمّد الصادق.

لم يعارض الباي وإن أصبح اليوم الأمير في وضعية مزرية، وفي مشاكل ومخاوف من كلّ نوع، وإنّه من المؤسف الملاحظة بأنّه بقليل من الجهد والحزم كان من الممكن تجنّب ذلك؛ وأن يظلّ حكمه، مثل حكم أحمد ومحمّد سلفيه المباشرين، بعيدا عن النقد، الذي لا ينساه التاريخ.

يمكن بحزم وفطنة للأمير في ظلّ الحكم الفردي المحافظة على مصالح البلاد والاحتكام ضدّ النوايا الخبيثة أو ضدّ عجز وزرائه. وإن لم يكن للأمير ميزات أساسية، أو انساق في ثقة عمياء، إلى درجة أن لا يحتفظ من السلطة العليا سوى على الاسم ويترك الأمور لوزرائه، فإنه سينزلق في هاوية ستقوده إلى الحضيض دون أن يشعر.

كان لأحمد ومحمّد، وكذلك الباي الحالي، مصطفى خزنه دار بمثابة وزير أكبر؛ قام الاثنان الأولان بحماية سلطتهما، وتجنبا التجاوزات، بينما محمّد الصادق فقد ندم بعد أن فات الأوان من الوقوع فيها.

إنّ مقارنة النتائج بين حكم هؤلاء الأمراء الثلاث والخزي الذي عليه البلاد التونسية لا يمكن لفكر فطن مثل خير الدين أن يغفل عنهما.

لذلك ما إن عُيّن بمثابة وزير أكبر حتى اقترح القضاء على الأسباب.

ولم يخف على أحد الإصلاحات التي اعتزم القيام بها؛ فقد ظلّ متعلقا بماضيه.

كان برنامجه الحكومي واضحا ودقيقا.

تركيز السلطة العليا بتحريرها، وبالقضاء على الاستبداد وبعث المراقبة: وهذا ما وعد به، وهذا ما اقترحه.

لم يتوصّل إلى تحرير السلطة، إذ كان في الإمكان توفير مبادرة ذكية ودائمة للأمير الذي لا يريد تحمّلها. ولم ير سيدي محمّد الصادق، بطيبته الطبيعية وثقته المفرطة، في خير الدين سوى الشخص الكفيل لإعادة الاعتبار للإيالة. وقع امتداحه للثقة التي توليها الحكومات الأجنبية لوزيره الأكبر الجديد ولم يرد أبدا أن يترك له المجال في هذا الجزء من مشروعه. كان ذلك فحسب، ولم يذهب أبعد من ذلك. فقد تركه يعمل دون إعانته ولا الدّفاع عنه بالخصوص.

حاول خير الدين إثارة الحسّ الوطني لدى رجال الدين، غير أنّه وجد نفسه في مواجهة العقلية التقليدية وذهبت مجهوداته سدى.

عمل على تأسيس رأي عام ببعث مكتبة ومدرسة، ولم يقدر على تجاوز ذلك.

قاد تونس نحو الحكم الذاتي، ولكن الباي بعد أن اطمأن بحصوله على الفرمان المسند من قبل الباب العالي سنة 1871 بإلحاح من خير الدين لم يفهم الواجبات الجديدة التي تمليها عليه ثقة السلطان.

تصوّر الباي بإلحاح من مستشاري السوء بأنّه من مصلحته أن يتخذ إزاء تركيا مواقف استقلالية واغتاظ من خير الدين لأنه كان يحاول وضع الإيالة في الحدود التي أقرّها الفرمان. فقد عاتبه على هذا التواطىء، بينما الأمر هو من الواجبات.

ترك خير الدين يرتكب خطأ في العلاقات الرسمية الكائنة مع سيّده السلطان، وبما قدّمته تونس للإمبراطورية العثمانية من موارد للحرب، بينما لم يكن كلّ شيء اعتباطيا وأنّ الفرمان يفرض واجبات.

يمكننا معرفة ذلك من خلال نصّ الفرمان ذاته، الذي وقعت صياغته على النحو التالي:

« الحمد لله

الدستور المكرم المشير المفخم نظام العالم مدير أمور الجمهور بالشكر الثاقب متمّم مهمات الأنام بالرأي الصائب ممهّد بنيان الدولة والإقبال مشيد أركان السعادة والإجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى الوالي بتونس الآن الحائز الحامل للنيشان المجيدي الشريف من رتبته الأولى مع النيشان الهمايوني العثماني المرصع وزيري محمّد الصادق باشا أدام الله تعالى إجلاله آمين. ليكن معلوما عندما يصل توقيعي الرفيع الهمايوني أنّه منذ وُجّهتْ وأودعت من جانب سلطتنا السنية إدارة الإيالة التونسية التي هي من ممالك دولتنا العلية المحروسة المتوارثة إلى عهدتك ذات اللياقة والأهلية كما وُجّهتْ سابقا إلى عهدة أسلافك لم تزل تظهر حسن السيرة والخدمة وتنهى إلى طرفنا الملوكي الأشرف خلوص النية والاستقامة حتى صار ذلك قرينا لعلمنا المضيء بالعالم فمأمولنا السلطاني على مقتضى الشيم المرضية التي جُبلت عليها هو الدوام في ذلك المسلك المرضي والجدّ والاجتهاد في كلّ ما ينمّي عمران مملكتنا الشاهانية وسعادة أهاليها تبعة دولتنا العلية ورفاهيتهم وراحتهم حتى تستديم بذلك استحقاق عنايتي الشاهانية واعتمادي السلطاني المبذولين في حقك آنا فآنا وتعرف قدر تلك العناية والاعتماد وتشكرهما. ولمّا كان المقصود الأصلي والمراد القطعي لسلطتنا السنية هو ارتقاءُ طمأنينة الإيالة المهمة الراجعة لدولتنا العلية ونموّ عمرانها

وتأسيس اينية الأمن والراحة لسكانها يوما فيوما. وكان من البديهيات أنّ السلطنة العزيزة لا يعزها ولا يؤودها صرف الهمة والعناية العائدة إلى حقوقها الأصلية لتمام استحصال هاته المطالب وورد الطلب المندرج بكتابك المخصوص الموجّه من طرفك أخيرا إلى جناب الخلافة العلية قررت وأبقيت إيالة تونس المحدودة بحدودها القديمة المعلومة بعهدتك بضمّ امتياز الوراثة وبالشرائط الآتية وحيث أنّ مرغوبنا السلطاني على ما تقدّم بيانه إنما هو تزايد عمران تلك المملكة الشاهانية وثروة أهاليها وهي الآن في حالة مضايقة وتأخر في الواردات لكلّ من الحكومة والأهالي قد سمحت السلطنة السنية بعدم إرسال ما كان يرسل باسم معلوم من الإيالة لطرف دولتنا العلية بموجب التبعية المقررة المشروعة رحمة لأهالي تلك الإيالة. ولما كانت تلك الإيالة المشار إليها من الأجزاء المتممة لممالكنا الملوكية صدرت إرادتنا السنية بأن يكون الوالي بتونس مرخصا له في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية وهما السياسة لمن يكون متأهلا لها وفي العزل عنها بمقتضى قوانين العدل وفي إجراء المعاملات المعلومة مع الدول الأجنبية كما كانت سابقا فيما عدا المواد البوليتكية العائدة إلى حقوقنا المقدسة الملوكية ونعني بها ما كان كعقد الشروط المتعلقة بأصول السياسة والحرب وتغيير الحدود ونحوها ممّا يكون إجراؤه راجعا إلى حقوق سلطنتنا السنية. وعند حلول القدر المحتوم في الولاية وتقديم المعروض بطلب الفرمان الشريف من الوارث الأكبر من عائلتك لطرف سلطتنا السنية يرسل له الفرمان الشريف مع منشور الوزارة والمشيرية الهمايوني كما استمرّ العمل بذلك إلى الآن بشرط أن تستمرّ الخطبة باسمنا السلطاني وتزين به السكة التي تضرب هناك علامة علنية للارتباط القديم الشرعي لإيالة تونس لمقام الخلافة الجليل وأن يبقى السنجق على لونه وشكله ومهما

وقع حرب لسلطتنا مع أجنبي يرسل العسكر من تلك الإيالة الشاهانية بقدر الاستطاعة طبق ما جرت به العادة القديمة في الجميع. ومع تلك المواد يكون أمر الولاية بطريق الوراثة مخصوصا بعائلتك على أن تبقى سائر المعاملات الارتباطية مع دولتنا العلية جارية مرعية كما كانت سابقا وأن تجري الإدارة الداخلية لتلك الإيالة مطابقة للشرع الشريف وموافقة لقوانين العدل التي يقتضيها الوقت والحال الكافلة بتأمين السكان في النفس والعرض والمال. فإعلانا لما ذكر أصدر هذا الفرمان الشريف الجليل القدر من ديواننا الهمايوني وأرسل موشحا أعلاه بخطّنا الميمون السلطاني. فخلاصة نياتنا الشاهانية إنما هي إصلاح حالة تلك الإيالة المهمة وما لآل بيتكم وتقوية ذلك حالا ومآلا واستكمال أسباب السعادة والرفاهية والآمنة لصنوف تبعتنا المستظلين بظلّ عدلنا السلطاني ومأمولنا القطعي الملوكي أن يبذل من جهتك الجهد في حصول ما ذكر، ثمّ حيث تمام المحافظة على حقوق سلطتنا السنية المحققة بتونس من قديم الأزمان وعلى أمنة الأهالي القاطنين بتلك الإيالة المودعة بعهدة صداقتك من حيث النفس والعرض والمال وسائر الحقوق العمومية شرائط امتياز الوراثة الأساسية المقررة، فيقضي أن تتأكد محافظتها عن تطرق الخلل دائما سرمدا ويُتباعد عن وقوع الحال والحركة على خلافها إذا علمت ذلك فلا بدّ أن تعرف أنت ومن يقام في أمر الولاية بالتوارث من أعضاء عائلتك قدر هاته النعمة العلية الشاهانية وتشكروها. فعلى ذلك تسعى لتحصيل رضاي السلطاني بالغيرة ومزيد الاهتمام بإجراء هذه الشروط المؤسسة، حرّر في اليوم التاسع من شهر شعبان المعظم سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف». (23 أكتوبر 1871)[1].

(1) [نُشرت هذه الوثيقة في العدد 36 من **الرائد التونسي** بتاريخ 9 رمضان 1288/ 21 نوفمبر 1871، وأشار إليها ابن أبي الضياف في **الإتحاف**، ج 6، ص 160.]

مثلما نلاحظ من محتوى الفرمان، لم يكن العتاب الموجّه لخير الدين جدّيّا؛ فقد وجد في تفاهتهم سببا كافيا ليتقدّم باستقالته.

تخلى عن السلطة تاركا عمله منقوصا، بعد أن حاول بما هو قادر عليه.

قلنا في بداية هذه الدراسة إن أرادت تركيا البقاء، يجب عليها ـ منتصرة أو منهزمة ـ أن تسلك بجدّ طريق الإصلاحات ومن حسن حظها أنّ على رأسها سلاطين ووزراء، لا همّ لهم سوى تحقيقها.

يظهر على الأقلّ أنّه بمكان أنّ الأوروبي، مهما كانت جنسيّته، سيجد الكثير ممّا سيقوله عن بلد يختلف كثيرا من حيث الدين والتقاليد عن بقية الأمم، والحال أنّه ما زال الكثير من التقدّم الضروري الواجب تحقيقه بأوروبا، فسيتمسّك هذا الرجل بما يمثل له أقلّ أهمية، رغم بعده عنه.

يكون من السهل الإجابة عن هذا الاعتراض خاصة في الساعة الراهنة وأنّ مستقبل بعض القوى الأوروبية غير واضح وسيكون كذلك الأمر في الشرق، نظرا إلى أنّه في السياسة لا مكان للأسباب ولا لأحداث ثانوية.

إنّ وجود الشعوب وعلاقاتها هي رهينة قوانين تعويضيّة وكلّ الأمم، مهما كانت المسافات التي تفصلها عن بعضها، لها دور وقيمة في مجال السياسة في العالم.

عندما تضعف إمبراطورية، وعندما تُصاب قوّتها الداخلية والخارجية بهزّة تكون محلّ جدل، تتلقى عندها بقيّة الأمم ضربة مضادة، سواء بالإيجاب لبعضها أو بالمضرّة للأخرى.

إن أنصاف الأنظمة الحكومية لا قيمة لها ونظريّة السيادة لا تمثل سوى نوع نبيل لفكرة الفيدرالية التي لا تدرّ في عصرنا الحالي سوى نتائج ضنكة.

إن لم يعد لتركيا القوّة السالفة، فليتهم الأتراك نظامهم الإداري. إنّ اللامركزية المطبّقة في الحدود الرشيدة لدى النظام الإداري لأمّة قوية ومكوّنة من عناصر متناسقة تؤدّي إلى نتائج إيجابية: وإن بدأ تطبيقها في تركيا، فسيكون بداية هلاكها.

إنّ تسيير الإدارة بطرق سليمة ليس معمولا به في تركيا، بينما لا توجد دولة أكثر منها تستوجب مراقبة شديدة لكلّ الموظفين في جميع المستويات.

إنّ التقسيم الترابي للإدارة التركية هجين، لأنّه يؤدي بكلّ وال إلى اعتبار نفسه بمثابة الملك الصغير.

سيكون لنا الكثير من العمل إن قمنا بتشخيص كلّ الإصلاحات التي يجب إقحامها في النظام السياسي والاقتصادي والإداري لتركيا.

يجب إحاطة السلطة بمؤسسات وضمانات لحمايتها انطلاقا من أعلى مراتبها إلى أصغر مهمّة وحمايتها في نفس الوقت ضدّ أي هجوم وضدّ انزلاقاتها الخاصة.

يجب أن لا يكون التعليم حكرا على بعض الأفراد، ولكن من الواجب توزيعه على كلّ الفئات لإنارتها حول واجباتها وتمكينها من تحقيق ذاتها بسهولة.

يجب أن نستأصل من التقاليد الإدارية الشرقية هذه العادات من التبذير والسرقة، التي لا تخضع لأي مراقبة، لأن الفساد عام إلى درجة أنّ المراقبة تصير مستحيلة.

يجب أيضا انتزاع الفكرة الخاطئة لدى الرأي العام والمروّجة من قبل أناس يريدون جني أرباح، وهو أنّ الأقدار، الخاضعة لقانون أزلي، تجعلنا بلا وسيلة للتكهّن ببعض الأحداث أو الاستعداد إليها، وأنّ كلّ الإصلاحات، وكلّ التحسينات، وكلّ ما نستوعبه مخالف للفكر الديني ولشريعة الرسول باعتباره غير مجد وحرام.

يكون كلّ هذا وذاك صعب جدّا وللوصول إلى ذلك كم من سنة يجب علينا قضاؤها للحصول على نتائج مقبولة.

ولكن من السهل والأجدى اتخاذ قرار للتقسيم الإداري ترابيّا ولحلّ وضعية الباب العالي إزاء الدول الصغيرة الخاضعة أو التابعة إليها.

إنّ مثل هذه العلاقات الموجودة لا تولد سوى نتائج مزرية.

ستضع الأحداث تركيا أمام خيار لا يمكنها تجنّبه.

إمّا أن تستعيد هيمنتها على هذه الدول، وتطبّق عليها قوانينها الحكيمة، ونظاما إداريا وماليا واضحا ومحكم التطبيق وعندها تدخل هذه الدول ـ التي ترمي سرّا أو علنا إلى الاستقلال ـ في حظيرة الإمبراطورية العثمانية بوضعها تحت الحكم المباشر.

أو أن تحرّرها نهائيا من كلّ ارتباط، سواء في إطار حماية أو سيادة، تاركة إياها لحالها، تحت حكم أمراء وسلالات لا يخضعون إلا للشعوب التي توجد تحت إدارتهم.

لا يمكن لتركيا أن تواصل إبقاء الشعوب التي تقول إنها سيّدة عليها، تحت طائلة الاستبداد المعمول به في البعض من مقاطعاتها؛ إذ ستضعف وستنهار وستكون تحت طائلة اللوم من قبل أوروبا التي تستعدّ دوما إلى التدخّل في شؤونها.

عرفت تركيا خلال قرننا هذا سلطانين اثنين أوصلاها إلى الإصلاحات التي لا يمكنها أن تتنصّل من تطبيقها: وهما محمود وعبد المجيد.

فليتذكر رجال الحكم في إستانبول خط شريف غول خانه، فسيجدون فيه تعاليم حكيمة وأحكاما ضرورية.

يظهر أنّ يوم 3 نوفمبر 1839، وهو اليوم المخصّص لقراءة هذا الدستور، كان أول يوم لعصر جديد في الشرق. لقد أخذت الحضارة موعدا، يمكنها الاعتماد على هذا الدستور الذي سيعلن في خيمة غول خانه (فسطاط الورود) بحضور الأمير دي جوانفيل[1] Joinville de، والسلك الديبلوماسي، وكبار موظفي الإمبراطورية: ولا يمكن له أن يجد في الشرق أحسن مدافع ولا أحسن مهد.

وإن لم يوفر النتائج التي وعد بها [هذا الدستور]، فإن العيوب تعود إلى جمود الإدارة العثمانية، ولكنه يحتوي، حسب ما نرى، على بذور كلّ المشاريع التي ما زالت الإمبراطورية العثمانية مطالبة الآن بتحقيقها:

« مما هو معلوم لدى الجميع أنّ دولتنا العلية، لم تزل في بداية ظهور أُمورها الجلية، معتنية بكمال الرعاية للأحكام القرآنية الشريفة، والقوانين الشرعية المنيفة، وأن سلطنتنا السنية قد وصلت إلى الدرجة القصوى من القوة والمُكْنة، ورفاهية أحْوال رعاياها، وعمارة مدنها وقراها.

« إلا أنها منذ مائة وخمسين سنة قد تناقصت قوتها ومعموريتها، وأخذت في الضعف والافتقار، وذلك لغوائل متعاقبة، وأسباب متنوعة، نشأ منها عدم الانقياد للأصول الرعية الشريفة، والقوانين المرعية المنيفة.

(1) [الكونت دي جوانفيل وهو أمير فرنسي من العائلة المالكة وابن عمّ لويس فيليب ملك فرنسا.]

« ومن الواضح الجلي أنّ الممالك التي لا تُدار بالقوانين الشرعية ليس لها بقاء. لا جرم أنّ أفكارنا الخيرية الملوكية لم تزل منذ جلوسنا على سرير الملك، إلى هذا الآن، منحصرة في عمارة الممالك والقرى، وتحصيل رفاهية الأهالي والفقراء. وإذا حصل التشبث بالأسباب اللازمة لذلك المرغوب، ينتج منها ــ بتوفيقه تعالى ــ في ظرف خمس سنين أوْ عشر ما هو المطلوب، ونظرا إلى حسن الموقع الجغرافي الذي فيه ممالك دولتنا العلية، وأراضيها المنبثة، واستعداد أهلها وقابليتها، فقد رأينا من الأمور المهمّة أن نضع قوانين جديدة، نؤسسها على قواعد مشيدة، مشتملة على حسن الإدارة للدولة العلية، والممالك المحمية، تسلك عليها في تمشية أمورها من الآن فصاعدا. واعتمدنا في وضع ذلك على العناية الربانية الجلية، متوسلين بروحانية سيّد البرية.

والمواد الأساسية لهذه القوانين هي:

الأمن على النفس،

وحفظ العرض والناموس والمال،

وتعيين الويركو أي الجباية،

وكيفية جلب العساكر اللازمة.

« فأمّا النفس والعرض، فإنه لم يكن في الدنيا شيء أعز منهما، فإذا رآهما الإنسان في التهلكة، اضطر إلى التشبث بأي وجه كان لوقايتهما. وإن كان في خلقته الذاتية، وجبلته الفطرية، غير مائل إلى الخيانة. ولا يخفى أنّ هذا ممّا يضرّ بالدولة والمملكة، بخلاف ما إذا كان في أمْن على نفسه وعرضه، فإنّه لا يحيد عن طريق الصدق والاستقامة، ويصرف همّته لحسن الخدمة لدولته وملّته.

« وأما تعيين الويركو، فإنّ كلّ دولة تحتاج في حفظ ممالكها إلى القوة العسكرية وإلى غيرها من المصاريف، ولا يمكن إدارة ذلك إلا بالنقود، وهي إنما تُتحصل بما يضرب على أتْباع تلك الدولة، فلزم أن يوضع « للويركو « المذكور «طريقة مستحسنة.

« وأما اليد الواحدة التي كانت تُظنُّ سابقا أنها من قبيل الواردات، فإنها وإن تخلّص منها أهالي مملكتنا المحروسة ـ والحمد لله تعالى على ذلك ـ إلاّ أنّ أصول الأتزامات المضرّة، التي هي من أسباب الخراب، ولم تظهر منها إلى الآن منفعة أصْلا، لم تزل جارية إلى اليوم، وهي عبارة عن جعل زمام لمصالح المملكة السياسية وأمورها المالية في يد شخص واحد، موكول أمرها إلى اختياره، بل لا مانع أن يقال : هي عبارة عن وضعها تحت يد قهره وجبره، فإن كان ذلك الشخص في حدّ ذاته ليس من أهل الخير، آثر منفعة نفسه على الغير، وكانت جميع حركاته وسكناته مبنية على الظلم والضير، فلزم من الآن فصاعدا أن يجعل كلّ فرد من أهالي المملكة « ويركو « مناسب، على حسب أملاكه وقدرته ويساره، ولا يؤحذ منه زيادة على ذلك، وأنْ يُجعل لمصاريف دولتنا العلية، اللازمة للعساكر البرية والبحرية وغيرهم، حدّ محدود، وأن يوضع لها قوانين لا تتعدّاها، ويجري العمل بمقتضاها.

« وأما قضية العسكر، فإنها أيضا من الأمور المهمة فينبغي للأهالي أن يقدموا أشخاصا منهم للعسكرية، لأجل حفظ الوطن والذبّ عنه، غير أنه لما كانت الطريقة الجارية في ذلك إلى الآن توجب : أوّلا عدم الانتظام، وثانيا الإخلال بأصول الزراعة والتجارة، حيث لم ينظر فيها إلى عدد النفوس الموجودة بالمملكة، بل يُكلّف العض بما هو فوق طاقته ووسعه، ويُطلب من البعض الآخر دون ميسوره، وزيادة على ذلك : منْ دخل منهم في العسكرية يبقى فيها مدّة حياته حتى يلحقه

الملل والضجر ويُحرم من التناسل، فبناء على ذلك، إذا مسّت الحاجة إلى جمع عساكر من مملكة من الممالك، يلزم أن يوضع لذلك بعض أصول مستحسنة في جمع الأنفار المطلوبة، وأن يجعل فيها طريقة مناوبة، بحيث تكون مدة استخدام من يدخل في العسكرية أربع سنوات أوْ خمسا. وبالجملة فلا يمكن حصول القوة والعمارة والراحة والأمن، إلاّ بالتمسك بهذه القوانين النظامية وإجراء العمل بمقتضاها.

« والأساس لذلك كله هو مجموع المواد المفسرة.

« فيلزم من الآن فصاعدا : أنّ أصحاب الجُنَح والذنوب ما داموا لم ينظر في دعاويهم على وجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية، لا يعامل أحد منهم بالشتم ولا بالإعدام ظاهرا ولا باطنا، وأنْ لا يتسلط أحد على الوقوع في غرض آخر، وأن يتصرف كلّ إنسان في أمواله وأملاكه بغاية الحرية وعدم المعارضة، ولا تحصل فيها مداخلة من طرف الأكابر، وأنه على فرض وقوع جناية من أحد لا يسوغ حرمان ورثته من حقّ الوراثة بمصادرة مال موروثهم المقترف للخطيئة، لبراءة ذمتهم منها، وأن تجري مساعدتنا هذه في حق سائر أهل الإسلام وغيرهم من أهل الملل، التابعين لسلطنتنا السنية بلا استثناء أحد منهم.

« وقد حصل من جهتنا السلطانية بذل الأمن العام، والاطمئنان التام، لأهالي مملكتنا المحروسة كافة، على نفوسهم وأعراضهم وأمْوالهم. وقد رأينا أنْ يزاد في مجلس الأحكام العدلية، بحيث يكثر عدد أعضائه على حسب ما يلزم، لأجل النظر في سائر القضايا باتفاق آرائهم.

« وأن يجتمع وكلاء دولتنا العلية ورجالها في بعض الأيام في المجلس المذكور، ويبدي كل منهم ما يراه ويستصوبه، بدون تحاش ولا مبالاة، حتى تتمّ القوانين اللازمة للأمن على النفس والمال وتعيين «الويركو».

« وأن تكون المكالمة والمفاوضة في شأن التنظيمات العسكرية في دار الشورى الكائنة بالباب " السرّ العسكري "، وكلما استقرّ الرأي على قانون، يعرض على جهتنا السلطانية حتى يُصدَّق عليه، ويوشح بخطنا الميمون، ليكون دستور العمل إلى ما شاء الله تعالى.

« وحيث أنّ القوانين الشرعية إنما وُضعت لمجرّد إحياء الدين والملك، حصل العهد والميثاق من طرفنا الملوكي، على أنه لا يصدر منا شيء يخالفها، وأقسمنا بالله على ذلك في بيت " الخرقة الشريفة " بمحضر جميع العلماء والوكلاء. وسيحلف على ذلك أيضا العلماء والوكلاء.

« وبالجملة فكلّ من صدر منه ما يغاير القوانين الشرعية ـ سواء كان من العلماء أو الوزراء ـ فيجازى على مقتضى " قانون نَامَهْ " الجزاء بالتأديب اللائق، على حسب جنحته الثابتة، بدون التفات إلى رتبته ولا رعاية لخاطره.

« وحيث أنّ جميع المأمورين لهم مرتّب ـ والحال هذه ـ ومعايش كافية، ومن لم تكن له معيشة كافية سيرتب له ما يكفيه، يلزم أنّ مادّة الرشوة الكريهة الممنوعة شرعا، التي هي أقوى سبب في خراب الملك، يشدد في منعها وعدم وقوعها بوضع قانون متين يخصها.

« وحيث أنّ السبل المفسرة، والأصول المبيّنة في هذا المعنى هي نسْخ وتغيير للأصول القديمة بالكلّية، فيلزم نشر هذه الإرادة السلطانية إلى سفراء الدول المتحابة، المقيمين بدار السعادة العلية، ليكونوا شهداء على بقائها وجريان العمل بها إلى آخر الدهر، إن شاء الله تعالى. كما يلزم نشرها أيضا إلى أهالي الأستانة العلية وسائر ممالكنا المحروسة.

« وكلّ من يصدر منه ما يخالف هذه القوانين الموضوعة على أساس متين، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا نال فلاحا إلى يوم الدين.

« هذا، ونسأل الله الكريم أنْ يوفقنا جميعا لإجراء هذا الخير العميم!»

ملحق للمذكرة الثالثة

حول كتيّب وقع تأليفه
إثر الإطاحة بسيدي مصطفى خزنه دار
الوزير الأكبر الأسبق

ملاحظات أمير الأمراء حسين

صدر مؤخرا في باريس لدى الناشر لو شوفاليي Le Chevalier كتيّب وقع توزيعه بفيض في تونس وأوروبا، ويحمل هذا الكتيب عنوان:

شؤون شرقية. إعفاء سيدي مصطفى خزنه دار، الوزير الأول لجلالة البايات أحمد، ومحمد، والصادق، من وجهة نظر المصالح الأوروبية، تأليف المحامي إدموند ديفوسيي Edmond Desfossés [1].

يدّعي المؤلف بأنه كتب لكلّ الناس ولكلّ الأزمنة فصلا من التاريخ، وبأنه يضع تحت أنظار أوروبا وثيقة سياسية ثمينة لمصالحها؛ وأنه أخيرا يرفع في وجه الغرب والشرق أيضا احتجاجا رسميا قصد إظهار الحقيقة،

(1) [محام من باريس، عمل كاتبا خاصا لغامباطا، بعد أن استقال من المحاماة، حتى لا يقع شطبه من قائمة المحامين، وعمل مستشارا قانونيا. ظهر اسمه فجأة في المسائل التونسية سنة 1872 باعتباره منوّبا عن فيليب كايات، أحد المقاولين الذين كانوا على خلاف مع الباي حول مبالغ مالية مخصصة لصيانة الحنايا التي تجلب المياه العذبة إلى تونس من زغوان. فشن حملة مكنته في جوان 1880 من الحصول على غرامة مالية لموكله. أقام في تونس فيما بين نوفمبر 1873 وجانفي 1874، مما مكنه من إقامة علاقات مع مصطفى خزنه دار، فكتب عنه الكثير من المقالات السياسية مدافعا عنه ومتهجما على خير الدين. منذ 1878، دعا إلى احتلال تونس من قبل فرنسا، وعرض العديد من المرات خدماته على وزارة الخارجية الفرنسية حتى يكون ملحقا أو مكلفا بمهمة في تونس.]

والحق والأخلاق، التي اهتزت، حسب زعمه، في تونس بسبب إعفاء سيدي مصطفى خزنه دار.

في الواقع، لا يشمل هذا الكتيب سوى مرافعة وقحة لصالح الوزير المخلوع، واتهاما عنيفا ضدّ خلفه.

وحتى يتسنى للقراء أن يستسيغوا ويحكموا بكل دراية عن سبب تأليف ديفوسيي، يكون من الضروري الدخول في مناقشة هذا الأخير عن طريق جدل مناقض بأتمّ معنى الكلمة. يكفي مناقشة النقاط الأساسية للإشكاليتين المطروحتين. أمّا البناء الذي وضعه بإحكام فهو يتهاوى بنفسه، عندما نمعن النظر في أهمّ الركائز. وهذا ما أقترح القيام به هنا.

إني الخادم المخلص للحكومة التونسية منذ أظافري، وقد رفع من شأني جلالة البايات إلى المرتبة التي أنا عليها اليوم، ومساعد بسيط ولكن دائم لسعادة أمير الأمراء خير الدين، قبل حصوله في الدولة على الرتبة والمكانة التي هو عليها، وصديق لشخصه وليس لثروته، فإني لا أقوم إلا بالواجب البسيط، مقتديا بحماسه وغايته، للدفاع عن المصالح الحقيقية لتونس وعن نزاهة الأشخاص الشرفاء.

في البدء، وحتى لا تقع إثارة الأمر ثانية، أريد عدم إقحام شخصي المتواضع في كلّ الاعتبارات الآتي ذكرها، رغم أنّ ديفوسيي قد تهجم علينا، أنا وزميلي وصديقي أمير الأمراء رستم.

فقد اتهمنا (صفحة 15)، بأننا كنّا، سنة 1864، من بين قادة الثائرين وأننا هربنا إلى أوروبا، فرارا من الإعدام.

ليس هذا بالصحيح. بل العكس، فقد قام أمير الأمراء رستم سنة 1864 بإخضاع ثوار غربي البلاد، وكان لي شخصيا في ذلك الوقت شرف القيام بمهمة تهدئة ووفاق في منطقة الساحل. ولم أغادر تونس إلا سنة 1867 وأمير الأمراء رستم سنة 1868: كلّ واحد منّا هروبا ظاهريا من التضامن مع التجاوزات المتزايدة لإدارة شنيعة تخلى عنها أمير الأمراء خير الدين منذ 1862، ولم نعد إليها [أي تونس] إلا سنة 1870، عندما اتضحت الأمور بإقامة اللجنة المالية، برئاسة أمير الأمراء خير الدين، قصد وضع حدّ نوعا ما للتجاوزات التي نتحدث عنها.

لم يقم سعادة أمير الأمراء خير الدين، ولا أمير الأمراء رستم ولا أنا إطلاقا بمعارضة سيدي مصطفى، الذي لم تكن ريادته قادرة على التحكم في حريتنا المعنوية ولم تكن إلا معارضة في كنف الاحترام والصدق، عند الضرورة، محاولين التوفيق إلى أقصى حدّ بين مشاعرنا الخاصة وواجبنا كرجال مسؤولين، بعيدين كلّ البعد عن التملق والمساهمة في السوء والجحود والخيانة.

بعد كلّ هذا، أتطرق إلى مرافعة المحامي ديفوسيي. إنه يتهم سعادة الوزير الأكبر الحالي في النقاط الثلاث التالية:

1- أن يكون أمير الأمراء خير الدين قد نصب لسيدي مصطفى كمينا قذرا حتى ينجح في اتهامه، مع كلّ مظاهر الحقيقة، بتحويل 2.000 من سندات الديْن التونسي، وقد أخذ أمير الأمراء في الماضي وعلى حين غرّة أرقامها، من رزمة 7.000 من سندات نفس الديْن المودعة لدى أرلانجي وشركائه (صفحتا 23 و26).

2- إنّ المجوهرات والألماس، المقدرة بثلاثة ملاين، التي أودعها المرحوم أحمد باي بين يدي أخته للة كلثوم، زوجة سيدي مصطفى،

قامت الأميرة بدورها بتسليمها لأمير الأمراء خير الدين، سنة 1858، حتى يبيعها ويوظف قيمتها. ولكن إن لم يستعمل أمير الأمراء خير الدين، خلافا لما أكده، حسب ديفوسيي، هذا المبلغ في سندات السكك الحديد الفرنسية وفيما بعد في السندات التونسية، فأي صنيع قام به بالوديعة، « بما أنه لم يقم إطلاقا بأيّ محاسبة ؟ » (صفحة 26).

3- إنّ اتهام سيدي مصطفى ووضعه في الإقامة الجبرية في بيته قد يكونا نتيجة قرار اعتباطي وفي ظروف مشينة (صفحتا 5 و29).

تمثل هذه النقاط الثلاث التهم الأساسية التي صاغها ديفوسيي. وستقتصر ملاحظاتنا الآن على هذه النقاط الثلاث فقط.

I

فيما يخص ّالسندات 2.000 والمؤامرة المرتكبة في شأنها ،يقول ديفوسيي ما يلي » :بينما كانت عائلة) خزنه دار (ذات يوم مجتمعة في قصره بقرطاج ،طلب منه أمير الأمراء خير الدين إن كان يحافظ على الـ 7.000سهما ،التي أودعها لدى جماعة أرلانجي .وعندما كانت إجابة سيدي مصطفى إيجابية ،وبما أن ّأمير الأمراء خير الدين كان يعرف كلّ الأوراق الشخصية لنسيبه ،وكان له مهام إدارتها ،قام بالتثبت في دفتر السندات وأخذ كل أرقامها) .(صفحتا 23 و 24).

أولا ،بما أنّ أمير الأمراء خير الدين ،حسب ديفوسيي ،كان على علم بالأوراق الشخصية لنسيبه ،وكان ،في أقصى تقدير ،يديرها ،فكيف كان يجهل إن كانت السندات الـ 7.000قد وقع الاحتفاظ بها أم لا ؟ وإن كان قد عزم على التثبت في الدفتر ،وعلى أخذ كل ّالأرقام ،فلماذا

لم يقم بذلك بكلّ هدوء وفي خلوة ،دون القيام ذات يوم بخطأ مزدوج مثلما يقولون ،ليسائل نسيبه عن السندات وليأخذ لتوّه الأرقام؟

ولكن ،لو افترضنا أن أمير الأمراء خير الدين كان قادرا على البلاهة وسوء النية اللتين يتهمونه بهما ،ولنفترض وجود هذه المعجزة المضحكة، وهو أنه ،في لقاء بين أفراد العائلة ،قد تمكن بسرعة فائقة من التثبت في دفتر من 7000 رقعة وأن يدوّن كلّ أرقامها، مخصصا لذلك بالتأكيد العديد الساعات المتتالية، دون أن تقع مساءلته، ولا الشك فيه بمناسبة هذه المراقبة الخاصة وهذا العمل الشاق؛ لنفترض كلّ هذا، يبقى دائما أمام الوزير الأسبق أن يبرهن على شرعية امتلاك 2.000 من السندات وقع تحويلها من خزائن الدولة.

إذ يجب أن نلاحظ أنّ الأمر يخص هذه السندات وهذه السندات فقط، وليس هنالك من يفكر في أن ينازع في تمسك ديفوسيي بأن يبين بحذق « بوجود سندات تونسية لدى العائلة». نعم، وحتى السندات التي ليست ملكا للدولة. فعلا، إنه لمن المعروف لدى عامة الناس أنّه في فترة معينة كان الحامل الأساسي لسندات الديْن، في تونس هو بالتحديد الوزير الأسبق. كانت لديه مبالغ مالية هامة، ونحن على استعداد لتوضيح، فيما بعد إن لزم الأمر، مصدرها الحقيقي.

وأخيرا، لا يمكن الحصول المزعوم من قبل أمير الأمراء خير الدين على السندات ذات يوم بقرطاج إلا قبل أو بعد إنشاء الكوميسيون المالي. فلو حصل ذلك من قبل، فلأي غاية حاول أمير الأمراء معرفة دفتر السندات الـ7.000 وتسجيل أرقامها، بما أنّ لا أحد يستطيع التكهّن بوجود الـ2.000 سندة، وأنه لم يقع التعرف إليها فعلا إلا عند تغيير الأسهم القديمة بالسندات الجديدة، عندما قام الكوميسيون المالي

بعملية إبدالها، بعد سنتين من نشأته. وإن أردنا أن يكون الحصول على السندات التي نتصورها لم يقع إلا بعد نشأة الكوميسيون المالي، فكيف يتسنى إذن للوزير الأكبر الأسبق، الذي كان في ذلك الوقت يردد بأنّ أمير الأمراء خير الدين، رئيس اللجنة، أصبح عدوّه الشخصي، وأنه يصبو إلى الإطاحة به، قلت كيف يناقض سيدي مصطفى نفسه ويغفل إلى درجة أن يسلم إلى عدوّه، وإلى هذا المنافس، أسرار خزائنه ؟

لا، لم يحدث هذا إطلاقا، ولا يمكن أن يحدث من قبل أمير الأمراء خير الدين سلوك وامتهان للثقة منافيان لخلقه ولمنطق الأمور على غرار ما يريدون نسبته إليه دون أي بصيص من الحجج.

إنّ الحقيقة، كلّ الحقيقة هي التالية:

عند ما بدأ الكوميسيون المالي أشغاله، أرسلت إليه حكومة جلالته كشفا رسميا حيث ظهرت السندات الصادرة لقرضي 1863 و1865، بطرح السندات المأخوذة عند السحب و2.000 من السندات المقتناة من مؤسسة أرلانجي لحساب الحكومة.

من الطبيعي أن لا يدرج الكوميسيون في عملية المبادلة إلا السندات المتبقية في التداول، حسب الجرد المقدم من قبل حكومة الباي.

ولكن، عند مبادلة الأسهم القديمة بالجديدة، اتضح أنّ عدد سندات قرض 1863 المقترحة لعملية المبادلة يفوق عدد السندات المبينة في الحسابات الرسمية.

ولذلك، وبعد التأكد من أنّ السندات المقدمة لم تكن مزورة، طلبت اللجنة التنفيذية للكوميسيون المالي، رغبة منها في أن تكون على علم بالسندات الألفين المقتناة من مؤسسة أرلانجي والتي وقع تسليمها

للحكومة، طلبت شفويا وكتابيا توضيحات من الوزير الأسبق، الذي رفض طيلة سنة أن يجيب. لقد وقع إقرار هذا الأمر، خاصة في تقريري الكوميسيون المالي ليومي 25 أوت 1872 و21 ماي 1873.

وأخيرا، وبالضغط عليه لمعرفة مآل السندات الألفين، صرح سيدي مصطفى بأنّ الحكومة لم تحصل عليها أبدا وأنّ مؤسسة أرلانجي هي المسؤولة.

عندئذ، طلبت اللجنة التنفيذية وحصلت من جلالته على ترخيص للنظر في مراسلات وحسابات الحكومة ومؤسسة أرلانجي. وبعد التثبت، حصل لها يقين بأنّ السندات الألفين وقع شراؤها ووقع فعلا تسليمها من قبل مؤسسة أرلانجي إلى الحكومة.

فيما بعد، طلبت وحصلت من هذه المؤسسة على قائمة الألفي سهم المعنية ومن رُشيْد الدحداح قائمة مرقمة للـ7.000 سهم تسلمها الوزير الأسبق بنفسه، وكأنها ضمان لعملية مصرفية خاصة به. إنّ مقارعة هذه القائمة الأخيرة مع قائمة أرلانجي - وليس القائمة غير الرسمية المزعومة، والمحفوظة بصورة غامضة في الوثائق، والتي يتحدث عنها ديفوسيي - أظهرت بجلاء أنّ الألفي سهم للحكومة توجد فعلا في حوزة سيدي مصطفى.

عندئذ، وقع تقديم تقرير مفصل حول هذه المسألة من طرف نائب رئيس الكوميسيون إلى السادة أعضاء لجنة المراقبة، ممثلي دائني الحكومة؛ وبعد معاينة مداولات مضنية ودقيقة اتفقت اللجنة بـ**الإجماع**، في جلسة يوم 4 جوان 1873، على القرار المستخرج من محضر الجلسة التالي:

مقتطف من دفاتر محاضر جلسات الكوميسيون المالي

(جلسة يوم 4 جوان 1873)

الحضور

أمير الأمراء خير الدين، رئيس؛

فيليت، نائب الرئيس؛

ليفي وأزوبيلوس، أعضاء أنقليز للمراقبة؛

سيزانا ومورينو، أعضاء إيطاليين للمراقبة.

افتتحت الجلسة عند الساعة التاسعة صباحا. وقع قراءة محضر جلسة يوم 27 ماي الذي تمت الموافقة عليه.

وقرأ الكاتب النقاش التالي الذي تقدم به السادة أعضاء لجنة المراقبة:

«بعد أن طلب نائب رئيس الكوميسيون المالي من أعضاء لجنة المراقبة بالإدلاء عن رأيهم في المسألة العالقة مع سعادة الوزير الأكبر، والمتعلقة بالألفي سهم لديْن سنة 1863 التي وضعها في التداول، اتضح بعد الاجتماع والمعاينة الدقيقة للوثائق الخاصة بالقضية:

« أنه حسب البحوث الحثيثة التي قام بها نائب رئيس الكوميسيون المالي، فإنّ السندات الألفين المشار إليها في محاضر جلستي اللجنة ليومي 25 أفريل 1872 و21 ماي 1873، قد وقع تسليمها إلى حكومة جلالة الباي من قبل شميدت Smidth، الوكيل عندئذ بتونس لمؤسسة أرلانجي وشركائه بباريس، وأدرجت في الحساب الجاري يوم 17

جويلية 1867، ثمّ وقع وضعها في التداول من قبل سعادة الوزير الأكبر عن طريق رشيد الدحداح، المقيم بباريس.

إنه لمن الأكيد أنّ هذا الاستعمال المزدوج تسبب في خسارة حقيقية للحكومة ولدائنيها.

« لهذه الاعتبارات:

« قرر أعضاء لجنة المراقبة بالإجماع أن تقوم اللجنة التنفيذية بكلّ المساعي الحميدة لدى سعادة الوزير الأكبر للتوصل إلى اتفاق عادل ومقبول لجبر خزينة دائني الحكومة من الخسائر التي أضرت بهم».

طلب الرئيس المستندات التي اعتمدتها لجنة المراقبة لإثبات قناعتها بأنّ السندات الألفين وقع استعمالها مرتين.

أجاب أزوييلوس بأنّ هذا الاستعمال المزدوج مقرر بوضوح في المراسلات المتبادلة مع وكيل مؤسسة أرلانجي بتونس والقوائم التي وفرتها هذه المؤسسة والدحداح.

....

....

عن نسخة مطابقة

متفقد المالية

نائب رئيس الكوميسيون المالي

التوقيع: لو بلانت

لم يظهر الوزير الأسبق أيّ اضطراب للتهم التي تدينه. فرفض كشف الحساب مع اللجنة التنفيذية الذي من حقه وواجبه أن يقدمه إليها باسم

الحكومة. فلم يكن إذن في وسع اللجنة التنفيذية سوى تقديم تقرير للباي حول هذه المسألة. وبعد اطلاعه على هذا التقرير، أمر جلالته وزيره بأن يبرّر استعمال السندات الألفين لمصلحة الدولة، وهي المقتناة لحسابها، أو على الأقل دفع قيمتها مع الفوائض. عندما أحس بأنه غير قادر على تبرير استعمال الأسهم، ركن الوزير الأسبق إلى تسديد قيمتها، وهذا ما فعل.

إنّ هذا الاختلاس (وكيف يمكن وصفه بنعت آخر) وقد وقع نكرانه بشدة في البداية، ثمّ الاعتراف به دون تحفظ من قبل سيدي مصطفى، مما أدى إلى فقدان الأمير التقدير له والثقة فيه، الذين وقعت زعزعتهما أفعال أخرى سابقة. هذه هي، ومن جهة أخرى، الكلمة الفصل الحقيقية في عزله وإعفائه.

II

إنّ قضية المجوهرات والألماس التي قد تكون سلمتها الأميرة حماته لأمير الأمراء خير الدين فهي من نسج خيال الوزير الأسبق قصد تحقيق نتيجة مزدوجة:

1- إيهام الناس بأنه يمتلك أسهما تونسية اقتناها أمير الأمراء خير الدين بنفسه، بقيمة مبيعات هذه المجوهرات والألماس؛

-2 التلميح على الأقل بأن أمير الأمراء لم يقم أبدا بتبيين حساباته في هذا الشأن.

فمن ناحية، يعترفون هكذا بأنّ مبلغ بيع هذه المجوهرات والألماس قد استغلها أمير الأمراء من قبل في أسهم السكك الحديدية الفرنسية ووقع تحويلها فيما بعد إلى سندات تونسية، ؛ ومن ناحية أخرى، صرحوا بأنّ أمير الأمراء لم يبح أبدا بالوديعة ولا بالعمليات التي عهدت إليه. ومن هنا يظهر لي أنّ التناقض واضح.

إنه لمن الأكيد أنّ أمير الأمراء خير الدين لم تكن له علاقة تجارية مع حماته للة كلثوم. فقد كانت للوزير الأسبق، الذي حكم طيلة 40 سنة تقريبا، عمليات تجارية سواء خاصة أو عامة مع بعض موظفي الدولة، دون أن يستثني بالطبع أمير اللواء خير الدين. ولا جدال في هذا الأمر. يكفي أن نعرف إن كانت حسابات هذا الأخير مع سيدي مصطفى قد وقعت تصفيتها أم لا.

ونضع في الايان أمام أعين القارئ الوصل التالي، الموقع من طرف الوزير الأسبق في شهر جمادى الأولى 1280 هـ يعني في أكتوبر 1863، الخ..

" الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه،

الهمام المفخم أمير الأمراء ابني السيد خير الدين حرسه الله تعلى مجده، أما بعد السلام التام عليكم ورحمة الله تعلى نضع بين أيديكم هذا المكتوب الذي نصرح بمقتضاه أننا خالصون معه في كلّ الحسابات المتعلقة بالمسائل التجارية والمالية وغيرها التي كانت بيننا، وبالتالي نصرح أنه في حلّ معنا في كلّ أمر وليس لدينا ما نطالبه به ونمنحه هذا الوصل العام والتام حتى نمنع أي مطالبة من قبلنا في حقه إلى حدّ هذا التاريخ، حرّره الفقير إلى ربه أمير الأمراء مصطفى خزنه دار بباردو في 28 جمادى الأولى من سنة 1280 هـ».

ترجمة مطابقة للأصل

باش ترجمان سعادة الباي

الإمضاء أنطوان كونتي[1]

(1) [أستعمل خير الدين الوثيقة المترجمة عن الأصل لهذا الوصل. وحاولنا من جهتنا العثور على النسخة الأصلية في **الأرشيف الوطني** بتونس ولكن دون جدوى. وعند نقل النص إلى العربية اجتهدنا قدر الإمكان، من خلال وثائق أخرى لمصطفى خزنه دار، أن نتوخى أسلوبه.]

هكذا، مثلما نريد ملاحظته، يظهر أنّ المجوهرات والألماس المتحدث عنها قد تسلمها أمير الأمراء خير الدين سنة 1858، وأنّ هذا الأخير قد تسلم من الوزير الأسبق وصل براءة عام. فنرجو من ديفوسي أن يستنتج بنفسه.

III

لنتعرض الآن إلى التهمة التالية والأخيرة وهي تجاوز النفوذ ،وعدم الشرعية والظلم الذي كان الوزير الأسبق ضحية له بعد الإطاحة به ،على يدي أمير الأمراء خير الدين.

إنّ الوضع بكلّ بساطة هو كما يلي :

كان سيدي مصطفى خزنه دار ،إضافة إلى الاعتراف بجنايته في قضية السندات الألفين ،متهما بتحويل مبلغ هام ،كانت الحكومة طالبته به، بعد إقالته من مهامه.

لم يرغب الوزير الأكبر الحالي النظر بنفسه في مطالب الحكومة وإجبار سلفه على الدفع ،أو حبسه .وهو نظام عمل به سيدي مصطفى طيلة 40 سنة من الحكم دون أن يتجرأ أي محام أوروبي على الاحتجاج عليه .يكفي أن نذكر على سبيل المثال قضية سيدي حسين باش مملوك، الوزير الأكبر الأسبق ،وهو أيضا نسيب الباي الحالي .فبعد العديد من السنوات من إعفائه ،وفي ظلّ وزارة سيدي مصطفى ،وجد الباش مملوك نفسه ،بسبب ديْن إزاء الحكومة بقيمة 200.000 ريال ،في السجن ،حيث عانى طيلة ست سنوات.

غير أنّ أمير الأمراء خير الدين تصرف إزاء سلفه بمشاعر أكثر تماشيا وشرفه ،واحتراما لكبر سنه ومقامه كوالد لزوجته الأولى .فقد نصح

جلالته بتكوين محكمة استثنائية ،برئاسة جلالة ولي ّالعهد ،مؤلفة من قاضيين من العاصمة ــ وهما نفس القاضيين اللذين اختارهما واقترحهما على جلالته الوزير الأكبر لشغل هذه الخطط ــ ووزيرين ،أحدهما أمير الأمراء رشيد ،زوج الأميرة أخت قرينة سيدي مصطفى.

ورغم إقراره بعدم وجود أي ّسبب لرفض هؤلاء القضاة ،فقد رفض الوزير الأسبق المثول أو تكليف من يمثله أمام المحكمة .وحتى يستفيد ديفوسيي ،نضيف بأنه لو مثل بشخصه أو بمن يمثله ،فإنه لا يمكنه الحصول على مرافعة محام مستشار أوروبي .إذ عندما لا يكون الوكيل خاضعا لسلطة محكمة شرعية ،لا يمكن قبوله أمامها.

أمام الرفض العنيد للوزير الأسبق بالمثول أو أن يكون ممثلا من قبل وكيل شرعي، قررت المحكمة، المنتصبة والتي لم تستعمل إلا نفوذها الشرعي، حسب طلب ممثل الباي، وحفاظا على مصالح الدولة الآيلة للخطر، وأمرت بوضع سيدي مصطفى تحت الحراسة في قصره وبوضع أملاكه على ذمة القضاء؛ وقع تنفيذ هذه الأوامر في الحال بكلّ اللياقة الممكنة. نستفسر من ديفوسيي، في أي بلد أوروبي، تكتفي فيه المحكمة، التي وقع إشعارها باختلاس مقترف من أحد كبار موظفي الدولة، عوض إلقاء القبض عليه والزج به في السجن وحجز كلّ وثائقه، بأن لا تتخذ إزاءه إلا الإجراءات التحفظية العادية وأن تبقي عليه، دون سجنه، في قصر فخم، حيث لا تكون للقوات العامة سوى مراقبة عادية ومؤقتة ؟

ليس من الضروري إعلام الناس العقلاء، بأنّ الوزير الأسبق، الذي لم يكن إطلاقا محلّ قسوة عنيفة مثلما يدّعون، حرّ، وفي كامل الحرية، من يوم أن أمضى مع حكومة جلالته الاتفاق بالتراضي، الذي لم يقع إرغامه عليه، مثلما يؤكده مؤلف الكتيب.

هذا الاتفاق اقترحه الوزير الأسبق بنفسه؛ فعندما لاحظ أنه في الإقامة الجبرية وأنه مطالب من العدالة، قرر أخيرا أن يمثله ابنه وأن يمنحه كلّ السلطات، وعندما امتثل هذا الأخير أمام المحكمة تيقن خطورة التهم الموجهة لوالده. عندئذ، وللتهرب من العقوبة التي يستحقها، صرح بأنه لا يرغب في الدخول في مواجهة مع جلالة سيده، وأنه يوكل له أمر الحصول على اتفاق بالتراضي. وبرغبة من جلالته الاستجابة إلى هذا الطلب، وقع تكليف موظف سام للحكومة، وهو كاتب هذه السطور بنفسه، بالمهمة الصعبة للتوصل مع سيدي مصطفى إلى وضع تراتيب وبنود الاتفاق المعني؛ ولم يقبلها الوزير الأسبق إلا بعد مناقشتها بكامل الحرية وعن دراية تامة.

نتساءل في النهاية، وستكون خاتمتنا، لماذا إذن التصنع بتعاطف حميمي، وكثير من الاستنكار، واللغط العاطفي لضحية مزعومة، لشخص جلب له في النهاية عفو الأمير بالخصوص تخفيفا من العمل الجاد للعدالة ؟ لماذا كلّ هذه الجلبة، كلّ هذه الفضيحة، لقضية ولشخص هو في نهاية الأمر منته لدى الرأي العام المتنور من التونسيين والأجانب ؟

أين كنتم سادتي المدافعين باسم حقوق الإنسانية، والعدالة والرأفة، وتتهجمون اليوم بعنف، عبر الصحافة، لإثارة الرأي العام لصالح سيدي مصطفى وضد أمير الأمراء خير الدين، أين كنتم عندما كان مجيركم الحالي، غير مبال بوجودكم ولا باحتجاجاتكم الممكنة، يقترف ضدّ البشرية، والعدالة، والرأفة، ليس تجاوزات جلية فحسب، بل جرائم عمومية حقيقية ؟

تتحسرون اليوم عن نكبة وإذلال هذا العجوز، زاعمين أنه سجين، وترفعون أصواتكم لتبرئته والتباهي في بلده وأمام العالم، إذن لماذا لم ترفعوا هذه الأصوات السخية، عندما خنقوا مثلا سنة 1838 في

أحد أروقة قصر باردو سيدي شاكير صاحب الطابع، وهو عندئذ الوزير الأكبر وزوج شقيقة الباي الحالي، حتى يخلفه سيدي مصطفى خزنه دار؟ وعندما في سنة 1864، مات مئات من الشيوخ العربان تحت الضرب، رغم شفاعة الملك، وأنّ الآخرين الذين عاشوا رغم الضرب، زجّ بهم في زنزانات، لم يخرج منها أحد منهم حيا ! وعندما أخيرا، في سنة 1867، استعمل نفوذه الناتج عن الثقة السمحة لملكه إلى درجة إلحاق القسوة المتصلبة لهذا الأخير بمجرمي الدولة الخياليين ؟ وعندما اتهم هؤلاء زورا بالخيانة العظمى، وهما شيخان ووزيران، ولكنهما وزيران صاحبا أياد بيضاء بالخدمات التي قدماها وبعزتهما: أحدهما أمير الأمراء إسماعيل السني، نسيب وصهر ثلاث بايات، والآخر أمير الأمراء رشيد، القائد الأسبق للجيش التونسي في القرم، قلت عندما لاحظ هؤلاء المتهمين الشريفين، اللذين لم يقع اتهامهما بصفة عادية، ولم يقع الاستماع إليهما، ولا محاكمتهما، لاحظا مداهمة منزليهما، وحجز وثائقهما العائلية، فوقع ايقافهما بعنف، وكبّلا، واقتيدا للشنق، ووقع خنقهما من طرف جلادين مستغربين الأمر مثل ضحاياهما وكلّ السكان.

وإذن من وجد الشجاعة للاحتجاج، في وجه وزير طاغية، وأثناء تنفيذ نقمته الشخصية، أو ببساطة التذمر ضدّ وحشية يداريها ديفوسيي، إلا أنها تظلّ قائمة في تاريخنا ؟ هنالك رجلان. . . .(1)

(1) أكيد أنهما خير الدين وقنصل فرنسا، حسب محمد صالح مزالي.

المذكّرة الرابعة

إجابة على افتراء (أو إظهار الحقّ)[1]

[يظهر أنّ هذا الردّ على افتراء قد وقع تحريره من قبل خير الدين، حسب محمد صلاح مزالي ونقرّ ذلك، فيما بين نوفمبر وديسمبر 1877 عندما كان في مرسيليا، بعد أن أقام بعض الوقت في فيشي وباريس، باعتبار أنّ الكثير من وثائقه كانت موجودة لدى صديقه سيلفيستر، صاحب «**جريدة مرسيليا**». غير أنه من الواضح أنّ النصّ الكامل قد وقع إتمامه في مارس أو أفريل 1878، عند عودته إلى تونس، إذ يتضمن إشارة إلى ما صدر في **الرائد التونسي** في 20 مارس 1878.

تجدر الإشارة إلى أنّ الفقرات المكتوبة بأحرف مائلة، هي نفسها التي نجدها في المذكرة المعنونة بـ«**المسألة التونسية**» أو الموجودة في «**رسالة أمير الأمراء حسين**».**]**

***

(1) وهي الترجمة التي اعتمدها أمير الأمراء حسين عند ما طلب منه خير الدين أن يذكر له ناشرا لطبع هذا الكتاب. [أنظر **رسائل حسين إلى خير الدين**، مصدر مذكور، الجزء الثاني، الرسالة رقم 186، بتاريخ 11 رجب 1295/11 جويلية 1878، ص. 173.]

التاسع من جانفي 1878

من خير الدين إلى سيلفيستر

76، نهج باراديس، مرسيليا

تلقيت في آخر لحظة ملفا يضمّ الجزئين الأول والثاني من عملكم. ويعود سبب تأخري [في الإجابة] إلى مرض طارئ أصيب به الكاتب الذي حصل على الملفّ. لذلك لم أجد متسعا من الوقت لقراءة المخطوط. ولكن لم أرغب في ترك البريد يغادر [البلاد] دون التعبير لكم عن امتناني للسرعة التي أنجزتم بها الوعد الذي تعهّدتم به نحوي.

أحتفظ دوما بذكرى الضيافة الكريمة والممتازة التي كان لي شرف الحصول عليها من قبلكم. وإني لأرسل إليكم مجدّدا شكري العظيم وأرجو منكم، سيدي الكريم، قبول مشاعر تقديري. .

الخامس عشر من جانفي 1878

من خير الدين إلى لومبروزو[1]

[مرسيليا]

....

وصلتني رسالتكم اللطيفة المؤرخة في التاسع من جانفي، وكذلك حزمة أوراق السيد سيلفيستر التي بعث بها عن طريقكم إلى عنوان السيّد راي وقد وجدتها في ظرف مغلق بإحكام. تقبلوا، الخ. .

(1) [أبراهام لومبروزو، طبيب يهودي من القرنة، عمل طبيبا لثلاث بايات، وهم على التوالي المشير أحمد باي، ومحمد باي، ومحمد الصادق باي. ووقع تكليفه بالرعاية الصحية للجيش التونسي الذي شارك في حرب القرم، ثم صار قنصلا للباي في سان مران بفرنسا. أنظر غانياج، ص. 590.]

في الثاني والعشرين من جانفي 1878

من خير الدين إلى سيلفيستر

مثلما كان لي شرف إعلامكم، فإن الجزئين الأول والثاني من المذكرات هي في حوزتي. ولم يبق لي سوى الحصول على الجزء الثالث وكذلك الجزء الأخير، والتي لم تسمح دون شكّ مشاغلكم العديدة من إتمامها.

ليس لي سوى الموافقة على المنهج والعرض اللذين اتبعتهما. فالمنهج بسيط، والعرض واضح. أمّا صلب الموضوع، فإنكم تحللونه بمهارة وبطريقة تستجيب بوضوح لأفكاري الشخصية.

تقبلوا منّي عبارات الامتنان، الخ. . .

في 20 فيفري 1878

من خير الدين إلى لومبروزو

ما زلت أترقب من السيد هنري سيلفيستر جزءا من الأوراق التي تركتها في حوزته عند مغادرتي مرسيليا. وهذه الأوراق ضرورية بالنسبة لي. أرجو أن تطلبوا من السيد سيلفيستر أن يرسلها في أقرب وقت يقدر عليه، وذلك دوما عن طريقكم.

الحادي عشر من مارس 1878

من خير الدين إلى سيلفيستر

تألمت كثيرا عندما سمعت بالمرض الذي أقعدكم لمدّة طويلة. آسف كثيرا لعدم ترقب شفائكم نهائيا حتى تنهوا قراءة الجزء الثالث من مذكراتي.

لقد أرسلها لي السيّد لومبروزو رفقة رسالتكم الجميلة المؤرخة في 26 فيفري.

لم يعد لي مجال للقول مجددا كم أنا ممنون ومقتنع بهذا العمل.

لو قرّرت نشره، سأنتهز العرض الذي اقترحتموه لطبع وإصلاح النسخ.

يسرّني أن أعلم بأنّكم الآن في صحّة جيّدة وأكون مسرورا لو حصلت على تطمينات في هذا الشأن.

تقبّلوا، سيّدي العزيز، تحيّاتي القلبية.

الثاني عشر من مارس 1878

من خير الدين إلى لومبروزو

تلقّيت، في البريد الأخير، الظرف الذي أرسلتموه من قبل السيّد هنري سيلفيستر، مع ضمان الوصول إلى السيّد راي Rey ....

الخامس عشر من أفريل 1878

من خير الدين إلى فيلييت

... وفي هذا الشأن، لا أريد أن يخفى عليكم بأنّي أقضي وقتي في جمع الوثائق المرتبطة بإدارتي وإدارة سيدي مصطفى. هذا هو أهمّ سبب: تعلمون بأنّ الشتيمة المهينة هي السلاح الذي استعمله أعدائي للإطاحة بي. فالسبيل التي توخّيتها في علاقات الحكومة التونسية مع الباب العالي كانت محلّ تهجّم عنيف ووصلت بهم الوقاحة إلى اتهامي

بأنّي أردت تسليم الايالة إلى تركيا. إنّ هدف المذكرة التي أنا بصدد الحديث عنها بالخصوص هو دحض هذه التهمة. وليس في نيّتي نشر هذا المكتوب، غير أني سأسلمه لكم في باريس حيث أتمنّى الذهاب لقضاء بعض الوقت أثناء تحسّن الطقس لزيارة المعرض[1]. . . .

من تيودور روستان إلى خير الدين (دون تاريخ)[2]

عزيزي أمير الأمراء،

قرأت بكثير من الاهتمام نسخ العمل الذي أمددتموني به. لقد وجدت فيه مادّة للكثير من أحاديثكم وهذا ما وفر لي متعة مضاعفة. إنّ القرائن المقدّمة مقنعة كثيرا، ولكنّني أعتقد أنّها تكون أحسن لو كانت ملخّصة. لو وقع ترجمة الكراس إلى العربية، لأمكن أن تكون كما هي، ولكن بالنسبة للقارئ الأوروبي، يجب القيام بملخص وجيز حتى تقع قراءته دون عناء من قبل أولائك الذين لا يهتمّون مثلنا بالمسائل التونسية. وعلى كلّ حال فمن الضروري مراجعة العمل من حيث بعض التفاصيل الشكلية من قبل مصحّح مختصّ. اسمحوا لي بتقديم هذه النصائح التي تمليها صداقتي لكم والعناية التي أوليها لتأليفكم.

سترحلون ثانية وقد لاحظتم بأن ذلك لم يثر أيّ صعوبة. بإمكانكم أن تعوّلوا، الخ. . .أتمنّى الوصول إلى فرنسا في الوقت الذي من الممكن أن تكونوا فيه ما زلتم بها.

(1) [المعرض الدولي لباريس في سنة 1878.]

(2) يظهر أنّ هذه الرسالة قد كتبت في بداية جوان بما أنّ خير الدين أجاب عنها في الحادي عشر من نفس الشهر.

من تيودور روستان إلى خير الدين (دون تاريخ)[1]

عزيزي أمير الأمراء،

إنّي اليوم متعب قليلا ولا أقدر على الذهاب إلى مرسيليا حيث أرسل عن طريق جوزيف رسائلي إلى تونس. أعتقد أني سأقدر على التحوّل إلى هناك يوم السبت. غدا وبعد الغد هما يوما أعياد من واجبي أن أقضيهما إلى جانب والدتي. لا تتأخروا في طبع مذكرتكم. تستطيعون الحصول على ذلك بسرعة وسهولة عن طريق مدير «جريدة مرسيليا»، السيد سيلفيستر.

المخلص والمحبّ.

الأربعاء صباحا تيودور روستان.

الحادي عشر من جوان 1878

من خير الدين إلى روستان

أشكركم لتخصيص البعض من أوقاتكم الثمينة لقراءة مخطوطي.

أكيد، أنّه يستوجب الإصلاح وسأعمل بنصائحكم القيّمة نقطة بنقطة في هذا الشأن، وهو سيكون بالنسبة لي سهلا عند تحوّلي إلى بلد العلم وأهل الخبرة في فنون الكتابة[2] ....

(1) يظهر أنّ هذه الرسالة وقع تحريرها في إيكس، جنوب فرنسا، وهي مكان مولد روستان حيث كانت تقيم والدته، عندما كان خير الدين مقيما بباريس، بعد فترة النقاهة التي قضاها في سانت نيكتار، خلال شهر جويلية. فقد راسله روستان من تونس في 25 جوان متمنيا أن يكون في باريس قبل مغادرته العاصمة. غير أنه كان لا يزال متواجدا في تونس يوم 2 جويلية وعاد إليها في 29 أوت. وبما أن خير الدين قد غادر باريس في اتجاه مرسيليا يوم 21 جويلية، تكون رسالة روستان قد كتبت يوم الأربعاء 9 جويلية أو الأربعاء 16 من نفس الشهر.

(2) [يقصد بها مدينة الأنوار باريس.]

ليس هذا نوع من الدفاع ـ لا ندافع إلا على المذنبين ـ ولكن إجابة عن افتراء.

وأحسن وسيلة لدحض الافتراء، هو أن نكون أمامه مسلحين بالحقيقة.

لا تتضمّن البيانات التالية وهي صفحة من تاريخ تونس سوى الحقيقة، الحقيقة غير المنازع فيها المستندة عند الاقتضاء إلى البراهين والحجج الأكثر إقناعا.

يوجد في تونس رجل أدانه الرأي العام بقسوة: يستعمل هذا الرجل، بدافع فكرة يحدوها الطمع والتآمر للوصول إلى الحكم، كلّ الوسائل، بالاعتماد، دون طائل، مثلما قلت، على صحافة أجيرة، وباللجوء أيضا إلى مؤامرات أو دسائس أنصاره، وهم أجانب مستأجرون من قبله[1]، ويحاول أن يجعل هذه المعارضة العمومية التي تدينه إلى جانبه. هذا الرجل ـ وقد ذكرناه ـ هو مصطفى خزنه دار، الوزير الأكبر من 1837 إلى 1873، الذي أرغم على التخلي عن إدارة الشؤون العمومية لا فحسب لأنّه تلقّى الأمر بذلك، بل لأنّه أيضا لم يعد يحظى بثقة جلالته، ولأنّ إدارته لم تكن لتونس سوى أوقات طويلة من عدم التبصّر والإسراف.

إنّ هذا الرجل هو الذي تمنّى أن يصير ثانية وزيرا أكبر بمساعدة الأجانب الموالين لمشاريعه. وبما أنّهم اعتبروا أمير الأمراء خير الدين وإدارته عائقا لنواياهم، صاروا لا يتأخرون أمام أي شيء لتحطيم هذا العائق.

عندما لاحظ هذا الحزب عجزه على الإطاحة، بمفرده، بأمير الأمراء خير الدين وتعويضه بالخصوص بمصطفى خزنه دار مباشرة، استدرج

(1) يقصد الكاتب بالخصوص إيدموند دي فوسييه الذي انتقده أمير الأمراء حسين في الملحق الخاص بمذكرة القضية التونسية على ضوء المسألة الشرقية.

بإحكام لمصلحته مصطفى بن إسماعيل[1]، المحظوظ لدى الباي بإثارة طمعه وزهوه وإثارته للحصول على المنصب، لا ليكون بين يديه، ولكن على أمل استرجاعه إثر وزارة انتقالية.

كم من مؤامرات، وكم من نميمة، وكم هي الشتائم المستعملة للوصول إلى هذا الهدف!

عندما لاحظ أمير الأمراء خير الدين إلى درجة الوضوح كيف أنّ نوايا جلالته، المنقلب ضدّه، تغيّرت، رأى من الصالح تقديم استقالته التي قبلت، دون الأخذ بعين الاعتبار الخير الذي قامت به إدارته، ولا رسالة ذات معان كان قد أرسلها مسبقا إلى جلالته (أنظر الملحق).

لقد حصل على الأقل على استحسان ـ الذي يمكن اعتباره، وهو من فم جلالته، بمثابة الإطراء، لا التأنيب. إذ عندما سأل القائم بأعمال فرنسا جلالته ـ عن أسباب استقالة الوزير الأكبر، أجابه الباي:

« إني لم أفترق عن أمير الأمراء خير الدين لنفس الأسباب التي جعلتني أختلف بها عن سلفه؛ فقد اقترف هذا الأخير أعمالا شنيعة. بينما لم يكن بيني وبين أمير الأمراء خير الدين اختلاف في الرأي سوى في الأمور السياسية؛ وتعرفون بنفسكم ذلك حقّ المعرفة[2]».

(1) حول مصطفى بن إسماعيل، أنظر بالخصوص خير الدين: **مذكرات حول حياتي الخاصة والسياسية**، وانظر كذلك:

* Général Reibell : *La Tunisie d'il y a cinquante ans (Souvenirs du Commandant Varloud),* pp. 21, 32 et passim.
* P.H.X : *La politique française en Tunisie*, Paris, 1891.
* Narcisse Faucon : *La Tunisie avant et depuis l'occupation française*, Paris, 1893, 2 tomes.

[أنظر: علالة بن زاي: **تاريخ الوزير مصطفى بن إسماعيل**، تقديم وتحقيق الأستاذ رشاد الإمام، سلسلة أبحاث 22، المعهد القومي للفنون والآثار، تونس 1969، 135 ص.]

(2) هذه الإجابة نقلها القائم بالأعمال بنفسه إلى خير الدين، حسب ما أورده هذا الأخير في الهامش.

رغم اللهجة المتودّدة قليلا لهذه الإجابة، فإنّه من السهل معرفة أي تأثير وأي مؤامرة أملاهما كلام جلالته.

لم يكن الأمر كافيا لإعادة إنسان إلى الحياة العادية، والحال أنّ شغله الشاغل، منذ أن تولى العمل في الشؤون العمومية، هو العمل على مجد جلالته ورفاهية البلاد. إن الحزب الذي تسبب في الإطاحة بأمير الأمراء خير الدين دفع به الحقد درجة إلى أن أثار ضدّه نوعا من انتزاع الأملاك، والعزلة التّامة، بأنّ حجّروا باسم جلالته على كلّ التونسيين، سواء الموظفين أو حتى الأشخاص العاديين، زيارته.

أمر غير معقول ! لقد وقع إقرار هذا التحجير بصفة قطعية، إلى درجة أنه شمل أيضا المتصرّف في أملاك أمير الأمراء !

عندما نسير في طريق التشدّد دون مبرر وكأننا ننتقم، فمن الأكيد أن نصل إلى القيام بأعمال أكثر اعتباطيّة وأكثر نذالة. ومن الأكيد أنّ الخدمات التي قدّمها خير الدين تستحقّ في النهاية أن تكون مصحوبة بالتقدير الذي تستوجبه ثقته ووطنيته، واستقامة نواياه. ولكن، إن لم يفهم جلالته بأنهم يدفعونه إلى الهاوية، بجعله يتعامل بهذه الطريقة مع رجل كان خادما مخلصا لشخصه ولدولته ولرجالها طوال عدّة سنوات، فالأجدر به على الأقلّ أن يلاحظ كم هي خطيرة أمام الرأي العام التهمة التي وجّهها لشخص أمير الأمراء خير الدين، ولحريته الشخصية، التي يتمتّع بها كلّ مواطن في تونس أو غيرها من البلدان، إن لم يكن مطالبا من قبل المحاكم.

هل نصدّقه ؟ لقد عمل أمير الأمراء خير الدين، طيلة الأربعة أشهر التي قضّاها في أوروبا، وحتى لا يدين حكومته أمام الرأي العمومي، ورغم التهم القذرة والمتواصلة من طرف أعدائه في بعض الصحف،

على التزام الصمت التام حول أسباب استقالته وكذلك الرسائل التي بعث بها إثر ذلك. وإذن ! ورغم هذا الموقف الحذر، فقد كان عند عودته إلى تونس محلّ ملاحقات أكثر قسوة.

إن هذه الإقالة المفاجئة، وهذه الوسائل القاسية، وهذه المعاملة الاستثنائية، الشبيهة كثيرا بالإدانة أكثر منها إجراء سياسي، كلّ هٰذا لم يخمد نار الكراهية، ولم يقض على المخاوف. لم تكن هذه الكراهية إزاء أمير الأمراء خير الدين أكثر تأجّجا، لم يقوموا بإرجاء ظهور ساعة الحقيقة والإنصاف لوزارته فحسب، بل كانوا متخوفين، رغم ذلك، من أن يتمكّن جلالته، عندما تظهر الحقيقة أمام عينيه، وترتفع الغشاوة المظلمة التي يحاولون إقامتها بينه وبين أمير الأمراء خير الدين.

لم ينبلج النهار في ذهن الباي ! وإن استطاع التيقن من أنهم، مثلما يفعلون بالتلاعب بثقته، يحرمون الأمير من أحد أعوانه الأكثر إخلاصا له ولتونس، من أحد وزرائها الأفاضل ! وإن عاد خير الدين إلى السلطة !

خير الدين في السلطة ! . . .

هذا ما لا يتصوّره الحزب الذي أطاح به دون خوف؛ فهو أساس كلّ هذه المؤامرات، بسبب إعفاء الوزير الأكبر السابق إثر فضيحة عمومية، وذلك ما يريده مصطفى خزنه دار وبطانته بأيّ ثمن.

إنّ الافتراء سلاح قويّ عندما يقع استعماله بلا ضمير.

لا يكفي أن يتمرّغ العدوّ في التراب، فالخصم يستطيع الوقوف: بل يجب ضربه، وضربه إلى حدّ الموت؛ ثمّ مواراته التراب. وعند دفن العدوّ، لا يمكن الخوف منه.

إذن، إنّ التهجّم بالافتراء على أمير الأمراء خير الدين، ليس لإزاحته عن السلطة فحسب، فقد حصلوا على هذه النتيجة الأولية، وإنما لمنعه من العودة إليها إلى الأبد، عندها يجب تلطيخ سمعته، وأعماله ووطنيته. وعند نجاح الافتراء، يصير بذلك إنسانا منتهيا سياسيا.

أخذ الافتراء مساره، ليلتصق به، ويداهمه، بأيّ جاه! وأيّ قوة! وأيّ جرأة! فالنميمة تؤثر دون أن تواجه الحقيقة.

حاولوا في الأول التنكر للخدمات التي قامت بها حكومة أمير الأمراء خير الدين لفائدة جلالته وبلاده. وتمنوا بذلك الوصول إلى مقارنة ضرورية يتطلبها المقام والتي من الأكيد أن تبرز الرفاهية التي ظهرت خلال حكم أمير الأمراء خير الدين، والضرر الحاصل في ظلّ حكم مصطفى خزنه دار. سنلاحظ في بداية التقرير كيف عملت الحكومتان؛ لقد كرّس أمير الأمراء خير الدين كلّ جهوده لرخاء تونس؛ بينما عمل خزنه دار على تمييز مصالحه الخاصة على المصلحة العمومية ودفع بتونس إلى مشارف الهاوية.

من جهة ثانية، حاولوا الادعاء بأن محبّة أمير الأمراء خير الدين لفرنسا تفوق أكثر من محبّته لتونس. كان ذلك تدبيرا مزدوجا يرمي إلى التقليل من الإعجاب لدى الحضرة العلية والسكان بمشاعر الوطنية العالية لدى أمير الأمراء خير الدين، وسحب البساط من تحت أقدام هذا الأخير لعطف الحكومات الأوروبية غير الحكومة الفرنسية. سنلاحظ، بالشروح الضافية المعتمدة على وثائق حقيقية، كيف أنّ هذه التهمة لا ترتكز على أي أسس كفيلة بالمسّ من شرف خير الدين.

وأخيرا، لا يعير المتجنى عليه اهتماما للتناقض، ومحاولة الضرب على اليمين لا تمنع الضرب على اليسار.

إنّ نفس أمير الأمراء خير الدين، الذي اعتبروه مواليا لفرنسا أكثر من ولائه لبلده، يتهمونه أيضا بالتبعية سياسيّا لإستانبول، إلى درجة أنّه يفضّل مصالح تركيا على المصالح التونسية.

سنرى كيف أنّ أمير الأمراء خير الدين امتثل، في كلّ ما يتعلق بعلاقة الحضرة العلية بالباب العالي، إلى الأوامر القطعية التي حصل عليها؛ وأنّ مختلف المفاوضات الدبلوماسية التي وقع تكليفه بها لدى الباب العالي، لم يتمّ توقيعها من لدن الحضرة العلية فحسب، بل حصل منه على علامات الرضا التام.

سنبيّن أخيرا، في هذا التأليف، ماذا فعلت الحكومة في ظلّ وزارة أمير الأمراء خير الدين خلال حرب الشرق، في إطار علاقات تركيا بالإيالة، بحكم نضوب أموالها، فهو قليل مقارنة لما قدّمه سابقا في ظروف مشابهة.

I

وزارة أمير الأمراء خير الدين

عندما قبل أمير الأمراء خير الدين رئاسة الكوميسيون المالي ومهام وزير مباشر، لم يكن له بدّ سوى فتح العينين لملاحظة العمل الإصلاحي الجبار الواجب القيام به؛ فكلّ شيء في تونس يستوجب الإصلاح معنويّا وماديّا. إذ ليس بالمعقول أن يظلّ بلد، مهما كان، لمدّة ثمان وثلاثين سنة، رازحا لمثل الإدارة التي وضعها مصطفى خزنه دار لتونس.

لم تعد الثقة العامة موجودة؛ فقد تجاوز الدّيْن غير العادي كلّ إمكانيات الميزانية؛ إذ صار كلّ واحد خائفا على ثروته أو أملاكه، ولم

تعد الثقة موجودة في أيّ مكان؛ فقد عوّضت الاعتباطية القانون، وصار التونسي أمام حكومته وكأنه شعب محتلّ، في مواجهة غزوة عدوّ.

تجاوز الديْن غير العادي من حيث رأس المال والفوائض غير المسدّدة، بين 170 و175 مليونا فرنكا منها الفوائض السنوية التي تتجاوز أكثر من 20 مليونا من الفرنكات. ولتأمين هذه المصاريف، لم يكن هنالك سوى موارد الميزانية العادية، التي لا تفوق أكثر من 18 مليونا من الريالات، أي 11 مليونا من الفرنكات، والتي تكفلت بعد بمختلف المصاريف العادية للإيالة.

وحتى لا يسقط في اليأس بمسؤوليات السلطة، وجب عليه دعوة كلّ الكفاءات الوطنية. زد على ذلك، أضاف أمير الأمراء خير الدين على العزيمة القوية مبدأين للتصرف الذي لم يتوان أن وضعه في الإدارة: وهي الثقة العامة والعمل الدؤوب ومثلما يقال عالميّا القيام بمهام وزير مباشر.

لقد اهتمّ أوّلا بتنظيم وضع المالية، وذلك بأن ساعد الكوميسيون المالي على انجاز هذا المشروع، بمساهمة فعالة للغاية، وكانت سلواه، كوزير أكبر، أن أتمّ العمل الذي بدأه وهو رئيس للكوميسيون.

يكون من العبثي التذكير بماهية مشاكل المهمّة. وهي:

1) دفع ديْن 175 مليونا، وبعد مساواة موارد الإيالة بالأموال الممكن تسخيرها لصالح الفوائض، القيام بمنح كلّ معنيّ قسطه؛

2) الرفع من موارد الضرائب، سواء بضمان استيفائها دون اللجوء إلى استعمال وسائل اعتباطية، أو بالرفع في المداخيل، دون اللجوء إلى سبل أخرى سوى تلك التي تزرع الثقة العامة، والأمن العمومي وحسن التصرّف.

وقع في مدّة وجيزة توحيد الديْن، وصار دفع الفوائض مضمونا بتخصيص موارد خاصة سمحت بها الحضرة العلية الباي، وذلك بأن وقع السماح للجنة من الدائنين بإدارتها وقبضها، تحت إشراف الكوميسيون المالي.

وقع الحصول على هذه النتائج الهامّة، التي تحققت دون انقطاع إلى حدود شهر جويلية 1877، دون التقليل من ميزانية الباي، ودون أن يتوقف عمل الإيالة، وبالأخص دون اللجوء إلى الوسائل التي لا تشرّف السلطة والمعروفة بشراء الوظائف والمناصب العدلية.

لم يقع الترفيع في الضرائب فحسب، بل أنّ الضريبة الشخصية أيضا، التي لم تعرف تحديداً واضحا، وكذلك الضريبة على ماشية الأرض، والتي ترهق الفلاحة للمغالاة فيها، عرفت كلها تخفيضات معتبرة.

هكذا، بتحقيق الحرية للأشخاص ولزراعة الأرض، فقد طوّرت تونس، التي لم تكن تطلب سوى استرجاع الثقة، مواردها الطبيعية.

لاحظنا، بفضل الثروة الخاصة، انتعاشة للثروة العمومية وكان أول الخير الذي شمل الإدارة الجديدة للحضرة العلية بأن تمكّنت من دفع، في نفس الوقت، فوائض الديْن، والقائمة المدنية، ومصاريف الأمراء، وجرايات الموظفينّ، وفي كلمة من ضمان السير العادي لكلّ المصالح الإدارية.

ولإبراز الفرق الموجود بينه وبين الوزير الأكبر السابق مصطفى خزنه دار، فقد ألغى أمير الأمراء خير الدين، الذي كان مقرّا على أن لا يعتبر الظلم إلا وسيلة مهينة لسلطة تريد أن تكون محترمة، المحلة، وفرقها المتنقلة التي كانت ترسل عبر البلاد لاستخلاص الضرائب.

لقد كانت هذه المحلة المتنقلة مرهقة للسكان، إلى درجة أنّ الناس أسرعوا لدى الإدارة الجديدة بالإيفاء بالضريبة المطالبين بدفعها للخزينة. وعندما وقع تطبيق تجربة النظام الجديد، أظهرت وضعية الخزينة العمومية أنّ هذه المحلة المتنقلة، التي تفرض باستمرار على الرعايا المساكين ما لم يطالب به الباي، تستحوذ عادة في الطريق على معظم ما كان متوقعا أن يدخل إلى الخزينة.

يحمل النظام القديم، المرتكز على الفوضى والقهر، في طياته ما يستحقه؛ فقد أفلست الجماهير وأرهقت الميزانية.

إنّ أول مكافأة حصل عليها أمير الأمراء خير الدين « هو استتباب الأمن الذي تمتعت به الإيالة، وفي المدن وكامل الأرياف. فصارت المرأة تتنقل بمفردها دون خوف داخل البلاد، وكذلك بين القبائل الرحّل».

ليس المجال هنا للحديث عن المكانة التي تحتلها الأشغال [العامة] في زمن المبادرة والحضارة. تشهد في هذا المضمار العديد من الإنجازات، في تونس ذاتها، التي دُعي أمير الأمراء خير الدين للقيام بها.

ليست هنالك سوى سياسات مشبوه فيها لحكومات سيئة تتأخر عن التعليم.

لقد مكّن أمير الأمراء خير الدين مدينة تونس من مكتبة عمومية، وهبها أكثر من ألف مجلد من مكتبته الخاصة.

لقد كان الشغل الشاغل للوزير الأكبر هو استتباب الأمن. ووقع تنظيم الأحباس ووضع إدارتها في يد لجنة عوضت التبذير القديم بتصرف ذكي ووضعت أولا المصاريف على ذمة العناية بالمساجد، ثم صرف مرتبات رجال الدين الذين وقعت تسوية وضعيتهم بقوائم حديثة، وأخيرا

الحصول على المبلغ الواجب دفعه كلّ سنة إلى مكة بعنوان إعانة مقدّسة، والتي لم يقع بعد دفعها منذ بضع سنوات. ودفعت [اللجنة] الديون المتخلدة على مقاطعتي سوسة والمنستير لدفع غرامة الحرب الباهظة التي أصيبتا بها خلال الانتفاضة، وذلك بخفض الفائض السنوي إلى 6 بالمائة، والذي تجاوز أحيانا الخمسين بالمائة وبإلغاء الدين الممكن دفعه على ستة أقساط خلال ست سنوات. ونتيجة ليأسهم من دفع ما تخلد بذمتهم بسبب ضخامة نسبة الفوائض، فقد أهمل المدانون خدمة أراضيهم المرتهنة للحصول على المبلغ المفروض إلى درجة أنّ هذا الرهن قد دفع المتداينين على ترك الأراضي بورا ولم تعد غابات الزياتين تنتج شيئا. فأنقذ النظام المشار إليه الدائنين والمدينين من الإفلاس بتشجيع هؤلاء على العودة إلى أعمالهم الفلاحية.

إن أمير الأمراء خير الدين لفخور بالشرف الذي نال بلده بأن يتدرب الشباب التونسي على العلوم الأوروبية.

فتأسس معهد[1] حيث تمكن 150 تلميذا من الحصول مجانا، إضافة إلى التعليم الإسلامي، على تعلّم اللغتين الفرنسية والإيطالية، والرياضيات، والتاريخ، والجغرافيا، الخ. .

تنضمّ أوروبا إلى المسلمين المتنورين للنظر بعناية في هذه الجهود السخية، وللتهليل لهذه النجاحات، متنبئين لتونس عصرا جديدا من الرخاء، بدخولها بثبات في طريق التقدّم. لقد وقع تناسي الثماني والثلاثين سنة من الوزارة السيئة لمصطفى خزنه دار، ووقع إصلاح الفساد، وبدأت الصعوبات المالية تنقشع، واستتب النظام في كلّ مكان، واستعادت الحكومة الثقة، وعوّض القانون الظلم، ولم يصبح

(1) [وهو المعهد الصادقي، نسبة للصادق باي، الذي تأسس سنة 1875، حسب الأمر الصادر في 25 ذي القعدة 1291، أنظر نص الأمر وتنظيم المعهد في ألأرشيف الوطني: السلسلة التاريخية: أوامر علية ومراسلات متعلقة بالمدرسين وبتنظيم الدراسة بالجامع الأعظم والمدرسة الصادقية (المكتب الجديد)، صندوق 63، ملف 723.]

من الممكن ظهور أي قهر في كلّ الأماكن. فقد أنهى الحاضر الماضي وصار يعد بمستقبل زاهر.

إنّ كلّ من لم يته في عالم الدسيسة والحقد، لم يعد له الوقت سانحا للتهجّم على أمير الأمراء خير الدين.

ففي هذا الوقت بالذات، أخذت كلّ المناورات المحاكة ضد الوزير الأكبر صبغة خسيسة، والأمير الذي سخر خير الدين حياته لمجده، له هذا الضعف الذي لا يستطيع الملك تجنبه في معظم الأحيان.

إن أمير الأمراء خير الدين، الذي لم يتأخر إطلاقا أمام ثقل مهامه، والذي اجتهد دون انقطاع، بنزاهة أعماله، في تحسين الظروف المعنوية والمادية لبلاده، لا يستطيع إطلاقا أن يقبل البقاء في الحكم في وضعية غامضة. فقدّم استقالته التي وقع قبولها.

II

وزارة مصطفى خزنه دار

تبين الوضعية المالية والمادية والمعنوية لتونس، عندما تمّ تعيين أمير الأمراء خير الدين رئيسا للكوميسيون ووزيرا مباشرا، مدى الضرر الذي قامت به وزارة مصطفى خزنه دار طوال 38 سنة. إنّ هذا الأخير يستحق الكثير من اللوم منذ توليه النفوذ سنة 1253 هـ (1837)، خاصة وقد وجد بنفسه البلاد التونسية في رخاء، فعمل على خرابها وتدهورها.

كانت الخدمات العمومية مضمونة، والثقة مستتبة في كلّ مكان، والناس مصانين في أشخاصهم وأرزاقهم. وكان الأمراء الحكام يعتمدون على احترام وتقدير رعاياهم؛ ولم يكن للدولة أي ديْن.

ولكن كان مصطفى خزنه دار يمثل فعلا العقلية الإدارية الشرقية الأكثر صرامة. ونظرا لتحكمه في كلّ الأمور دون مراقبة منه شخصيا أو من قبل الموظفين الإداريين المغامرين الذين وجدوا أنفسهم بحكم الظروف أو بحكم وجودهم تحت طائلته، فقد قاد تونس خطوة خطوة نحو الإفلاس المدقع والتام قياسا لثرواتها.

لا يمكننا المجازفة بالقول عندما نؤكد أنه لو لم يقع التفطن إليه في آخر ساعة لأتمّ الإفلاس النهائي للبلاد.

ضرائب مجحفة، وأهال يرزحون تحت عبء الديون المتراكمة، وليس هنالك نشاط عمومي واضح، ولا أمان للأشخاص في ذاتهم وأرزاقهم؛ ونفاق في أعلى المراتب، والنفاق لوحده، المستوحى من عقلية عدم التبصر والتبذير: هذه هي باختصار وزارة مصطفى خزنه دار.

لنستعرض أولا في بعض الكلمات إدارته في ظلّ الباي أحمد، الذي كانت ثقته فيه غير محدودة.

اشترك لتحقيق مورد لمرابيح طائلة مع أمير الأمراء محمود بن عياد الذي حصل على لزمة كلّ مداخيل ومصاريف حاجيات الدولة.

هذه العملية حجة منقطعة النظير لما يمكن لا محالة تأكيده بعديد من الشواهد.

ففي مسألة الحاجيات ارتفعت الخسائر المزعومة إلى عشرة ملايين فرنك. واضطر بن عياد إلى التقدم بدعوى أمام المحكمة الابتدائية للسين [بفرنسا] ضدّ مصطفى خزنه دار، لاسترجاع خمسة ملايين من الفرنكات، وهي نصيبه من الخسائر المذكورة آنفا. فوقع إشعار الحكومة التونسية رسميا بقرار المحكمة عن طريق قنصل فرنسا العام راجية منه إبلاغ مصطفى خزنه دار [بذلك].

نلاحظ دون عناء النتائج الوخيمة لنظام إداري حيث الرقيب والمراقب اشتركا في إرهاق السكان وإتلاف أموال الدولة.

بعد أن استغلا الإيالة لمدّة طويلة، فكرا في وضع محصول مرابيحهما في مأمن، وذلك بواسطة التنصل من عدالة الباي، إذ خافا من أن ينتهي بهما الأمر إلى أن يتفطن سيادته إلى تصرفهما. فقام إذن الوزير الأكبر [مصطفى خزنه دار] بتهريب شريكه إلى فرنسا مع كلّ الأموال المسروقة[1] دون القيام بمراقبة منتظمة لكلّ تصرفاته.

كان من المفترض أن يطلب بن عياد لنفسه ولمصطفى خزنه دار الجنسية الفرنسية: فقد أكد بن عياد بنفسه هذا الأمر بهذه العبارات: «لم يكن (أمير الأمراء بن عياد) يعمل لنفسه فحسب. إنهم يعرفون ذلك في تونس، والدولة الفرنسية تعرف ذلك أيضا. وتضمّ ملفات وزارة الخارجية [الفرنسية] الحجة على هذه المزاعم». (**مذكرات أمير الأمراء بن عياد**، صص 3 و4).

إن اختياره الإقامة في فرنسا واقتناءه عقارات بها، مكنا بن عياد من توفير الشروط المطالب بها قانونيا للحصول على الجنسية [الفرنسية]، ولكن كان من الصعب عليه الحصول على هذه الجنسية لفائدة مصطفى خزنه دار الذي لم يكن لديه مقرّ إقامة في فرنسا.

اعتقد أعداء أمير الأمراء خير الدين، في كتاباتهم الهجائية وفي الجرائد المأجورة أنهم يقللون من قيمته في نظر الرأي العام في أوروبا، وذلك بنعته بالمملوك، الذي وقع اقتناؤه بالأموال؛ ولا يقولون أنّ عميلهم مصطفى خزنه دار هو أيضا مملوك اشتراه أحمد باي.

(1) لاحظ خير الدين في الهامش بأنّ ريشارد وود القنصل العام البريطاني بتونس كتب لنونس-روكا، العضو في الكوميسيون المالي بتاريخ 12 جانفي 1878 ينتقد فيها نظام اللزمة ويقدر بثمانين مليون المبالغ التي هرب بها أمير الأمراء بن عياد.

وعلى كلّ، فإنّ عادة اقتناء المماليك وتمكينهم من شرف الوزارة ليس بالأمر الجديد في الدول الإسلامية. فهي تعود إلى أصول الإسلام، ونلاحظ في تاريخ العباسيين والإمبراطورية العثمانية أنّ العديد من عظماء الوزراء وكبار الموظفين كانوا من المماليك الذين وقع شراؤهم. لقد تواصلت هذه العادة في إيالة تونس. والبرهان على ذلك، هذه قائمة، لمدة قرن فيما بين 1195 هـ و 1295 هـ، بأسماء كبار الوزراء، الذين وقع اختيارهم دون انقطاع من بين المماليك.

ـ مصطفى خوجة، الوزير الأكبر ونسيب علي باشا.

ـ يوسف صاحب الطابع، الوزير الأكبر ونسيب حمودة باشا.

ـ حُسين باش مملوك، ونسيب حسين باشا.

ـ شاكير صاحب الطابع، الوزير الأكبر ونسيب حسين باشا.

ـ مصطفى صاحب الطابع، الوزير الأكبر ونسيب مصطفى باشا.

ـ مصطفى خزنه دار، الوزير الأكبر ونسيب أحمد باشا والموشح بالوسام الخاص للعائلة الحسينية.

ـ أمير الأمراء خير الدين، الوزير الأكبر للباي الحالي [محمد الصادق باي] والموشح بنفس الأوسمة.

مثلما نلاحظ من خلال هذه القائمة، لم يكن أمير الأمراء خير الدين أول مملوك وصل إلى رتبة الوزير الأكبر.

ولم يكن مصطفى خزنه دار من بين المماليك الذين تولوا الوزارة الكبرى الوحيد الذي تزوج أميرة. بل أكثر من ذلك، فقد جرت العادة في تونس على أن يتمّ اختيار أزواج الأميرات من بين المماليك ويوجد

الآن أكثر من عشر [أميرات] متزوجات من مماليك ليس لهم حتى رتبة وزير.

لم يكن مصطفى خزنه دار الوحيد الذي وقع تشريفه بوسام حسيني، إذ تسلمه من قبله خير الدين كاهية، ومن بعده أمير الأمراء خير الدين، وأمير الأمراء محمد، الوزير الأكبر الحالي(1). ولا تمثل إذن مصاهرة مصطفى خزنه دار مع عائلة البايات والأوسمة التي حصل عليها عربون تقدير لشخصه فقط مثلما يريد الترويج له أنصاره. [إذ] ليس هنالك ما يميزه عن بقية المماليك الذين صاروا مثله في مرتبة الوزير الأكبر، إن لم تكن إدارته الفاسدة والمشينة.

ففي ظلّ حكم الباي أحمد، الذي اشتراه، ورفع [من شأنه]، وأغدق عليه من نعمه، ابتغى مصطفى خزنه دار الجنسية الأجنبية، راغبا البقاء وزيرا تونسيا. نترك المجال للمدافعين عنه توضيح هذا المسعى. وعندما علم الباي بأنّ بن عياد قد تنازل عن جنسيته توجه للحكومة الفرنسية للحصول على المبالغ التي كان يطالب بها مأموره السابق وتسديد كلّ المخلدات. وتقدم بن عياد من جهته بالمطالبة بأموال خيالية. كلف نابليون الثالث، الذي أراد أن يكون حكما، لجنة النزاعات في وزارة الشؤون الخارجية [الفرنسية] للنظر في الخلافات المناطة لحكمته.

(1) [وهو محمد خزنه دار (1810-1889)، وهو مملوك عمل في البداية في خدمة شاكير صاحب الطابع فيما بين 1823 و1836، ثم لدى أحمد باشا. وقع تعيينه سنة 1842 قايدا على منطقة سوسة وواليا عاما للساحل. وفي سنة 1861 صار عضوا في المجلس الكبير وفي سنة 1863 وزيرا للداخلية ووزيرا للبحرية خلفا لخير الدين، وبقي على رأس هذه الوزارة حتى سنة 1873، ثم عاد إليها ثانية سنة 1881 إثر انتصاب الحماية الفرنسية على البلاد التونسية، وقد خلف خير الدين في منصب الوزير الأكبر، إذ وقع تعيينه في هذه الخطة يوم 11 رجب 1294/ 23 جويلية 1877 [أنظر **الرائد التونسي**، عدد 28، 14 رجب 1294/ 25 جويلية 1874،] وظلّ مدة قصيرة قبل أن يتمّ تعيين مصطفى بن إسماعيل، وتوفي في 22 جوان 1883. أنظر في شأنه جون غانياج، مصدر مذكور، ص. 82].

ودامت القضية [العدلية] ثلاث سنوات ونصف السنة. وكان أمير الأمراء خير الدين ممثلا للباي[1].

أجبر الحكم الذي أصدره الإمبراطور بن عياد على إرجاع 27 مليون ريالا إلى الحكومة التونسية، والقيام بجرد للحسابات في تونس، اعتمادا على قوانين وعادات البلاد، نظرا إلى أنه لم يقع الاستدلال بها في باريس، بسبب نقص في المستندات.

بهذا القرار الذي يدين بن عياد للقيام بهذا التسديد ويجبره على العودة إلى تونس لتوضيح ما سُبق، لم يرجع للإيالة، عند وفاة أحمد باي، ديونه، رغم حالة الإرهاق [التي كانت عليها].

لقد ادعى زبانية مصطفى خزنه دار أنه حقق خلال فترة حكمه فائضا من 200 مليون وأنّ هذا المبلغ يوجد، عند وفاة أحمد باي، سنة 1855، في خزائن الدولة على ذمّة ورثته. لنفترض ذلك: ولكن نتحداهم حتى يبينوا في أي حسابات وضع عميلهم، الذي بقي طوال تلك الفترة في منصب الوزير الأكبر ووزير المالية إلى سنة 1873، هذه الملايين المائتان وبما أنها في خزائن الدولة، فليوضحوا لنا:

1) لماذا سلم الوزير [الأكبر] إلى محمود بن عياد، سنتين قبل وفاة أحمد باي، تذاكر تصدير الزيوت بمبلغ قدره 30 مليونا، سامحا له ببيعها في الأسواق الأوروبية بتخفيض بلغ حدود الـ62 بالمائة، وهي الثلاثين مليون التي مثلت جزءا من مطالب الحكومة التونسية ضدّ بن عياد، مثلما أتى في محضر الصلح الذي أشرنا إليه أعلاه.

(1) كتب خير الدين في الهامش بأن الكونت دي بورتاليس، الرئيس الأول لمحكمة التعقيب الفرنسية، والسيناتور، ورئيس لجنة النزاعات قال حول تصرفات خير الدين: « تكون العديد من الحكومات الأوروبية ممنونة لو أنّ لها موظفين مثل أمير الأمراء خير الدين».

2) لماذا أرسل الوزير [الأكبر] أمير الأمراء خير الدين إلى فرنسا، عدة شهور قبل وفاة أحمد باي، محمّلا بكلّ النفوذ، للحصول على قرض بعشرين مليونا من الفرنكات بفائض قدره 12 بالمائة[1]. فهل كان لهذه العمليات المالية معنى، لو كان في حوزة الدولة 200 مليون؟. . .

خلال فترات الحكم الموالية، أخذ مصطفى خزنه دار حذره لكي لا يواصل الطرق الإدارية والمالية التي اتبعها سابقا بالاشتراك مع بن عياد حتى يمارسها بأكثر فائدة.

في سنة 1852 وقع تعيين نسيم شمامة في منصبي الممول والقابض العام لكلّ مداخيل الدولة، برعاية مصطفى خزنه دار.

عندما تولى مهامه، لم تكن لديه ثروة تعرف. والحال، أنه سنة 1864 حصل من مصطفى خزنه دار على ترخيص لمغادرة تونس نهائيا للاستقرار في أوروبا، حاملا معه ثروة طائلة جمعها خلال هذه المدّة الوجيزة !

لقد قدّر ريشارد وود، في رسالته المذكورة، هذه المبالغ التي حصل عليها القايد نسيم شمامة، على حساب البلاد التونسية، بعشرين مليونا من الفرنكات. وإذن قد تكون الأموال المسروقة من خزائن الدولة بين محمود بن عياد ونسيم شمامة بقيمة 100 مليون فرنك، وذلك بفضل تواطئ مصطفى خزنه دار.

وقع منح هذا الترخيص للقابض العام بالرحيل، دون أن يطالب الوزير الأكبر، وهذا من واجبه، تسوية حسابات هذا الموظف مع الدولة. على إثر هذا التصرف لمصطفى خزنه دار وجد الباي نفسه مجبرا على تقديم

(1) حسب الهامش الذي أضافه خير الدين لم يقع إبرام اتفاق حول هذا القرض.

قضية عدلية في بلد أجنبي ضدّ ورثة القائد شمامة[1] لاسترجاع الأموال التي تخلدت بذمة هذا الأخير لفائدة الحكومة والتي أخذها معه عندما غادر الإيالة.

فهل يريدون حجة على تواطئ مصطفى خزنه دار؟

خلال شهر مارس 1873، ولتجنب قضية عدلية غير متناهية الآجال في بلد أجنبي، اقترحت الحكومة التونسية على ورثة القايد نسيم اتفاقا بالتراضي. وبينما كان التفاوض متواصلا في شأن هذا الاتفاق في الوزارة عن طريق لجنة تنفيذية من الكوميسيون المالي الممثلة لمصالح الحكومة، دعى مصطفى خزنه دار إلى جنانه عن طريق حارسه ورثة القايد نسيم، وهم مومو، ويوسف وناطان؛ وبعد أن أخذ كلّ واحد منهم على انفراد، قدّم لكلّ واحد منهم وثيقتين محررتين باللغة العربية، وطلب منه التوقيع، مستعملا عبارات مهدّدة. تمثل الوثيقة الأولى من الورقتين اعترافا يطالب عن طريقها الوزير الأكبر من كلّ وارث التعهّد بأن يتخلى لفائدته عن خمسة بالمائة من نصيبه في التركة.

والوثيقة الثانية هي وصل نهائي كان يريد انتزاعه منهم حتى يكون في مأمن من كلّ مطالبة من قبل الورثاء، وبذلك يمنع أن تظهر الحقيقة عاجلا أم آجلا عن تورطه مع القابض العام.

توصل مصطفى خزنه دار إلى انتزاع توقيع مومو، ولكن في خصوص التعهد بالتخلي عن الخمسة بالمائة. اضطر مومو أن يرضخ لوعيد خزنه

(1) صدرت العديد من النشريات بالفرنسية والايطالية في خصوص قضيتي أمير الأمراء محمود بن عياد والقايد نسيم شمامة، جمعها أشبي في كتاب، أنظر:
Ashbée : *A bibliography of Tunisia from the carliest times to the end of 1888.*
[وانظر أيضا **رسائل حسين إلى خير الدين**، مصدر مذكور.]

دار، مثلما ظهر من اعترافاته في المحاضر المقامة في قنصلية فرنسا، حيث أسرع بحثا عن ملجأ في نفس اليوم من هذه الواقعة.

ورفض الوارثان الآخران، يوسف ونطان، التوقيع، متعللين بأنهما لا يستطيعان التوقيع على وثيقة بلغة لا يعرفانها إلا لماما وطلبا ترجمتها إلى العبرية. فوقع إذن إرجاء الأمر إلى الغد؛ وهذه المهلة مكنتهما من اللجوء إلى القنصلية الايطالية ومن مغادرة البلاد؛ فقد أخذهما القنصل العام الإيطالي شخصيا إلى سفينة متجهة إلى القرنة.

إن ما سبق لا يستحق التعليق. لنذكر واقعة أخرى: لقد استطاع مارونيّ، دخل في خدمة الوزير الأكبر سنة 1863 كمترجم[1]، بجراية تقدر سنويا بـ 4000 فرنك، ثم الوكيل الشخصي للحصول على القروض وشراء المدافع والسفن، الخ. . . استطاع، بعد سنتين، التحوّل إلى باريس بثروة تقدر بعدّة ملايين.

غير أننا نعرف ما كانت عليه ميزانية تونس من آفاق محدودة.

ونعرف أيضا أنّ كلّ ما حاول مصطفى خزنه دار القيام به، [في خصوص] الأسلحة العسكرية، والصناعات البحرية، لم يبق منه شيء، سوى ما يمكن ذكره عند مغادرته السلطة، وهي الديون المقدرة بـ 175 مليونا الواجب دعمها.

والحال أنه كان على ذمّة الوزارة، إن اقتصر حديثنا على الفترة الممتدّة بين 1862 و1869، من الضرائب سنويا ما يُقدر على الأقل بـ 18 مليون ريال، و126 مليون ريال، أي 77 مليون فرنك، وأكثر من 300 مليون من الموارد العينية، والقروض أو المساهمات، أي في الجملة 435 مليونا من الريالات.

(1) [أكيد أنه رُشيْد الدحداح.]

435 مليونا من الريالات خلال سبع سنوات! لو كانت لدى وزارة أخرى، لكانت النقلة الفعلية لتونس، أما بالنسبة لمصطفى خزنه دار فإنّ الــ 435 مليونا من الريالات لم تكن سوى رقما وتبذيرا.

يكفي النظر، عند معاينة دقيقة للتصرفات الإدارية لمصطفى خزنه دار، إلى مختلف الأنشطة المالية التي توالت منذ 1862.

خلال هذه السنة، اجتمع المجلس الخاص تحت إشراف الباي، ووقع ضبط قيمة الديون العمومية التي حُدّدت بمبلغ 20 مليونا من الفرنكات، والتي وافق عليها المجلس الأعلى.

ولكن، أقرت نفس المداولات، مثلما أوضحته محاضر الجلسات المحتفظ بها في أرشيف الحكومة[1]، بأن مداخيل الدولة قادرة على مواجهة المصاريف العادية التي حددها المجلسان بتبصر في الحدود الضرورية، على أن توفر فائضا لتسديد فوائض الديون العمومية.

لا يمكن لمصطفى خزنه دار قبول هذه الإجراءات التقشفية والتنظيم المالي. ألم يقض على الدستور المعلن عنه مبدئيا سنة 1857 والصادر رسميا سنة 1859 ؟ عندما لاحظ أمير الأمراء خير الدين أنّ الوزير الأكبر [مصطفى خزنه دار] يقود البلاد نحو الإفلاس، وأنه غير قادر على إبلاغ صوته، استقال عندئذ من مهامه كوزير للبحرية وكرئيس للمجلس الأعلى.

لم يتمّ التأخير لحلّ المجلس الخاص والمجلس الأعلى بسبب دسائس خزنه دار. فلم يعد الوزير الأكبر يخاف أي رقيب، وصار طليقا في أعماله.

(1) [الأرشيف الوطني: السلسلة التاريخية، صندوق 87، ملف 36.]

بداية من سنة 1863، سلك الطريق المفلسة [المتمثلة] في التداين. فأقرض بنك أرلانجي الإيالة 35 مليونا. لماذا هذه الـ 35 مليونا، بينما 20 مليونا تكفي لتسديد الدين العمومي ؟ أكيد أن الفرق من 15 مليونا لم تعرفها خزائن الدولة.

في سنتي 1865 و 1866، بلغت عدّة قروض مع بينار Pinard [(1)]، مدير المصرف المالي [الفرنسي]، قيمة التسعة ملايين.

ونلاحظ في سنة 1865 قرضا [آخر] من 25 مليونا من بنك أرلانجي وبنوك أخرى.

لقد كان بالنسبة للإيالة بمثابة فضيحة جديدة تتمثل في التداين خلال سنتين بـ 69 مليونا من الفرنكات؛ وأن يقع الحصول عليها لمواجهة ديْن من 20 مليونا، لا يريدون بأي حال تسديده.

خلال نفس الفترة، جمع مصطفى خزنه دار من مصارف تونس، القروض التالية، التي أطلق عليها اسم تحويل، والتي يجب أن تضاف إليها الديون العائمة:

التحويل الأول .... 13.500.000 فرنك

التحويل الثاني .... 9.670.000 فرنك

التحويل الثالث.............................. 17.850.000 فرنك

التحويل الرابع .... 7.800.000 فرنك

(1) [هو ألفونس بينار، صاحب رؤوس أموال، من مواليد سانس في سنة 1815، وتوفي في أكتوبر 1871. كان المدير الثاني لبنك المصرف المالي منذ تأسيسه في سنة 1848، وكان عضوا في مجلس إدارة بنك الشركة العامة وبنك الأراضي السفلى، منذ نشأة هذين البنكين على التوالي في سنة 1864 و1865. وكان عضوا للمجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات. أنظر غانياج، ص. 596.]

الديون العائمة.............................. 36.800.000 فرنـك

المجموع .... 85.620.000 فرنك.

وبعد أن يضاف إليها الدين الأول البالغ 69 مليونا من الفرنكات يصير مبلغا مهولا من 154.620.000 فرنكا دون اعتبار الفوائض المخلدة، التي بلغ رقمها مستوى الـ 175 مليونا من الفرنكات.

وهذا جدول إجمالي للمبالغ التي قبضها مصطفى خزنه دار من 1862 إلى 1869.[1]

	ريال	فرنك
قروض أجنبية	110.000.000	69.000.000
قروض في تونس وديون عائمة	136.000.000	85.000.000
ضريبة سنوية بـ 18 مليون ريال سنويا (11 مليون فرنك)	126.000.000	77.000.000
مساهمة حربية (60 مليون ريال)	60.000.000	37.000.000
مبلغ أرسله السلطان لإعانة الحكومة التونسية لدحض الثورة	1.600.000	1.000.000
المجموع	434.992.000	270.000.000

إجماليا: 435,000,000 ريالا في فترة سبع سنوات، أي 62,500,000 سنويا لحكومة كانت، منذ قرون، تعيش في رخاء بميزانية تقدّر بـ 18 مليونا من الريالات.

رغم الموارد الضخمة جدّا، لم تنجز الوزارة القديمة شيئا للبلاد. بينما في ظلّ حكومة أمير الأمراء خير الدين وإدارة الكوميسيون المالي،

(1) [نقلنا الجدول التالي كما أتى في المذكرات رغم ما يشوبه من خطأ في الجمع].

وهي فترة تساوي سبع سنوات (من 1870 إلى جويلية 1877)، واعتمادا على ناتج الضرائب العادية التي لا تبلغ ثلث المبلغ المذكور أعلاه الذي حصل عليه مصطفى خزنه دار، لم يقع الاكتفاء بتسديد إجمالي مبلغ التذكرة، ومصارف البلاد، ورواتب الجند، وجراية الموظفين، وفي كلمة تحقيق السير العادي لكلّ المصالح بصورة منتظة، ولكن قمنا أيضا بتنفيذ انجازات هامة للأشغال العمومية وتجميل [المدينة].

إذن ما هي فائدة هذه القروض ؟ ظاهريا، إننا نقترض لتسديد ديْن قديم. إننا لا نجهل بأي صورة كان التزام الدفع متشدّدا. وظاهريا أيضا، كان من واجبنا اقتناء مستلزمات الدولة التي تتطلب أموالا.

لقد كانت هذه الشراءات بالنسبة للوزير [مصطفى خزنه دار] وزبانيته مناسبة لتحقيق أرباح طائلة. كانت الوسيلة المتبعة سهلة جدّا. كانت الأسعار المسجلة في العقود العمومية ضخمة جدّا. ومن جهة أخرى، كانت هنالك كتابات مضادة أو أوامر مناقضة، كتابيا أو شفويا، تسمح أن لا يقع تسليم إلا بضائع من قيمة متدنية وبالتالي يقع شراؤها بأسعار بخسة.

مثال ذلك: وقع سنة 1864 شراء مائة مدفع مرقمة من فرنسا لدى مزوّد اقتناها بسعر 340.000 فرنكا، ولكن باعها للحكومة التونسية بمليون. وبما أننا في البداية قد اندهشنا، اكتشف المزوّد بنفسه خلفية العملية. لقد قال: « أراد الوزير الأكبر أن يربح في الصفقة 500.000 فرنك، فلم استطع أن أمنعه وليس لي أن أراقب تصرفات الحكومة التونسية».

ولإتمام البيّنة، استوجب الأمر تقييما من قبل ضابط للمدفعية أرسلته الحكومة الفرنسية بطلب من سعادة الباي، فقدّر هذه المدافع بقيمة أقلّ بكثير من سعرها.

نفس الطريقة وقع توخيها عند شراء ستة سفن بخارية من بينها فرقاطة بدوامة.

لم تكن الحكومة في حاجة إطلاقا لا لمدافع ولا إلى ذلك العدد من السفن في نفس الفترة وبنفس الشروط. لم تصلح السفن البخارية المقتناة بديْن وبسعر مشط إلا للزيادة في المصاريف السنوية. فيما بعد، عندما لم يجد مصطفى خزنه دار الموارد الكافية للعناية بها، سوّغ الستة جميعها لتاجر أنقليزي، شريطة العناية بها والقيام بالترميمات الضرورية التي تستوجبها. من سوء الحظ، تجاوزت بسرعة قيمة الترميمات السعر الحقيقي للسفن التي صارت بذلك ملكا لأصحاب السفن، بحكم أن التاجر الأنقليزي لم يتمكن من دفع التكاليف من حسابه الخاص.

هكذا بعد سنتين أو ثلاث سنوات من اقتنائه انتهى هذا الأسطول البسيط إلى الخسران؛ إن هذا الصنيع الغريب، قد يثير في بلد آخر، السخط الشعبي ضدّ مقترفيه، بل ويمكن أيضا أن يثير محاكمة، ولكن هنا يواصل الوزير الأكبر التصرف حسب أهوائه، بمؤازرة بعض الممثلين [الدبلوماسيين الأجانب] الطامعين.

تمكنت بعض الديون المتراكمة، التي لا تخدم أي مصلحة عمومية، أن توهم [الناس] على الأقل، بفضل حذق مصطفى خزنه دار، بالبذخ الذي كان يُحيط به الباي، بأنه جلب الرخاء ظاهريا للبلاد.

أكثر من ذلك، فرغم الموارد الضخمة، لم يتمكن مصطفى خزنه دار، منذ سنة 1864، من تسديد [مصاريف] أفراد عائلة البايات، وجرايات الموظفين والجند إلا بوصولات، لا يستطيعون صرفها في ساحة [المعاملات] إلا بخسارة تقدر بـ 90 بالمائة [من قيمتها]، بحكم أنّ أعوان الدولة لا يقدرون على تسديدها تقريبا.

كلما أظهر الشعب من جهة انصياعا كبيرا، كلما أظهر من ناحية أخرى جشعا واندفاعا كبيرا للحصول على مزيد من الضرائب.

لم ينته خضوع الشعب إلا بإرهاقه بكلّ أنواع الضرائب. وعندما تؤدّي شدة المأساة إلى ثورة، يرسلون فيالق عسكرية لإجباره على الطاعة.

وأحيانا، عندما فشلت عمليات التسخير[التي قام بها] الوزير الأكبر، بفضل مقاومة الشعب، جنّد ثلاثة فيالق من 3000 رجل لكلّ واحد منها، وأُرغمت البلاد، وكأنها أرض مستباحة، على دفع غرامة حربية بـ 60 مليون ريال (40 مليون فرنك).

ظهر من الاستقصاء أنّ مقاطعتي سوسة والمنستير دفعتا لوحدهما 20 مليونا. فاضطرّ سكان هذين المقاطعتين الهامتين جدّا في الإيالة، للحصول على هذه المبالغ، إلى رهن كلّ أملاكهم المنقولة وغير المنقولة لدى التجار الأوروبيين، وإلى دفع فوائض سنوية لتسديد هذا القرض بنسبة حدّدها معظم التجار بأكثر من 50 بالمائة، مثلما ذكرنا سابقا.

إنّ موظفي المالية، مثلا، ليسوا بالوكلاء فسحب، بل هم بالأحرى موظفو خزنه دار.

وحتى لا يتخلى عن هذه المهمة، كان مصطفى خزنه دار يرسل في أرجاء الإيالة العديد من أعوانه الخاصين، يحولهم إلى جامعي الضرائب العمومية لفائدة خزينته الخصوصية. وإن استطاع موظف أن يرسل مباشرة [الأموال] إلى الحكومة، فإنّ ابن الوزير، وبعد إحاطته علما، يرسل بسرعة أعوانا آخرين للقبض في الطريق على حاملي الأموال على مسافة ثلاثة أميال من أبواب المدينة.

يقع اختطاف المال، وهذا أمر يعرفه الخاص والعام، ويُؤخذ إلى الوزير الأكبر.

يحتج القناصل عندما يقع سلب أموال أمر بها الوزير الأكبر على حساب مواطنيهم.

عندما تصل أحيانا إرسالية من الأموال إلى خزينة الدولة، ليس من الواجب الاعتقاد بأن هذه الأموال يقع تكريسها بالكامل في خدمة الدولة. بل العكس. إذ يتقدّم مباشرة ابن الوزير [مصطفى خزنه دار]، رغم أنه لا يشغل منصبا في الحكومة، بتذاكر، يأخذها باسمه من الخزينة بمبالغ ضخمة، والتي يطالب بها مباشرة، دون معرفة لنوعية التصرف فيها. لقد كان محتوى التذكرة على النحو التالي:

« سلموا لفائدة ابن الوزير الأكبر مبلغ. . . . . لمستلزمات الدولة». هذه الوصولات التي تحمل توقيع ابن الوزير موجودة في أرشيف الحسابات[1].

ليس هذا كلّ شيء. إن صدّقنا تصريحات مومو المودعة في محضر أقيم في قنصلية فرنسا، وقد أشرنا إليه، فإن الوزير الأكبر قد حصل، عندما كان مومو قابضا للمالية في الحكومة، على مبالغ مالية دون أن يسلمه وصلا.

هذا نوع من العمل المشين، الذي يصير معقولا إن لم يكن لسوء الطالع حقيقة. فوجدتْ الحكومة نفسها، خلال السنوات التي سبقت إقامة الكوميسيون المالي، في مأزق للحصول على القمح الضروري لصنع خبز الباي، وعائلته وجنده. إنّ ندرة السيولات المالية أجبرتهم على الابتياع بالدّيْن، وعدم ثقة الباعة جعلت سعر القمح يتضاعف ثلاث أو أربع مرات.

هل نعتقد أنّ في هذا الوضع حيث يهيمن كلّ ما هو اقتصادي، سيندى جبين مصطفى خزنه دار أمام تحقيق الربح.

(1) [لم نعثر على مثل هذه الوصولات في الأرشيف الوطني، ربما وقع إتلافها بعد تخلي خير الدين عن الوزارة الكبرى].

فقد منح لزمة مخابز الدولة إلى أحد أتباعه، وجعل من ابنه شريكا له، بشروط تمكنه من جني 50 بالمائة من مستلزمات الخبز.

إذن أين تتحول هذه الملايين، وهذه القروض، والموارد العادية للإيالة ؟

عند تحويل الديْن، ظهر أن مصطفى خزنه دار كان مورطا في الديون بمبلغ 24 مليونا.

نتساءل إن كان الوزير الأكبر، الماهر في الاعتناء بمصالحه، قادرا على الابتياع بسيولات جاهزة هذه المبالغ من حكومة قادتها تصرفاته المغامرة إلى الإفلاس. لا محالة، لا يمكن أن يكون الأمر كذلك ولا تمثل الـ 24 مليونا إلا جزءا من نصيبه المجاني [كرشوة] في الديون.

ذات يوم أشار قنصل دولة أجنبية، في حضرة الباي، إلى مصطفى خزنه دار بأن إدارته قادت البلاد إلى الإفلاس.

فأجاب الوزير الأكبر: «تعرفون، سيدي القنصل، أنه أثناء الثورة، وجد سيادة [الباي] نفسه على قاب قوسين من الهلاك. إن ما حصل، يمكن أن يقع ثانية، وحتى يكون سعادته في مأمن من كلّ هذه الاحتمالات، أضع في مكان آمن ما أتمكن الحصول عليه. لقد أمّنت بعد في البنوك الأوروبية 20 مليونا من الفرنكات، هي على ذمة جلالته».

هذا الأمر متأكد منه. والقنصل المشار إليه، والباي نفسه أعادوا [هذه الأقوال] إلى عدّة أشخاص.

في نفس اليوم من الإطاحة بمصطفى خزنه دار، طلب نفس القنصل، ولا ندري تحت أي تأثير، وحصل من جلالته، التكرم بالتخلي عن الـ 20 مليونا المذكورة لفائدة وزيره الأسبق.

ألا يخفي هذا التساؤل، في حضرة الباي، وإجابة خزنه دار ثمّ السلوك اللاحق لنفس القنصل، وهو ينشد التخلي عن هذا المبلغ الهام مناورات لمنع الباي من التفطن إلى أعمال وزيره ؟

مثل هذه الإدارة أرهقت كاهل تونس لمدّة طويلة.

كان من المفترض أن تثير وضعية حاملي السندات التونسية، الذين لم يحصلوا منذ سنة 1867 على فوائضهم، وقد صار رأس مالهم مهددا بالتلف لو تواصل الوضع على هذه الحال، مخاوف بعض الحكومات الأوروبية، التي منحت للسندات التونسية ضمانا رسميا في أسواق الصرف.

لقد تكوّن من خلال ممثلي الحكومات الفرنسية والأنقليزية والإيطالية كوميسيون مالي مكلف بتحديد قيمة الديون وبتدارك الأمر، خاصة فيما يتعلق بالفوائض. يوفر هذا الكوميسيون، المتكون من تسعة أعضاء والمنقسم إلى لجنتين، واحدة تنفيذية وأخرى للمراقبة، كلّ ضمانات الوضوح والنزاهة لكلّ المعنيين.

عندما حلّ زمن تغيير الأسهم القديمة بسندات جديدة، لاحظ الكوميسيون الخسارة العظمى. ومن البحوث التي تمّت لمعرفة السبب، وقع اكتشاف إن هذه الخسارة ناجمة عن استحواذ قام به الوزير الأكبر، مثلما سنلاحظ.

حاول أنصار الوزير [الأكبر] دون جدوى إقناع الناس، بالإدعاء بأن هذه الخسارة هي مناورة من قبل أمير الأمراء خير الدين ضدّ سيدي مصطفى.

ويفسرون هذه المناورة على النحو التالي:

عندما كانت عائلة خزنه دار مجتمعة في بيته في قصره بقرطاج، سأله أمير الأمراء خير الدين إن احتفظ بالسبعة آلاف من السندات التي سلمها لأرلنجي وشركائه. وعندما أجابه مصطفى خزنه دار بالإيجابي، تثبت أمير الأمراء خير الدين الذي كان عارفا بالشؤون الخاصة لوالد زوجته والتي كان نوعا ما يديرها، في الوصولات ودوّن أرقامها.

أولا، حسب المدافعين عن مصطفى خزنه دار، يعرف أمير الأمراء خير الدين كلّ أعمال نسيبه، فهو على الأقل كان يديرها في بعض الجوانب، فكيف يمكنه الجهل إن وقع الاحتفاظ بالسندات الـ 7000 أم لا ؟ وإن كان يريد التثبت في الوصل وتسجيل كلّ الأرقام، لماذا لم يفعل ذلك في راحة بال وفي مأمن دون أن أن يرتكب ذات «يوم» خطأ مساءلة نسيبه عن السندات والقيام لتوه بتسجيلها ؟

ولكن، لنفترض أيضا بأن أمير الأمراء خير الدين قادر على هذه الخساسة والحقد اللذين يتهمانه بهما، ولنفترض أيضا أن هذه المعجزة المضحكة جعلته، في لقاء عائلي، يتثبت بسرعة في وصل بـ 7000 سهم وتقييد كلّ الأرقام، مستغرقا لا محالة العديد من الساعات، دون مساءلته أو الشكّ بالمناسبة في هذا التثبت الفريد من نوعه وهذا العمل الشاق: لنفترض كلّ هذا، يبقى دائما أن يعلل الوزير الأسبق الملكية الشرعية لـ2000 من السندات اختلسها من خزينة الدولة.

يجب أن نلاحظ جيدا، بأن الأمر يتعلق بهذه السندات وهذه السندات وحدها، وليس هنالك من يجرؤ على التنصل من « وجود سندات تونسية في حوزة العائلة». فعلا، وحتى تلك التي هي ليست سندات للدولة. لقد رأينا فعلا عند المبادلة، بأنّ أهمّ مالك لأكثر من ثلث سندات الديون التونسية كان فعلا الوزير الأسبق.

أخيرا، إن الإطلاع المزعوم على السندات التي قام بها ذات يوم أمير الأمراء خير الدين لا يمكن أن يكون قد حصل إلا قبل أو بعد ترتيب الكوميسيون المالي. لو حدث ذلك من قبل، فلأي غرض أخذ أمير الأمراء خير الدين علما بوصل الـ 7000 سهما ونسخ كلّ الأرقام، بما أنّ مسألة الـ 2000 سهما لا يمكن حينها أن تجلب انتباه أحد؛وأنه لم يقع فعلا معرفتها إلا بمناسبة مبادلة الأسهم القديمة بسندات جديدة، وهي مبادلة تمّت من قبل الكوميسيون المالي سنتين بعد تأسيسها. إن أردنا [القول] بأن الإطلاع المتصوّر على السندات لم يقع إلا بعد إقامة الكوميسيون المالي، فكيف إذن يخطئ الوزير الأكبر الأسبق، الذي كان آنذاك يتآمر للإطاحة بأمير الأمراء خير الدين، رئيس الكوميسيون، متهما إياه بالعداوة الشخصية، كيف إذن، قلنا، يخطئ مصطفي خزنه دار ويتغافل إلى درجة أنه يسلم إلى هذا العدوّ، وهذا المنافس أسرار خزائنه ؟

بلى، لم يحصل هذا إطلاقا، ولن يصدر أبدا عن أمير الأمراء خير الدين هذا السلوك وهذه الخيانة، المنافيتان لأخلاقه ولطبيعة الأمور، إلا من يجرؤون على اتهامه دون أي ومضة دليل.

هذه هي الحقيقة وكلّ الحقيقة: عند مباشرة الكوميسيون المالي أعماله، أرسلت إليه الحكومة التونسية جردا رسميا للحسابات حيث سجلت السندات الصادرة عن ديني 1863 و 1865، باستثناء السندات التي سُحبت بالقرعة والألفي سهم التي اقتناها بنك أرلانجي لفائدة الحكومة [التونسية].

لم يحتسب الموكيسيون عندئذ في عملية التحويل إلا السندات المتداولة، حسب الجرد الذي تقدمت به حكومة الباي.

وقع إصدار أسهم جديدة لتعويضها بالقديمة.

عند عملية المبادلة، استغربنا نوعا ما بملاحظة أنّ عدد سندات قرض سنة 1863 المقدمة لعملية المبادلة يتجاوز عدد السندات المسجلة على الحساب الرسمي.

بعد أن تأكدت اللجنة التنفيذية للكوميسيون المالي من أنّ كلّ السندات المقدمة ليست مزورة، ورغبة منها في إحاطتها علما بالسندات الألفين التي اشتراها بنك أرلانجي، طلبت شفويا وكتابيا توضيحات من الوزير الأكبر؛ [غير أنّ] مصطفى خزنه دار رفض الإجابة، لأكثر من سنة.

لنا حجة على ذلك في محاضر جلسات الكوميسيون المالي ليومي 25 أوت 1872 و 21 ماي 1873.

وعندما وقع تهديده لآخر مرة، صرح بأن مؤسسة أرلانجي لم تسلم هذه الأسهم الـ 2000 للحكومة وأنها هي الوحيدة المسؤولة عن ذلك.

طلبت اللجنة التنفيذية إذن وحصلت على ذلك من سموّ [الباي]، الإذن بمعاينة المراسلات والحسابات الموجودة بين الحكومة ومؤسسة أرلانجي.

بعد التثبت، أدركت بالحجة أنّ السندات الألفين وقع فعلا اقتناؤها وتسلمها من قبل الحكومة عن طريق مؤسسة أرلانجي.

عندما صار الأمر يقينا، تخطى الكوميسيون المسألة. كنا على علم عن طريق رُشيْد الدحداح في باريس أنّ مصطفى خزنه دار أخفى لديه في فترة من الفترات 7000 سهما من الديْن التونسي باسمه الخاص، ولحسابه، حتى تكون كفالة وحماية لعملية مالية خاصة به حسب عقد أبرمه الدحداح وخزنه دار عن طريق أمير الأمراء رستم.

ظاهريا، يمكننا، بمقارنة أرقام السندات الألفين المقتناة من قبل مؤسسة أرلانجي مع الـ 7000 التي ظلت في حوزة رُشيْد الدحداح، التوصل إلى توضيح شكوك الكوميسيون.

طلب الكوميسيون من مؤسسة أرلانجي ورُشيْد وحصل منهما على أرقام السندات المعنية بالعمليات التي نفذاها، مثلما أشرنا.

كانت الحجة دامغة. ونتج من مقارعة القائمتين أن الألفي سهما للحكومة كانت في حوزة الوزير الأسبق، الذي حولها لصالحه.

وقعت إقامة [الحجة] على عملية التحويل التي أنكرها مصطفى خزنه دار، وهو المسئول عنها ولا يمكنه تحميل غيره بها.

فقدم إذن فيلييت، المتفقد العام للمالية ونائب رئيس الكوميسيون المالي تقريرا مفصلا حول هذه المسألة الخطيرة إلى أعضاء لجنة المراقبة، الممثلين لدائني الدولة.

نظرت اللجنة بدقة [في التقرير]، وناقشته وأخذت بالإجماع، في جلسة يوم 4 جوان 1873، القرار التالي:

مقتطف من محاضر جلسات الكوميسيون المالي

جلسة يوم 4 جوان 1873

الحاضرون:

أمير الأمراء خير الدين، رئيسا.

فيليي، نائبا للرئيس.

ليفي وآزولايس، عضوين بريطانيين للمراقبة.

سيزانا ومورينو، عضوين إيطاليين للمراقبة.

(*)...

....

افتتحت الجلسة عند الساعة التاسعة صباحا. ووقعت تلاوة محضر جلسة يوم 27 ماي، الذي تمّ اقراره.

تلا الكاتب المناقشة الموالية، المقدمة من أعضاء لجنة المراقبة:

« بعد مساءلة نائب رئيس الكوميسيون المالي أعضاء لجنة المراقبة حتى يتخذوا قرارا حول المسألة العالقة مع جناب الوزير الأكبر، والخاصة بالألفي سهم لقرض سنة 1863 والتي وضعت للتداول في الأسواق [المالية]، اجتمعوا في جلسة، وبعد التثبت في الوثائق الخاصة بهذه المسألة، اتضح بعد البحث الذي قام به نائب رئيس الكوميسيون المالي بأن الألفي سهم المشار إليها في محاضر جلستي اللجة المنعقدتين يومي 25 أوت 1872 و 21 ماي 1873 وقع تسليمها لحكومة سعادته يوم غرّة فيفري 1864 من قبل شميدت Smidt، الوكيل آنذاك بتونس لمؤسسة أرلانجي وشركائها بباريس ووُضعت في حساب جار يوم 17 جويلية 1867؛ وأنه وقع فيما بعد وضعها للتداول من قبل سعادة الوزير الأكبر عن طريق رُشيْد الدحداح في باريس.

« أكيد أن هذا الاستعمال المزدوج تسبب في خسارة حقيقية للحكومة ودائنيها.

« ونظرا لهذه الاعتبارات، قرّر أعضاء لجنة المراقبة بالإجماع تكليف اللجنة التنفيذية بالتدخل بالحسنى لدى سعادة الوزير الأكبر، بغية الوصول عن طريق التفاهم العادل والودّي بتعويض خزينة الدائنين والدولة من الضرر الذي عرفته».

إنّ أي شخص آخر غير مصطفى خزنه دار قد ينصاع إلى هذا الإعلان، الذي كان، رغم صيغته الدبلوماسية، بمثابة الحكم النهائي، أي اتهام.

ولكن، بما أنّ البديهة لا تكفي لبعض العقول البسيطة، كذلك العادة المستديمة لعدم الوقوع تحت طائلة التتبع يمكن أن تجعل العديد من الناس لا يؤمنون بالعدالة. فلم يخش مصطفى خزنه دار رفض أي تفاهم.

وجب أن يحصل سعادة [الباي] شخصيا على تقرير مباشر.

فدقت ساعة الحقيقة. لم يعد مصطفى خزنه دار قادرا على الإنكار؛ ونظرا لعدم قدرته على تقديم تعليل لاستعماله الألفي سهم لفائدة الدولة، وجد نفسه مجبرا، بأمر من سعادة [الباي]، على إرجاع المبلغ. وهذا ما فعل.

هل من الضروري أن نضيف بأن القرار كان كارثة ؟ فمنذ زمن انتزع الباي ثقته، التي اهتزت بعد بأعمال سابقة، من وزيره؛ إثر تقرير الكوميسيون المالي المتعلق بتحويل [وجهة] الألفي سهم، لم يعد هنالك ثقة؛ فقرّر سعادة [الباي]، الساخط فعلا، إقالته من تلقاء نفسه، دون استشارة أحد، وأمر بالشروع في تقصي تصرفه المالي. عندما نبتعد عن الجاه في هذه الظروف، فإننا لا نجني سوى زوال الحظوة، ونستحق السقوط [إلى الحضيض].

وقع إعفاء الوزير الأكبر الأسبق سنة 1873. منذ تلك الفترة، خصوصا منذ ابتعاد أمير الأمراء خير الدين في أوت 1877، قام المتواطئون مع مصطفى خزنه دار، بكلّ ما في وسعهم، لمصالحته مع سعادته وإعادته إلى السلطة، غير أنّ جهودهم ارتطمت إلى هذا الحدّ بالرفض القطعي للباي، لا لإعادته إلى مقامه فحسب، بل وأيضا بعدم السماح له بالتواجد

في البلاط. لا ندّعي فعلا بأنّ أمير الأمراء خير الدين قد لعب دورا في هذا القرار لسعادة [الباي]، بما أنه كان بعيدا عن شؤون [الدولة] منذ ثمانية عشرة شهرا ومرغما على العيش في عزلة تامة.

لنقل الآن كيف وقع النظر إلى مصطفى خزنه دار من قبل أهالي البلاد التي سيّر شؤونها طيلة 38 سنة.

منذ 1864، طالب الأهالي من أقصى الإيالة إلى أدناها من الباي بإقالته ومحاسبته على تجاوزاته، التي كانت السبب الرئيسي للثورة. بعد عشر سنوات، وما أن ذاع خبر الإطاحة به، حتى عبرت كلّ المدن والقبائل عن ابتهاجها وذلك بإقامة الحفلات والمسرات. منْ لا يذكر الأفراح التي أقيمت لمدّة أربعين يوما في كلّ أحياء مدينة تونس والأدعية العامة التي انتظمت في كلّ المساجد باسم الباي، اعترافا له بالجميل الذي أسداه للبلاد بتخليصها من الإدارة السيئة لمصطفى خزنه دار. ولم تتوان هذه الفكرة لدى أهالي البلاد، التي لا مجال لتغييرها، من التأكد أكثر فأكثر؛ وعندما لمّح أنصار الوزير الأسبق، في محاولة لجسّ النبض حول إمكانية عودته لمباشرة الأمور، ساد كلّ الناس غضب عارم إلى درجة أنّ سعادته التجأ، لطمأنتهم، إلى تكذيب صارم لهذه الشائعات عن طريق كبار الموظفين وعن طريق **الرائد التونسي**، وبالخصوص العدد 11، المؤرخ في 20 مارس 1878[1].

(1) [نورد هنا نصّ التكذيب مثلما صدر في **الرائد التونسي**، المشار إليه: « لا مراء في أنّ تقديم الحقّ العام على الحقّ الخاص هو الذي جاءت به الشريعة وأدركت مغزاه وأذعنت إليه الطبيعة ولعمري أنّ إدراك مصلحته كاد أن يلحق بالبديهيات، فلذا اتخذه قاعدة أصلية كلّ من الفلاسفة وأصحاب الديانات. فمن عكس الموضوع وقدّم فائدته على مصلحة العموم، فقد جاء على تلك القاعدة بالنقض واستحقّ ذمّ الخالق ومضادة العقلاء. بيد أنّ هذا ربما تسلى عاجلا بما نال من الفائدة وأن أعقبتها حسرة وندامة، لكن الخطب أعظم والعاقبة أسوأ إذا لم يكن لسعيه إلا جعجعة بدون طحن لا جرم أنه لا يحصل بذلك إلا لتسخط بتشويش الأفكار والشغل بما لا يعني. ومن هذا القبيل ما سلكه بعض ذوي الغايات ممن كانت لهم فوائد شخصية في وزارة أمير الأمراء مصطفى السابقة وزالت عنهم بزوالها،

(يجب أن نوضح هنا في بعض الكلمات الإجراءات التي تمّت، لصالح الدولة، إزاء مصطفى خزنه دار، ويجب هنا وصف الوقائع التي زيفتها النميمة وإظهار أنّ أمير الأمراء خير الدين، رغم محاولات المسّ منه، لم يبتعد أبدا في العلاقات العادية التي تربطه بالوزير الأكبر الأسبق عن القواعد التي أقرتها الأعراف وكرامته الشخصية.

ربما تكون الحصانة، وهو ما لا يمكن لأي كان أن يشكّ فيها، إهانة للضمير العام.

فإنهم لم يزالوا من ذلك التاريخ ينقبون على كلّ منهج يمكن لهم به العود إلى تلك الفوائد الشخصية بقطع النظر عما يعود على العموم. فما ظهر لهم واديا إلا سلكوه ولا نفقا إلا خرقوه حتى شوّشوا الأفكار وأقلقوا الأهالي واضطر الرائد إلى كشف إرجافهم وأبطاله، فلم يقتنعوا بذلك وعادوا الآن لما نهوا عنه مما مجته الأسماع وعافت تكرار حديثه الطباع وأعلن لسان حال كلّ منصف بقوله. أما آن الإعراض عن الفضول. أما كان فيما سبق الكفاية، ألم يقنعهم ما مضى. فما فائدة هذا الإرجاف إلا التشويش على السكان عموما بما يشغلهم عن الإقبال على شأنهم. فصاحب الصناعة تفوته فرص رواجها بإلقاء باله إلى مثل ذلك الإرجاف، وصاحب الفلاحة يشغله تشوش باله عن الإقبال على حاله، وأصحاب الخدم يضيعون أشغالهم مذبذبين بين إقدام وإحجام لجهلهم العاقبة وعدم اطمئنانهم بما هم عليه، فيتخضرم النظام ويكثر الكلام وتحصل الحيرة في سائر الأطراف ولا سبب لذلك كله إلا مجرد الإرجاف. فأنى لمن يراقب مولاه ويخاف عقباه ويخشى المعرة واللوم من أبناء جنسه. ولهذا الفضول الذي لا يحصل منه على طائل وأن نمق ما فيه نمق وصلافه كيفما صرف. أليس هذا إلا مجرد شهوات نفسانية تأباها الإنسانية، وإلا فما باله يحير السكان بهذا الكلام وإن ادعى مجرد الحصول على نفع من انتمى إليه فيقال له أليس هو محصّل على سائر ما حصلت عليه الأهالي من مراحم الحضرة العلية ولا فرق بينه وبينهم كما صرحت له بتلك الحقوق المكاتيب الرسمية الصادرة إليه في ذلك ونشرها **الرائد** إعلانا للعموم حتى لا يبقى محلّ لقول قائل. فالأجدر حينئذ بالأهالي أن لا يصغوا لمثل ما أرجف به من الأقوال ولا يتشوش لهم بال وليرتعد أولائك المرجفون من تحيير الأفكار وإضاعة الأوقات فيما لا جدوى فيه وليقبل كلّ من الأهالي على شأنه وغاية أملنا أن نرى لأهل هاته المملكة المحروسة زيادة التقدم والرفاهية ونجاح مسعاهم بما يسعدهم في دنياهم وأخراهم سيما والحضرة العلية لا زالت مؤيدة بالعناية الإلهية صارفة إلى الاعتناء بإسعادهم أقصى المجهود ومتعطفة عليهم تعطف الأب الشفيق، واثقة بائتمان رجال دولتها على إبرام هاته المقاصد المشكورة. فنسأل الله تعالى لهم الإعانة على الوفاء بحقوق الأمانة. لا جرم أنّ من وفى بهاته الحقوق وأبلغ الحضرة العلية مناها في مملكتها هو الجدير برضاها وعنايتها وبالشكر والثناء من سائر السكان». أنظر **الرائد التونسي**، عدد 11، 16 ربيع الأنوار 1295/ 20 مارس 1878.

فعندما يكون من واجب رجل أن يسدي الخير طوال 38 سنة، لم يستعمل السلطة العليا إلا للقيام بالشر، يتطلب الرأي، الممكن مقارنته أيضا بالحقيقة وحسن التدبير، بأن تأخذ الأمور السارية مجراها وأن تفقد الحكومة المصداقية لو أنها تعرف أنه عند إقامة العدل لا تستطيع القيام بذلك. فقد كان من واجب أمير الأمراء خير الدين على الأقل أن لا يحرم مصطفى خزنه دار من كلّ الاحترام الواجب دوما أمام كلّ مصيبة، وبالخصوص الإهانة حتى لا يُحاط خلفه علما بتصرفاته وسرقاته.

عندما يكون التونسي، في ظلّ حكم الوزير الأكبر الأسبق، محلّ أي تتبعات من قبل الحكومة، ليس أمامه من قاض سوى الوزير نفسه، حيث تُنفذ قراراته الاعتباطية مباشرة[1]). يقع زجّ صاحب الجنحة، مهما كان مقامه ووضعه، سواء كان موظفا ساميا أو مواطنا عاديا في السجن أو يُجرّد من أملاكه، وأحيانا يتمّ تنفيذ هذه وتلك العقوبة في نفس الوقت. وهي عادة اتبعها مصطفى خزنه دار طيلة الأربعين سنة تقريبا.

لا يمكن إن تكون هذه الوسائل من سُبل أمير الأمراء خير الدين إزاء الوزير الأكبر الأسبق.

فنصح الباي، حتى لا ينظر بنفسه في الشكاوى ضدّ الحكومة، بتكوين محكمة خاصة، تحت رئاسة وليّ العهد، ومتكوّنة من مُفْتٍ وقاض ووزيرين.

(1) هذا المقطع الموجود في النص بين قوسين وقعت إضافته وتصحيحه من قبل المؤلف بقلم الرصاص، وقد أضاف في الهامش ما يلي: « في هذا الإطار يجب التذكير بالإجراءات التي اتخذها الباي، فقد اكتفى بإبعاد خزنه دار من حضرته ومنعه من الدخول إلى البلاط، ولكن منحه قصر صاحب الطابع، مباشرة بعد تصفية حساباته [مع الدولة]، وهي الحسابات التي أظهرت خسارة تقدّر بـ25 مليونا، أعفاه الباي من خمسة ملايين وأخذ مقابل 13 مليونا مجوهرات وممتلكات لخزنه دار المذكور التي حصل عليها هبة من سيده. لذلك من العيب الادعاء بسوء معاملة هذا العجوز: لا يستطيع خير الدين ولا يمكن له ألا يعتبره رغم عيوبه بمثابة نسيبه، ولا يمكن له تجنب ضغوط عائلته لفائدة المتهم».

أظهر الوزير [الأكبر] الجديد أنه لا يخضع لأيّ فكرة، وأنه لا يبحث عن تحقيق رغبة شخصية بإقامة مثل هذه المحكمة: لقد وقع تعيين القاضيين منذ سنوات باقتراح من خزنه دار؛ وكان أحد الوزيرين الوزير الأكبر الحالي[1] وكان الآخر نسيب زوجته.

رفض مصطفى خزنه دار المثول أمام هذه المحكمة، ولم يرغب أيضا في إرسال من يمثله.

أمام هذا الرفض العنيد، رضخت المحكمة للطلب الذي تقدّم به وكيل الباي، لإنقاذ مصالح الدولة، وقد كانت في وضعية خطرة، وأمرت أن يوضع مصطفى خزنه دار رهن الإقامة الجبرية في قصره ومُصادرة أملاكه، وهي الأوامر التي وقع تنفيذها بكلّ اعتدال.

دون الدخول في أي مقارنة، ألا يمكن التأكيد بأن حكومة أوروبية، حتى الأكثر تحضرا، لا تتردد، في مثل هذه الوضعية، بالأمر بحجز الوثائق، وحبس واعتقال الموظف السامي المتهم في عملية اختلاس.

على عكس ذلك، فقد وُضع خزنه دار في الإقامة الجبرية في قصره الفاخر، ولم يقع وضعه في السرية وسُمح له بملاقاة كلّ من يريد زيارته أو يرغب هو في رؤيته بكامل الحرية.

لقد أتت هذه الإجراءات المتشدّدة، رغم اعتدالها، أكلها، إذ قرّر الوزير الأكبر الأسبق، عندما فهم بأنّ العدالة قد أخذت مجراها، تمكين ابنه من جميع الصلاحيات لتمثيله أمام التحقيق المقام ضدّه.

عندما أحيط علما عن طريق ابنه بخطورة التهم الموجهة إليه، كتب مصطفى خزنه دار، للتنصل من الحكم الذي يستحقه، إلى سعادة

(1) [وهو محمد خزنه دار، أنظر أعلاه.]

[الباي] رسالة استجداء، حيث أعلن أنه يمتثل بين يديه للوصول إلى تسوية ترضي الطرفين.

عندما تنازل سعادة [الباي] عند رغبته، وقع تكليف موظف سام من الدولة لتحديد بنود وشروط الاتفاق المزمع عقده مع الوزير الأكبر الأسبق.

ماذا يقرّ هذا الاتفاق الذي حمل تاريخ 3 ذي الحجة 1290 هـ مع ذيل له في رسالة بنفس التاريخ كتبها أمير الأمراء خير الدين إلى مصطفى خزنه دار؟

يُقر، حسب حجّة قطعية، بتوقيع مصطفى خزنه دار نفسه:

1) يعترف الوزير الأكبر الأسبق أنه مُدان للدولة بمبلغ 25 مليونا يتعهّد بإعادتها.

2) أن يكون الباي سخيا، فيتخلى عن 5 ملايين من هذا الديْن المتكون من 25 مليونا، مما يجعل ديْن الوزير الأكبر الأسبق بعشرين مليونا من الفرنكات.

3) أنّ من بين العشرين مليون، دفع الوزير الأكبر الأسبق تسبقة من 13 مليونا من الفرنكات، من بينها عقارات وجواهر قيمتها 10.964.078 فرنك، ممّا يجعل قيمة الديْن بسبعة ملايين من الفرنكات.

تجدر الإشارة إلى أنّ العقارات التي قبلها سعادة [الباي] بمثابة قسط لديْنه تمثل، مثلما أقرته عقود الملكية، لا شراءات بحرّ مال مصطفى خزنه دار، بل العكس هي هبات أعطاها الباي له في الماضي مجانا. كذلك الأمر بالنسبة للمجوهرات والألماس.

بعد هذا الترتيب الذي وقع فيه التنازل بإشارة سخية عن ثلثي مطالب الحكومة وترك بذلك للوزير الأكبر الأسبق التصرف في ثروة طائلة ساعدته على مواصلة التآمر، والذي تظهر فيه السندات التونسية بمبلغ لا يمثل أقلّ من 24 مليون فرنك، وقع التخلي عن كلّ التبعات العدلية وتمكن مصطفى خزنه دار من التمتع بكامل حريته.

فيما بعد، كتب أمير الأمراء خير الدين، الذي يقدس حقوق كلّ مواطن، لسلفه الرسالة الذائعة الصيت التالية:

« إثر الاتفاق الحاصل يوم 3 ذي الحجة 1290 المتعلق بمطالب الدولة، وقع إعلامكم عن طريق ابنكم أنه حسب تعليمات جلالته في مقدوركم التحوّل إلى مكة والعودة إلى الإيالة، وأنه في استطاعتكم قبول كلّ من يرغب في زيارتكم، وأنّ جلالته قرّر منحكم قصرا سواء في أريانة أو منوبة، للإقامة به مع عائلتكم؛ ولكنكم لم ترغبوا في الاستفادة من هذه الإجراءات السخية لأسباب لم أستسغها.

بما أنّ هذه الترتيبات الناتجة عن الرأفة المعروفة لدى سيدنا، فهذا دليل على أنه ما زالت تحدوه نفس العواطف.

وبالتالي، فقد قرّر منحكم القصر المعروف باسم بالازو للمرحوم صاحب الطابع، الكائن قرب سيدي بوسعيد، ملكا لقضاء فصل الصيف به مع عائلتكم.

غير أني أذكركم بأن عزم جلالته بأن لا تكون معكم أي صلة، ولا مع عائلتكم، ولكن في إمكانكم ربط علاقات مع كلّ الأشخاص الذين يرغبون في ذلك.

ويسمح لكم جلالته، وكذلك لأبنائكم، بالسفر إلى الخارج والعودة إلى تونس متى شئتم.

يمكنكم أيضا من الآن الذهاب للإقامة في القصر الذي حصلتم عليه وقريبا تحصلون على العقد الذي يجعلكم مالكين لهذا العقار».

كتب في 15 صفر 1292

الموافق. 1875

الإمضاء : خير الدين

هكذا إذن، وبعد أن صار لا يستحق بلده، وبعد الإطاحة به من الحكم، وقعت معاملة مصطفى خزنه دار برحمة غير متناهية.

حرّ في بيته، لم يتخل عن أي اتصال بالخارج، ولم يقع التفكير في تجريده من كلّ الحقوق التي يتمتع بها أيّ مواطن في بلد حرّ. إن لم يكن هنالك ما يعيبونه عليه، وإن لم يكن هنالك سوى الإطاحة به، لوقعت معاملته بطريقة أخرى.

غير أنّ مدافعيه يتذمرون بكلّ ما أوتوا به من بلية وإهانة هذا العجوز بدعوى أنه سجين ويرفعون الأصوات لتبرير [أعماله] و[المطالبة] بالانتقام له أمام أهله وأمام العالم.

وإذن، لماذا لم يرفعوا أيضا هذه الأصوات السخية، عند وفاة أحمد باي سنة 1855 مثلا، عندما لم يقم فحسب، لتحقيق ضغائن شخصية، بالإطاحة بأمير الأمراء مرابط، وهو مثله نسيب هذا الباي، بل جرّده من كلّ أملاكه ونفاه إلى قرية في داخل [البلاد]؟

عندما، كان في سنة 1864، مزدريا بالعفو العام للملك، يقوم بإزهاق أرواح المئات من شيوخ العربان تحت الضرب بالعصي والبقية الذين تمكنوا من البقاء على قيد الحياة زجّ بهم في غياهب السجون التي

لم يخرج منها أحد منهم حيا ؟ لماذا لم يتكلموا إذن عندما انتزع من جلالته، مستغلا ثقة سيده وغير مبال بالاحتجاج العالمي، الأمر بإلقاء القبض والدفع إلى المشنقة، بتهمة مؤامرة من صنع الخيال، بضحيتين شهيرتين كان من المفروض أن تحميهما الخدمات التي قدماها من كلّ عنف: أحدهما أمير الأمراء إسماعيل صاحب الطابع، نسيب وصهر ثلاثة من البايات؛ والآخر أمير الأمراء رشيد القائد العام للجيش التونسي في القرم. قلنا، عندما شاهد المتهمان، اللذان لم يحاكما بصفة عادية، ولم يقع الاستماع إليهما، أو إصدار حكم ضدّهما، أنه وقع مداهمة منزليهما على حين غفلة ثم ألقي القبض عليهما بعنف، وأوثقا، واقتيدا إلى عذاب الجحيم ووقع خنقهما ساعتين بعد إلقاء القبض عليهما، بينما قام أعوان آخرون بخلع خزائنهما والاستحواذ على كلّ محتوياتهما، دون أي إجراء ودون حضور أعضاء عائلتهما؟

غير أنّ هؤلاء المدافعين عن العدالة والإنسانية سكتوا؛ وتركوا مصطفى خزنه دار ينجز دون ندم عمله الثأري لتحقيق نقمته.

فهل لمثل هذه الرجل يمكن تسليم مستقبل تونس؟ والحال أنّ هذا هو الهدف الذي اتبعه، بكلّ الطرق، أنصاره، وفوجئنا بوجود بعض الممثلين [عن الأمم الأجنبية] من بينهم، رغم أنهم على دراية بكلّ ما ذكرنا.

III

علاقات أمير الأمراء خير الدين بفرنسا

شعر أعداء أمير الأمراء خير الدين، رغم كلّ خبثهم، أنه لا يمكن الخدش في آخر وزير أكبر لا من حيث النزاهة السياسية ولا النزاهة الشخصية.

إنّ التهجم على إدارة أنجزت كلّ أعمالها في وضح النهار، هي محاولة القيام بمنازعة العبثي بالبغيض. رغم أنه جرت العادة بأن تستعمل النميمة كلّ الوسائل، فإنّ الأهالي يعرفون جيّدا أنّ خير الدين تنحى عن السلطة مرفوع الرأس ونظيف اليدين، حتى يقع التشكيك في نزاهته؛ ولكن هنالك سبل خفية يقع استعمالها، ومن بين المآخذ التي لا يتأخرون عن إثارتها ضدّ الوزير الأكبر المخلوع هي موقفه إزاء المصالح الفرنسية. حسب ما يروجه بعضهم، لم تكن أفعال أمير الأمراء خير الدين إلا لتصب في تسليم البلاد لفرنسا.

إنه لأمر خطير أن يقع التعبير عن مثل هذه التهمة: لو أنّ أمير الأمراء خير الدين أجرم وأذنب فعلا بالتحزّب الذي يتهمونه به لنتج عن ذلك المسؤولية التي تناقض كلّ الأعمال التي قام بها؛ من حسن الحظ، أنّ إدارة أمير الأمراء خير الدين تدافع، في هذا الإطار، عن نفسها إلى درجة أنها تستطيع تحدّي كلّ الانتقادات.

إنْ كان خير الدين، الذي يفتخر بكلّ اعتزاز أنه مكن بلاده من العلوم والخبرة اللتين حصل عليهما من خلال رحلاته بأوروبا، وإنْ فهم خير الدين، في خضمّ الدفع الحضاري، وهو الخاصية البارزة لعصرنا الحالي، أنّ البلد الذي يريد البقاء على وضعه، ويرغب في المحافظة على جموده القديم يجد نفسه حيال خطر البقاء في عزلة قريبا من الحياة البدائية؛ وإنْ أبرز خير الدين، أنّ أول مبادرة هي الأشغال العمومية التي صارت من ضروريات زمامنا، وهو أن تكون تونس في حدود ومدّة معينة مفتوحة لرؤوس الأموال الأوروبية، نظرا إلى أنّ الأهالي لم يخبروا بعد فكرة الشراكة التي تستوجبها الشركات الكبرى؛ هذه حقائق أكيدة، وهي من مآثر الوزير المخلوع. ولكن هنالك بوْن حتى يستحقّ اللوم بعدم النظر إلا من ناحية فرنسا، وبذلك فتح أبواب البلاد أمام النفوذ

الأجنبي، بأن قبل دون وعي كلّ التراتيب التي تخوّل دخول رؤوس الأموال الفرنسية !

دون شك أنّ فرنسا لم تكن أبدا، فيما يتعلق بالرخص التي يطلبها الفرنسيون، محلّ امتياز.

لا ينكر أحد، أنّ شركة أنقليزية طلبت في فترة مضت وحصلت على ترخيص لإقامة واستغلال سكة حديدية بين تونس وحلق الوادي. وهذا الخط مستغلّ اليوم بعناية.

إذن، ليست أنقلترا هي التي ستشتكي من ندرة الامتيازات التي تحصل عليها شركات مواطنيها في تونس، ويكون الأمر بالمثل لكلّ طلب نافع يقوم به مواطن من دولة أوروبية أخرى.

هل نريد أن نعرف كيف حصلت فرنسا بدورها على ترخيص؟

هنالك، طلب واحد من فرنسا وجد في ظلّ وزارة خير الدين القبول الحسن، لأنه يناسب بدقة المصالح التونسية، وليس من الصعب تبيان ذلك.

لقد طلبت شركة أنقليزية أخرى، في عهد وزارة أمير الأمراء خير الدين، امتياز [إقامة] خط حديدي بين تونس ودخلة جندوبة [وصولا] إلى الكاف، أهم مركز فلاحي في الإيالة. وقع إسداء هذا الامتياز، خاصة وأنّ سموه اعترف بحكمة، خلال مجلس وزاري، أنه من الضروري للبلاد تيسير حركة المواصلات، وقد اقترحت الشركة الأنقليزية، دون المطالبة بمنحة، إعالة نفسها بمالها الخاص في كلّ المصاريف العملية.

ما إن حصلت الشركة الأنقليزية على الامتياز حتى أظهرت عدم قدرتها على جمع رؤوس الأموال الضرورية. وبعد أن حصلت أول مرة على

مهلة، وقع بدورها تمديدها، وعندما بلغت فترة انقضائها دون أن تعرف الأشغال أي بداية في التنفيذ، وقع إلغاء العقد.

بعد فترة قصيرة، تقدمت شركة فرنسية، ملتمسة امتياز سكة حديد بين تونس والحدود الجزائرية.

بادر أمير الأمراء خير الدين بالإجابة، قبل استشارة سموّه، بأنّ الحكومة لا تستطيع منح هذا الترخيص بسبب الصعوبات الممكن بروزها والمتعلقة بمسألة الحدود.

بعد أن غيرت الشركة مشروعها الأوّلي، طلبت أن تحلّ محلّ الشركة الأنقليزية بنفس بنود وشروط الامتياز الذي أبعدت بسببها هذه الأخيرة.

وقع تقديم الالتماس الفرنسي إلى سموّ الباي في مجلس وزاري، ولم يكن هنالك شكّ حول نهاية المداولات؛ نظرا إلى اعتقادنا بأنه من مصلحة تونس قبول انجاز هذه الأشغال أو غيرها، حسب الشروط المقبولة من لدن الشركة الأنقليزية، وبما أنها لم تنجز تلك الأشغال، فإن نفس المصلحة الوطنية تظلّ قائمة. وبما أنّ الشركة الفرنسية قد أبدت استعدادها لتحقيق ذلك بنفس الشروط التي لم تتعهد بها الشركة الأنقليزية. فما عليها إذن إلا الحصول على نفس الامتياز.

إنّ هذا الأمر لبديهي، ولطبيعي، ومتجانس مع المنطق الكوني والعدل العالمي إلى درجة أننا لسنا في حاجة إلى إضفاء أي مسؤولية، وإن كان الأمر بسبب ذلك، فلا يتحملها لأمير الأمراء خير الدين بمفرده، بل كلّ الحكومة.

ارتكز الاتفاق المبرم بين الحكومة التونسية والشركة الفرنسية على الاتفاق المبرم مع الشركة الأنقليزية.

تضمّ هذه الاتفاقية، التي تدارسها ووافق عليها أوّلا مجلس الوزراء، ثمّ سموه، شرطا أساسيا، وهو الترخيص بمدّ سكة حديدية من تونس إلى دخلة جندوبة ومن جندوبة إلى الكاف مع السماح للشركة الفرنسية بإقامة تقاطعات جانبية بطول أقصاه 50 كيلومترا، على الخط بين تونس ودخلة جندوبة، بعد الموافقة الأولية للحكومة برسم وتحديد القرى التي سيقع ربطها بالخط الرئيسي. أمّا في خصوص امتداد هذا الخط إلى الحدود الجزائرية، فلم تحصل الشركة من الحكومة إلا على التعهّد بأن لا تحصل شركة أخرى على ترخيص لذلك.

ذلك هو الترخيص الذي منحه الباي وحكومته أوّلا إلى شركة أنقليزية، وفيما بعد إلى شركة فرنسية، والتي استعملها أعداء خير الدين حجة لإعلان صيحات الفزع.

غير أنه وقع الترخيص بمدّ الخط إلى الحدود الجزائرية بعد ثمانية أشهر من اعتزال خير الدين، دون أن يصدر منهم أي احتجاج ضدّ الوزارة الحالية، وهذا ما يدلّ بديهيا على أنّ اتهاماتهم لا هدف لها سوى الأمل في الحط من شأنه أمام الناس والحصول على الإطاحة به.

والحال أننا نتحدّى عداوتهم المستميتة أن يذكروا امتيازا آخر مُنح للفرنسيين من لدن وزارة أمير الأمراء خير الدين غير امتياز مدّ الخط الحديدي بين تونس ودخلة جندوبة إلى الكاف.

من أين أتت إذن التهمة الرخيصة بأنه سلم تونس لفرنسا ؟ عكسا لذلك، أليس من الأجدر الاعتراف بأن وطنيته هي التي جعلته يفهم ثمن الصداقة التي يجب وضعها في فرنسا والمحافظة على علاقات طيبة مع هذا الجار القوي، فذلك كله لمصلحة بلاده ؟

هل يريدون براهين ؟

عندما قبل أمير الأمراء خير الدين رئاسة الكوميسيون المالي، فإنّ ممثلي فرنسا هم الذين قدّموا المساعدة الناجعة وأعانوه في الاتجاه القويم لأخذ الإجراءات التي تستوجبها المصالح التونسية، خاصة فيما يتعلق بإعادة التنظيم المالي، وتوحيد الديون والتخفيض من الفوائض.

عندما منح سموّه ثقته بتعيين أمير الأمراء خير الدين في مهام الوزير الأكبر ووزير الشؤون الخارجية، لم يتأخر ممثلو فرنسا من إظهار مظاهر استعدادهم للعثور على حلّ لعديد من المسائل العالقة بين التونسيين ومواطنيهم القوميين والجزائريين، خاصة في المسائل المتعلقة بقبائل الحدود، التي تتمتع اليوم بهدوء لم تعرفه منذ أن احتلت فرنسا الجزائر.

كانت العلاقات مع بقية الممثلين [الدبلوماسيين] الأجانب موسومة بنفس مظاهر التفاهم. والدليل على ذلك يتمثل في العلاقات الودية التي لم تتوان عن التواجد طيلة فترة وزارته بين سموّه وممثليهم، وتُقرّ الحكومة التونسية أنها لم تعرف ذلك منذ عدّة سنوات.

IV
علاقات تونس بتركيا

إنّ التحولات التي أُقحمت في هذه السنين الأخيرة في الشؤون التونسية لم تكن لوحدها التي عرفها أمير الأمراء خير الدين.

إنّ الخدمات التي أسداها من الناحية السياسية لم تكن بالهينة وغير الهامة. غير أنّ مناوئيه، وبغية تشويه سمعته لدى مواطنيه، يقولون في جريدة عربية [تصدر] بإستانبول، وهي **الجوائب**، المنتشرة لدى المسلمين، بأنه سلم البلاد لفرنسا. رأينا ما يمثله هذا العتاب في ميزان الحقيقة.

ونشر نفس المفترين، لإخافة الباي وعائلته، وللحصول على عطف فرنسا، في تونس وفي أوروبا، [قائلين] بأنه تخلى لفائدة أطماعه الشخصية عن تونس لفائدة تركيا.

كيف يمكن العمل في نفس الوقت لفائدة المصالح المتناقضة لفرنسا وتركيا!

إنّ تهمة البهتان كفيلة بخلق الأحقاد العادية، ولكن عندما نركن إلى صوت الطمع، وعندما يقع وضع هدف يجب بلوغه مهما كان الثمن، وعندما تكون كلّ الوسائل صالحة لتذليل العقبات، لا نقف أمام الأمور غير الواقعية؛ فالدسائس المزورة، ليست من الدسائس، وبعضها لا يمكن مواجهتها، إن لم نقرّر، قبل حدوثها، التصدي لكلّ الأمور المبالغ فيها.

إذن، يريد خير الدين تسليم تونس لتركيا، وهذا الوزير الذي حباه الباي بثقته يخون أميـره وبلاده!

إنّ أصدقاء أمير الأمراء خير الدين، أصدقاء الحقيقة ينصفون وزارته في هذه النقطة رغم هذا الصخب، مثلما يفعلون في كلّ [المسائل] الأخرى، وهو أنه استلهم ذلك من مشاعر واجباته ووطنيته وشرفه.

لنترك الآن ولو لمهلة التذمرات والتوضيحات الواهية.

وجد أمير الأمراء خير الدين نفسه في علاقة مع الباب العالي، باسم سموّه وباسم تونس، في مناسبتين رسميتين:

1) قبل أن يصبح وزيرا أكبر، في سنة 1281 هـ (1864) وفي 1288 هـ (1871).

2) وهو وزير أكبر، في بداية الحرب الحالية في المشرق.

قبل توليه مهامه كوزير أكبر، أرسل أمير الأمراء خير الدين كمبعوث خاص، وكانت علاقاته مع تركيا لا غبار عليها.

في سنة 1281 هـ (1864)، إثر قمع ثورة العربان في الإيالة، كلف سموّ الباي الحالي محمد الصادق أمير الأمراء خير الدين بمهمّة التحوّل إلى الأستانة مع كلّ الصلاحيات لالتماس فرمان يحدّد علاقات تونس مع الباب العالي على أسس غير قابلة للتغيير.

استوجب هذا التمشي مظاهرات سكان الإيالة، الذين يريدون إعلان حكم السلطان المباشر على البلاد.

كان هذا نتيجة العديد من العرائض التي وجهتها إلى البعثة السلطانية التي أرسلها الباب العالي إلى تونس، قبائل دواخل البلاد وكلّ مدن الإيالة التي ثارت والتي رفع بعضها، بعد طرد أعوان الباي، العلم العثماني[1].

تحوّل أمير الأمراء خير الدين محمّلا بكلّ الصلاحيات، غير أنه لم يحصل سوى على مكتوب وزاري يوضح أسس هذه العلاقات. فيما بعد، في سنة 1288 هـ (1871)، قرّر سموّ الباي القيام بمساع جديدة لدى إستانبول للحصول على الفرمان الراغب فيه ووجه بالمناسبة هذا المكتوب إلى الحضرة العلية السلطان:

« الحمد لله، أمّا بعد التحية فالمهني إلى جانب الصدارة العظمى أدام الله تعلى[2] هكذ إسعادها وجعل من التوفيق الإلهي إمدادها إنّ معظم

(1) [كان على رأس هذه البعثة العثمانية حيدر أفندي الذي شغل العديد من الوظائف في وزارة الخارجية العثمانية. أنظر: عبد الرحمان چايجي، « التعليمات السرية التي كلف بها المبعوث العثماني أثناء تمرد سنة 1864 م »، في دراسات **المؤتمر السادس للتاريخ التاريخ التركي 1961**، أنقرة 1967، صص. 497-519. ذكرها آتيلا چتين، مرجع مذكور، صص. 62-63.]

(2) [هكذا في الأصل وفي المخطوطات المستعملة والصحيح هي تعالى.]

قدرها العالي لم يزل جاريا في مجاملته للدول الاروباوية ورعاية نوابها ورعاياها بهذه المملكة على ما جرت به العادة واقتضته رعاية المصالح الإسلامية بهذه الديار بقدر الاستطاعة ومن جملتهم دولة إيطاليا إلى أن عرضت لقنصلها نازلة جزئية بنى عليها أمرا سياسيا وهو قطع الخلطة التي سعينا في إرجاعها بما أمكن حسب ما تقرر ذلك لسفير الدولة العلية بفرنسا على لسان رسولنا الذي وجّهناه لهذه النازلة حسبما شرحها مستوفى بالتقرير الواصل مع هذا لجناب الصدارة العظمى ولما كان معلوم أنّ المقاصد السياسية الباطنة مخالفة لظواهرها والاعتداد للتوقي من ذلك أمر واجب شرعا لاسيما مع تيسر أسبابه بوجود الدولة العلية التي هي سلطنة الإسلام والمفزع في المهمات العظمى القائمة بحماية أقطار المسلمين والإعانة على إقامة شعاير الدينية التي لا يراع سرب من اتصل بأسبابها وأمال الخير والإنعام من أبوابها أعاد معظّم القدر العالي مطلبه من أبواب الخلافة العلية التي هي محط الآمال ومصدر النعم والأفضال التي تعودها هو وسلفه من رفيع جلالتها المتين ورفيع جلالة سلفها الخلفاء الراشدين بكتابها الواصل مع هذا طالبا من فضلها العالي انجاز ما سلفت به الإرادة السنية وهو صدور الفرمان العلي الذي تضمن كتاب الصدارة العظمى المؤرخ في 3 رجب سنة 1281 أنه حاضر وقت ما نطلبه وتكرر منّا طلبه فيما سلف وتأكد مضمون كتاب الصدارة العظمى معتمدا على أبواب الصدارة العظمى في إعانته على ما أماله من فضل الخلافة العلية بمقتضى ما تعوّده من فضلها وانجاز ما سلفت به الإرادة السنية وهو صدوره على مقتضى ما تضمنه كتاب الصدارة العظمى المذكور إعلانا بنعمة الدولة العلية على شاكر فضلها والداعي بتأييدها ونصرها ووقاية لهذا القطر الإسلامي الذي تخطب أيمته على منابره بالدعاء للخلافة العثمانية ولحامل لوائها والقائم بأعبائها وتأمينا له

من الأغراض السياسية التي يوجب الدين القويم التحذر منها إذ صدوره على مقتضى كتاب الصدارة العظمى المشار إليه مانع لتلك الأغراض لتضمنه وصلة هذه الساحة بالممالك المحروسة وإعانة لمعظّم القدر العالي على إجراء مصالح هذا القطر التي هي مطمح أنظارنا ومجال أفكارنا بما جرت به العادة المقررة التي تضمنها الكتاب الكريم المذكور وعلى معرضة من يقصد هذا القطر بما يصادم حقوق الدولة العلية أو حقوق معظّم القدر العالي والمقطوع به عن جناب الصدارة العظمى التي أحلها الله تعلى المحلّ الرفيع التفاتها لهذا المطلب وإلقاء للأبواب العلية بما هو المعروف من غيرتها الدينية ومحافظتها على حماية الأقطار الإسلامية واستمطار مكارم الخلافة لإتمام ما تفضلت به لهذه المقاصد الدينية ومعظم القدر العالي يعتمد جلالة جنابكم الرفيعة التي يتيقن أنها توجه عنايتها لهذه المصلحة التي هي من مصالح المسلمين والاعتناء بها اعتناء بحماية الدين وقد أعدنا هذا المطلب لهذا الغرض الديني وهو وقاية هذا الوطن على ما تعوّده أهله وبموجب طلبنا له المرّة بعد المرّة لهذه المقاصد التي منها وصلته بالأقطار المحروسة نرى أني وفيّت للدين وأهله بما أوجبه الله تعلى من رعاية مصالحهما وارتفعت عني المسئولية في ذلك عند الله تعلى وعند عبيده والمحقق من جلالة الدولة العلية أن تسمح بتلك المقاصد لعامة المسلمين فضلا عن قطر لها به حقوق مرعية وعن عبد نعمتها الذي تقلب هو وسلفه في خدمتها والمقام الذي أحلّ الله فيه الصدارة العظمى يوجب عليها الاعتناء بمصلح المسلمين وترغيب جلالة الخلافة العظمى في حماية أقطارها وأتباعها المخلصين ودوام مرتضاها على عبد نعمتها الشاكر بفضلها وفضل سلفها الأيمة

المهتدين والله سبحانه المسئول أن يمدّكم بإعانته على عز الإسلام وتخليد المئاثر العظام ودمتم الخ وكتب في 5 صفر الخير سنة 1288 ثمان وثمانين[1]».

أجاب الباب العالي أنه لا يمكن درس مسألة الفرمان بالمراسلة وأنّه يستوجب إرسال شخصية أو شخصيتين يتمتعان بثقة سموّه للتفاوض مع الحكومة السلطانية.

بعد أن فهم سموّه ووزراؤه رفض الباب العالي بإصدار فرمان حسب المكتوب الوزاري المشار إليه، وأنه يرغب من جديد في دراسة الشروط، تشاوروا وقرّروا إرسال أمير الأمراء خير الدين بكلّ الصلاحيات ومحمّلا بأوراق اعتماد هذا هو محتواها:

« من عبد الله سبحانه المتوكل عليه، المفوض جميع الأمور إليه، المشير محمد الصادق باشا باي، سدّد الله تعالى أعماله، وبلّغ آماله، إلى الهمام المفخم أمير الأمراء الوزير ابننا خير الدين، أدام الله تعالى حفظه، وأجزل من السعادة حظه. أمّا بعد، فإننا، بمقتضى ما نتحققه من صدقك وأمانتك وكفاءتك، وجهناك للأبواب العلية السلطانية العثمانية، أعزّ الله نصرها ودام فخرها، للكلام فيما يؤكد أصول عادتنا المألوفة المعروفة الآن، وما تنفصل به[2] مع الدولة العلية في ذلك بالكتابة، فهو ماض في حقنا. فوّضنا لك في ذلك التفويض التام، بحيث لم نستثن عليك فصلا من فصول التفويض، ولا معنى من معانيه، وأقمناك

(1) [هذه الوثيقة صاغها صاحب المذكرات ملخصة، مقتصرا على التماس الصادق باي للفرمان الذي وعد به الباب العالي سنة 1281 هـ، مبديا ولاءه التام للدولة العثمانية، دون التعرض إلى ما تناولته الوثيقة من إشارات حول الخلافات المطروحة آنذاك خاصة مع إيطاليا. وتعميما للفائدة فضلنا نشر الوثيقة بحذافيرها بعد أن تفضل الأستاذ محمد صالح مزالي بنشرها في **المجلة الزيتونية**، جوان 1938.]

(2) [أي ما تتفق عليه].

فيما ذُكر مقام أنفسنا، تفويضا تاما، عرفنا قدره والتزمنا به. والله أسأل لكم التوفيق والإمداد، وبلوغ الأمل والإسعاد. وكتب في 16، أواسط جمادى الثانية سنة 1281 [1]».

*****

كانت المفاوضات التي أسندتْ للفريق خير الدين طويلة وشاقة، ولكن في النهاية وقع منح الفرمان في 9 شعبان 1288 هـ (23 أكتوبر 1871).

وقع قبول الفرمان من قبل الباي والأمة بكلّ حبور. وكاتب سموّه الباب العالي للتعبير عن امتنانه، وأقيمت الحفلات العمومية، لمدّة شهر كامل، تعبيرا عن غبطة الأهالي.

فكيف كان من الممكن أن تكون هذه المصادقة المزدوجة بديلا لمفاوضات أضفت على الوضع القديم الجامد تحسنا جليلا ؟

من ناحية أخرى، إنّ ما حدث مؤخرا منذ بداية الانتفاضة الصربية، ومنذ اندلاع المواجهات بين تركيا وروسيا، لم يكن سوى التنفيذ الحرفي للفرمان المرتكز على الوضع القديم.

إن بعض التفاصيل المستلهمة من المصادر العليمة تجعل البراهين السابقة فوق كلّ اعتبار.

مهما كان الأمر، ليس مثلما اعتقدنا أنه لا يوجد ما هو مشترك بين الحياة السياسية لتونس والحياة السياسية لتركيا. بل العكس، فقد قرر الباي، نتيجة للروابط التي تشدّ الايالة إلى تركيا، إرسال أمير الأمراء خير الدين إلى الأستانة لتسوية هذه العلاقات.

(1) [أورد ابن أبي الضياف هذه الوثيقة في سياق حديثه عن علاقة تونس بالدولة العثمانية، أنظر **الإتحاف**، ج. 6، ص. 29.] وتاريخ هذه الوثيقة يعود أصلا إلى سنة 1288 لا 1281.

عند مغادرة حلق الوادي، كان أمير الأمراء خير الدين، وهو الذي لا يرى في الماضي أمرا مُنتهيا والذي ليس في حاجة حتى يتذكر تاريخ تونس، كان يعلم بصفة دقيقة مصدر الجمود ومدى صلابته وتماسكه.

اللّهم إن كنا معصوبي العينين، إذ يكفينا إلقاء نظرة إلى الوراء للتأكد من أن تونس كانت منذ قرون جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية.

في سنة 26 هـ (646)، فتح عثمان بن عفّان ثالث الخلفاء بعد الرسول، تونس؛ وأدارها إلى سنة 184 هـ (800) ولاة مرسلون مباشرة من الخلفاء، الذي أقاموا على التوالي في مكة، ودمشق وبغداد.

في هذه الفترة، عيّن هارون الرشيد واليا عاما وهو إبراهيم بن الأغلب، الذي حافظ أفراد سلالته على الحكم وراثيا إلى سنة 296 هـ.

ثمّ انتقل الحكم إلى عبيد الله الفاطمي المهدي الذي أعلن استقلاله والذي حكمت سلالته إلى سنة 361 هـ. في نفس السنة، نقل مركز حكمه إلى القاهرة، التي فتحها وترك بلكين بن زيري الصنهاجي بمثابة وال على تونس. وورث هذا الأخير أبناءه، وأعلن ثالثهم المعز بن باديس استقلال تونس. حكمت هذه الأسرة إلى حدود 543 هـ، وهي الفترة التي وقعت فيها معظم السواحل في يد الجنويين[1] ودول أوروبية أخرى، بينما سيطر الشيوخ العرب على المدن الداخلية، وهي الوضعية التي دامت إلى حدود سنة 554 هـ.

في سنة 554 هـ أطرد عبد المؤمن بن علي الأوروبيين واستعاد من الشيوخ العرب المدن الداخلية.

(1) [وهم في الأصل النورمان الذين حكموا آنذاك جنوب إيطاليا.]

حافظت عائلته على الحكم إلى سنة 625 هـ. في سنة 625 هـ، انتقلت السلطة بين يدي أبي زكرياء يحيى بن عبد الواحد مؤسس السلالة الحفصية التي حكمت إلى سنة 981 هـ.

إثر خلاف عائلي، اضطر الحسن بن محمّد، آخر أمير السلالة الحفصية، إلى الفرار من تونس: فالتحق بإسبانيا ملتمسا نجدة الإمبراطور شارل الخامس.

قدم الإمبراطور بجيش وأسطول بحري عظيمين؛ كان الهدف المعلن عنه هو إعانة الحسن على استرجاع عرشه؛ و[لكن] الهدف المستتر، والهدف الحقيقي هو احتلال الإيالة. فاستحوذ عليها بسهولة بإعانة أنصار الحسن.

لم يحتفظ الأمير التونسي إلا على سلطة اسمية.

ترك شارل الخامس حامية عسكرية قوية في مدينة تونس وحلق الوادي. ووقع تحصين حلق الوادي، وقد بنى فيها الإسبان قلعة ضخمة وتركوا بها أسطولا. وصارت السلطة الفعلية بين يدي فريك إسباني.

كان الاحتلال الإسباني بلية على الإيالة التي وقع اعتبارها بلدا مستعمرا. قام الإسبان بكلّ أنواع الإهانات وبعد أن احتل فريكهم الجامع الأعظم بخيالته سحب بالدواب وألقى في الشوارع بالمكتبة القيمة والثرية التي يضمها.

دامت هذه الحالة من سنة 950 هـ إلى سنة 981 هـ (1573).

في هذه الفترة، أرسل السلطان سليم الثاني جيشا وأسطولا بقيادة الصدر الأعظم سنان باشا.

حاصر أمير الأمراء تونس وحلق الوادي، واستولى على هذين الموقعين بعد معارك دموية، وأطرد الإسبان من البلاد التونسية وأعلن نهاية الحفصيين، بعد أن أرسل آخر أمير إلى إستانبول حيث ظلّ إلى وفاته.

أصبح الباب العالي بذلك سيد البلاد التونسية اعتمادا على حقّ الفتح. وحتى لا يفقد حقوقه المادية، أقام الصلاة العامة باسم السلطان وضرب السكة بطغرته، وهي حقوق لدى الشعوب وخاصة حسب الشرع الإسلامي لا تكون إلاّ للسيادة الترابية.

ترك الباب العالي للإيالة حريتها الإدارية وسلم السلطة إلى أحد كبار الضباط، وهو حيدر باشا (981 هـ/ 1573).

وترك فريكا، رمضان باي، لقيادة الحامية المكلفة بالحفاظ على الأمن في الداخل؛ ومنذ تلك الفترة ظهرت خطة باي الأمحال الموجودة إلى اليوم.

إضافة إلى ذلك، ترك [الباب العالي] حامية من الإنكشاريين تحت إمرة قائد يسمى الداي ومنذ ذلك الوقت إلى سنة (1835)، مهما كان الحكام بتونس، دايات، أو باشوات، أو بايات، فإنّ الجند يقع انتدابهم في تونس بأمر من الباب العالي.

انتقل حكم الإيالة بعد حيدر باشا، بين يدي قادة الإنكشاريين، واسمهم الدايات وبقي بايات الأمحال، الحاصلون أحيانا من الباب العالي على لقب الباشا، تحت إمرتهم إلى حدود سنة 1085 هـ. في تلك الفترة، التمس مراد، باي الأمحال، وحصل على لقب وال عام، وهو السلوك الذي اتبعه إلى يومنا هذا من أتى من بعده.

إنّ حقّ السيادة هذا الذي لم يرغب الباب العالي في التخلي عنه أدّى إلى نظام سياسي وقع إقراره وتنفيذه في نفس الوقت في الجزائر، وتونس وطرابلس.

لم تتعرض السيادة التركية، التي تعتبر حقا لا غبار عليه ولا تحتمل النقاش إلى أي تقزيم مبدئي منذ سنة 981 هـ (1573).

لم يعد هذا النظام، المشترك أولا في البلدان الثلاث، معمول به اليوم إلا في تونس، إذ صارت الجزائر فرنسية منذ 1830 وصارت طرابلس تحت الهيمنة المباشرة للباب العالي منذ 1252 هـ (1836).

هذه الآن قائمة الدايات، والباشوات الذين حكموا تونس منذ انتزاعها من الإسبان:

1) الدايـــات

إثر حيدر باشا، إبراهيم رودسلي قائد الإنكشارية.
موسى داي، قائد الإنكشارية.
عثمان داي، قائد الإنكشارية.
يوسف داي، قائد الإنكشارية.
أسطا مراد داي.
أحمد خوجة داي.
محمّد لاز داي
مصطفى لاز داي.

2) البايات أو الباشوات

مراد الثاني باشا باي.
محمّد باي، ابن مراد.

محمّد الحفصي، ابن حمّودة باشا.

علي باي، ابن مراد.

مراد باي الثالث.

1110 هـ (1669) إبراهيم الشريف، قائد الإنكشارية، سماه الباب العالي مباشرة عوضا عن مراد الثالث الذي وقع خلعه.

1117 هـ (1706) حسين بن علي، مؤسس السلالة الحالية.

1148 هـ (1735) علي باشا، ابن عمّ[1] حسين بن علي.

1169 هـ (1756) محمّد باي، أبن حسين بن علي.

1172 هـ (1758) علي باي، شقيق محمّد باشا.

1195 هـ (1780) حمّودة باشا، أبن علي باي.

1229هـ (1813) عثمان باشا، شقيق حمّودة باشا.

1230 هـ (1814) محمود باشا، ابن محمّد باشا.

1239 هـ (1823) حسين باشا، ابن محمّد باشا.

1251 هـ (1835) مصطفى باشا، شقيق حسين باشا.

1253 هـ (1837) أحمد باشا، ابن مصطفى باشا، الذي التمس سنة 1256 هـ (1840) رتبة مشير وحصل عليها مع رتبة وزير.

1271 هـ (1854) محمّد باشا، ابن حسين باشا.

1276 هـ (1859) سموّ محمّد الصادق، الباي الحالي وشقيق محمّد باشا.

هذا هو الوضع العادي الواجب ملاحظته من قبل الحكومة التونسية في سنة 1864 وسنة 1871. وتتلخّص هذه الوضعية في النقاط التالية :

(1) وهو في الواقع ابن شقيق حسين بن علي وليس ابن عمه.

إنّ البلاد التونسية مقاطعة فتحها العثمانيون؛ كان حكامها، وأمراؤها دوما من رعايا السلطان: سواء تقلد الأمراء رتبة باشا أو باي، وسواء طلبوا رتبة مشير، أو أيّ كانت، فإنهم لم يعارضوا شرعية الباب العالي.

يكفي أن نذكر دون عناء من بين العديد من الوثائق التي توفر الدليل على ذاك ما يلي:

الرسالة الأولى: من سموّ مصطفى باشا إلى قنصل فرنسا[1].

أما بعد، فإنّ جناب الدولة الفرنساوية وجّهت أجفانها إلى مرسى عمالتنا على مقتضى المحبة والمودّة، وقابلناهم بإكرام لأنّ شقوفنا في مراسي الفرنسيس كأنها في مراسي عمالتنا، فكذلك شقوف الفرنسيس عندنا. وأمّا إقامة الأجفان في هذا الوقت بحلق الوادي، ودونالمة مولانا السلطان بقربنا، وفيها لسيد قبطان باشا، ربّما تنتج لنا مضرة في الحال أو في المستقبل من جهة الدولة العثمانية أدام الله وجودها، لأنها ربما تظنّ في جنابنا ظنّا يضرّ بنا. ومعلوم أننا تحت طاعة مولانا السلطان في أمره ونهيه، وباسمه نخطب في جوامعنا وعلى سكّتنا، فلا يخطر ببالنا أننا نعصيه أو نخالف أمره أو نعارضه بشيء. فالمراد أن تُعرّف الأميرال بهذه المضرّة التي نتوقعها. والاعتماد على كمال عقلكم في حسن التبليغ. وشقوف الفرنسيس مهما تمرّ بنا أو تأتي إلى مرسانا فمرحبا بها ونقبلها بالإكرام على مقتضى قوانين المحبة. ولا زائد إلاّ الخير والعافية وكتب في 11 جمادى الثاني 1252 هـ (1836).

وفي سنة 1265 هـ، أرسل سموّ الباي أحمد هديا للسلطان ووزرائه. وأعلمه الصدر الأعظم أنه وفقا لقرار أميري، وقع قبول الهدايا الموجهة للوزراء، أما قبول الهدايا الخاصة بالسلطان فقد وقع إرجاؤها.

(1) [نورد هنا النص الأصلي الذي مدّنا به ابن أبي الضياف في **الإتحاف**، ج. 3، ص. 260.]

كانت هذه الإشارة مصحوبة ببعض الملاحظات الشفوية تكفل المبعوث التونسي بإبلاغها إلى مولاه ووجه الصدر الأعظم دعوة للباي بالتحول شخصيا إلى إستانبول، وهي ملاحظة ودعوة لم تتأخر عن إثارة مخاوف سموّه.

أرسل أحمد باي بهذه المناسبة إلى الصدر الأعظم المكتوب التالي :

« الجناب المقصود لبلوغ الآمال. ونجاح الأعمال. المبني أساسه على ذرى الشرف والكمال. جناب ركن الدولة وشمس ضحاها. وقطب رحاها. صدر صدور الكبراء. ومركز دائرة الوزراء. ومرجع أنظار الأمراء. المشير الأفخم. والصّدر الأعظم. السيّد مصطفى رشيد باشا. لا زال محطّ الرحال وقبلة الوجوه. بالغا ما يؤمّله من الله ويرجوه. أمّا بعد تقديم التحية. المناسبة لرتبتكم العليّة. وتقرير ما يجب للسّلطنة من فروض الطّاعة. بغاية الاستطاعة. فإنّ هذا العبد الذي مات في خدمة الدّولة العلية سلفه. وعاش في فضلها خلفه. روابطه مع الدّولة العليّة ثابتة الأساس. معلومة في الناس. واضحة وضوح الصّبح. غنية عن الشرح. كما أنّ ما جبل عليه سلطان زماننا من شرف الطباع. وطول الباع. أمر انعقد عليه الإجماع. وما على الصّبح غطاء ولا على الشّمس قناع. فهو النّاظم لكلمة الدّين بعد انتثارها. ومقيل عثارها. والآخذ بثأرها. والمخلّد لأثارها. والأمان الذي مهّده لأهل الإيمان. واضح للعيان. لا يختلف فيه اثنان. ولا يخطر بالفكر ما ينافيه. لأنّه من الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه. وطالما تمنّى هذا العبد الوفود إلى الحضرة العليّة. ومشاهدة الأنوار المجيديّة. لو ساعده الزمن. وتجري الرياح بما لا تشتهي السفن. وما صدّه والله عدم الأمنية لأنه والحالة هذه من المستحيلات العقلية. مع أنّه لم يصدر من مظهر نعمتها خلل في عمل ولا نيّة. والله المطّلع على كلّ خفية. لكنّ الإنسان أسير الأقدار.

مسلوب الاختيار. ومن الأعذار ما لا يتحمّله التقرار. يجمل فيه الإضمار بدل الإظهار. فأعلّل النفس بأنّ التوجه إنما هو تعرّض لعناية الدولة. والمقام إنما هو لحفظ مالها في هذا القطر من الصّوْلة. فآثرت واجب الخدمة. عن العرّض لمزيد النعمة. والنصح في خدمة السّادات. مقدّم على نفع الذات. فاقتصرت بالضرورة على السّنن المألوف. والمسلك المعروف. من تقرُّبي إلى ذلك الباب العليّ الجناب بتقديم الهديّة. طبق الأصول الاعتيادية. في هذا الوجق الذي أشرقت عليه الأنوار العثمانية. وحمته الشوكة الخاقانية. وإن كانت الدولة في أضعافها غنية. وما هو إلاّ لإظهار ما للسلطنة من اليد العليّة. فما راعني إلا وفي مكتوب صدارتكم العظمى. وجنابكم الأسمى. أنه صدرت المساعدة من حضرة صاحب الخلافة بالتفضّل بتوقيفها وأنّ هدايا الوكلاء العظام صارت في حيّز القبول بمقتضى الرّخصة السلطانية. ففهم العبد من التّوقيف عدم القبول ومن عدم القبول نقصان الرّضى. وكذلك فهم من مكتوب صدارتك العظمى ما يشير إلى أنّ في سيرته ما يغاير الرّضى العالي وسمع مشافهة من الرسل إلى الباب السامي ما يفسّر تلك الإشارات بصريح العبارات كما هو محرّر في صحيفة بيدهم فحزن لذلك الفؤاد وماج في تيّار الأنكاد. إذ لم يصدر منّا ما يقتضي ذلك. ولا سلوكا في غير المسالك. أمّا كون سلامة إيّالة تونس وسعادتها متوقفة على تأييد الروابط القديمة إلى الدولة العلية فهو من المعلوم ضرورة وجاحده منكر للبديهيات. والتبعّد والتوحّش الموجب لأنواع المحاذير. إنما هو إذا كان من التابع بفعل أو ضمير أو شبهة تشير إلى نوع تغيير. أمّا والحالة هذه فإنّ العبد لم يجحد حقّا معتادا. ولا أضمر بشهادة الله عنادا. ولا وطأ لأسباب الشبهات مهادا. ولم يصدر منه إلاّ الواقع في سالف الأزمان. وأقرّه السّادة القادة من آل عثمان. والأصل بقاء ما كان على ما كان. فلا

مخاطرة والحالة هذه بالنفس والوطن. أمّا النفس فلوجود الأمان من ظلّ الله في أرضه والقائم بشعائر الإسلام وفرضه. وعدالته العُمرية. ونيّته الخيرية. وشفقته على البريّة. بأكثر من هذا الأمان حرية. أمّا الوطن فإنه في حماية دولته. محوط بصولته. يدافع عنه بقوّته. ويكافح من ناواه بشوكته. ولا منافاة بين الذبّ على هذا القطر الإسلامي وحمايته. والتفضّل باستمرار عاداته. واستغفر الله أنْ يخطر بالبال. والحال الحال. ما لا أقدر أن أفوه به من توهّم الاستقلال. أعوذ بك اللّهمّ من هذا المقال. كيف ؟ ومنابر القطر في كلّ جمعة تنادي بطاعته. والشكر على تقرير عاداته. التي بها صلاح جماعته. ولا رواج للدّرهم والدّينار. إلا باسمه العالي في سائر الأقطار. وأشرف ألقاب هذا العبد ما جعلته السّلطنة العلية. وأهّلته لنيلها من المراتب السنية. بمحض فضلها. وكمال عدلها. وعدم إمكان الحضور. لهذا العبد الشكور. إذا كان سببه صلاح الأمور. والمثابرة على دوام حفظ الجمهور. لا يتوقع منه المحذور. فإنّ اختلاف البشر في مدارك العقول. معقول ومنقول. وصدق الخدمة يقتضي التصديق في القول. والله المطلع على خائنة الأعين وما تخفي الصدور. هذا والوعد الصّادر من وزارتكم العظمى شدّ الله أزرها. وقرن باليُمن نهيها وأمرها. إنّه إذا أودع لأمانتها ما في الضمير بمحض الصّدق لا يغبن مخلص ودّها. فوجب والحالة هذه أن أشرح نيّتي. وما انطوت عليه طويتي. والله الوكيل على سرّي وعلانيتي. هذا العبد الذي نشأ في طاعة الدولة العلية. ورفل في حلل مرضاتها الجلية. وتغذى بلبانها. وعاش بإحسانها. واستظلّ بأمانها. وتشرّف بخدمة سلطانها. من بيت هو عاشر أهله في الخدمة. ومُظهر ما للدولة من النعمة. أعظم أمانيه دوام رضى مولانا السلطان. وظلّ أهل الايمان. وأن تبقى خدمته على سنن أبيه وجدّه. ونيل هذا هو سعادة جده. وأنّ هذه الإيالة. الطائعة

على هذه الحالة. لا يُراعى لها سرب. لا يتكدّر لها شرب. بحماية القوة السلطانية. والشوكة الخاقانية. والله يرى أنّ بهذا الحال حفظ جماعتها. وصلاح طاعتها. وهو السبب في اجتماع الكلمة. لهذه الأمة المسلمة. والله يقول : وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الله جميعا ولا تفرّقُوا. واختلاف عوائد الآفاق. لا ينافي الطاعة والاتفاق. ولا يكون سببا في افتراق. وتمسّك البلدان بعاداتها. مخلوق من ذواتها. ولا يوهم خللا في طاعاتها. والمأمول من الحضرة العليّة أدام الله نصرها. وقرن بصلاح العباد أمرها. إذا رأى هذا العبد الواقف عنده في مقعد صدق. وحقق أنه نطق بحقّ. أن يرقّ لهذه الأمة ويرحم ضراعتهم. ويجمع بإبقاء عاداته الجميلة جماعتهم. حاشا فضله وإنصافه. أن يجرّد هذا القطر من حُلّة تفضّل بها أسلافه. بل المأمول من كرمه الزيادة. لأنّه الذي أحيى مآثر تلك السادة. وهذا العبد لم يقصر به العمل. عن بلوغ هذا الأمل. هذا ما في الجنان. نطق به اللّسان. بلا شبهة ولا تمويه. ولا خواطر تنافيه. فإذا ساعد القدر بالقبول. فهو المظنون المأمول. اعتمادا على حديث أنا عند ظنّ عبدي بي. وإن كانت الأخرى فإنّ الله مع الصابرين. وهو سبحانه لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. والله يعلم أنّنا ما غيّرنا. ولا أضمرنا غير الذي أظهرها. ويوم تُبلى السرائر نسأل عمّا حرّرنا. وهذا المكتوب يشرّف بلوغه إلى جنابكم العالي. المتصف بالمعالي. مظهر التفاتكم. الثقة الفاضل الثقة الفاضل المؤتمن نخبة أقرانه. لنباهة شأنه. ابننا محمّد أمير لواء عسكر البحر ومعه الكاتب الثقة الخيّر العفيف القاري ابننا عليّ الدرناوي. وجناب صدارتكم العظمى يثق بأنّ ما يلقى إلى الحامل من المقال. يبلّغه إلى هذا العبد على أحسن حال. والمرجوُّ بإعانتكم وعظيم عنايتكم أن يعود إلينا بحرير يبسط النفس. ويعيد لها الأنس. والله يديم لهذه الدولة العلية المجيدية عزّا لا يبلغ حدّه. ونصرا يمضي فيمن

عاندها حدّه. والسلام. من الفقير إلى ربّه تعالى عبده المشير أحمد باشا باي. كتب في 20 ذي القعدة الحرام سنة 1265[1]».

نسب بعض الأشخاص، سواء عن جهل أو خبث، لأحمد باي نوايا استقلالية. ليس هنالك في سيرة وتصرفات هذا الأمير ما يدلّ على هذا الافتراء. بالعكس تدلّ كلّ هذه التصرفات، خاصة الرسالة السابقة الذكر، وإرسال فيلق عسكري إلى القرم وبالخصوص مسعاه لدى الباب العالي للحصول على رتبة المشير، على طاعته الكاملة للإمبراطورية. لقد كان هدفه الوحيد هو الحصول على اعتراف بالحق الوراثي في عائلته، ولكن الباب العالي لم يمنحه السلطة حسب فرمان سنة 1261 هـ (1844) إلا لشخصه خلال فترة حياته. ولم يمنح الباب العالي الحق الوراثي للعائلة الحسينية إلا بفرمان 1288 هـ (1871).

خلف أحمد باي ابن عمّه محمّد الذي التمس فرمان التولية بالمكتوب التالي:

«اللهمّ بالثناء نتقرب إليك، وبالصلاة على رسولك وخلفائه المتناسقين، نسلك سبيل المتّقين، وبشكر نعمك، نقرع باب كرمك، وهو باب الدولة العلية العثمانية، والسلطنة المجيدية الخاقانية، المخدومة بالأعمال والنيّة، المقصودة لبلوغ الأمنية، الوارد فضلها على الأقطار من كلّ ثنيّة، والشمس عن مدح المادح غنية، وكفاها أن رفعت من الملة الحنيفة أركانا، وأقامت للحق قسطاطا وميزانا، وروت أحاديث العناية الربانية صحاحا حسانا، وورث ملوكها الأرض وهم الصالحون سلطانا يتبع سلطانا، من سميّ ذي النورين إلى من اختاره المجيد سبحانه لعباده، وأقام به شعائر دينه وفروض جهاده، وتولاه بإعانته وإسعاده،

(1) [ابن أبي ضياف، دولة أحمد باي، ص 251، الأرشيف الوطني صندوق 366 ملف 222.]

وسيّر على يده مصالح أرضه وبلاده. لا والت القلوب بطاعته مؤلفة، والسيوف والأقلام بخدمته متّصفة، والألسن في الإقرار بعجزها عما يجب له منصفة. وبماذا أحيّي تلك الحضرة العلية الشامخة، والقدم التي [هي] في كلّ فضل راسخة، ضاق نطاق العبارة، لم يبق إلا مسلك الإشارة، بالرجوع إلى السنّة، وتحية أهل الجنة، السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله، من عبد نعمته، العاكف مذ نشأ على خدمته، مَحمد ابن خديم الدولة حسين باشا باي.

أمّا بعد، فالمعروض على تلك الحضرة ولها طول العمر، ونفوذ الأمر، أنّ رهين نعمتكم، وعبد طاعتكم، وعاشر هذا البيت في خدمتكم، ابن عمّ عبدكم، ومقام أخيه المشير أحمد باشا باي سار إلى عفو الله فداء الحضرة السلطانية، متزودا بما مات عليه من طاعة الخلافة وخدمتها بالعمل والنيّة، وفي الحين بادر أهل الإيالة التونسية عموما وخصوصا، وكانوا بنيانا مرصوصا، إلى هذا العبد بما وجب عليه من جمع الكلمة الإسلامية، والدعاء على المنابر للسلطنة المجيدية، راجيا رضى الخلافة في تأمين البلاد، وزوال روعة العباد، وسدّ طرق الفساد، واعتصمنا بحبل الله جميعا، ولبّى العبد الفقير سلطنتكم سامعا مطيعا، على عادة أسلافه الخُدّام، مع السلف الصالح السلاطين الكرام، ووسيلةُ هذا العبد أنه نشأ في ظلّ سلطنتكم، وتغذى بلبان نعمتكم، وتعرف من نعمكم الأنواع والأجناس، واستضاء من عنايتكم بنور يمشي به في الناس، والكرم يرى لسالف الخدمة، تأكّد حرمة، وقد تُرجى العناية من ذلك الباب، اعتمادا على فضل ذلك الجناب، ولا يمتّ بغيره من الأسباب، وعادات السادات، سادات العادات.

والأمل أن تزيد خدمة عبدكم على خدمة من مضى حتى يرى من ظلّ الله الرضى. والله يعاملني بنيّتي، فيما عرضتُ من أمنيتي، قبل حلول منيتي.

وقد ابتدأ العبد خدمته بما كانت اليد فيه مع من تقدم واحدة، والقلوب والجوارح عليه متعاضدة، وهو إرسال طائفة من العسكر إعانة لتلك الفئة القليلة التي تقدمت، وبحسن القبول قوبلت، والأمل الذي عليه المعوّل أن يشملها [من] الفضل [ما شمل] الأول، ومعها جهد المقلّ ومنتهى طاقة الضعيف وعلى قدر المهدي الهدية، في هذه الإعانة الجهادية، وعلم السلطنة بالحال والكُنْه، يقتضي الإغضاء عنه. يقدّم ذلك عبد السلطنة المكتفى بوثوقه وأمانته، وسياسته ونجابته، أحدُ خواصّ عبدكم ومحلٌّ ابنه مَحمد أمير لواء. وهو النائب عم العبد العاجز في طلب الفضل، الذي وسيلته الرجاء والأمل. وفضل الكرام لا يتوقف على ملاحظة عمل.

اللهم أعنّا على ما أوجبت لهذه السلطنة من فروض الطاعة، وتأدية الحق جهدَ الاستطاعة، واعصمنا بيدها الطولى من الإضاعة، واحملنا من مرضاتها على سنن السّنّة والجماعة. اللهم إنا إليه ناظرون، وعلى أمره صادرون، ولإنجاز وعدك في نصر من نصر دينك منتظرون، فما فقد شيئا مَن وَجدك، ولا خاب من قصدك. آمين يا رب العالمين، وسلام على المرسلين، والخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وكتب في شوّال 1271 هـ [1]».

رغم أنّ هذه الوثائق تكفي لتعليل قرار سموّه بإرسال خير الدين إلى إستانبول للمهام التي ذكرت، فإننا نستعرض هنا، كدليل على العلاقات

(1) [أنظر ابن أبي الضياف، **الإتحاف**، ج. 6، صص. 30-32.]

المستمرّة بين تونس والباب العالي، قائمة أهمّ البعثات التونسية إلى القسطنطينية، منذ 1244 هـ (1827).

في سنة 1244 هـ (1827)، مكتفين بذلك التاريخ، أرسل الباي، بناء على أوامر الباب العالي، أسطولا إلى نافارين[1]، حيث شارك في مصير الأسطول التركي.

في سنة 1245 (1828)[2]، أرسل الباي مصطفى باش بلهوان رفقة أحمد بن أبي الضياف، باش كاتب سموّه، لتقديم هدايا معتبرة للباب العالي.

في سنة 1251 هـ (1835)، تحوّل شاكير صاحب الطابع، الوزير الأكبر، إلى إستانبول، رفقة حاشية عديدة ومحمّلا بهدايا مرموقة، ومهمّته التماس التولية لمصطفى باشا.

في أواخر نفس السنة، وبعد أن طلب الباب العالي خيولا وسفنا حربية لإعانته في الحملة ضدّ طرابلس الغرب، تحوّل شاكير صاحب الطابع بنفسه إلى طرابلس بفرقاطة، وكرويطتين حربيتين، وتسع مراكب تجارية محملة خيولا.

في سنة 1253 هـ (1837) ذهب أمير الأمراء أحمد الكبير مع حاشية ومحمّلا بهدايا للحصول على فرمان التولية للباي أحمد باشا.

في سنة 1254 هـ (1838)، إرسال شيخ الإسلام بتونس، الورع إبراهيم الرياحي، رفقة محمود بوخريص، كاتب سموّه، لالتماس تخلي الباب العالي عن الضريبة السنوية التي ما فتئ يطالب بها[3].

(1) [حرب القريق حسب ابن إبي الضياف، ج 3، 201، ويؤرخها هذا الأخير في ماي 1826.]

(2) الأصح بين سنة 1829 و1830.

(3) هنالك تناقض حول هذه النقطة في هذه المذكرة وما ورد من قبل.

في سنة 1255 هـ (1839)، مهمّة مصطفى بلهوان، محمّلا بهدايا ومكلفا بتهنئة السلطان عبد المجيد لاعتلائه العرش وملتمسا لأحمد باي رتبة المشير.

في سنة 1258 هـ (1842)، إرسال خير الدين كاهية وأحمد بن أبي الضياف، باش كاتب الباي، قصد تقديم هدايا معتبرة للدولة العلية، من بينها كرويطة و300.000 فرنك نقدا والتماسه عدم المطالبة بالتطبيق المباشر لتنظيمات كلخانة، نظرا إلى أنّ عادات وتقاليد سكان الإيالة تجعل تطبيق الإصلاحات المعلنة عنها في خطي هاميوني أمرا صعبا.

في سنة 1260 هـ (1844)، مهمّة الأمير آلاي محمّد رفقة الشيخ الدرناوي، أحد كتبة الباي، هدايا.

في سنة 1266 هـ (1849)، قام أمير الأمراء محمّد بمهمّة مماثلة. رافقه أمير الأمراء مراد وحاشية معتبرة.

في سنة 1268 هـ (1851)، إرسال أمير الأمراء محمّد علي لتقديم التعازي للسلطان عبد المجيد إثر وفاة والدته السلطانة فاليدي.

في سنة 1271 هـ (1854) بطلب من الدولة العلية، أرسل إليها أحمد باي لإعانتها في حرب القرم فرقة عسكرية من 12.000 رجلا مدججين أسلحة وعتادا، على أن تكون مصاريفهم، وأكلهم ورواتبهم من نصيب تونس. وإلى جانب هذه المساهمة في الرجال، ينضاف إرسال أسطول يتكون من أربع سفن بخارية، وفرقاطة ومركبتين شراعيتن، كلها على نفقة الدولة التونسية.

في نفس السنة 1271 هـ (1854)، إرسال أمير الأمراء محمّد صحبة وفد عظيم، محمّلا بهدايا ثمينة ومليون فرنك نقدا، بغية التماس فرمان التولية للباي محمّد.

في سنة 1276 هـ (1859)، إرسال أمير الأمراء خير الدين، وهو آنذاك وزيرا للبحرية، رفقة أمير الأمراء حسين وأمير الأمراء محمّد بن مصطفى لتسليم هدايا معتبرة والتماس [فرمان] التولية لسموّ الباي الحالي.

في سنة 1278 هـ (1861)، عند تولية السلطان عبد العزيز، إرسال أمير الأمراء مصطفى، وزير الحرب، رفقة أمير الأمراء عثمان العش وأمير الأمراء رضوان، ووفد هام لتسليم عدّة هدايا لتهنئة السلطان الجديد.

في سنة 1281 هـ (1864)، وقع إرسال أمير الأمراء خير الدين لتسوية علاقات تونس مع الإمبراطورية بفرمان اعتمادا على الأسس الجارية.

في سنة 1288 هـ (1871)، نفس المهمّة المسندة للفريق خير الدين قصد الحصول على الفرمان المذكور(1).

في سنة 1293 هـ (1876)، إرسال أمير الأمراء رستم، رفقة أمير الأمراء عبد الرحمن لتهنئة السلطان مراد الخامس بمناسبة توليه العرش.

قام أمير الأمراء رستم، في نفس السنة، بمهمّة مماثلة بمناسبة تولية السلطان عبد الحميد.

ماذا يمكن استنتاجه من قائمة كلّ هذه المهام المنجزة لدى السلاطين من قبل مبعوثي البايات ومن الوثائق المذكورة أعلاه ؟

إن الفكرة البارزة من حيث وجهة النظر التي توخيناها، أنها تؤكد الوضع المستديم الذي انتظمت عليه سنة 1871 علاقات تونس بتركيا.

رغم السلطات غير المحددة التي حصل عليها والمعرفة الجيدة للأوضاع الراهنة، لم يرد أمير الأمراء خير الدين التعهّد بأيّ شيء قبل الرجوع إلى دولته.

(1) [حول هذه المهام، أنظر ابن أبي الضياف، **الإتحاف**.]

عند انتهاء المفاوضات، اقترح أمير الأمراء خير الدين، ببرقية عدد 28 موجهة إلى الوزير الأكبر، على سموّه قبول شروط الفرمان المرغوب فيه مثلما وقع الاتفاق عليه بين الدولة العلية وشخصه.

أجاب مصطفى خزنه دار، الوزير الأكبر ووزير الشؤون الخارجية أمير الأمراء خير الدين ببرقيته عدد 17، يخبره فيها بأنّ سموّه يقبل بامتنان هذه الشروط ويرجو منه العودة في أقرب الآجال محمّلا بالفرمان.

هل من مانع إذن القول بأنّ أمير الأمراء خير الدين لو حصل على الفرمان، فإنّ هذا الفرمان ابتغاه هو بنفسه ووقع عليه مسبقا ؟

بقطع النظر عن إقرار الوضع المستديم، فإنّ المرسوم السلطاني الناتج عن مهمّة أمير الأمراء خير الدين يوفر لتونس فوائد هامة. فهو يعلن لحاكم الدولة وجوب التصرف حسب القوانين وحسب أسس العدل والإنصاف.

ويمنح لعائلة الباي الحق الوراثي، الذي رفضت إلى ذلك التاريخ الدولة العلية الاعتراف به، وهو ما يدلّ عليه فرمان 1262 هـ الذي لم يمنح للباي أحمد باشا، ولشخصه فقط، سوى الحكم مدى الحياة.

رغم المزايا الهامة وغير المتوقعة، والتي تمّ فعلا الحصول عليها دون أن يقوم أمير الأمراء خير الدين بتنازلات، وهو الحاصل على تفويض تام، فقد اجتهد أعداؤه في تشويه [مقاصد] الفرمان وقدموه باعتباره منافيا للوضع المستديم، متناسين أو متصنعين تناسي بأنّ المفاوض لم يتصرف إلا حسب تعليمات سموّه للإبقاء على نفس الوضع.

كانت مباهج الأفراح والحفلات العمومية التي أقيمت تحية لعودة أمير الأمراء خير الدين والحصول على الفرمان من الأمور العادية، فقد أمست العلاقات بين الإيالة والإمبراطورية منتظمة، واضحة ومتطورة.

نستنتج ممّا سبق القناعة المؤكدة بأنّ مهمّة أمير الأمراء خير الدين إلى إستانبول أسدت خدمة لا لفائدة أميره وبلاده فحسب، بل وكذلك للدول الأوروبية سياسيا وتجاريا والمهتمّة بمصير تونس، إذ يمكن لسياستها، عوض أن تكون مرتكزة على استقلالية مزعومة وغير موجودة، مثلما لاحظنا، والتي تندّد بها في مقام آخر كلّ الدول، الاعتماد على مبدأ الحكم الذاتي مثلما أقرّه الفرمان موصيا سموّ الباي بالحكم حسب قوانين كفيلة بتحقيق الأمن والرخاء للإيالة.

ليس الأمر بالمستحدث بالنسبة لتونس حتى تتأثر بالحروب التي تقوم بها تركيا.

يكفي في هذا الإطار التذكير بالحملات [العسكرية] التي قام بها البايات في نصف القرن الأخير في نافاران، وطرابلس الغرب والقرم.

أكد الفرمان، الذي منح في نفس الوقت للمصالح السلطانية للباي ولوضع البلاد ضمانات معتبرة، أكد من جديد حقوق الدولة العلية وبالتالي واجب تونس على مواصلة توفير فيلق عسكري، في حالة حرب، في حدود إمكاناتها.

خلال الحرب الشرقية الأخيرة، عندما أبلغت الدولة العلية دون مراوغة مطالبها، لم يظهر أمير الأمراء خير الدين ولاءه إزاء تركيا فحسب، بل وأيضا المحافظة الدقيقة على مصالح تونس.

خلال الثورة الصربية، وبعد أن طلبت الدولة العلية من تونس تمكينها من فرقة عسكرية، اجتمع مجلس وزاري برئاسة سموّه. ونظرا لعدم وجود أي اعتراض على المطالب الشرعية للدولة العلية، لم يبق سوى تحديد أشكال ومستوى ما ستكون عليه واجبات تونس.

نظرا إلى أنّ الوضعية المالية والحالة العسكرية لا تسمحان بإرسال فرقة من العسكر، وقع اللجوء إلى مساهمة مالية، وإلى اكتتاب عمومي نتج عنه 1.400.000 من الفرنكات.

أخيرا، عندما اندلعت الحرب مع روسيا، كان القائم بأعمال فرنسا يتوجس استعدادات نوايا الحكومة التونسية وكان يطنب في إظهار عدم جدوى ذلك لتركيا وفي نفس الوقت إبراز الخطر الجسيم للإيالة من أي مشاركة في الصراع، فأدلى أمير الأمراء خير الدين، بحضور وبشهادة الباي، بإجابة لا يمكن عدم قبول وجاهتها ووضوحها: « رغم أنّ الحالة المالية لا تسمح في هذا الوقت بإرسال فرقة عسكرية، إلا أنّ سموّه يحتفظ بكامل الحرية في التصرف ويسمح لنفسه باتخاذ القرار حسب المعطيات المستجدّة».

ما إن دخلت جيوش السلطان المعركة، حتى جدّدت الدولة العلية طلبها بإرسال فرقة من العسكر.

لم يرغب أمير الأمراء خير الدين، اعتبارا من جهة إلى شرعية هذا الطلب ومن جهة أخرى إلى استحالة استجابة الدولة لذلك، أن يتحمل مسؤولية اتخاذ قرار حول هذه المسألة الخطيرة من قبل المجلس الوزاري العادي فقط.

أشار على سموّه دعوته لترأس مجلس خارق للعادة، يتكوّن من وليّ العهد، والوزراء، والعلماء، والموظفين المدنيين والعسكريين وكبار أعيان المدينة. وقد كان عدد أفراد هذا المجلس المائة. وقع إعلامهم بطلب الدولة العلية وقدّم لهم عرضا حول الوضعية المالية للدولة. وبعد هذا العرض، وقع إعلام المجلس باقتراح يخوّل مطالبة البلاد بالموارد الضرورية تمكن الحكومة من إرسال فرقة من العسكر المسلحين والمجهزين.

وبعد المداولة، أقر المجلس، اعتبارا لحالة الفزع التي تعيشها البلاد بسبب النقص المدقع في المحاصيل [الفلاحية] خلال السنتين الفارطتين، استحالة المطالبة بالإمدادات الضرورية وقرّر في هذه الظروف، بأنّ تقوم الحكومة بما في وسعها حسب الوسائل العادية.

اعتقد المجلس الوزاري، القادر في هذا الوضع على اتخاذ قرار، بإشراف الباي، أنّ حالة البلاد غير سامحة لإرسال فرق عسكرية، فإنّ تونس لا تقدر على القيام بأيّ عمل لفائدة تركيا، سوى تجديد، بمناسبة الحرب ضدّ روسيا، ما قامت به سابقا عند انتفاضة صربيا، أي الدعوة إلى جمع أموال عن طريق اكتتاب تلقائي.

في نفس الوقت، وبعد أن طلبت الدولة العلية خمس مائة دابة لفائدة النقل العسكري، قام أمير الأمراء خير الدين، بأمر من الباي، وحسب تعليمات المجلس، باقتناء هذه الدواب، سواء عن طريق الشراء أو عن طريق هبات تلقائية؛ فجمع منها تقريبا ضعف ما طلب وجهّز كلّ ما هو ضروري لإرسالها. وكان الأمر كذلك بعد أيام قليلة من اعتزاله ووقع شحن الدواب، بفضل التحضيرات التي قام بها، بعد أقلّ من 48 ساعة.

ولكي يقع التقليل من شأنه في نظر المسلمين، نشر أعداء أمير الأمراء خير الدين في **الجوائب عدد** 899، وهي الجريدة المذكورة آنفا، مقالا طويلا أرادوا من خلاله أن يبينوا بأنّ الدولة [التونسية] أرادت، منذ بداية الحرب، أن ترسل إلى إستانبول جيشا. قالوا بأنّ الباي ووزراءه والعلماء وكلّ التونسيين المسلمين الصالحين اتفقوا بالإجماع على هذه البعثة، لكن أمير الأمراء خير الدين اعترض على تنفيذ هذا الواجب، حتى لا يُغضب فرنسا.

هذا الافتراء لا أساس له. إن كان وزيرا أمام مسألة خطيرة جدّا لا يستشير إلا نزواته حتى لا يغضب تلك الحكومة أو الأخرى، فكيف يقترح قرارا على مجلس [وزاري] خارق للعادة مثل القرار الذي تحدّث عنه ؟

يعيبون إذن على أمير الأمراء خير الدين ممانعته إرسال فريق من العسكر! ولكن منذ اعتزاله تواصلت الحرب مدّة ثمانية أشهر، وهي كارثة للإمبراطورية والإسلام.

فهل ساعدت الحكومة الحالية تركيا ؟

إطلاقا، فالدولةُ العلية لم تحصل إلى الآن من تونس إلا على الإعانة المالية والدواب التي أرسلتها أو أعدّتها وزارة خير الدين.

إن كان حقيقيا، مثلما يؤكده أعداء خير الدين، الذين نصبوا أنفسهم في هذه المسألة بالمدافعين عن الدولة التونسية، بأنّ الحكومة أرادت إرسال الفرقة [العسكرية] المطالب بها، وكانت لها الإمكانيات لذلك، يكون قد أخلّ بواجباته إزاء الدولة العلية بعدم إرسال هذه البعثة، بينما لم يعد خير الدين موجودا لمعارضة ذلك.

من جهة أخرى، إن لم يسمح الوضع المالي بفرض التضحيات الضرورية للحملة، فكيف يمكنهم، لتبرير عدم تنفيذ هذه الالتزامات إزاء الدولة العلية، الحديث عن النقص الفادح في الموارد بعد أن أكدوا بأنها لا تشكو عيبا وأنه من المفترض إرسال الجيش، لو لا المعارضة المزعومة لخير الدين.

محامون مغرضون، أعماهم حقدهم لأمير الأمراء خير الدين.

رأينا ما فعله أمير الأمراء خير الدين إزاء تركيا في سنة 1864 وسنة 1871 ومؤخرا.

بلى، لم يفعل لتركيا إلا ما كان من حقها المطالبة به حسب الأعراف المتعامل بها منذ قرون، ولم يرد تسليم بلاده لفرنسا، وعلى كلّ لم تطلب منه فرنسا مثل ذلك إطلاقا.

لم يكن في خلدنا، بإعادة حقيقة الأمور إلى نصابها، بهذا النص، إقناع أعداء خير الدين، الذين سيواصلون، لتحقيق مبتغاهم، تشويه صورته والالتحام مع الحقد والافتراء.

أردنا لفت انتباه سموّه، وانتباه السكان والحكام المعنيين برخاء تونس إلى دسائس مصطفى خزنه دار ومصطفى بن إسماعيل، وخاصة الأوّل، الذي بعد أن نهب الثروة العامة، يستعملها اليوم لغواية الأجانب حتى يواصل أحلامه الطموحة بجعلهم يتدخلون في شؤون الدولة، وهو تدخل من الأكيد أنه سيخلق لها المشاكل.

ملحق المذكّرة الرابعة

هذا هو نصّ المكتوب الذي أرسله خير الدين إلى الصادق باي في شهر جويلية 1877 قبل تخليه عن منصب الوزير الأكبر. والملاحظ أنّ محمّد صالح مزالي نشر النص العربي وترجمته الفرنسية، التي أصابتها، حسب اعترافه، بعض الهنات. لذلك فضلنا الرجوع إلى النص العربي الأصلي، الذي قد يكون خير الدين قد أملاه لما يحتوي عليه الكثير من الصيغ الدارجة في اللغة العامية التونسية.

« الحمد لله هذا معروض اقتضى النصح في الخدمة والوفاء بحقوقها عرضه على الحضرة العلية أدام الله تعلى عزّها ليكون ما تضمّنه معلوما لجلالتها وقد لزم لإيضاح معانيه تقديم مقدمة وهي :

إنّ مما لا يعزب عن العلم الشريف ــ دام تأييده ــ أنّني منذ نشأت في خدمة هذه الدولة السعيدة لم نسع في طلب ولاية ولا رئاسة وأوّل ما توليته من الخطط ولاية أمير لواء الخيالة فأقمت بها مدة إلى أن سافرت لباريز لمباشرة نازلة ابن عياد ولا يخفاكم ما أنتجته خدمتنا في النازلة المذكورة من المصلحة للدولة وفي غيبتي أولاني المقدس سيدي محمد وزارة البحر ولما تمّت مأموريتي بباريز رجعت للحاضرة وبقيت بالوزارة المذكورة إلى أن شرّفتني الحضرة العلية ــ دام عزها ــ بولاية كاهية رئيس المجلس الأكبر ولا شك أنّ الحضرة العلية ــ أيدها الله تعلى تعلم أني ما سعيت في شيء من الولايات التي شرّفتني الحضرة العلية أيدها الله تعلى بها ويقاس على ذلك ما توليته من المرحومين سيدي أحمد وسيدي محمد والله يعلم أنّي بذلت الجهد في جميع ما

كلّفت به سواء كان في داخل المملكة أو في خارجها بنهاية الطاقة وفاء بحق المخدوم والخطّة والمروءة وأقمت في تلك الولايات مدّة متحمّلا ما نلاقيه كلّ يوم من تعطيل بعض الأشخاص وقلبهم لحقائق كلامي حيث كان منافيا لأغراضهم وسعيهم في عدم نجاح خدمتنا كلّ ذلك للوفاء بحقوق ما هو في عهدتي إلى أن كثر الأمر وتحقّقتُ أنّ البقاء في تلك الحالة يفضي إلى تعطيل مصلحة الدولة والمملكة الواجب حفظها فاخترت التخلّي عن الخدمة لأجل ذلك والتسليم فيما كان بيدي من الوظائف المعتبرة وفي مرتباتها الكثيرة وبقيت تسعة أعوام بدون خطة لا نتداخل في شيء إلى أن اقتضى النظر العلي المحروس ــ دام تأييده ــ تكليفي برئاسة الكمسيون المالي والوزير المباشر وذلك لما خربت البلاد وكثر الدين من سوء تصرّف من كان قبلنا وتداخل بعض الدول الأروبية في حماية أموال رعاياهم حتى لزم انتصاب الكمسيون المالي فتلقيت ذلك بالامتثال وبذلت الجهد في ذلك وفي ظنّي أنّ الوزير إذ ذاك يرجع عمّا كان عليه ويترك تعطيل مصالح الدولة لتنفيذ أغراضه الخصوصية ويقبل على الإتّحاد والإعانة على المصلحة فكان من القدر أن لم يزل على حالته الأصلية بل ربما أنه اشتدّ سعيه في التعطيل بأكثر ممّا كان عليه سابقا حيث انتقل ثقل النوازل المالية إلى غيره ومع سيرته التي لم تخف عن الحضرة العلية دام عزها ومع كثرة الدين الذي بلغ تقريبا إلى ثلاثمائة مليون ريالات وقلّة دخل الدولة وتعسّر أحوال المملكة يسّر الله تعلى ما كان صعبا في ذلك كله ولم يقع شيء مما وقع سابقا حين ترتب دين على الدولة في وزارة باش مملوك في زمن المرحوم سيدي حسين مع قلّة ذلك الدين لأنّه لم يتجاوز ثلاثة ملايين ومع كثرة مكاسب الأهالي في ذلك الوقت وهذا الدين الذي ترتب على الدولة في هذه المرة الأخيرة مع كثرته حيث بلغ ثلاثمائة مليون ومع قلة دخل الدولة لفراغ المملكة من العمران لم يقع بسببه شيء مما وقع في الدين الأول الذي تسبب عنه عزل باش مملوك وسجنه فيما بعد

وولاية السيد شاكير صاحب الطابع الذي شرط شروطا معلومة وضيق على الدولة في المصروف بما هو معلوم مشهور حتى جعل مرتب الأمير 5000 في الشهر فقط ومرتب أميرنا الآن 125000 وشتان بين الحالتين في مبلغ الديْن وعمران البلاد وصار الديْن الآن باعتبار ما آل إليه مصروفه السنوي الذي انفصل عليه الكمسيون المالي إلى نحو الثلث وتوفّر الدخل لما حسنت الإدارة واطمأنّت السكان وسعوا في أسباب العمران ووقع التخلص من سائر المضائق وبقي الوزير الذي ترتّبت هذه الديون الجسيمة على يده في خطته وعزه وذلك خلاف المتعارف في هذه المملكة وغيرها بل لو أحسن السيرة فيما بعد لكان باقيا في خطته لكنه أساء السيرة مع أنّ ثقل ما تسبب فيه انتقل إلى غيره واستمرّ على ذلك إلى أن ثبت لدى الحضرة العلية أدام الله تعلى عزها ما اقتضى تأخيره وتشريفي بولاية الوزارة الكبرى فبمجرد ولايتنا المذكورة تكونت ضدّي جماعة مركّبة من السيد مصطفى بن إسماعيل المقرّب عند الحضرة العلية وبعض الأجانب الذين تعطّلت مصالحهم الخصوصية بخروج الوزير السابق من الخدمة وفي ظني أنّ أسباب التعطيل قد ارتفعت وأنّ رجال الدولة يتّحدون في بذل الجهد في الخدمة لتظهر النتيجة المطلوبة للحضرة العلية ــ دام عزها ــ وهي استقامة الإدارة الكافلة باطمئنان السكان وسعيهم في تعمير أوطانهم ليتوفّر بذلك دخل الدولة ويتيسّر خلاص المجابي في أوقاتها لتخلّص فائدة أرباب الديْن ومصاريف الدولة وغير ذلك مما يجب على المتوظفين على اختلاف طبقاتهم الاعتناء به وان لا يكون لهم اهتمام بغيره وذلك لإراحة أفكار الحضرة العلية ــ دام عزّها ــ من المتاعب السالفة وإدخال المسرّة عليها باستقامة أحوال أهل مملكتها وسياستها في الأحوال الداخلية والخارجية وقد ظهر من سائر الأعيان الاجتهاد في الإعانة على الخدمة والاعتراف بما حصل من النتائج الحسنة إلا السيد مصطفى صاحب الطابع وزير البحر فإنّه عوض أن يعين بمقتضى ما بيده

من الوظائف المعتبرة في هذه الإدارة التي شرّفتني الحضرة العلية ـ أدام الله تعلى عزها ـ برئاستها أظهر من أول الأمر ميله إلى القدح في أعمالنا مهما وجد الفرصة لذلك وأظهر السعي في مصاحبة من يظهر لنا العداوة من الأجانب بعوايدهم الشخصية وهذا وإن كان محققا عندي وعند الناس فإني لم أتكلم بكلام مع الحضرة العلية ـ دام عزها ـ في ذلك لأمور منها : أنّي لست متعوّد الشكاية من أحد. الثاني الخوف من تحيير راحة الحضرة العلية ـ دام عزها ـ مع الطمع في أنّ السيد مصطفى يتيقن مع المدة أنّ سيرته المذكورة لا تليق بسياسة الحضرة العلية ولا بمصلحة نفسه حيث كان هو أكثر الناس انتفاعا بنتائج خدمتنا بدون أدنى مشقّة ولا تعب وفي الأقلّ أنّه يكف عن القدح أو أنّ الحضرة العلية التي سيّرته معنا تلزمه الكفّ عنه ودام هو ومن معه من الأجانب على إشاعة الأخبار المناسبة لتعبر الخ وحيث لم يتيسر لهم ذلك الخ لكن القرائن دلّت على خلاف ذلك لاسيما إذا تأملنا في الأخبار التي يعيشها خدامه عنه في المدّة الأخيرة التي منها أنّ الوزير يروم الاستبداد لمباشرة الخدمة وحده استنادا لما وقع من قدوم أرباب النوازل للوزارة وأنّ السيد مصطفى المذكور أشار على الحضرة العلية ـ دام بقاؤها ـ بالخروج إلى المحكمة وعقد المجلس الشرعي بباردو المعمور وأنّ الحضرة العلية ـ دام عزها ـ قالت إنها لا ترخص لأحد الاستبداد بالخدمة وانه يكفي ما وقع من الوزير السابق ومن الأخبار أننا أردنا التضييق في الميزان وأنّه لو كلف الحضرة العلية دام عزها السيد مصطفى صاحب الطابع بتحرير الميزان لكانت له قدرة على توفير ملايين في السنة ومن الأخبار أنّ السيد رستم وزير الحرب والسيد محمّد وزير الاستشارة والسيد حسين وزير الاستشارة منكرون لأعمال الوزير حتى أنهم اتخذوا وسائل للتخلف عن الوزارة وهي دعوى المرض من السيد رستم والسيد محمّد ودعوى الاشتغال بأروبا من السيد حسين وأنّ الحضرة العلية ـ دام بقاؤها ـ في تعب من سيرة هذا

الوزير إلى غير ذلك من الأقاويل المناسبة للمقصود وهو التنفير وتغيير القلوب وقد اقتصرنا على ذكر هذه الأشياء مع أنّ الرايج على ألسنة الناس يتضمّن ما ذكرناه وغير ما ذكرناه من أمور نتحاشى عن التصريح بها بالنسبة إلي فضلا عن التصريح بها للحضرة العلية ــ أدام الله تعلى عزها ــ وبمقتضى ما جعلته الحضرة العلية في العهدة تعيّن عليّ أن ننبّه الحضرة العلية لما نراه موجبا للخلل في مصلحة الدولة ومشينا لشرف خطة الوزارة فإنّ من الأسباب الموجبة لذلك نقل هذه الأخبار بين الناس ولا يخفى أنه ينشأ عنه تغيير قلوب الناصحين في الخدمة وتطمع به المفسدون وأهل الأغراض في التوصل إلى مقاصدهم المضرة بمصلحة المملكة وإلاّ فإنّ تصرّف الوزارة بقي على تراتيب صدرت فيها أوامر علية وبمقتضاها تتلقى النوازل وتعرضها بتلاخيص لتوقيع الحضرة العلية ــ دام عزها ــ وهي في الحقيقة واسطة بين الحضرة العلية ــ أيدها الله تعلى ــ وبين أرباب النوازل حيث لا يصدر الحكم إلاّ بعد إمضاء الحضرة العلية ــ دام عزها ــ على المعروض أو الأوامر وأمّا ما وقع أخيرا بالوزارة من التأمل في النوازل وكتب الأوامر العلية التي اقتضتها الحجج فلم يكن أمرا مستحدثا بل هو من مأموريات مستشار القسم الثاني من الوزارة الكبرى فمباشرة الوزير لنوازل القسم الثاني أمر طبيعي لا يتوقف على إذن جديد حيث إنّ القسم الثاني جزء من أجزاء خدمة الوزير ومع ذلك لم نباشر تلك النوازل لكثرة بقية الأشغال إلا بسبب صدور الاذن بذلك في حلق الوادي وتكرّر ذلك الإذن بعد الرجوع منه لباردو المعمور وبذلك يظهر أن لا سبب لإشاعة تلك الأخبار إلا تنقيص الثقة بالوزارة وأما ما نسب إلينا من إرادة التضييق في ميزان هذا العام فإنه لم يكن القصد التضييق وإنما السبب الداعي للكلام في الميزان هو إرادة تعديل المصروف بالمدخول وهو من أعظم واجبات الدولة وذلك لأنّ دخل الدولة لا يتجاوز العشرين مليونا في السنة فيخرج منه عشرة ملايين ونيف لفائدة الديْن ويبقى أقل

من العشرة ملايين لمصاريف الدولة توزع بالميزان على الجهات اللازمة التي يلزم تعيين مبالغ لها ولا يسوغ أن تجعل الدولة ميزانها مركبا من مبالغ أكثر من المقدار المعين لها بمقتضى الاتفاق الذي وقع مع الكمسيون المالي وأمضته الحضرة العلية ـ دام بقاؤها ـ بل ربما لا يسوغ صرف جميع مدخولها لأنه مشروط عليها أن تكمل ما عسى أن ينقص من فائدة الدين ومن تيسير الله تعلى أنّ المرتبات والشهريات التي لم تبلغ مقاديرها في الدولة السابقة بهذه المملكة لما بلغت إليه الآن تدفع في أوقاتها كاملة وكذلك ما تعيّن للعساكر وغيرها وهو معلوم لسائر الناس حتى أنّهم يعلمون اليوم الذي دفع فيه ما للحضرة العلية السنية ـ دام عزها ـ وذلك من رؤية تابع السيد مصطفى يشتري رقاعا بأكثر من نصف المبلغ لمجرد قبضه وهذا الشراء لرقاع الدين التونسي وغيره بالمبالغ الجسيمة المعلومة عند أهل البُرصة إن كان للحضرة العلية ـ دام عزها ـ فإنّه يسرنا ذلك حيث تيسّر للإدارة التي هي تحت رئاستنا دفع ما يفضل منه مبالغ معتبرة لاسيما إذا كان ذلك بعد استقامة لوازم الحضرة العلية دام عزها ولوازم الدار العامرة وإن لم تكن تلك المبالغ للحضرة العلية ـ أدام الله تعلى عزها ـ فإنه يسوءنا لكن لا عهدة علينا بعد هذا الإعلام وقد علم في جميع الأزمان في هذه الدولة المحمية أنّ جميع مصالح الدولة خصوصا النوازل المالية ولو الأمور الخاصة بجانب الملك العلي موكول جميعها للوزير وتجري على نظره ليتيسّر له منع المصروف الزائد وإلزام المكلفين بقضاء الأشياء بأن يكون الشراء على السعر الحقيقي وذلك أمر لازم ليتيسر للوزير إجراء مصالح الدولة على وجه الاستقامة مع بقاء الموازنة بين المصروف والمدخول ولا يتمّ إجراء ذلك إلا بما ذكر لاسيما الآن فإنّ الدين كثير وأنّ الكمسيون المالي مشارك في النوازل المالية ومع ذلك لم نتكلّم بشيء بل بقي السيد مصطفى خلافا للعادة يتصرف في أموال لها بال بالنسبة لمدخول الدولة وكثرة الدين وتصرفه فيها بكيفية لا يحملها أحد بدون

أن يلحقه تعب في جمع ذلك المال ومع ذلك لم يرض بهذه المنزلة التي لم يتقدم مثلها لغيره وعلى كلّ حال كان الواجب على السيد مصطفى الاعتراف بحسن إدارتنا لاسيما إذا كانت تلك المبالغ راجعة له فإنا لا نشك في أنّها من الدراهم المدفوعة للحضرة العلية ـ دام بقاؤها ـ وأمّا ما قيل أن السيد مصطفى يقدر على توفير ملايين من الميزان لو تكلفه الحضرة العلية دام بقاؤها فإن كان المراد بهذا الكلام هو تعطيل مصرف من المصارف المعنية بالميزان فإن هذا متيسّر لكلّ أحد غير أنّ المطلوب تعديله بين المصروف والمدخول ولذلك احتاج للتأمل واستئذان الحضرة العلية ـ دام عزها ـ في طرح المصروف الغير اللازم في هذا العام وأمّا ما نُسب لبعض الأعيان من أنهم اتخذوا المرض والسفر وسيلة للبعد عن الوزارة فإنه لا يخفى أن السيد رستم والسيد محمّد والسيد حسين بأيديهم وظائف معتبرة في خدمة الحضرة العلية ـ دام عزها ـ وبمقتضاها فإن لهم آراء مسموعة لدى الحضرة العلية أيدها الله تعلى وزيادة على ذلك إن بيننا وبين ثلاثتهم مودة قديمة زيادة على ما لنا من القرابة مع بعضهم وحاشاهم أن يتباعدوا منّا قبل وقوع الكلام والخلاف ثمّ لو وقع ذلك لعلمت الحضرة العلية ـ دام عزها ـ منّا إذ لا تسوغ الغفلة عن مثله كما لا يسوغ لهم ترك ما أنيط بأمانتهم من الحضرة العلية ـ حرسها الله تعلى ـ قبل إعلامها بذلك فتبين من هذا أنّ السبب في إشهار مثل هذه الأخبار إنما هو تغيير القلوب كما تقدّم بدون إدراك أنّ الشيء في نفسه ممكن أم لا على أنه لا أصل لذلك فإنّ سبب مغيب السيد رستم والسيد محمّد هو المرض ولمولانا دام عزه العافية والله تعلى يعجل لهما بالشفاء وإنّ سفر السيد حسين إنما هو لخدمة نرجو من الله تعلى له فيها الإعانة لأنها من أهمّ الأمور للدولة والذي ساء عبد الحضرة العلية هو ما أُشيع من تعب الحضرة العلية ـ أيدها الله تعلى ـ من هذه الأشياء وإن كان الظن بمقامها الرفيع يوجب الجزم بعدم ذلك لكن مجرد سماعه يسوء إذ المقصود هو إراحة

أفكار الحضرة العلية والرغبة في سرورها بما تراه من استقامة الإدارة وتيسير أحوال السكان بأكثر مما هو مشاهد الآن من الأحوال الجميلة التي منها تأمين الطرقات حتى أنّ المرأة تسافر وحدها للمكان البعيد بدون أن يتعرض لها أحد ومنها نفوذ الأوامر العلية في النواحي القريبة والبعيدة والإتيان بأرباب الجنايات من الأماكن الصعبة ومنها حسن الخلطة مع الدول لاسيما مع الدولة العلية بما لم يعهد مثله ومنها استخلاص المجابي في أوقاتها ونمو مكاسب السكّان وأمنهم من امتداد الأيدي إليهم ومنها تخليص الساحل من الدين العمومي الذي كاد يكون سببا في تملّك الأجانب للساحل بالتمام ومنها تشكيل المجلس المختلط والسعي في قبول الدول له ومنها عمل الطرقات والأبنية الحسنة والمدرسة الشهيرة مما يوجب رفع صيت الحضرة العلية ــ دام عزها ــ في الممالك فكيف يسوغ أن تقع مقابلة هذه المصالح بأراجيف يظنّ قائلها أنها مقصورة على مضرة الوزير مع أنها عائدة على مصالح وسياسات بالتعطيل ولأجل ذلك حررت للجناب العلي ــ أدام الله بقاءه ــ هذا التقرير وفاء بأمانتي الموجبة لإعلام الحضرة العلية لا زالت محميّة بتلك الأقاويل ليكون معلوما لها حفظا لمصلحة الحضرة العلية ــ أيدها الله تعلى ــ وصونا لخطة الوزارة التي شرّفتني الحضرة العلية ــ دام بقاؤها ــ بولايتها ولا أقول إنها خدمة سالمة من الغلط والقصور لكني نحقق للحضرة العلية ــ أيدها الله تعلى ــ أنّها مؤسسة على النصح والصدق المتين فإذا تفضلت الحضرة العلية بدوام ثقتها بنا وجب منع ما لا يناسب خطة الوزارة إذ لا يمكن لصاحب هذه الخطة الشريفة إجراء المصالح على الوجه المطلوب بدونه والله تعلى يحفظ الحضرة العلية ويديم بقاءها من خديمها الوزير الأكبر خير الدين، في 10 قعدة 1292 اثنتين وتسعين ومائتين وألف».

المراجع والمصادر

الكتب العربية:

* ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، "**دولة أحمد باي**"، الباب السادس، الجزء الرابع، تحقيق أحمد عبد السلام، الشركة التونسية للتوزيع، الطبعة الثانية، تونس، 1985.

* ابن أبي الضياف (أحمد)، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 2004.

* أعمال المؤتمر الأول لتاريخ الحركة الوطنية: **ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881**، تونس، 1986.

* بن زاي (علالة)، **تاريخ الوزير مصطفى بن إسماعيل**، تقديم وتحقيق الأستاذ رشاد الإمام، المعهد القومي للفنون والآثار، تونس 1969، 135 ص.

* أمير الأمراء حسين، **رسائل حسين إلى خير الدين**، جمعها وحققها الأستاذ الدكتور أحمد عبد السلام، ثلاثة أجزاء، بيت الحكمة، قرطاج، 1991-1992، مراسلات.

* التيمومي (الهادي)، **الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، الكادحون «الخماسة» في الأرياف التونسية 1861-**

1943، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس/ دار محمد علي للنشر، تونس-صفاقس 1999.

* التيمومي (الهادي)، «مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع، 1861-1875»، في **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، بيت الحكمة، قرطاج-تونس، 1999، صص. 89-142.

* چتين (أتيلا)، **خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسية وتركية نادرة**، ترجمة مصطفى الستيتي، تونس، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، 2006.

* ضيف الله (محمد)، «ازدواجية الخطاب والممارسة في تونس غداة الإعلان عن عهد الأمان: على ضوء توجيه المحلة إلى قبلي سنة 1857»، في **المجلة التاريخية المغاربية** عدد 89-90، 1998، صص. 115-132.

* الطويلي (أحمد)، **الجنرال حسين، آثاره وحياته**، تونس، 1994.

* فان كريكن (ج. س.)، **خير الدين والبلاد التونسية 1850-1881**، ترجمة البشير بن سلامة، بريل، ودار سحنون، ليدن-تونس، 1988.

* الشملي (المنجي)، **خير الدين باشا**، تونس، الدار التونسية للنشر، النشرة الثانية، 1973.

* مزالي (محمد صالح)، « بعثة خير الدين للأستانة في سنتي 1281-1288 هـ »، **المجلة الزيتونية**، عدد صفر الخير 1358/ أفريل 1939، صص. 187-188.

Ouvrages en français:

* Ashbée : *A bibliography of Tunisia from the carliest times to the end of 1888.*

* Chenel (M.), *La Medjba, impôt de capitation tunisien*, Tunis, 1912.

* Chater (Khélifa), *Insurrection et répression dans la Tunisie du XIXe siècle : la mehalla de Zarrouq au Sahel* (1864), Tunis, P.U.T., 1978.

* Faucon (Narcisse), *La Tunisie avant et depuis l'occupation française*, Paris, 1893.

* Fitoussi (Emile), *L'Etat tunisien, son origine, son développement et son organisation actuelle (1525-1901). Etude d'histoire politique, de droit public et de droit international*, Tunis, 1901.

* Ganiage (Jean), *Les origines du Protectorat français en Tunisie (1860-1881)*, P.U.F., Paris, 1959.

* Ganiage (Jean), *Les origines du Protectorat français en Tunisie (1860-1881)*, Deuxième édition résumée, M.T.E., Tunis, 1968.

* Grandchamp (Pierre), *Documents relatifs à la Révolution de 1864 en Tunisie*, Aloccio, Tunis, 1935.

* Julien (Charles André), *L'affaire tunisienne (1878-1881)*, Dar al-Amal, Tunis, 1981.

* Général Khéreddine : *Réformes nécessaires aux Etats musulmans. Essai formant la première partie de l'Ouvrage politique et statistique intitulé : « La plus sûre direction pour connaître l'état des nations »*, Traduit de l'arabe sous la direction de l'auteur, Paris, imprimerie administrative de Paul Dupont, 45, rue de Grenelle, Saint-Honoré, 1868, in *Revue tunisienne*, III, octobre 1896, pp. 501-522.

<u>Opuscules de Kheireddine sur l'affaire Benaïed</u> :

* *Notice sur le Général Benaïed et son administration à Tunis*, Paris, 1853.

* *Réplique à la note réfutative de M. Benaïed*, Paris, 1854.

* *Réponse sur la réclamation de M. Benaïed contre le gouvernement tunisien*, Paris, 1855.

* *Etat des pièces justificatives classées par chapitres avec explications qui en déterminent la signification et la valeur*, Paris, octobre 1855.

* *Observations sur les pièces présentées par M. Benaïed*, Paris, avril 1856.

* *Réponses aux questions du Grand Conseil touchant les pétitions exercées par le Gouvernement de Tunis contre Mahmoud Benaïed*, Paris, 1856.

* *Réponse du Général Khéreddine aux observations de M. Benaïed sur la deuxième communication tunisienne (Teskérés de sortie d'huile)*, Paris, 15 juillet 1856.

*Slama) Bice ,(*La révolte de 1864 en Tunisie*, Tunis, M.T.E., 1966.

* Smida (Mongi), *Khéreddine, ministre réformateur* (1873-1877), Tunis, M.T.E., 1977.

* Témimi (Abdeljelil), *Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey(1830-1837)*, Institution Témimi, Tunis, 1878.

* Général Reibell : *La Tunisie d'il y a cinquante ans (Souvenirs du Commandant Varloud)*.

* Snoussi (Mohamed Ben Othman), « Lettre sur la Medjba », in *Revue tunisienne*, 3, 1896.

* P.H.X : *La politique française en Tunisie*, Paris, 1891.

الفهرس